وزارة الداخلية
القيادة العامة لشرطة الشارقة
إدارة مركز بحوث الشرطة

تطوير البناء التنظيمي لجهاز الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة وأثره في مواجهة جرائم الإرهاب

(دراسة مقارنة)

الرائد / د. طارق نصيب البلوشي

الإمارات THE EMIRATES

225
2021

"تطوير البناء التنظيمي لجهاز الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة وأثره في مواجهة جرائم الإرهاب"

(دراسة مقارنة)

أصل البحث أطروحة أعدت لنيل درجة (الدكتوراه) في علوم الشرطة - كلية الدراسات العليا - أكاديمية الشرطة بجمهورية مصر العربية

إعداد

الرائد/ د. طارق نصيب البلوشي

2021م

البلوشي، طارق نصيب
362.2068

• ب ط. ت

• تطوير البناء التنظيمي لجهاز الشرطة في دولة الامارات العربية المتحدة وأثره في مواجهة جرائم الارهاب : دراسة مقارنة / طارق نصيب البلوشي.ـ الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : القيادة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، ٢٠٢١.

• ٣٤٥ ص. ؛ ٢٤ سم. (اصدارات مركز بحوث الشرطة ؛ ٢٢٥)

• يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

• يشتمل على ملاحق.

• يشتمل على فهرس بالجداول والأشكال.

١- الشرطة – الامارات العربية المتحدة ٢ – الشرطة – تنظيم وادارة ٣- الارهاب – مكافحة ٤- الارهاب – الامارات العربية المتحدة أ – العنوان

ISBN 978-9948-8744-2-3

تمت الفهرسة بمعرفة مكتبة الشارقة
مادة الإصدارات تعبر عن آراء كاتبيها
وليس بالضرورة عن رأي مركز بحوث الشرطة

حقوق الطبع محفوظة لشرطة الشارقة / مركز بحوث الشرطة

الطبعة الأولى 1443هـ - 2021م

ص. ب: 29 ، الشارقة – الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 5945112 – 009716 براق: 5382013 – 009716

E-mail: prc@shjpolice.gov.ae Website : www.shjpolice.gov.ae

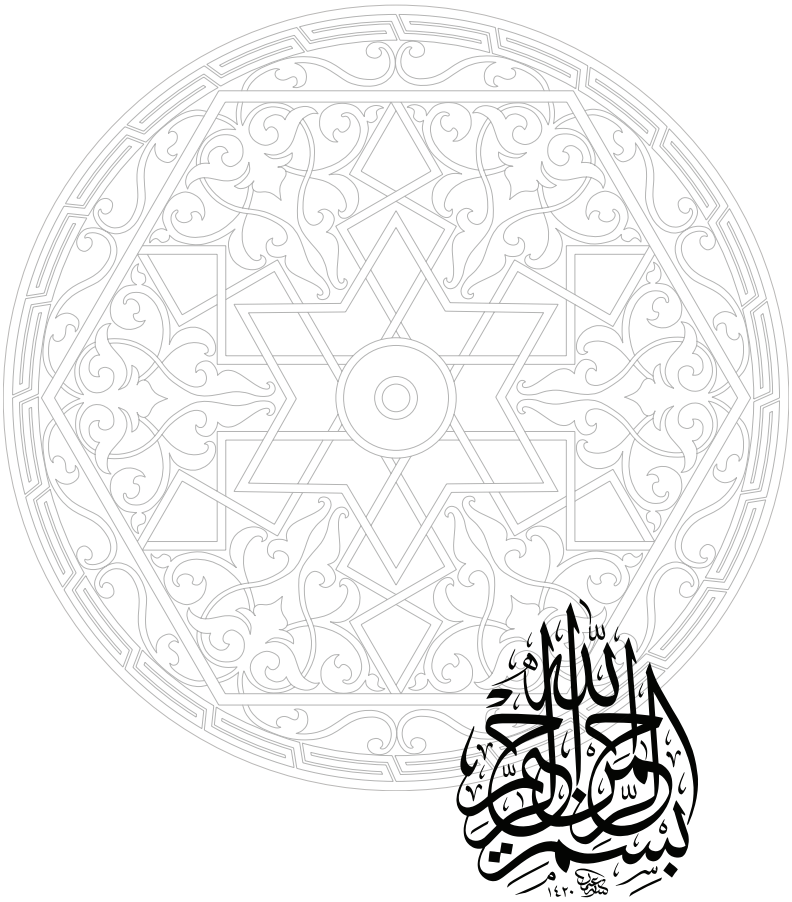

قال تعالى:

الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون

سورة الأنعام / الآية (82)

التوجه الاستراتيجية لوزارة الداخلية

2017 - 2021م

- **الرؤيــة :**

أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة من أفضل دول العالم في تحقيق الأمن والسلامة.

- **الرسالـة :**

أن نعمل بفاعلية وكفاءة ولتعزيز جودة الحياة لمجتمع الإمارات من خلال تقديم خدمات الأمن والسلامة بطرق ذكية وبيئة محفزة للابتكار وذلك حفاظا على الأرواح والأعراض والممتلكات.

- **القيــم :**

1- العدالة. 2- العمل بروح الفريق. 3- التميز والابتكار.
4- حســن التعامل. 5- النزاهة. 6- الولاء.
7- المواطنة الايجابية.

- **الأهداف الاستـراتيجية :**

1- تعزيز الأمن والأمان.
2- جعل الطرق أكثر أمنا.
3- تعزيز السلامة والحماية المدنية.
4- ضمان الجاهزية والاستعداد في مواجهة الأحداث.
5- تعزيز رضا المتعاملين بالخدمات المقدمة.
6- ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية.
7- ترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي.

يقوم مركز بحوث شرطة الشارقة بإصدار ونشر سلسلة من الدراسات في مختلف مجالات العمل الأمني والشرطي.

شـروط النشـر

1. الأصالة في مجال العلوم الشرطية والأمنية والتخصصات الأخرى ذات الصلة، وأن تكون الدراسة لم يسبق نشرها من قبل.

2. مراعاة قواعد وأصول البحث العلمي من حيث الأسلوب والنظرية والمنهج.

3. أن تتضمن الدراسة الرجوع إلى المصادر العلمية الحديثة.

4. أن تكتب الدراسة وتطبع بلغة عربية سليمة ويرفق معها ملخص باللغتين العربية والإنجليزية وألا يقل حجم الدراسة عن أربعين صفحة.

5. يلتزم الباحث بعدم إرسال دراسته إلى أي جهة أخرى للنشر حتى يصل إليه رد المركز وتعطى الأولوية للنشر حسب الأسبقية الزمنية للتحكيم.

6. لا يلتزم المركز برد أصل الدراسة سواء تم نشرها أم لا.

7. تخضع الدراسات للتحكيم وتقرر الهيئة العلمية المشرفة على الإصدارات صلاحية الدراسة للنشر بناء على رأي ثلاثة محكمين متخصصين.

هيئة التحرير المشرفة على إصدارات
مركز بحوث شرطة الشارقة :

- المشرف العام : اللواء / سيف محمد الزري الشامسي
  قائد عام شرطة الشارقــة

- رئيس التحرير : العميد الدكتور / خالد حمد الحمادي
  مدير إدارة مركز بحوث شرطة الشارقة

- مدير التحرير : المقدم / عبدالله محمـد المليـح
  رئيس قسم البحث العلمي
  بمركز بحوث شرطة الشارقة

- الإشراف التنفيذي : المقدم / فهد محمد الحمودي
  رئيس قسم التعاون والدعم العلمي
  بمركز بحوث شرطة الشارقة

- الإشراف الفني : المساعد/ أحمد أمين الزرعوني

أعضـاء الهيئـة العلمية المشرفة على إصدارات مركز بحوث شرطة الشارقة:

• المقدم/ عبدالله محمــد المليــح	رئيس قسم البحث العلمي بمركز بحوث شرطة الشارقة
• المقدم/ د. خليفة يوسف بالحاي	مكتب القائد العام
• المقدم/ د. عبدالله سيف الذباحي	مدير فرع الخدمات المساندة بمركز شرطة خورفكان الشامل
• الرائد/ د. جاسم بن جرش السويدي	مدير فرع التعليم الافتراضي بأكاديمية العلوم الشرطية بالشارقة

تقديم

تمثل مناهج البحث العلمي السبيل الرئيسي لإقامة الحضارات واستباق الأمم. كما أنها تعد الأداة الأولى في تطويع تحديات الحاضر واستشراف المستقبل.

ويعد مركز بحوث شرطة الشارقة بالقيادة العامة لشرطة الشارقة أحد المراكز البحثية بالدولة والتي تتطلع بدور مهم في رصد كافة الظواهر الاجتماعية والأمنية وبحث أفضل الآليات للاستفادة من إيجابياتها ووأد سلبياتها لضمان استمرار ركب التنمية والتقدم ، كما يقوم المركز من خلال دراساته في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والقانونية والأمنية وبالتعاون والتنسيق مع المراكز البحثية الأخرى بالدولة وخارج الدولة بتقديم أفضل الحلول والمقترحات لكافة قضايا المجتمع.

وفي هذا الصدد تتعدد صور النشاط العلمي لمركز البحوث ما بين مؤتمرات وندوات وعقد دورات وحلقات ومحاضرات ومنشورات علمية ، وهو الأمر الذي يسهم بلا ريب في إثراء مجالات الفكر العلمي والأمني المختلفة وتقديم المشورة الفاعلة لمتخذي القرار وتوفير قاعدة علمية متميزة لكافة الباحثين والعاملين في مجالات العمل الاجتماعي والقانوني والأمني المختلفة للنهل منها وتقديم كل ما هو نافع ومفيد للحفاظ على مكتسبات المجتمع وأمنه.

والله ولي التوفيق،،،

اللواء / سيف محمد الزري الشامسي

قائد عام شرطة الشارقة

توطئـــة

في إطار تفعيل دور مراكز البحوث الأمنية ، يصدر مركز بحوث شرطة الشارقة مجموعة من الدراسات والبحوث في مجالات الأمن بمفهومه الشامل بهدف تكوين ثقافة أمنية لدى العاملين في الجهاز الشرطي، ودعم الدور المجتمعي في مجالات مكافحة الجريمة ، كما أنها وفي الوقت ذاته تمُد صاحب القرار الأمني بقاعدة بيانات علمية دقيقة تساعده في اتخاذ القرار السليم.

وتتضمن إصدارات عام 2021م عدداً من الدراسات والأبحاث المتميزة التي جاءت استجابة للتحديات الأمنية والمجتمعية وتصدياً للجرائم المستحدثة وملبية للتوجه الوطني والمؤسسي نحو التميز الاستراتيجي مواكبة للتطورات العالمية والمتمثلة في العولمة وإفرازاتها وتعالج قضايا أمنية وإدارية، بالإضافة إلى موضوعات قانونية واجتماعية.

تعالج هذه الدراسة موضوعاً في غاية الأهمية خاصة في ظل تنامي الإرهاب، والمتمثل في مدى كفاءة البناء التنظيمي في الأجهزة الشرطية لمواجهة الإرهاب، وفي الوقت الراهن وما مدى قدرتها على استشراف مستقبل الإرهاب والعمل على مواجهته، بهدف وضع متخذي القرار أمام التحديات والتنبؤ بالمستقبل وضمان الجاهزية في كافة الظروف، نأمل أن يضيف هذا الكتاب للمكتبة العربية الشيء اليسير ودعماً للثقافة الشرطية.

العميد الدكتور / خالد حمد الحمادي

مدير إدارة مركز بحوث شرطة الشارقة

المحتويـــات

مستخلص 19
المقدمـــة 23
أهمية الدراسة 27
أهداف الدراسة 28
مشكلة الدراسة 28
تساؤلات الدراسة 29
منهج وأسلوب الدراسة 29
أدوات الدراسة 31
الدراسات السابقة 31

الباب الأول
الإرهاب والبناء التنظيمي لأجهزة الشرطة 39

الفصل الأول: الأسس العلمية للبناء التنظيمي 41
- المبحث الأول: ماهية البناء التنظيمي 42
- المبحث الثاني: أثر الحوكمة في تطوير البناء التنظيمي 57

الفصل الثاني: ماهية الإرهاب وأثره على الهياكل التنظيمية 71
- المبحث الأول: ماهية الإرهاب 74
- المبحث الثاني: الآثار المترتبة على الجرائم الإرهابية في تعديل البناء التنظيمي لجهاز الشرطة .. 80

الباب الثاني
البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة بين الخبرة الدولية والخبرة العربية . 95

الفصل الأول: البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة في الدول الأجنبية 96
- المبحث الأول: البناء التنظيمي لجهاز الشرطة في المملكة المتحدة 97
- المبحث الثاني: البناء التنظيمي لجهاز الشرطة في جمهورية اليابان 117
- المبحث الثالث: البناء التنظيمي لجهاز الشرطة في جمهورية فرنسا 135

الفصل الثاني: البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة في البلاد العربية 157
- المبحث الأول: جهاز الشرطة في المملكة العربية السعودية 158
- المبحث الثاني: جهاز الشرطة في جمهورية مصر العربية 176
- المبحث الثالث: جهاز الشرطة في جمهورية الجزائر 195

الباب الثالث

البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة وأثره في مكافحة الإرهاب 223

الفصل الأول: نشأة البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة وتطوّره في دولة الإمارات العربية المتحدة 227

- المبحث الأول: جهاز الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة وهيكله التنظيمي 228

- المبحث الثاني: الشرعية الدستورية والقانونية لنظام الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة واختصاصاته 245

الفصل الثاني: أثر البناء التنظيمي على مكافحة الإرهاب: مقترح إنشاء وحدة استشرافية للجرائم الإرهابية 253

- المبحث الأول: الوضع الحالي للبناء التنظيمي في مواجهة الإرهاب 256

- المبحث الثاني: البناء التنظيمي المقترح لمواجهة الجرائم الإرهابية بدولة الإمارات 278

الخاتمة 307

النتائج 308

التوصيات 311

قائمة المصادر والمراجع 317

مستخلص

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع "تطوير البناء التنظيمي لجهاز الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة وأثره في مواجهة جرائم الإرهاب دراسة مقارنة".

وقد سعت هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التي أثارتها الدراسة، وذلك من خلال تقسيمها إلى ثلاثة أبواب وخاتمة، حيث تناول في الباب الأول: الإرهاب والبناء التنظيمي لأجهزة الشرطة، وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة فصول، جاء الفصل الأول بعنوان: الأسس العلمية للبناء التنظيمي، في حين تناول الفصل الثاني: ماهية الإرهاب وأثره على الهياكل التنظيمية ثم جاء الباب الثاني من الدراسة بعنوان: "البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة بين الخبرة الدولية والخبرة العربية"، وذلك من خلال تقسيمه إلى فصلين، تناول الفصل الأول: البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة في الدول الأجنبية "دراسة مقارنة" بين فرنسا واليابان والمملكة المتحدة، وبينا في الفصل الثاني: البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة في البلاد العربية "دراسة مقارنة" بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وجمهورية الجزائر ، ثم جاء الباب الثالث للبناء التنظيمي لأجهزة الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة وأثره في مكافحة الإرهاب، وتناول الفصل الأول: نشأة وتطور البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بينما تناول الفصل الثاني أثر البناء التنظيمي على مكافحة الإرهاب: مقترح إنشاء وحدة استشرافية للجرائم الإرهابية.

وتوصل الباحث الى مجموعة من التوصيات والنتائج لتطوير البناء التنظيمي لجهاز الشرطة في دولة الامارات العربية المتحدة واثره في مكافحة الإرهاب وذلك من خلال تميز البناء التنظيمي للمؤسسات الشرطية بالمرونة ، بحيث يمكنه التكيف مع أي متغيرات مستقبلية في ظل تغير سريع في أساليب ارتكاب الجرائم والعمليات الإرهابية على مستوى العالم ، وسعت الى استحداث إدارة عامة لمكافحة الجرائم الإرهابية باستشراف المستقبل وتختص هذه الإدارة بالتعامل المباشر والسريع مع أي حادث أمني إرهابي من خلال قيادة واحدة تشمل المعلومات والعمليات. واستحداث المجلس الأعلى للشراكات المجتمعية والتعاون مع جميع الوزارات والهيئات الاتحادية والمحلية، ويختص المجلس بوضع السياسة العامة للوقاية من الجريمة والانحراف ومكافحتهما والتخطيط العام لمواجهة الجرائم الإرهابية، وتحديد دور كل الوزارات والهيئات المختلفة في الدولة

The Impact of Police Organizational Structure Development in The UAE on Countering Terrorist Crimes

This study dealt with the impact of police organizational structure development in the UAE on countering terrorist crimes, a comparative study. Answers to study questions were handled in three chapters. Consisting of three sections, the first chapter turned the spotlight on terrorism and police organizational structure. The first section dealt with the scientific foundations of organizational structure. The second section defined terrorism and explored its impact on organizational structures. The second chapter dealt with police organizational structure as per international and Arab expertise. It consisted of two sections: the first of which covered organizational structure of police in foreign countries, '' a comparative study'' between France, Japan and UK, while the second illustrated organizational structure of police in Arab countries, a comparative study between KSA, Egypt and Algeria. The third chapter dealt with the impact of police organizational structure in the UAE on countering terrorism. The first section explored evolution and development of police organizational structure in the UAE, while the second investigated the impact of police organizational structure on countering terrorism: a proposal for creating a unit dedicated to foresee terrorist crimes.

Study concluded with a host of recommendations and findings regarding the impact of police organizational structure development in the UAE on countering terrorist crimes. These included flexibility of police organizational structure for easy adaptation to future changes given the rapidly changing methods of committing crime and terrorist attacks globally. Study suggested the establishment of a general directorate for combatting terrorist crimes using future foresight. The general directorate is dedicated to handle any security or terrorist incident directly and promptly through a one command consisting of information and operations. It also suggested the creation of a higher council for community partnership and cooperation with all federal and local miniseries and entities. The task of the said council is to formulate public policies as to prevent and counter crime and delinquency; to handle general planning for countering terrorist crime; to define the roles of each ministry and entity in the country and to link them to the general directorate in taking preventive measures - forward looking and proactive - against terrorist crimes.

المقدمة:

إنّ تحقيق الأمن والاستقرار في أية دولة بالعالم يسهم في سعادة المجتمع ورفاهيته؛ ومن هنا جاءت أهمية موضوع الدراسة، وهو: "تطوير البناء التنظيمي لجهاز الشرطة بدولة الإمارات العربية المتحدة وأثره في مواجهة جرائم الإرهاب". وجرائم الإرهاب مجموعة مستحدثة من الجرائم التي لم تعصف فقط بالمجتمعات العربية والإسلامية بل جميع الدول على مستوى العالم، وقد تتم بأساليب وتقنيات حديثة مختلفة عن الأساليب التقليدية للعمليات الإرهابية وتجنيد الإرهابيين؛ ممّا أدى إلى انتشارها بشكل واسع وسريع بفعل شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات الإنترنت، وحتى الألعاب الإلكترونية التي أصبحت مصدر تجنيد للأطفال والشباب.

ومن خلال الاطلاع على الدول المقارنة تبيّن أنه لا يوجد هناك إدارة خاصة لاستشراف المستقبل للجرائم الإرهابية، وإنما تم وضع استراتيجيات وخطط وإصدار قوانين دولية ومحلية واتفاقيات لمكافحة الإرهاب لمواجهة العمليات الإرهابية.

ومن هنا فإنّ موضوع الرسالة يدور حول مدى كفاءة البناء التنظيمي في الأجهزة الشرطية لمواجهة الإرهاب، وهل هناك إدارة تُعنَى بالاستباق واستشراف المستقبل تحسّبًا للجرائم الإرهابية؛ وذلك لوضع صاحب القرار أمام التحديات والتنبؤات المقبلة، والاستعداد لها في كافة الظروف.

يقول المفكر الأمريكي جون بويد في هذا الإطار: إن النصر حليف من يعرف أسرع ويخطط أسرع، وينفذ أسرع، وهذا أمر متعلّق حتمًا بالاستعلام[1].

(1) الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الطبعة الأولى، 2014م.

إذن المطلوب للنجاح هو أن تكون الدائرة الخاصة بنا –أي: الوقت اللازم بين المراقبة والتنفيذ– سرية جدًّا على الأقل أسرع وأصغر من دائرة عدونا أو خصمنا، فكلما كانت دائرتنا أصغر من دائرة الآخر كنا أسرع منه في التنفيذ لنأخذ زمام المبادرة، فيكون هو في حال رد الفعل، تنطبق هذه النظرية على أيّ مجال تنافس إنساني[2].

هذا، وتسعى وزارة الداخلية لمواكبة رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة والقيادة الرشيدة بأن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة من أفضل دول العالم في تحقيق الأمن والأمان، ولهذا نأمل بأن تسهم هذه الإدارة في سرعة الاستشراف المستقبلي، وسرعة اتخاذ القرار من قِبل متخذي القرار بالدولة تحسّبًا لأيّ خطر أو أيّ طارئ يتوقع حدوثه، وألا يكون للجرائم الإرهابية موضع قدم بدولة الإمارات العربية المتحدة؛ نظرًا لما تشهده الدولة من استقرار اجتماعي واقتصادي وسياسي، وهذا الاستقرار يسهم في ربط جميع الوزارات والمؤسسات العاملة بالدولة مع مؤسسات الدولة الأمنية بإبداء الملاحظات التي يمكن أن تتم ملاحظتها من قِبلهم وإبلاغ الجهات الأمنية بها؛ ممّا يسهم في عملية الاستعداد للمستقبل كمطلب في البيئات المجتمعية المختلفة لم يعد العمل الشرطي مقتصرًا على الواجبات التقليدية، ضروري ووقائي واستباقي.

لقد أوكل المجتمع للسلطة التنفيذية، ممثلة في الأجهزة الأمنية، مهمة توفير الأمن والطمأنينة في المجتمع. وتقوم أجهزة الشرطة بمسؤولياتها في هذا المجال من خلال قواعد وضوابط "الضبط الإداري[3] والضبط القضائي". وتعرف إجراءات الضبط بأنها الواجبات التقليدية للشرطة، ونظرًا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت فقد

(2) المرجع السابق.
(3) د. محمد شريف إسماعيل، "سلطات الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 1979م.

بدأت ملامح التغيير تفرض نفسها على أجهزة الشرطة؛ لمواكبة التغيرات المعاصرة[4].

ومعلوم أن تنظيمات الأجهزة الأمنية تتأثّر بالعديد من العوامل والمتغيرات الحديثة، وذلك في سبيل أداء الوظائف والمهام المنوطة بها بالكفاءة المطلوبة أو تجاه قدرتها على الإبداع، فقد تغير المفهوم التقليدي للأمن وفقًا لما تفرضه ظروف وتيارات مختلفة، منها ما هو سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو جنائي، وهذه التأثيرات المختلفة قد انعكست آثارها على التنظيم في جهاز الشرطة التقليدي، فالتنظيمات الحديثة للأجهزة الأمنية تضم في بناءاتها التنظيمية وحدات إدارية مهيأة للأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، والأمن الجنائي، كما تضم أفرادًا متخصصين للعمل بهذه الوحدات؛ وذلك من أجل ضمان تحقيق أحسن النتائج المرجوة من عمليات الشرطة المتجددة واحتياجاتها[5].

إن تأهيل العناصر البشرية في الأجهزة الأمنية وبالأخص رجال الشرطة، أمر في غاية من الأهمية تفرضها الظروف الأمنية المعاصرة، فالساحة الدولية تشهد حاليًّا أزمات سياسية واقتصادية ينجم عنها نشاطات وأفعال جنائية بالغة التعقيد، حيث ظهرت أنشطة إجرامية منظمة ومدربة تدريبًا متقدّمًا على أحدث الأسلحة وأحدث التقنيات في أساليبها ووسائلها[6].

---

(4) بشير صالح البلبيسي، "الشرطة المجتمعية – دورها في الوقاية من الجريمة"، مركز البحوث والدراسات الأمنية، القيادة العامة لشرطة أبوظبي، وزارة الداخلية، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2001م.

(5) سعد عبد الله سعد الشهراني، "التنظيم الأمثل للشرطة في ضوء المفهوم الشامل للأمن"، دراسة تطبيقية على شرطة مدينة الرياض، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا– قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003م.

(6) د. محمد شريف إسماعيل، "الأساليب الحديثة في تدريب رجال الشرطة"، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1992م.

ونظرًا لأن هناك العديد من الجرائم المستحدثة[7]، أو الجرائم التقليدية التي تم تطويرها مع تطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة، وفي مقدمتها الجرائم الإرهابية التي أصبحت تشكّل خطرًا وتحدّيًا كبيرًا أمام العديد من الدول، فالأمر يستدعي محاربتها ومكافحتها من أجل القضاء عليها، ويقع على عاتق جهاز الشرطة العبء الأكبر في مكافحة هذه الجرائم؛ الأمر الذي يتطلب تطور هذا الجهاز المهم من أجل مسايرة التطورات الحديثة، والتي كان لها الأثر الكبير في تطور الجرائم، وهذا يستدعي أيضًا وجود هيكل تنظيمي متطور لهذا الجهاز الخطير والمهم.

لا يوجد هيكل تنظيمي مثالي يمكن اعتماده والعمل بموجبه في كل مؤسسة أو إدارة، ذلك أن التنظيم يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة والأشخاص والبيئة والنشاط الذي تمارسه المنظمة، وغير ذلك من العوامل التي تلعب أدوارًا بارزة في تقرير نجاح التنظيم أو فشله؛ أي: أنه لا يوجد تنظيم نموذجي ينبغي تطبيقه دون غيره، فكما أنه لا يوجد نموذج أمثل صالح لكل زمان ومكان ولكل ظرف أو موقف، فإن الهياكل التنظيمية ليست جامدة، وبالتالي فإن من أهم الإجراءات إعادة النظر في هياكل العمل التنظيمية بالشرطة، وذلك بما ينسجم مع متطلبات الأمن الشامل في سبيل الارتقاء بمستويات الأداء باتجاه تحقيق الأهداف[8].

(7) محمد السيد محمد أحمد، "سبل تطوير الأداء الشرطي لمواكبة الجريمة المستحدثة"، كلية الدراسات العليا، دبلوم إدارة الأزمات، 2007م.

(8) سعد عبد الله سعد الشهراني، "التنظيم الأمثل للشرطة في ضوء المفهوم الشامل للأمن"، دراسة تطبيقية على شرطة مدينة الرياض، مرجع سابق.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى ما يأتي:

1. تُعدّ هذه الدراسة من الدراسات القليلة، إن لم تكن المحدودة، والتي تقدم تحليلاً علميًّا يوضح العلاقة بين استراتيجيات الإصلاح والتطوير للهيكل التنظيمي لمؤسسات الشرطة ودرجة تأثيرها على الأداء الأمني لمكافحة الإرهاب، وذلك من خلال تناول الدراسة مفاهيم وآليات ومداخل واستراتيجيات تطوير البناء التنظيمي، الذي يسهم في استشراف المستقبل للجرائم الإرهابية من خلال وزارة الداخلية في الإمارات العربية المتحدة.
2. التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الأجهزة الأمنية تفرض علينا أن نقف أمام أهمية تطوير البناء التنظيمي لجهاز الشرطة، حيث لم يعد مجديًا مواجهة تلك التحديات من خلال زيادة عدد أفراد الجهاز وتكثيف تدريب الأفراد العاملين فيها.
3. سد جزء ولو بسيط من النقص في الدراسات المعنية بتطوير البناء التنظيمي للمؤسسات الشرطية، وتأثير ذلك على الأداء الأمني في مواجهة الإرهاب.
4. تقديم دراسة علمية ينتفع بها جهاز الشرطة بشكل عام والمستوى القيادي فيه من خلال إثراء معرفتهم بمفهوم تطوير البناء التنظيمي وأثره على الأداء الأمني في مواجهة الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ الأمر الذي قد يسهم في رفع مستوى أدائهم التنظيمي في هذا الجانب.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق العناصر الآتي ذكرها:

1. التعرف على جهود تطوير البناء التنظيمي في وزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وتأثير ذلك على تعزيز الأمن.
2. التعريف بمفاهيم وآليات ومداخل واستراتيجيات تطوير البناء التنظيمي لقيادات الشرطة، وإشعارهم بأهميتها واستكشاف الوضع الحالي والاستعداد للمستقبل.
3. تحديد الاحتياجات المستقبلية للمؤسسات الشرطية وتوسيع دورها في وضع الاستراتيجيات الأمنية للشرطة؛ بهدف تعزيز التطوير المستمر لجهاز الشرطة.
4. وضع أصحاب القرار والمعنيين أمام نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة لمواجهة التحديات والمستجدات التي تواجه دولة الإمارات.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من أنّ مكافحة الإرهاب تقتضي التكامل بين البعد الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، إلا أنه يظل ضروريًّا وجود هيكل تنظيمي يحتوي على وحدة وظيفتها الأساسية استشراف المستقبل واستباق العمليات الإرهابية ومكافحتها من خلال منهج يجمع الجانب الوقائي والجانب العلاجي لمواجهة الإرهاب، وبالأخص في ظل تطور العمليات الإرهابية وتعقدها.

تساؤلات الدراسة:

تدور هذه الدراسة حول واقع تطوير البناء التنظيمي في المؤسسات الشرطية ودورها في تعزيز أمن المجتمع الإماراتي، وذلك لمكافحة الجرائم الإرهابية.

وسوف تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة الآتية:

1. ماهي الأسس العلمية والنظرية لبناء الهياكل التنظيمية الإدارية بالمؤسسات الشرطية؟
2. إلى أيّ مدى يسهم وجود هياكل تنظيمية شرطية في مكافحة الإرهاب؟
3. هل الدروس المستفادة من الخبرة العربية والخبرة الدولية تساهم في تعزيز وتطوير جهود دولة الإمارات العربية المتحدة لمكافحة الجرائم الإرهابية؟

منهج وأسلوب الدراسة:

إنّ الموضوع يعتمد –في الأساس– على تطوير البناء التنظيمي للمؤسسات، وتأثير ذلك على أدائها في مكافحة الإرهاب من خلال المقارنة بين دول محل الدراسة، فإنّ البحث يعتمد على المنهج البنائي الوظيفي، والمنهج المقارن، وكذا الوصفي التحليلي، في فهم أجزاء من تحليل الجانب التنظيمي للمؤسسة، وذلك بالتركيز على مفهوم تطوير البناء التنظيمي، وهي:

- **المنهج الأول:** المنهج البنائي الوظيفي؛ حيث ينطلق هذا المنهج من أن كل بناء تنظيمي له هيكل وله وظيفة، ومن ثَمَّ سوف يعمل الباحث على تحديد الهياكل الإدارية المطلوبة لدراسة المشكلة البحثية ووظائف هذه الوحدات/ الهياكل

التنظيمية والعلاقات بينها.

◄ **المنهج الثاني:** المنهج المقارن؛ وسوف يستخدم الباحث المقارنة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والدول العربية (جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية وجمهورية الجزائر الشعبية)، والدول الأجنبية (جمهورية فرنسا والمملكة المتحدة ودولة اليابان).

ولهذا المنهج أسلوبان في التطبيق:

- الأسلوب الأول: يقوم على المقارنة بين الوحدات المتشابهة أو ما يُعرف بـــ(**The Most Similar Design**)، وهو ما سيتم استخدامه في المقارنة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والدول التي تتشابه معها في ظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث يفترض هذا المنهج أن الدول المتشابهة قد تتبع سياسة متشابهة.
- أمّا الأسلوب الثاني: فهو يقوم على المقارنة بين الوحدات المختلفة أو ما يعرف بـــ(**The Most Different Design**)؛ حيث ستتم المقارنة بين دولة الإمارات العربية المتحدة ودول أخرى مختلفة عنها.

◄ **المنهج الثالث:** المنهج الوصفي التحليلي: هذا المنهج يهتم بوصف الظواهر والمشاكل العلمية المختلفة، وحل المشكلات والتساؤلات التي تقع في دائرة البحث العلمي، ثم يتم تحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق المنهج الوصفي؛ حتى يمكن إعطاء التفسير والنتائج المناسبة عن تلك الظاهرة، كما أنه يضع الظواهر المختلفة في المقارنات بين الظواهر المشابهة؛ حتى يمكن تجميع البيانات المختلفة عن الفروق والمتشابهات بين تلك الظواهر.

وتطبقه الدراسة على تطوير البناء التنظيمي في المؤسسات الشرطية، من خلال تحليل تأثير هذا التطوير على الأداء الأمني للمؤسسة في مكافحة الجرائم الإرهابية، وذلك بالتطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة، ومقارنة الوضع فيها مع أوضاع التطور التنظيمي للمؤسسات الشرطية في دول أخرى، كما سيتم توظيف المنهج من خلال محاولة تطبيق المعايير الواردة به على مدى فاعلية المؤسسات الشرطية.

أدوات الدراسة:

- **مصادر أولية:** تحليل الهياكل التنظيمية للدول العربية (جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية، جمهورية الجزائر)، وتحليل الهياكل التنظيمية للدول الأجنبية (جمهورية فرنسا، دولة اليابان، المملكة المتحدة).
- **مصادر ثانوية:** سوف تعتمد بالأساس على البحث المكتبي القائم على تحليل الدراسات والأدبيات العلمية في هذا المجال.

الدراسات السابقة:

- **دراسة بعنوان (المواجهة الجنائية لتمويل الإرهاب في التشريعات الجنائية لدولة الإمارات العربية المتحدة)[9]:**

تناولت الدراسة طبيعة المواجهة الجنائية لتمويل الإرهاب في التشريع الجنائي لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تبنى الباحث جريمة تمويل الإرهاب وفقاً

(9) أحمد خلفان المراشدة، "المواجهة الجنائية لتمويل الإرهاب في التشريعات الجنائية لدولة الإمارات العربية المتحدة" – دراسة تحليلية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون، قسم القانون العام، 2019م.

للقانون الاتحادي رقم 7 لسنة 2014 في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية والقانون الاتحادي رقم 20 لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال، وعملت الدراسة على الوصول إلى توسع المشرع الإماراتي في ذكر صور السلوك الإجرامي لجريمة تمويل الإرهاب، وأن النتيجة الإجرامية لجريمة تمويل الإرهاب تتمثّل في الخطر المفترض الناجم عن تخصيص أموال التنظيم أو الشخص الإرهابي، ولا يشترط وقوع الضرر المادي، كما أن الدراسة وصلت إلى أن مفهوم النتيجة الإجرامية لجريمة التمويل يختلف عن النتيجة الإرهابية الواردة في قانون مكافحة الإرهاب، وقدم الباحث مقترحات من أجل تعديل في بعض القوانين للمشرع الإماراتي.

وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- إدراج مواد تجرم التعامل بالعملات الرقمية المشبوهة التي من الممكن أن تستخدم كغطاء لتمويل الإرهاب، وبإصدار عملات رقمية وطنية وتطوير التشريعات والقوانين المنظمة لها، وذلك لتوفير مظلة قانونية لتنظيم تداولها والرقابة عليها.

◄ **دراسة بعنوان (نشر الثقافة الأمنية وأثرها على تفعيل الأداء الأمني)[10]:**

هدفت الدراسة لتوضح نشر الثقافة الأمنية لتفعيل الأداء الأمني وعلاقته بمواجهة الإرهاب، وأن هناك قصورًا في دور وسائل الإعلام في نشر مفهوم الثقافة الأمنية لدى رجال الشرطة والجمهور، وفاعلية الأداء الأمني وارتباطه بمنع الجريمة وقمعها، وذلك بضرورة توفير كافة الوسائل والأساليب والخطط الوقائية

(10) المقدم/ باسم أحمد حسن راغب، "نشر الثقافة الأمنية وأثرها على تفعيل الأداء الأمني"، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الشرطية، مقدمة لكلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، جمهورية مصر العربية، 2017م.

لذلك، وتكون كافية للحد من الجريمة، والتعرف على العوامل التي تدفع بعض العناصر إلى اعتناق أيديولوجية متطرفة والانخراط في التنظيمات الإرهابية، وإبراز دور المجتمع المدني، ودور قادة الرأي في التأثير في العلاقة بين الشرطة والجمهور.

وانتهت الدراسة بمجموعة من التوصيات:

- إنشاء إدارة متخصصة بقطاع الإعلام بوزارة الداخلية المصرية تحت مسمى إدارة الثقافة الأمنية.
- ضرورة وضع المؤشرات التي تطبقها الأجهزة الأمنية ودراستها لقياس كفاءة وفعالية أدائها الأمني وإدارة عملياتها، وإنجاز مهامها، واستمرار الاعتماد على جودة التدريب.
- تحفيز المواطنين دائمًا للتعاون بإيجابية مع الأجهزة الأمنية؛ لأنه مهما بلغت قدرة الأجهزة الأمنية وعظمت تضحياتها فلن يمكنها الوفاء برسالتها دون تعاون ومساندة من فئات المجتمع.

◄ **دراسة بعنوان (المواجهة القانونية والأمنية للإرهاب)[11]:**

هدفت الدراسة لتوضح مفهوم الإرهاب وأشكاله ودوافعه ومدى كفاية التشريعات القانونية والتدابير الأمنية لمواجهة الإرهاب، وإبراز كيفية تناول المشرع الأردني جريمة الإرهاب بالتجريم والعقاب، وإبراز التدابير الأمنية التي اتخذتها المملكة الأردنية الهاشمية لمواجهة الجريمة الإرهابية على المستوى الوطني وبالأخص على شبكة التواصل الاجتماعي.

(11) حسام عبد الكريم الجالودي، "المواجهة القانونية والأمنية للإرهاب"، رسالة ماجستير، كلية العدالة الجنائية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2016م.

وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أهمها:

أهمية مكافحة الإرهاب على مستوى المملكة الأردنية الهاشمية، ووضع آليات قانونية وعملية وتفعيلها ومتابعتها بمكافحة الإرهاب ومقاومتها على المستوى الوطني والدولي لتوحيد الجهود لمواجهة الإرهاب، وأيضًا هدفت الرسالة على معاقبة منفذي العمليات الإرهابية والالتزام بالقانون المشرع لذلك.

◄ **دراسة بعنوان (الأساليب العلمية الحديثة لإدارة المخاطر في المؤسسات الشرطية)**[12]**:**

ركّزت الدراسة على عدم وجود منهجية واضحة لإدارة المخاطر الشرطية وغياب الثقافة العامة لإدارة المخاطر لدى المؤسسات الشرطية والأفراد العاملين بالمؤسسات، وعدم وجود قياس وتحليل وتقييم صحيح للمخاطر، وهدفت الرسالة إلى الوصول إلى نتائج، وذلك بالحصول على نماذج تصلح حول كيفية التخطيط لإدارة المخاطر في وزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وكيفية إدارة مخاطر وسلوكيات كوادر الشرطة، وانتهت الدراسة بوضع هيكل تنظيمي مقترح لإدارة المخاطر.

وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أهمها:

- تحويل قسم إدارة المخاطر بوزارة الداخلية الإماراتية إلى إدارة موسّعة لها أقسام وأفرع وتخصصات موسعة موزعة حسب نوعية المخاطر، واستحداث أقسام تنسيقية في باقي قيادات الشرطة بدولة الإمارات العربية المتحدة، واستحداث قسم لإدارة مخاطر السمعة، ويختص بالسمعة الداخلية والخارجية لوزارة الداخلية بالإمارات، ورصد مخاطر السمعة الداخلية والخارجية.

---

(12) سعود أحمد العاجل الطنيجي، "الأساليب العلمية الحديثة لإدارة المخاطر في المؤسسات الشرطية"، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الشرطية، مقدمة لكلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، جمهورية مصر العربية، 2014م.

- فحص استراتيجية المؤسسة الشرطية لمعرفة مواكبتها لاستراتيجية إدارة المخاطر، ومدى دور إدارة المخاطر في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية للمؤسسة بشكل يضمن للاستراتيجية تحقيق أهدافها بالشكل الصحيح.
- اعتماد متخذ القرار –دائمًا– على تحليل إدارة المخاطر بحيث يكون القرار المتخذ خاليًا من المخاطر التي من المحتمل أن تصيب المؤسسة الشرطية.

◄ **دراسة بعنوان (التنبؤ العلمي كأساس للتخطيط الأمني)[13]:**

ركّزت الدراسة حول الأهمية في استخدام التنبؤ العلمي للارتقاء بمستوى الأداء الأمني على مستوى الجهات الأمنية، وتوقّع الأحداث الأمنية الحرجة، ووضع التخطيط الأمني السليم لأنشطة الشرطة التي يمكن الاستفادة منها في المستقبل، والعمل على الاستفادة من الإحصائيات ووسائل الإعلام من أجل معرفة حجم المخاطر والتهديدات التي تواجه الشرطة.

وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أهمها:

- أن عمليات التنبؤ بالمخاطر تأتي بشكل علمي متدرج ابتداءً من تحديد الأهداف والمخاطر المحتمل وقوعها، والعمل على رصد المخاطر على الشرطة وتقييمها.

(13) علي إسماعيل مجاهد، "التنبؤ العلمي كأساس للتخطيط الأمني"، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الشرطية، مقدمة لكلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، جمهورية مصر العربية، 2004م.

خطة الدراسة:

تأسيسًا على ما سبق سنقسم الدراسة إلى ثلاثة أبواب وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

الباب الأول: الإرهاب والبناء التنظيمي لأجهزة الشرطة

الفصل الأول: الأسس العلمية للبناء التنظيمي.

الفصل الثاني: ماهية الإرهاب وأثره على الهياكل التنظيمية.

الباب الثاني: البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة بين الخبرة الدولية والخبرة العربية

الفصل الأول: البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة في الدول الأجنبية "دراسة مقارنة" بين فرنسا واليابان والمملكة المتحدة.

الفصل الثاني: البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة في البلاد العربية "دراسة مقارنة" بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وجمهورية الجزائر.

الباب الثالث: البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة وأثره في مكافحة الإرهاب

الفصل الأول: نشأة البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة وتطوره في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الفصل الثاني: أثر البناء التنظيمي على مكافحة الإرهاب: مقترح إنشاء وحدة استشرافية للجرائم الإرهابية.

الخاتمة:

- النتائج.
- التوصيات.

الباب الأول

الإرهاب والبناء التنظيمي لأجهزة الشرطة

الباب الأول
الإرهاب والبناء التنظيمي لأجهزة الشرطة

تمهيد وتقسيم:

أصبح الإرهاب إحدى حقائق العصر الحديثة، كما أصبحت العمليات الإرهابية جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، ولم تعد أية دولة بمنأى عن الإرهاب، فخطره يهدد الإنسانية ويعود بها إلى العصور البدائية، لتوحش وهمجية الأعمال الإرهابية، والتي لم يسلم منها صغير ولا كبير، فخرجت عن القوانين الوضعية والشرائع السماوية، رغم التستر في وشاح الدين، أو دعاوى العدالة الاجتماعية، وبثّ الرعب والرهبة في نفوس الآمنين، وسلب الدول هيبتها، وإظهارها بمظهر العاجز عن حماية الأمن والاستقرار في المجتمع.

واستغل مرتكبوها التطور العلمي والتكنولوجي، وانعكس أثره جليًّا وبصورة واضحة على تطور أساليب ارتكاب الجريمة الإرهابية، نتيجة استغلال التقنيات الحديثة في ارتكابهم لجرائمهم بحرفية، فلم يعد العنف التقليدي المجرد أسلوبها، بل تنوعت وسائل وأساليب ارتكابها، واختلط العنف في تنفيذها بوسائل التقنية الحديثة، فتسلّلت التنظيمات الإرهابية إلى شبكة الإنترنت عبر الفضاء الإلكتروني، واستفادت من معطيات الثورة التكنولوجية الهائلة، فسعت إلى خلق تهديد أمني جديد للدول والمجتمعات، عابر للحدود، يقوم على استخدام التقنيات الحديثة لشنّ الهجمات الإرهابية، والتحريض عليها وتمويلها عبر شبكات المعلومات الدولية، أو شبكات الاتصالات الحديثة، فأصبحت التقنيات الحديثة وسيلة آمنة لنقل الأموال لتمويل العمليات

الإرهابية، وكذلك استخدامها كوسيلة لتدريب أعضاء التنظيمات الإرهابية على تصنيع المتفجرات، وتحديد المواقع المستهدفة، وبذلك أصبحت الجرائم الإرهابية أشد خطرًا من ذي قبل على أمن المجتمع وسلامته، وأصبح التصدي لها حاجة ملحة بكل حزم وقوة، ليس من جانب الدولة وأجهزتها فقط، ولكن من جانب المجتمع الدولي بأسره، عبر وسائل متطورة ومبتكرة وجديدة وحديثة للتمكّن من مواجهتها بفعالية.

وقد أدّى هذا إلى تطور كبير في طبيعة وظائف الشرطة، فبعد أن كانت مهمة الشرطة تقتصر على أعمال الحراسة ودوريات منع الجريمة والقبض على المجرمين ومؤازرة الحكام والولاة في أعمالهم، أصبح لها دور جديد في المجتمعات الحديثة يتعدى تلك الأعمال المحددة، ويقوم على اعتبار الشرطة عنصرًا مهمًّا من عناصر التطوير الاجتماعي وتقويم أسباب الانحراف في المجتمع، والبحث عن أسبابه وإزالة الآثار الناجمة عنه، بالإضافة إلى دورها الجديد في تنظيم الحياة العامة في المجتمعات الحديثة، واتخاذ التدابير الوقائية للحيلولة دون الإخلال بالأمن والنظام، وكنتيجة لتعدد وظائف الشرطة ومهامها في الوقت الحاضر أطلقت عليها عدد من الدول اسم قوات الأمن الداخلي لكي تكون أكثر شمولاً، ومن تلك الدول المملكة العربية السعودية[14].

ولقد أثر الإرهاب على الهياكل التنظيمية لأجهزة الشرطة لكي تقوم بمهامها في مواجهة هذا الخطر، وتأسيسًا على ما سبق سنقسم الدراسة في هذا الباب إلى فصلين، وذلك على النحو الآتي:

- **الفصل الأول: الأسس العلمية للبناء التنظيمي.**
- **الفصل الثاني: ماهية الإرهاب وأثره على الهياكل التنظيمية.**

---

(14) د. محمود محمد عبد الله كسناوي، "أطر دعم التعاون والتنسيق بين الشرطة ومؤسسات المجتمع (الأسرة والمؤسسات التعليمية) لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية"، الأمن العام، ندوة الأمن مسؤولية الجميع "الشرطة المجتمعية"، 2008م.

الفصل الأول
الأسس العلمية للبناء التنظيمي

تمهيد وتقسيم:

تعتمد المرافق الأمنية على التنظيم كوسيلة من الوسائل المهمة في بلوغ أهدافها، وجهاز الشرطة يعدّ واحدًا من أهم هذه المرافق التي تمارس أعمالاً ومهامًّا تخضع في ذلك لقواعد علم الإدارة باعتباره جهازًا إداريًّا، ومن أهم هذه القواعد قواعد التنظيم الإداري(15).

ويعتبر البناء التنظيمي لأيّ منظمة وسيلة أو أداة تهدف لمساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط واتخاذ القرارات وتحديد أدوار الأفراد وتحقيق الانسجام بين مختلف الوحدات والأنشطة، وتفادي التداخل والازدواجية والاختناقات وغيرها، ومن ناحية أخرى فإنّ البناء التنظيمي له تأثير كبير على سلوك الأفراد والجماعات في المنظمات، فتقسيم العمل والتخصص يتضمّن إسناد مهام وواجبات محددة للفرد، والالتزامات المترتبة على الفرد وتوقّعاته نتيجة لذلك قد توفر له الشعور بالرضا عن العمل(16).

وتأسيسًا على ما سبق سنتناول هذا الفصل "الأسس العلمية للبناء التنظيمي"، وذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين، وذلك على النحو الآتي:

- **المبحث الأول: ماهية البناء التنظيمي.**
- **المبحث الثاني: أثر الحوكمة في تطوير البناء التنظيمي.**

---

(15) سعد عبد الله سعد الشهراني، "التنظيم الأمثل للشرطة في ضوء المفهوم الشامل للأمن (دراسة تطبيقية على شرطة مدينة الرياض)"، مرجع سابق.

(16) محمود سلمان العميان، "السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال"، دار وائل للنشر، 2002م، ط1.

المبحث الأول: ماهية البناء التنظيمي

تمهيد وتقسيم:

لقد شغل موضوع البناء التنظيمي مساحة مهمة في الفكر الإداري والتنظيمي، ولا يزال يحظى باهتمام متزايد؛ ذلك لأنه يعدّ وسيلة حيوية لمساعدة المنظمات من قِبل المفكرين والاستشاريين والمديرين في إنجاز أعمالها وتحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، لكونه متغيرًا رئيسًا يؤثر في العديد من المتغيرات والجوانب التنظيمية لأيّ منظمة، وقد تركز اهتمام المفكرين والباحثين على تحديد أبعاد البناء التنظيمي ومدى علاقتها بأداء المنظمة وكفاءتها وفاعليتها ومرونتها وتكيفها، وغير ذلك من معايير نجاح المنظمات التي وردت في العديد من الدراسات المتعلقة بقياس أداء المنظمات ونجاحها[17].

وبعبارة أخرى يمكن القول بأن موضوع البناء التنظيمي يحتل موقعًا مهمًّا في اهتمامات كل من الباحثين والممارسين في حقل الإدارة بشكل خاص، لما له من أهمية في دراسة المنظمات، وفي عملها كونه إحدى الوسائل الفعالة في تحقيق الانسياب الكفء والتدفق المنظم للأعمال، وضمانة في التنسيق بين مختلف الوحدات التنظيمية بغية بلوغ المنظمة لأهدافها[18].

---

(17) حسين محمود حريم وشاكر جار الله الخشالي، "أثر أبعاد الهيكل التنظيمي في بناء المعرفة التنظيمية (دراسة ميدانية في المستشفيات الأردنية الخاصة)"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد الثامن، 2006م

(18) نوري عبد الحفيظ بن عثمان، "البناء التنظيمي واستراتيجيات نمو المنظمة (دراسة تحليلية تطبيقية بقطاع المصارف التجارية في ليبيا)"، رسالة دكتوراه، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2007م.

وفي هذا المبحث سيكون الحديث عن ماهية البناء التنظيمي، وذلك من خلال تقسيمه إلى مطلبين: وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: تعريف البناء التنظيمي.
المطلب الثاني: مراحل البناء التنظيمي لأيّ مؤسسة وأهميته وخصائصه.

المطلب الأول: تعريف البناء التنظيمي

لقد تعدّدت التعاريف بشأن البناء التنظيمي أو ما يطلق عليه البعض اسم الهيكل التنظيمي، وفيما يأتي أمثلة لهذه التعاريف[19]:

- يمكن تعريف البناء التنظيمي بأنه: الآلية الرسمية التي تتمكّن من خلالها إدارة المنظمة من تحديـــد خطوط السلطة والاتصال بين الرؤساء والمرؤوسين، أو هو نظام للسلطة والمساءلة والعلاقات بين الوحدات التنظيمية بما يحدد شكل وطبيعة العمل اللازم للمنظمة[20].
- ويعرف البناء التنظيمي على أنه: ترتيب العلاقات المتداخلة للأجزاء والمواقع المكوّنة للمنظمة[21].
- ويعرفه "عبد الباري درة" بأنه: "ترتيب للعلاقات المتبادلة بين أجزاء ووظائف

(19) صلاح الدين عبد الباقي، "مبادئ السلوك التنظيمي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005م.
(20) محمود سلمان العميان، "السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال"، دار وائل للنشر، الأردن، 2002م.
(3) A. Stoner . and R. Freeman Management، (New jersey: Prentice-Hall، 1989).

التنظيم، ويشير هذا المفهوم إلى التسلسل الهرمي للسلطة لغايات تحقيق الأهداف بفاعلية"[22].

- ويعرف البناء التنظيمي على أنه: "الشكل الذي تعرف من خلاله المنظمة كيفية تقسيم المهام واستخدامها للموارد، وكذلك التعاون والتنسيق بين الأقسام المختلفة فيها"[23].
- البناء التنظيمي هو: الشكل العام للمؤسسة، الذي يحدّد اسمها وشكلها واختصاصاتها ومجال عملها وتقسيمها الإداري وتخصصات العاملين بها، وطبيعة العلاقات الوظيفية بين العاملين وبين الرؤساء والمرؤوسين وبين الإدارات المختلفة، وارتباطها الإداري بالمنظمات الأعلى والمنظمات الموازية[24].
- ويعرفه البعض كذلك بأنه: التركيب الداخلي للمنظمة من كافة التقسيمات التنظيمية المكونة لها، ويوضّح الهيكل العلاقة بين هذه التقسيمات من حيث تبعية كل تقسيم ومكوّناته من التقسيمات الأدنى[25].
- ويعرف البناء التنظيمي بأنه: "الآلية التي توفر أنشطة التعاون والسيطرة لأعضاء المنظمة، حيث يشير التعاون إلى العمليات التي تتفاعل من خلالها الأقسام والمهام من أجل تحقيق الأهداف التنظيمية"[26].

---

(22) عبد الباري درة، "الإدارة الحديثة (المفاهيم والعمليات)"، المركز العربي للخدمات الطلابية، عمان، الأردن، 1994م، ط1.

(5) R. Daft،،Organization Theory and Design، Op. Cit.

(24) فاروق عبده فليه والسيد محمد عبد المجيد، "السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م، ط2.

(25) محمود عبد الفتاح رضوان، "إدارة الجودة الشاملة فكر وفلسفة قبل أن يكون تطبيقًا"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012/ 2013م.

(3) R. Aldag، and Stearus .T. Management Ohio، (Sonth western: publishing Co،1997).

- ويرى الباحث أنّ التقسيمات والتنظيمات بالمنظمة يجب أن تكون منظمة في التعامل والتواصل من قبل الإدارة العليا إلى الإدارة الدنيا، وكيفية التعامل وتوزيع المهام بين وحدات المنظمة، وأن يكون البناء التنظيمي وفق المتطلبات الضرورية والحالية، وبالإمكان تغييره وفق المتغيرات والضرورة لضمان سير العمل بشكل أفضل.

ومن هنا يمكن القول بأنّ البناء التنظيمي ينتقل من كونه ترتيبًا للعلاقات داخل المنظمة ليصبح إحدى الأدوات الإدارية التي تساعد في بلوغ المنظمة أهدافها، والتنسيق والسيطرة على أعمال المنظمة، والذي يظهر من خلال تقسيم المهام المختلفة[27].

وممّا سبق يمكن القول بأن البناء التنظيمي –أو الخريطة التنظيمية للمؤسسة– يشكل الإطـــار العام للتسلسل الإداري للمؤسسة، فهو الشكل الذي يوضّح مواقع الوظائف وارتباطاتها الإدارية والعلاقات بين الأفراد، كما يوضّـــح خطوط السلطة والمسؤولية داخل التنظيم، ويبدأ البناء التنظيمي مـــن أعلى مستوى وينتهي بأقل مستوى إداري مـــن العاملين. وقبل إعداد البناء التنظيمي لا بد من تحديد أهداف المؤسسة، مع الأخذ بالاعتبار المرونة في هذا البناء بحيث لو تغيرت الأهداف يبقى متناسبًا، وهذا له علاقة مـــع مـــا يسمى بـــ"ديناميكية التنظيم".

وبعد تحديد الهدف تبدأ عملية إعداد البناء التنظيمي من خلال تقسيم العمل وإنشاء

- F. Kast.and J. Rosenzweia، Organization and Management (Singapore:Mc Graw Hill Inc، 1995)، .
- R.Hall، Organization،Structures،Processes and Out comers،(New jersey: prentice Hall Inc، 1997)، .

(27) نوري عبد الحفيظ بن عثمان، "البناء التنظيمي واستراتيجيات نمو المنظمة (دراسة تحليلية تطبيقية بقطاع المصارف التجارية في ليبيا)"، مرجع سابق.

الوظائف والوحدات الإدارية بالخطوات الآتية:

1. تحويل الأهداف إلى أنشطة، ويتم البدء بالأنشطة الرئيسية وتقسيمها إلى أنشطة فرعية وثانوية.
2. يتم تجميع الأنشطة في صورة وظائف، بحيث تشكّل كل مجموعة أنشطة ذات طبيعة متجانسة وظيفة معينة.
3. تجميع الوظائف المتشابهة في وحدات إدارية تعطى مسمى معيناً.
4. تحديد مهام واختصاصات الوحدات الإدارية التي يتكون منها الهيكل التنظيمي[28].

ومع اختلاف الباحثين في تعريف البناء التنظيمي، إلا أنه لا يوجد هيكل نموذجي أو مثالي يمكن أن يكون صالحًا للتطبيق في مختلف الأزمنة والأماكن والبيئات المتباينة، إذ إنه يختلف من منظمة لأخرى وفقًا لطبيعة أدائها وبيئتها الداخلية والخارجية[29]، ولكن يمكن القول من خلال التعاريف السابقة بأن البناء التنظيمي يتألف من مجموعة عناصر رئيسية، وهي[30]:

1. يحتوي على تقسيمات تنظيمية ووحدات مختلفة.
2. التخصص في العمل؛ أي: وجود مهام محددة.

---

(28) وزارة التنمية الإدارية السورية، بناء الهياكل التنظيمية، وزارة التنمية الإدارية، الجمهورية العربية السورية، 2 يوليو 2015م.

(29) رندة محمد أبو راشد، "خصائص الهيكل التنظيمي وأثرها على مستوى ممارسة الإبداع في شركتي الكهرباء الوطنية والكهرباء الأردنية المساهمة العامة المحدودة من وجهة نظر الإدارة الإشرافية (دراسة ميدانية)"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، 2012م.

(30) محمود سلمان العميان، "السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005م، ط3.

3. نطاق الإشراف وخطوط السلطة والمسؤولية.
4. موقع اتخاذ القرار من حيث المركزية واللامركزية[31].

ويخلص الباحث إلى أنه يمكن استخلاص تعريف للبناء التنظيمي يتمثل في أنه: "الإطار الذي تحدد من خلاله المنظمة محتوى علاقاتها الداخلية بين مختلف الأقسام والمواقع لضمان التنسيق والتعاون فيما بينها لبلوغ الأهداف المحددة، والذي تظهر من خلاله خطوط السلطة والاتصالات فيما بين الأقسام والمواقع"[32].

ويرى الباحث أنّ البناء التنظيمي مصطلح يشير إلى ترتيب مراكز معينة في المؤسسة حسب توزيع الصلاحيات والمسؤوليات، ويعني هذا أن المؤسسة تتكون من أفراد يشغلون مراكز معينة، وكل مركز ترتبط به سلطات ومسؤوليات معينة، ويتحدد البناء التنظيمي للمؤسسة بناءً على العلاقات المتبادلة بين المسؤوليات المرتبطة بالمراكز المختلفة، وكل مركز ترتبط به سلطات ومسؤوليات معينة.

وفضلاً عما سبق، **يرى الباحث** أيضًا أنه لا يوجد نمط واحد من التصاميم أو الأبنية التنظيمية ملائمة لجميع المؤسسات والتنظيمات، فهي تختلف عن بعضها، وتتحدد على أساس طبيعة المهمة المسندة إليها، وتصمم التنظيمات والمؤسسات كي تلائم المهمة الموكلة إليها، فالبناء التنظيمي يختلف من البناء المخصص للمستشفيات

(31) أمينة شطي، "الثقافة التنظيمية وعلاقاتها بديناميكية جماعة العمل (دراسة مسحية على عمال ثانوية عمراني العابد ببلدية سيدي عمران ولاية الوادي)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2013/ 2014م.
(32) نوري عبد الحفيظ بن عثمان، "البناء التنظيمي واستراتيجيات نمو المنظمة (دراسة تحليلية تطبيقية بقطاع المصارف التجارية في ليبيا)"، مرجع سابق.

عن البناء المخصص للقطاع الأمني ومراكز الشرطة، والبناء المخصص للمصانع يختلف باختلاف الحاجات والإجراءات التنظيمية لكل مؤسسة في النظام، وذلك بسبب حاجة كل مؤسسة لتنظيم وهيكل إداري وتنظيمي يتناسب مع إدارة وظائفها واحتياجها.

ويسهم في توزيع الأعمال والمسؤوليات والسلطات بين الأفراد وتفويض السلطات، وتصميم الإجراءات وتجميع الأفراد في أقسام، وتحديد العلاقات لمن يتبع كل شخص، ومن هم الأشخاص الذين يتبعون له، وتطبيق نطاق الإشراف، وتصميم الأنظمة والوسائل لضمان الاتصال الداخلي الفعال، ومشاركة الأفراد في صنع قرار المؤسسة، والمشاركة الخارجية للتفاعل مع الجمهور الخارجي، ومعرفة المنتج المقدم، وكيفية تطويره، وأيضًا ألا ننسى كيفية تقييم عمل المؤسسة من الإدارة العليا وجميع العاملين بالمؤسسة لبيان إنتاجية كل فرد بالمؤسسة في آخر العام.

ويرى الباحث أن نجاح المؤسسة في بناء هيكلها التنظيمي على قدرتها في خلق بيئة عمل صحية مناسبة لتحقيق درجات عالية من التكييف والتطابق بين الهيكل التنظيمي وأهداف المؤسسة، وكذلك كفاءة العنصر البشري والموارد المتاحة لإنجاح الأهداف المرجوة من المؤسسة والفرد والمخرجات التي قامت المؤسسة على إنشائها.

المطلب الثاني: مراحل البناء التنظيمي وأهميته وخصائصه

نتناول في هذا المطلب مراحل البناء التنظيمي وأهميته وخصائصه، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: مراحل تصميم البناء التنظيمي

عند تصميم أو تطوير الهيكل التنظيميّ لا بُدّ من النظر إلى مُرتكزات وأُسس ومبادئ عِدّة، تُعتبَر نقاطًا مرجعيّة في عمليّة اتّخاذ القرار فيما يخصّ الأمور التنظيميّة، ومن هذه المبادئ:

- **مبدأ التخصّصية في العمل:** حيث يتمّ تجميع الأعمال المُتشابهة، وذات التخصُّص الواحد في المُنظّمة تحت قسم واحد؛ وذلك لتحقيق أقصى كفاءة مُمكنة.
- **مبدأ الأهمّية النسبيّة للأنشطة الرئيسيّة:** وهو إعطاء الأولويّة، والأهمّية للأنشطة الرئيسيّة التي تُحقِّق أهداف المُنظّمة.
- **مبدأ التجانُس، والتكامُل:** وذلك من خلال تجميع الأعمال التي تتكامل وتتجانس فيما بينها في قسم تنظيميّ واحد، ممّا يُحقِّق الفعاليّة في العمل، والتدفُّق السلِس للمعلومات، وبالتالي إنجاز الأهداف والمهمّات[33].

ويمرّ تصميم الهيكل التنظيمي للمنظمة بمراحل معينة على النحو الآتي:

1. تحديد الأهداف الرئيسية للمنظمة، وكذا تحديد الأهداف الفرعية، ويجب أن يعكس البناء التنظيمي الأهداف والخطط، حيث إن أوجه نشاط المشروع تتبع

(33) تصميم وتطوير الهيكل التنظيمي "دليل إرشادي وأدوات عملية"، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي، حكومة دبي، الإمارات العربية المتحدة، دبي، 2014م، ط1.

من الأهداف والخطط.

2. تحديد أوجه النشاط اللازمة لتحقيق الأهداف والخطط، وتقسيم الأوجه الرئيسية إلى فرعية، وهكذا مع وجوب اتساع أوجه النشاط الرئيسية.
3. يتم تجميع أوجه النشاط الرئيسية والفرعية في شكل وحدات تنظيمية عملية، وتنهض كل وحدة من هذه الوحدات بنشاط مستقل، وبعد ذلك يحدد اختصاص كل وحدة.
4. تحديد علاقات السلطة بين مختلف الوحدات التنظيمية، لتحقيق التعاون والتنسيق، واستبعاد التضارب والازدواج والتداخل بين اختصاصات أو أعمال الوحدات التنظيمية.
5. تحديد الوظائف الإشرافية والتنفيذية داخل الوحدات الرئيسية والفرعية، والتي تنهض بأوجه النشاط داخل الوحدة.
6. تحديد السلطات والمسؤوليات لكل وظيفة بالمنظمة، ويراعى في ذلك ما يأتي:
   - تدرج السلطة، فتزيد كلما اتجهنا نحو قمة التنظيم الإداري.
   - تحديد الاختصاصات، وذلك لتجنب تشتت المسؤولية أو تميعها أو شيوعها، ولمنع حدوث نزاع وتشاحن بين الأفراد.
7. إعداد وصف وظيفي لكل وظيفة يوضح واجباتها ومسؤولياتها وسلطاتها، والشروط اللازمة لشغلها بالمؤهلات أو الخبرة أو القدرات أو المهارات[34].

(34) سعد عبد الله سعد الشهراني، "التنظيم الأمثل للشرطة في ضوء المفهوم الشامل للأمن (دراسة تطبيقية على شرطة مدينة الرياض)"، مرجع سابق.

ثانيًا: أهمية البناء التنظيمي

ترجع أهمية البناء التنظيمي، ودوره الحيوي في أداء المنظمات وتحقيقها لأهدافها[35].

ويمكن تلخيص أهمية الهيكل التنظيمي فيما يأتي[36]:

1. منطلق لكافة النواحي التنظيمية الأخرى في المؤسسة، كتحديد المسؤوليات والمسميات والأوصاف الوظيفية، وتحديد انسيابية العمليات المؤسسية وعلاقاتها ببعضها.
2. مرجعية لتحديد مراكز التكلفة في إجراءات محاسبة التكاليف ومراكز المسؤولية لأغراض وضع إجراءات المحاسبة الإدارية، وآلية رفع التقارير.
3. متطلب أولي وضروري لتحديد ومنح الصلاحيات للمسؤولين وتحديد علاقات العمل فيما بينهم.
4. مرجعية لتحديد مسؤوليات العمل على مؤشرات الأداء وقياسها وتحسينها.

ومن خلال البناء التنظيمي فإنّ عضو المنظمة يحصل على معلومات مهمة تتعلق بالأمور الآتية:

- الأعمال أو الأنشطة التي يختص بها كلّ جزء من أجزاء المنظمة.
- المستويات الإدارية المعنية بتنفيذ كل نوع من الأعمال.
- السلطات والمسؤوليات وتوزيعها بين أجزاء المنظمة والمستويات الإدارية بها.

---

(35) حسين محمود حريم وشاكر جار الله الخشالي، "أثر أبعاد الهيكل التنظيمي في بناء المعرفة التنظيمية (دراسة ميدانية في المستشفيات الأردنية الخاصة)"، مرجع سابق.

(36) تصميم وتطوير الهيكل التنظيمي "دليل إرشادي وأدوات عملية"، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي، حكومة دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014م، ط1.

- مراكز اتخاذ القرارات ومراكز إنتاج المعلومات وطبيعة العلاقات بينها[37].

ومن هنا يمكن القول بأنه تكمن أهمية البناء التنظيمي في المنظمة في أنه يعتبر المرجع الحقيقي للعاملين، فهو يبيّن مهام كل وحدة من وحدات المؤسسة، وطرق الاتصال الرئيسية بين هذه الوحدات، وبناءً على البناء التنظيمي يعرف كل عامل أو موظف واجباته وسلطاته ومسؤولياته وصلاحياته، كما يعرف مرجعيته الرئيسية الرسمية في المنظمة، ويعرف أيضًا الأفراد والفروع التي تقع تحت إشرافه وسلطته[38].

وفضلاً عمّا سبق تتضح أهمية دور البناء التنظيمي في دعم ومساندة إدارة وبناء المعرفة التنظيمية، من خلال مواءمته للثقافة التنظيمية التي تحث وتشجع على التنظيمية الداعمة لبناء إدارة المعرفة، ذلك التفاعل والاتصال والعمل الجماعي والاعتمادية المتبادلة بين الأفراد والوحدات، ومستويات عالية من المشاركة والثقة[39].

ويرى الباحث أنّ البناء التنظيمي للمؤسسات والهيئات –وكذلك الدول والحكومات– قد تطور في العصر الحاضر، إذ توسع كثيرًا لاستحداث الوزارات والهيئات والتشكيلات الإدارية والتنظيمية المختلفة. ولأهمية البناء التنظيمي فقد قدم الباحثون والمختصون في مجال الإدارة كثيرًا من الدراسات والبحوث وأصبحت مادة علمية تدرس في كليات الإدارة والكليات المختصة عن كيفية بناء الهيكل التنظيمي بناءً علميًّا، وبما يحقق الأهداف المخطط لها، ويقضي على الكثير من المشكلات التي تعاني منها الإدارات والهيئات.

---

(37) علي السلمي، "تطور الفكر التنظيمي"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، بدون سنة نشر.

(38) سعد عبد الله سعد الشهراني، "التنظيم الأمثل للشرطة في ضوء المفهوم الشامل للأمن"، دراسة تطبيقية على شرطة مدينة الرياض، مرجع سابق.

(39) حسين محمود حريم وشاكر جار الله الخشالي، "أثر أبعاد الهيكل التنظيمي في بناء المعرفة التنظيمية (دراسة ميدانية في المستشفيات الأردنية الخاصة)"، مرجع سابق.

ثالثًا: خصائص البناء التنظيمي الفاعل

لقد حدّد المختصّون بعض الخصائص أو الأبعاد الرئيسية للبناء التنظيمي، ومن هذه الخصائص:

1. **التعقيد:** وأمّا درجة التعقيد فتتكون من ثلاثة عناصر، وهي: التمايز والتقسيم الأفقي (تعدد وتنوع الأنشطة والواجبات والمجموعات الوظيفية والتخصصات المتنوعة)، والتمايز الرأسي (عدد المستويات التنظيمية) والتمايز الجغرافي (التوزيع الجغرافي لعمليات وأنشطة المنظمة)؛ فالبناء التنظيمي يزداد تعقيدًا كلما زاد واحد أو أكثر من أنواع التمايز الثلاثة، وكلما زادت درجة التعقيد زادت الحاجة للاتصالات والتنسيق والرقابة(40).
2. **الرسمية:** تتمثل الخاصية الثانية في الرسمية، فتعبر عن مدى اعتماد المنظمة على القوانين والأنظمة والتعليمات والقواعد والمعايير في توجيه سلوك الأفراد وضبطه أثناء العمل. ومن النتائج والآثار السلبية التي تسبّبها الرسمية العالية للأفراد إعاقة نمو الشخصية الناضجة والمبدعة، واستبدال الأهداف، حيث تصبح الأنظمة والتعليمات غاية وليست وسيلة(41).

غير أنّ واقع الحال يشير إلى أنّ معظم المنظمات يتواجد فيها تنظيم آخر هو التنظيم اللارسمي إلى جانب الرسمي، ينشأ من تفاعل الأفراد العاملين ومن تفاعل حاجاتهم الاجتماعية والنفسية، ومن تطور جماعات العمل ذات العلاقات والمعايير السلوكية الخاصة بها، بغض النظر عن الهيكل الرسمي

(40) R.Hall، Organization،Structures،Processes and Out comers،(New jersey: prentice Hall Inc 1997)،.

(41) Hodgetts، R. M. and Luthans، F.، International Management: Culture، Strategy، and Behavior، 4th ed.، Irwin، New York، 2000.

للمنظمة، وعلى هذا الأساس فالتنظيم اللارسمي هو تنظيم غير مكتوب ومرن وغير محدد بخرائط رسمية[42].

3. **المركزية:** وتشير المركزية إلى مصدر أو موقع اتخاذ القرارات في المنظمة أو توزيع السلطات، وتؤدي المركزية الشديدة إلى إحباط الأفراد وعدم الرضا وعدم التطور والنمو وإعاقة الإبداع(43) ومن أهم مزايا المركزية أنها تمثل درجة أعلى من التنسيق والوحدة في القرارات، وأنّ الإدارة العليا تكون أكثر معرفة بالخطط المستقبلية، لذا فهي أفضل في اتخاذ القرارات، ولن تكون هناك حاجة سوى إلى عدد قليل من المديرين في المستويات العليا، ولن تكون هناك حاجة كبيرة إلى خطط وإجراءات تنسيق واتصال كثيرة، وتجنب خطر أن تصبح بعض الوحدات الفرعية ذات استقلالية عالية، مع إمكانية أفضل على حشد الموارد المادية والبشرية.

وأمّا مزايا اللامركزية فتتمثل في سهولة اتخاذ القرارات من قِبل المستويات الدنيا، وأن متخذ القرار يكون أقرب إلى المشكلات العملية، وتتاح أمام المستويات الدنيا فرص أكبر لتطوير مهاراتهم، ويتمتع مديرو الإدارات الدنيا بمستوى واقعي أعلى، مع تقليل عبء العمل عن المستويات العليا وتفرغهم لإنجاز المهام الاستراتيجية، مع سرعة أكبر في تنفيذ القرارات؛ لأنها صادرة من المستويات التنفيذية[44].

---

(42) نوري عبد الحفيظ بن عثمان، "البناء التنظيمي واستراتيجيات نمو المنظمة (دراسة تحليلية تطبيقية بقطاع المصارف التجارية في ليبيا)"، مرجع سابق.

(43) Hodgetts، R. M. and Luthans، F.، International Management: Culture، Strategy، and Behavior، Op. Cit، 2000.

(44) نوري عبد الحفيظ بن عثمان، "البناء التنظيمي واستراتيجيات نمو المنظمة (دراسة تحليلية تطبيقية بقطاع المصارف التجارية في ليبيا)"، مرجع سابق.

وفضلاً عما سبق يمكن القول بأن هناك مجموعة من المواصفات التي إذا توافرت في الهيكل التنظيمي أمكن وصفه بالتنظيم الجيد، **وأهم هذه الخصائص والمواصفات ما يأتي:**

1. مراعاة التخصص على مستوى الأفراد والوحدات الإدارية، مع ضرورة عدم المغالاة في التخصص.
2. أن يتوافر فيه شبكة اتصال فعالة تربط بين أجزاء المنظمة بسهولة وبسرعة.
3. أن يكون مرناً قابلًا للتغيير من أجل التكيّف مع مختلف التغيرات.
4. التمييز بين الأنشطة المهمة الرئيسية والأخرى ذات الأهمية الأقل، وذلك بإسناد تنفيذ الأولى إلى وحدات إدارية ذات مستوى عالٍ، والثانية توضع في مستوى إداري مناسب أو بدمجها مع أنشطة أخرى.
5. التركيز على الجماعة وروح الفريق والعمل الجماعي التعاوني، سواء بين أعضاء الجماعة الواحدة مع بعضهم، أم بتفاعل الجماعات مع بعضها البعض عند تحديد العلاقات بينها في كافة المستويات التنظيمية.
6. أن يعرف الموظفون المطلوب منهم، وعلاقاتهم مع الآخرين بوضوح تام.
7. مراعاة العنصر الإنساني وعدم التقليل من شأنه، وجعل الموظف أو العامل يشعر بأهمية العمل الذي يقوم به.
8. مراعاة نطاق الإشراف بالنسبة للمناصب الإدارية.
9. مراعاة عنصر التكلفة وعدم الإسراف.
10. تفويض السلطة اللازمة للأفراد بما يحقق مبدأ تكافؤ السلطة مع حجم

المسؤولية المترتبة عليها[45].

وفي الحقيقة فإنّ توافر هذه الخصائص يتيح تنظيمًا جيّدًا، يمنع الازدواجية في العمل ويحد من الاحتكاك، فالكل يعرف ما له وما عليه، سواء بالنسبة لوظيفته أم بالنسبة للعلاقات مع الآخرين[46].

ويرى الباحث أنه بالإضافة إلى ما سبق ذكره من خصائص، لا بد من توافر خصائص أخرى في الهيكل التنظيمي الجيد، وهي مراعاة الظروف البيئية، والتنسيق بين أعمال المنظمة، وفاعلية الهيكل التنظيمي، ومبدأ التوازن التنظيمي، والمرونة، والاستمرارية... إلخ. وفي نهاية هذا المبحث يرى الباحث أنه لا يوجد هيكل تنظيمي مثالي يمكن اعتماده والعمل بموجبه، وذلك أن التنظيم يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة والأشخاص والبيئة والنشاط الذي تمارسه تلك المنظمة، وغير ذلك من العوامل البارزة في تقرير نجاح التنظيم أو فشله؛ أي: أنه لا يوجد تنظيم نموذجي يجب تطبيقه دون غيره، كذلك لا يوجد تنظيم صالح لكل زمان ومكان، ولكل ظرف أو موقف، فالهياكل التنظيمية مرنة وليست جامدة، وبالتالي فإن من أهم الإجراءات إعادة النظر في هياكل العمل التنظيمية بالشرطة وتطويرها، وذلك للارتقاء بمستويات الأداء باتجاه تحقيق الأهداف.

(45) سعد عبد الله سعد الشهراني، "التنظيم الأمثل للشرطة في ضوء المفهوم الشامل للأمن (دراسة تطبيقية على شرطة مدينة الرياض)"، مرجع سابق.

(46) نوري عبد الحفيظ بن عثمان، "البناء التنظيمي واستراتيجيات نمو المنظمة (دراسة تحليلية تطبيقية بقطاع المصارف التجارية في ليبيا)"، مرجع سابق.

المبحث الثاني: أثر الحوكمة في تطوير البناء التنظيمي

تمهيد وتقسيم:

الحوكمة ليست مجرد أنظمة ولوائح داخلية على الجميع التقيد بها، ولكنها منظومة عمل تسري في الحوكمة التشغيلية ويدعمها إيمان قيادة المنظمة العليا بها، ويعمل جنبًا إلى جنب معها جهاز عصبي نشط ومتيقظ، وهو نظام رقابي داخلي ونظام إدارة المخاطر، وإنّ وضوح الأهداف وسهولة قياسها يجعل الموظّف قادرًا على تقييم نفسه قبل أن يتم تقييمه من قِبل مديره، ومن المعلوم بأن الإدارة هي وظيفة توفر الدعم القيادي لموارد المنظمات لتحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية. في حين أن المؤسسات الشرطية ليست منظمات تجارية، بل على وجه التحديد مرتبطة بممارسات إدارية محددة كمتطلبات، كما إنها تشارك في الأنشطة التي تتطلب التخطيط والتنفيذ الكافي إذا كان لها أن تكون ناجحة وتؤثر على أدائها الأمني وتطوره. ومن ثَمَّ، هناك حاجة إلى نظام حوكمة فعّال للمؤسسات الشرطية يضمن الاستخدام الفعال للموارد وممارسات الإدارة في الارتقاء بالأداء الأمني.

لذا تحتاج الأجهزة الأمنية والحكومية لنظام وقائي يحافظ على الحقيقة وتحقيق المصداقية والشفافية[47].

لذلك، يهدف هذا المبحث إلى تقديم تحليل للحكم الرشيد والاستراتيجيات الإدارية الفعّالة، وذلك من خلال تناول أثر الحوكمة في تطوير البناء التنظيمي، وذلك من خلال تقسيمه إلى مطلبين، وذلك على النحو الآتي:

---

(47) المقدم. د/ أحمد عادل المعمري، "حوكمة الإدارة الشرطية"، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، 2018، الطبعة الأولى.

المطلب الأول: تعريف الحوكمة

المطلب الثاني: أهمية الحوكمة في تطوير البناء التنظيمي

المطلب الأول: تعريف الحوكمة

إنّ مفهوم الحوكمة يبشر بنظام حكم وأسلوب لصنع السياسة يتميز بعدة أمور أساسية أهمّها درجة كبيرة من احترام سيادة القانون، والشفافية في صنع القرار، وتشجيع المشاركة في الحياة العامة. ويمكن القول إنّ هذا المفهوم أخذ بعدين: أولهما فكر البنك الدولي الذي يتبنى الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم، أمّا البعد الثاني فيؤكّد على الجانب السياسي(48).

ويرى البعض أنّ الحوكمة تعدّ الحل الجذري لمشكلات كثيرة تعترض الدول العربية والعالمية، وتخرجها من سلسلة المخاطر والأزمات والكوارث التي حلّت بها، وقضت على كثير من مواردها وإمكاناتها، وقد ظهر هذا المفهوم منذ قديم الزمن، حيث تعود جذور فكرة الحوكمة إلى المفكرين القدامى وعلى رأسهم دافيد هيوم، وجان جاك روسو، حيث طرحوا أفكارًا توحي بأن الاستقرار والحرية والديمقراطية لا تتحقق إلا بوجود رضا الفرد عن الحاكم واحترام الإدارة العامة والاحتكام إلى العقل الرشيد(49).

(48) د. سلوى شعراوي جمعة، "مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001م.
(49) عبد القادر سليمان، "الأسس العقلية للسياسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

وتجدر الإشارة إلى أنه على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه[50] بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين والكتاب والباحثين لمفهوم الحوكمة، بل توجد عدة تعريفات ومفاهيم، وذلك حسب اهتمامات هؤلاء الكتاب والباحثين والمحللين وغيرهم، ومن هذه التعريفات ما يأتي[51]:

- تعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"(52).
- وهناك من يعرفها بأنها: "مجموع قواعد اللعبة التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين"(53)، وبمعنى آخر، فإن الحوكمة تعني النظام؛ أي: وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية(54).
- وتعرف "الحوكمة" أيضًا بأنها: "نظام للرقابة والتوجيه على المستوى المؤسسي، يحدد المسؤوليات والحقوق والعلاقات مع جميع الفئات المعنيين بالدائرة، ويوضح القواعد والإجراءات اللازمة لصنع القرارات الرشيدة

(50) خالد إبراهيم، "حوكمة الإنترنت"، دار الفكر الجامعي، مصر، ط 1، 2011م.
(51) د. مناور حداد، "دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية"، ورقة مقدمة إلى "المؤتمر العلمي الأول" حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (15–16 تشرين الأول 2008م)، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2008م.
(52) مركز أبوظبي للحوكمة "أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم"، سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبوظبي للحوكمة، بدون سنة نشر.
(53) البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات. النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس والخمسون، 2003م.
(54) محمد حسن يوسف، "محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر"، بنك الاستثمار القومي، يونيو 2007م.

المتعلقة بعمل الدائرة، وهو نظام يدعم العدالة والشفافية والمساءلة المؤسسية، ويعزز الثقة والمصداقية في بيئة العمل"(55).

- ويعرفها معهد الحوكمة بكندا "بأنها الوظائف والمسؤوليات والعمليات والممارسات والعادات التنظيمية التي يستخدمها مجلس إدارة المنظمة للتأكد من إنجاز رسالة المنظمة، ويتضمّن ذلك كيف تمارس القوة، وكيف يتخذ القرار، وكيف تعبر الأطراف عن نفسها، وكيف يتم إخضاع صناع القرار للمسؤولية(56).
- ويعرف "Gabrielle O' Donovan" الحوكمة بأنها: السياسات الداخلية التي تشمل النظام والعمليات والأشخاص، والتي تخدم احتياجات المساهمين وأصحاب المصالح والآخرين، من خلال توجيه ومراقبة أنشطة إدارة الأعمال الجديدة مع الموضوعية والمساءلة والنزاهة(57).
- وعرفت الحوكمة على أنها: العلاقة بين عدد من الأطراف والمشاركين التي تؤدي إلى تحديد التوجيه الرشيد لأداء المنظمة، بمعرفة كل من حملة الأسهم والإدارة ومجلس الإدارة(58).
- وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحوكمة على أنها: "مجموعة العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح

---

(55) سعود أحمد عبد الله أحمد العاجل الطنيجي، "الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في المؤسسات الشرطية (دراسة مقارنة)"، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، وزارة الداخلية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2014م.

(56) المقدم. د/ أحمد عادل المعمري، "حوكمة الإدارة الشرطية"، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، مرجع سابق>

(57) د. رضوان هاشم حمدون عثمان، "التنظيم القانوني لحوكمة الشركات في التشريعات العربية"، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2018م.

(58) Monks، Robert a.g & Mino Nell، corporate governance، 2 nd edition Blackwell publisher Inc، 2001.

الآخرين التي توفر إطارًا وآليات لتحديد أهداف الشركة وطرق تنفيذها وآليات الرقابة على الأداء[59].

ويرى الباحث أن التعريف الذي أعدته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يعد أكثر التعريفات قبولاً وانتشارًا على الصعيد الدولي.

ومما سبق يمكن القول بأن مفهوم الحوكمة يُعبر بشكل عام عن مجموعة من الإجراءات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه المنظمات والتحكم بها، بحيث يتضمن الإطار العام للحوكمة تحديد وتوزيع الحقوق والمسئوليات على مختلف الأطراف في المنظمة أو المؤسسة من مجلس إدارة ومدراء ومساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة، إضافة إلى أنه يعمل على بلورة وإرساء قواعد وإجراءات صناعة القرار في تلك المنظمة[60].

وممّا سبق يتبيّن أنّ للحوكمة محددات أولها: المحددات الخارجية، والتي تعنى بالمناخ العام في الدولة، مثل الأنظمة والقوانين ومدى المنافسة الخارجية وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في أحكام الرقابة والسيطرة، وثانيها: المحددات الداخلية، والتي تعنى بالقواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسات بين الإدارة والتنفيذيين وتوزيع الهيكل الإداري[61].

(59) محب خلة توفيق، "أهمية الحوكمة في تحجيم مشكلة تضارب المصالح"، الاقتصادية والمحاسبة، نادي التجارة، ع 654، 2014م.

(60) د. محمد ياسين غادر، "محددات الحوكمة ومعاييرها"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة في الفترة 15-17 ديسمبر 2012م، جامعة الجنان، طرابلس- لبنان، 2012م.

(61) سعود أحمد عبد الله أحمد العاجل الطنيجي، "الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في المؤسسات الشرطية (دراسة مقارنة)"، مرجع سابق<

وفضلاً عمّا سبق فإنه قد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينيات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002م، وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي(62).

وعلى ذلك، تهدف قواعد الحوكمة وضوابطها إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح الأطراف حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعًا، مع مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفّقه، وتنمية المدخرات، وتعظيم الربحية، وإتاحة فرص عمل جديدة.

كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون، والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ(63).

---

(62) البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات، حوكمة الشركات، مرجع سابق.

(63) محمد حسن يوسف، "محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر"، مرجع سابق.

وفضلاً عمّا سبق فقد ظهر مفهوم حوكمة القطاع العام، أو ما يعرف بحوكمة الحكومات بشكل تطبيقي في نقاشات قادتها وزارة المالية الهولندية في عام 2000م، حيث عقدت عددًا من الاجتماعات وورش العمل بهدف تفعيل دور حوكمة القطاع العام في هولندا، ومحاولة الإجابة عن ماهية هذا النوع من الحوكمة وكيفية تطبيقها، وإنّ أهم ما عنيت به حوكمة القطاع العام هو تكريس تضافر الجهود من كافة القطاعات الحكومية لتفادي حدوث الأزمات الإدارية التي تؤدي بشكل عام إلى هدر الأموال الحكومية والعامة وإلى فقدان التحكم في النظام الإداري، وضياع المسؤوليات عند حدوث خلل في تطبيق الأنظمة والمشاريع المختلفة، أو تشغيل العمليات العامة بشكل يعرف بالأفقي بين دوائر القطاع العام(64).

والجدير بالذكر أنّ تطوير مبادئ ونهج حوكمة القطاع العام هي مسؤولية الجميع بلا استثناء، إلا أن تطبيقها يتطلب العمل الجاد لتفعيل برامج التوعية سواء للإدارات نفسها أم للمواطنين، مع تفعيل مشاركة الرأي العام والسماح بالمشاركة في صناعة القرارات. وتعدّ حوكمة القطاع العام مشروعًا وطنيًّا يبدأ بالإرادة والعزيمة لتكريس الشفافية في القطاعات المشتركة بنظرة أفقية لا عمودية. ويعمل المشروع على محاور عدة، من أبرزها: معالجة حالات تعارض المصالح، وانعدام المسؤوليات، وتقليل المخاطر والخسائر المتوقّعة بكافة أوجهها، ويعتمد اعتمادًا جذريًّا على قياس الأداء المشترك بين دوائر القطاع العام وتقييمه، فلا يجوز النظر لدائرة دون أخرى، وهنا فإنّ تقييم الأداء لا يقصد به الأداء المالي من حيث دراسة ميزانيات القطاعات المختلفة وتحليلها بل يعتمد أيضًا على قياس مستوى الخدمة العامة، وعلى مقدار المعرفة

(64) د. محمد ياسين غادر، "محددات الحوكمة ومعاييرها"، مرجع السابق.

والنضج الناشئين من جراء تطبيق حوكمة القطاع العام(65).

ومن خلال التعريفات السابقة يرى الباحث أنّ الحوكمة تعدّ أداة كفيلة لتوفير أكبر قدر من المعلومات ذات الجودة العالية؛ لأنها تعتمد على مجموعة من الأدوات التي تهتم بنوعية المعلومة، وهذا من خلال اعتمادها على مبدأ الإفصاح والشفافية، وكذلك تطبيق مبادئ الحوكمة يقلل من آثار المعلومات المضللة.

المطلب الثاني: أهمية الحوكمة في تطوير البناء التنظيمي

نتناول في هذا المطلب أهمية الحوكمة في تطوير البناء التنظيمي، مع التطبيق على المؤسسات الشرطية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: أهمية الحوكمة في تطوير البناء التنظيمي لأيّ مؤسسة

لقد أصبحت الحوكمة من الموضوعات المهمة في كافة الإدارات والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية العامة والخاصة، خصوصًا بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي وقعت في الكثير من الشركات والمؤسسات العالمية، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997م، وأزمة شركة Ernon والتي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001م، وكذلك أزمة شركة WorldCom الأمريكية للاتصالات عام 2002م(66).

(65) د. محمد ياسين غادر، "محددات الحوكمة ومعاييرها"، المرجع السابق.
(66) د. محمد ياسين غادر، "محددات الحوكمة ومعاييرها"، المرجع السابق.

وتتبع أهمية الحوكمة[67] في تطوير البناء التنظيمي من أنها تهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها: الشفافية، والمساءلة، والمسؤولية، والمساواة[68].

ويمكن القول إنّ مفهوم الحوكمة أخذ بعدين متوازيين: أولهما الذي يتبنى الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم، أمّا البعد الثاني فيؤكّد على الجانب السياسي للمفهوم، حيث يشمل بجانب الاهتمام بالإصلاح والكفاءة الإدارية، التركيز على منظومة القيم الديمقراطية بما تحتويه من مفاهيم الشفافية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني[69].

وتجدر الإشارة إلى أنه قد زاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة، وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحثّ على تطبيقه في الوحدات الاقتصادية المختلفة، مثل: لجنة كادبوري، والتي تم تشكيلها لوضع إطار لحوكمة الشركات في المملكة المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي قامت بوضع مبادئ حوكمة الشركات، وصندوق المعاشات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك لجنة Blue Ribbon Committee في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أصدرت مقترحاتها، كما تم إنشاء المعهد البرازيلي لحوكمة الشركات، وفيما بعد التزمت أغلب الدول بتطبيق هذا المفهوم لما يحققه من منافع ومزايا على مستوى كافة الأصعدة سواء كانت اقتصادية أم مالية أم حتى إدارية، وذلك بهدف حماية

(67) وفاء حمودة، "دور محاسبة القيمة العادلة في تعزيز حوكمة الشركات"، رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، ع 29، 2019م.
(68) مركز أبوظبي للحوكمة، أساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم، مرجع سابق.
(69) د. سلوى شعراوي جمعة، "مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001م.

أصحاب المصالح، والحد من الفساد الإداري والمالي[70].

وتعدّ حوكمة القطاع العام في أغلب دول العالم مطلبًا ملحًّا في الوقت الحاضر أكثر من أيّ وقت مضى، فقد أولت الدول كامل اهتمامها للتطوير بشكل عام، من خلال المبادرات والمشاريع المختلفة التي ينصب جلها في إصلاح الأنظمة الإدارية والتشغيلية في القطاعات العامة المختلفة. وتعود أهمية الحوكمة في وحدات القطاع العام إلى أهمية تأسيس دور وحدات المراجعة الداخلية وتفعيلها في القطاعات العامة والحكومية، والتأكّد من استقلالها، وعدم ارتباطها تنظيميًّا بالإدارات التنفيذية المباشرة كما هو معمول به حاليًّا في أغلب الدول، كما أنّ استقلال وحدات المراجعة الداخلية يعدّ أيضًا مطلبًا أساسيًّا لدحض أيّ عارض قد يؤدي إلى تضارب المصالح عند تطبيق الخطط العامة والخاصة المرتبطة بما يصدر عن تقارير المراجعين الداخليين أو الخارجيين، فكيف إذا لم تكن هذه الوحدات موجودة أصلاً كما هو الحال في الأنظمة الإدارية الحكومية الحالية[71].

ويمكن القول بأن للحوكمة فوائد عديدة ينتج عنها تطور البناء التنظيمي لأيّ مؤسسة، ومن أهم هذه الفوائد ما يأتي:

1. تشجع الحوكمة المؤسسات على الاستخدام الأمثل لمواردها.
2. تساعد الحوكمة الشركة على تحقيق النمو المستدام وتشجيع الإنتاجية.
3. تقلّل الحوكمة كلفة رأس المال على الشركة، حيث إن البنوك تمنح قروضًا ذات نسب فائدة أقل للشركات التي تطبق أنظمة الحوكمة مقارنة بالشركات غير الملتزمة بالحوكمة.

(70) د. محمد ياسين غادر، "محددات الحوكمة ومعاييرها"، مرجع سابق.
(71) د. محمد ياسين غادر، "محددات الحوكمة ومعاييرها"، المرجع السابق.

4. تسهّل الحوكمة عملية الرقابة والإشراف على أداء الشركة عبر تحديد أطر الرقابة الداخلية، وتشكيل اللجان المتخصصة وتطبيق الشفافية والإفصاح.
5. تسهم الحوكمة في استقطاب الاستثمارات الخارجية؛ إذ إنّ المستثمرين الأجانب ينجذبون إلى أسهم الشركة التي تطبق أنظمة الحوكمة، باعتبارها شركة ملتزمة وشفافة، ومن ثَمَّ فإنّ عنصر عدم التيقن يكون أقل مقارنة بالشركات الأخرى.
6. تعمل الحوكمة على استقرار أسواق المال[72].

ثانيًا: أهمية الحوكمة في تطوير البناء التنظيمي للمؤسسات الشرطية

في البداية تجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك نظام وحيد للحوكمة الجيدة للمؤسسات الشرطية يمكن تطبيقه في كل المؤسسات الشرطية، وذلك أن كلاً من الدول والمؤسسات الشرطية تختلف فيما بينها تبعًا للظروف المحيطة بها، من أجل هذا كان من الضروري أن تتمتع حوكمة المؤسسات الشرطية بقدر من المرونة والتطور؛ لذلك يجب فحص نظام الحوكمة باستمرار لمواكبة التغيرات التي تطرأ على البيئة المحيطة بالعمل الشرطي، وذلك لما يفرضه النظام من شفافية وحماية لجميع الفئات في المؤسسات الشرطية ومراجعيها وشركائها الاستراتيجيين[73].

تمثل الحوكمة أهم شروط تحقيق السير الجيد للحكم، ويدور مفهومها حول حسن إدارة الحكم للربط بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، بقصد التحقيق الأمثل للأهداف المرجوة لأفراد المجتمع عن طريق استخدام آليات

(72) مركز أبوظبي للحوكمة: أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم، مرجع سابق.
(73) د. محمد مصطفى سليمان، "دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009م، ط2.

مختلفة: المشاركة، الشفافية، المحاسبة، العدالة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، كفاءة وفعالية الحكومة، وجودة الإجراءات، ومحاربة الفساد وغيرها[74].

حوكمة المؤسسات الشرطية لها العديد من المزايا والمنافع التي يمكن للمؤسسات الشرطية سواء كانت في دول متقدمة أم نامية أن تجني ثمارها، فأهم ميزة بها أنها تعمل على تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المؤسسات الشرطية ومنعها[75].

وممّا تجدر الإشارة إليه أن الحوكمة في المؤسسات الشرطية تعتبر من الأنظمة التي يمكن أن تنهض بالمجال الشرطي إلى المستويات العليا من خلال تطبيقها بعدما أثبتت نجاحها في الشركات، ويتبيّن ذلك من مجالات الحوكمة في المؤسسات الشرطية في أهداف حوكمة الإدارات الشرطية.

1. الأهداف الداخلية:

- مساعدة القيادات في تحقيق الأهداف واتخاذ القرارات.
- تحديد المسؤوليات والمهام.
- حثّ العاملين على الالتزام بالقوانين والأنظمة واللوائح والقرارات.
- تعزيز الثقة والمصداقية في بيئة العمل.
- ترسيخ مبدأ الشفافية بين العاملين والقيادات.
- الاستخدام الأمثل للموارد.

(74) برابح حمزة، "الحوكمة ودورها في تحسين التسيير للجهاز الإداري المحلي ومتطلبات التطبيق الجزائر أنموذجا"، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان الأردن 2018.

(75) سعود أحمد عبد الله أحمد العاجل الطنيجي، "الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في المؤسسات الشرطية (دراسة مقارنة)"، مرجع سابق.

- ترشيد الإنفاق.
- وضع أسس للمكاشفة والمحاسبة والمساءلة.
- التطوير الدائم والمستمر للخدمات.
- تحقيق المستويات المتميزة من الرضا الوظيفي للعاملين.
- تحقيق الجودة والتميز في الأداء.
- تعزيز المشاركة في صنع القرار.
- تعزيز القرارات الرشيدة لمؤسسة.
- تطبيق أفضل الممارسات في العمل الشرطي.
- تعزيز الابتكار وتحقيق التميز.
- إدارة المخاطر بكفاءة وفعالية.
- الالتزام بالمبادئ الأخلاقية وترسيخ القيم المثلى لدى العاملين بجهاز الشرطة.
- القضاء على حالات الفساد والإفساد بداخل جهاز الشرطة[76].

2. الأهداف الخارجية (مع الشركاء والمتعاملين):

- تحقيق الأمن والأمان والاستقرار للمجتمع.
- تطبيق القانون وإنفاذه بكفاءة وفعالية.
- تحقيق مستويات متميزة من الرضا الخارجي من المتعاملين والشركاء.
- القضاء على البيروقراطية بكافة أشكالها وصورها في التعاملات مع الجمهور.
- تعزيز العلاقة بين الشرطة والمجتمع المدني.
- تقديم الخدمات بكفاءة وتميز.

(76) المقدم د. أحمد عادل المعمري، "حوكمة الإدارة الشرطية"، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، مرجع سابق.

- بناء جسور من التواصل مع الشركاء والمستفيدين من خدمات جهاز الشرطة.
- تعزيز الشفافية والمصداقية بين الشرطة والجهات الرقابية وبين الشرطة والجمهور.
- الاستعداد الدائم للرقابة والتدقيق من الجهات الرقابية والسلطات الأعلى(77).

إنّ الحوكمة تُعدّ عاملاً أساسيًا من عوامل نجاح التنمية، وإن مشاكل نجاحها تأتي من ضعف تطبيق الحوكمة، إذ إن المؤسسات ذات التحكم الجيد تُعدّ أفضل المساهمين في عملية التطور وتحسين البيئة، على عكس المؤسسات التي يغلب عليها طابع الحوكمة السيئة(78).

وهناك عدد من المعوقات في تطبيق حوكمة المؤسسات، ومنها:

- الفساد.
- الجهل.
- ضعف وغياب الإطار القانوني اللازم لتطبيق مبادئ الحوكمة.
- معوقات اقتصادية وسياسية واجتماعية(79).

(77) المقدم د. أحمد عادل المعمري، حوكمة الإدارة الشرطية، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، مرجع سابق.

(78) حمدان خالد بلال الديسي، "تجربة مؤسسة شرطة دبي في توفير الأمن من خلال الخدمات الذكية (دراسة تحليلية لنظام الحوكمة والإدارة) متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في الحوكمة والسياسة العامة"، كلية العلوم السياسية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، نوفمبر، 2018م،.

(79) المرجع السابق.

الفصل الثاني
ماهية الإرهاب وأثره على الهياكل التنظيمية

تمهيد وتقسيم:

إنّ جريمة الإرهاب معقدة ذات طبيعة متغيرة ومتطورة في الوقت ذاته، وهي تتخذ أشكالاً وأساليب مختلفة، وتتقاطع مع ظواهر أخرى وتختلط معها؛ كالعنف السياسي والنزاعات المسلحة والكفاح المشروع، وغير ذلك من الظواهر، وهذا الأمر جعل عباءة أيّ تعريف مسبق للإرهاب تضيق في أحوال وتتسع في أحوال أخرى(80).

لم تتوقف الجهود الدولية عن محاولات وضع صيغة متفق عليها تحدد ماهية تلك الجريمة وتبين عناصرها ومظاهرها الأساسية(81).

ويرى الباحث أنه على الرغم من تلك الجهود المبذولة من قِبل المجتمع الدولي في مجال مكافحة الجرائم الإرهابية، إلا أنها لم تستطع أن تتوصل إلى تعريف محدد ومتفق عليه لمفهوم الإرهاب، ولعل ذلك راجع في المقام الأول إلى أن كل دولة من الدول الكبرى تنظر لمفهوم الإرهاب وفقًا لمصلحتها، ولذا فكثيرًا ما نرى أنه يتم الخلط بين مفهوم الإرهاب، وبعض أنواع المقاومة المسلحة المشروعة.

---

(80) د. علاء الدين راشد، "المشكلة في تعريف الإرهاب"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006م، ص23؛ أحمد عبد الله الرقاد، دور الأردن في مكافحة الإرهاب 1999–2015م، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2017م.

(81) د. عماد محمد علي، "الأمم المتحدة وإرهاب الدولة في مجال السلم والأمن الدولي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013م.

وقد تطورت جريمة الإرهاب بتطور المجتمعات وتعددت أساليبها وأشكالها، وقد زادت الجرائم الإرهابية التي راح ضحيتها آلاف القتلى والجرحى، بالإضافة إلى الخسائر المادية الجسيمة، وبات الإرهاب يؤرق دول العالم جميعًا، ويشكّل خطرًا على البشرية جمعاء وانتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان والبشرية[82]. وتهدّد بنيتها السياسية والثقافية والاقتصادية.

ولقد تفاقمت مشكلة الإرهاب في أعقاب ثورات الربيع العربي[83] وتداعياتها من انفلات أمني، وسقوط العديد من الأنظمة السياسية بالعديد من الدول العربية، وتنامي قوى الجماعات المتطرفة والتكفيرية، وظهور جماعات تكفيرية جديدة، علاوة على الدعم الذي تحصل عليه هذه الجماعات من بعض الدول التي تهدف بدعمها لتنفيذ مُخطط تفتيت الدول العربية[84].

ونظرًا لتفاقم خطر الإرهاب الدولي واكتسابه لطبيعة الجريمة العابرة للحدود[85]،

---

(82) عبد الله عبد ربه عبد الله المعايطة، "تداعيات الإرهاب الدولي على الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية الرسمية"، رسالة دكتوراه، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2016م، ص1.

(83) أحمد محمد عبد الرؤوف حمادي، "دور الشباب في مجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي"، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2018م، ط 1، ص60.

(84) د. أمنية سالم وكريم نبيل، "آليات مواجهة الإرهاب في دول مجلس التعاون الخليجي"، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2018م، ط 1، ص 11.

(85) pillar، Paul R. Terrorism and U.S. Foreign Policy. Washington، D.C: Brookings Institution Press، 2001.

- Smith، James M.، and William C. Smitt، eds.، The Terrorism Threat and U.S. Government Responses: Operational and Organizational Factors. Colorado: U.S. Air Force Academy Institute for National Security Studies، 2001.
- Stern، Jessica. The Ultimate Terrorists. Cambridge، Mass.: Harvard University Press، 1999.

فإنّ جريمة الإرهاب تأتي في مقدمة القضايا الاستراتيجية المُلحّة على أجندة مُتخذ القرار العربي، لما لهذه القضية من خطورة وتداعيات سلبية تعصف بمقدرات الدولة ومقوماتها، ونسيجها الاجتماعي.

فقد سعت الدول للتوصّل إلى وسيلة ناجحة لمكافحة الإرهاب، سواء من خلال تشريعاتها الداخلية أم من خلال التعاون فيما بينها على المستوى الإقليمي، وذلك عن طريق اتخاذ مواقف مشتركة تجاه هذه الظاهرة، ومحاولة وضع سياسات واستراتيجيات عمل، وإبرام اتفاقيات إقليمية في إطار التكتلات والمنظمات الإقليمية(86).

ويرى الباحث أنّ ذلك قد انعكس على جهاز الشرطة، حيث قامت العديد من الدول بتعديل البناء التنظيمي لجهاز الشرطة لكي يستطيع أن يواجه مدى التطور الذي وصلت إليه الجرائم الإرهابية، ومن ثَمَّ يستطيع الجهاز أن يقوم بدوره في المكافحة على أكمل وجه.

ومن هنا يأتي موضوع الدراسة في هذا الفصل؛ ألا وهو: أثر جرائم الإرهاب الحالية في تعديل البناء التنظيمي، وذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين، وذلك على النحو الآتي:

- **المبحث الأول: ماهية الإرهاب.**
- **المبحث الثاني: الآثار المترتبة على الجرائم الإرهابية في تعديل البناء التنظيمي لجهاز الشرطة.**

(86) د. علي صادق أبو هيف، "القانون الدولي العام"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1990م،.

المبحث الأول: ماهية الإرهاب

تمهيد وتقسيم:

لا تزال مصطلحات مثل الإرهاب والإرهابي تعاني الكثير من الغموض[87]؛ لذلك فإنه في الوقت الذي يستنتج فيه المؤلفون الموجهون سياسيًّا بدون عناء كبير أنه لا يوجد اتفاق على تعريف الإرهاب[88]، وبقدر أهمية علاج ظاهرة الإرهاب، تأتي أهمية تعريف الإرهاب باعتبار أن ذلك التعريف هو السبيل لعلاج الظاهرة ككل، أو على الأقل الحد من خطورتها واتّساعها، فتعريف الإرهاب يأخذ بيد المجتمع الدولي نحو حل إشكاليات نظرية، وهو ما يؤدي بدوره إلى حل إشكاليات عملية مترتبة عليها، ولتعريف الإرهاب أوجه متعددة من الأهمية[89].

الإرهاب من الجرائم التي تتسبب في ترويع الآمنين، والنتيجة المترتبة على ارتكابها لا تقتصر في الغالب على شخص بعينه، أو على عدد معين من الأفراد، أو مجتمع بعينه، بل تمسّ بشكل مباشر أشخاصًا عديدين، غالبيتهم ليسوا أطرافًا في السبب

(87) إنّ الإرهاب "Terrorism" ليس ظاهرة جديدة، وفي الواقع، يرجع أصل كلمة "الإرهاب" إلى الثورة الفرنسية عام 1789م باعتبارها التسمية التي أطلقتها الحكومة لوصف سلوك الثوار.
A. Conte، Human Rights in the Prevention and Punishment of Terrorism، Commonwealth Approaches، The United Kingdom، Canada، Australia، New Zealand، Springer-Verlag Berlin Heidelberg، 2010.

(88) د. محمد عزيز شكري، "الإرهاب الدولي دراسة قانونية ناقدة"، دار العلم للملايين، بيروت، 1991م، ط1.

(89) د. محمد عبد المطلب الخشن، "تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007م.

من وراء ارتكابها، وتمسّ بشكل غير مباشر مختلف المجتمعات الآمنة(90).

ولكن الباحث يرى أنه من الصعب التوصّل إلى تعريف للإرهاب متفق عليه، ولعلّ ذلك يرجع إلى أسباب سياسية أكثر منها لغوية، فضلاً عن أنّ هناك تفاوتًا واسعًا في تعريف الإرهاب؛ إذ إنّ كلّ دولة تعرّف الإرهاب وفقًا لرؤيتها ومصلحتها، فضلاً عن عدم رغبة الكثير من الدول في وضع تعريف محدد وواضح لمصطلح الإرهاب.

تعريف مفهوم الإرهاب:

"الإرهاب" في اللغة العربية مشتق من الفعل الثلاثي "رهب" بكسر الهاء بمعنى خاف وفزع(91).

ويرى الباحث أنّ هناك اتّفاقًا بين المعنى اللغوي للإرهاب والمعنى الاصطلاحي له، إذ إنّ كلاً منهما يشير إلى معنى الخوف والفزع والرهب، وهذا ما سيتّضح من خلال الإشارة إلى المعنى الاصطلاحي للإرهاب، وأنه فعل ينتج عنه عنف مرعب وفوضى وإحداث الخراب وإثارة الخوف بالمجتمع.

يعرّف البعض الإرهاب بأنه: "منهج نزاع عنيف يرمي إلى تغليب آراء أقلية سياسية تريد أن تفرض آراءها على المجتمع، وسيطرتها على مقدرات الدولة، والحصول على قوة سياسية باستخدام العنف من خلال إحداث تأثير نفسي يحدث تغيرًا

(90) خليفة يوسف محمد بالحاي المراشدة، "السياسة الجنائية في مكافحة الإرهاب الإلكتروني"، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، كلية الحقوق، جامعة الشارقة، 2018م.
(91) المقدم/ باسم أحمد حسن راغب، "نشر الثقافة الأمنية وأثرها على تفعيل الأداء الأمني"، مرجع سابق.

في الاتجاهات السياسية للدولة"[92].

وعرفه ليسكر[93] بأنه: "نشاط إجرامي يتّسم بالعنف ويهدف إلى التخويف من أجل تحقيق أهداف سياسية"[94]، وهو نوع من الإرهاب الذي تمارسه قوى سياسية معينة ضد قوى سياسية أخرى بباعث سياسي[95].

وفي موسوعة السياسة يعني الإرهاب: "استخدام العنف غير القانوني والتهديد به بأشكاله المختلفة؛ كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل: كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية"[96].

---

(92) للمزيد من التفاصيل عن تعريف الإرهاب انظر: أحمد أبو الروس، "الإرهاب والتطرف والعنف في الدول العربية"، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001م، ص19؛ انظر: بندر عقاب الدويش، الإثبات في جرائم الإرهاب الإلكتروني "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2017م، ص8–11؛ أحمد عبد الله الرقاد، دور الأردن في مكافحة الإرهاب 1999–2015م، مرجع سابق، ص11 وما بعدها؛ إلياس أبو بكر الباروني، ود. لقمان طيب محمود، ود. بحر الدين جي فا، الإرهاب – تعريفه وآثاره في العالم الإسلامي "دراسة بين المفاهيم والأشكال"، مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية، مج: (3)، ع: (2)، أبريل 2017م.

(93) ليسكر هو أحد كبار المسؤولين الأمريكيين المكلفين بدراسة موضوع الإرهاب. د. مصطفى مصباح دبارة، "الإرهاب– مفهومه وأهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي"، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1990م، ط1.

(94) د. عصام عبد الفتاح، "الجريمة الإرهابية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008م، ص74.

(3) المقدم/ محمد عبد الله محمد البحار، استراتيجية التعاون الأمني بين جمهورية مصر العربية ودول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة الإرهاب (دراسة مقارنة)، 2020م، ص29 .

(96) د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الجزء الأول، 1985م، ط2.

وقد عرف تشريع العقوبات **المصري** الإرهاب في المادة (86) بأنه: "كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع، يلجأ إليه الجاني تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو بالمواصلات، أو بالأموال أو بالمباني أو بالأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها، أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح"(97).

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة تبين المادة (14) من قانون مكافحة الإرهاب رقم (7) لسنة 2014 المقصود بهذه الجريمة بأنها: "كلّ من ارتكب أو امتنع عن فعل من شأنه أو قصد به تهديد استقرار الدولة أو سلامتها أو وحدتها أو سيادتها أو أمنها، أو مناهضًا للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم فيها، أو قصد به قلب نظام الحكم فيها أو الاستيلاء عليه، أو تعطيل بعض أحكام الدستور بطريقة غير مشروعة، أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها، أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلم الاجتماعي"(98).

وعرفتها اتفاقية جنيف الخاصة بمنع وقمع الإرهاب لعام 1937م بأنه: "الأعمال الإجرامية الموجّهة ضد دولة، والتي يكون من شأنها إثارة الفزع والرعب لدى

(97) قانون العقوبات المصري بمقتضى القانون رقم 97 لسنة 1992، الجريدة الرسمية، العدد 29 مكرر في 18-7-1992م.
(98) قانون مكافحة الإرهاب الإماراتي، رقم7، 2014.

شخصيات معينة أو جماعات من أناس أو لدى الجمهور"[99].

وعرفت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في الفقرة الثانية من المادة الأولى الإرهاب بأنه: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به –أيًّا كانت بواعثه أو أغراضه– يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو تعريض حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"[100].

وممّا سبق يمكن القول بأنه على الرغم من عدم وجود تعريف موحد للإرهاب، إلا أنه يمكن القول بأنّ للإرهاب عناصر أربعة، هي:

1. أن يكون هناك عمل من أعمال العنف وجه إلى شخصية أو مجموعة من الأشخاص أو الرهائن، ومن ثَمَّ فإنّ كلّ عمل فيه قدر من العنف وجه إلى منشأة من المنشآت أو إلى أراضي أية دولة يُعدّ عملاً تخريبيًّا، ومن الممكن أن يكيّف على أنه عمل من أعمال الحرب وليس إرهابًا.
2. أن يتوافر لدى القائم بالأعمال الإرهابية قصد التخويف أو الإرهاب للمستهدفين بالعملية الإرهابية، فتعدّ كذلك كلّ رسالة بالتخويف لمجموعة من الأشخاص أو القيام بأعمال إرهابية ضدهم، حتى لو كان الغرض من هذه الرسالة نشر الدعاية للأعمال الإرهابية.

---

(99) د. خالد سالم عبد المجيد فلاح، "السياسة الجنائية الموضوعية في مواجهة الجريمة الإرهابية "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014م.

(100) د. يحيى البنا، "الإرهاب الدولي وأحكام الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب"، مجلة التشريع، وزارة العدل، القاهرة، السنة الثانية، العدد الرابع، يناير 2005م.

3. أن يكون منفذ العملية على يقين تام بأنّ هؤلاء ضحية أعماله الإرهابية، وهم أولئك الذين يتوقع منهم تحقيق مطالبه المبتغاة من وراء هذه العملية.
4. أن يتسم العمل بالدولي؛ أي: أن يكون العمل قد وقع ضد أكثر من دولة أو على ضحايا ينتمون لعدة دول أخرى(101).

تتبع الدول نهجًا مختلفة في مكافحة الإرهاب ومنع انتشاره، ولكن أساس كل ما تتخذه من إجراءات يتمحور في ضرورة تعزيز حق شعوبها في الحياة. وتنص المادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية صراحة على التزامات الدول بحماية حق الأفراد في الحياة الموجودين في إقليمها، ويجب أن يبقى هذا الالتزام محورًا للإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء في تصدّيها لأعمال الإرهاب ومنعها، والوقاية مهمة، لأنها تحمل الدولة مسؤولية أداء واجباتها بما يتفق مع التزامها في مجال حقوق الإنسان، في أن تتخذ جميع التدابير المعقولة للحيلولة دون تعرض حياة أيّ إنسان لخطر مباشر، ويمكن أن تتخذ الدول إجراءات مناسبة لصون حياة الأفراد في أراضيها على أساس الاعتراف الدولي بالمعايير القانونية والإقليمية والوطنية(102).

وفي نهاية هذا المطلب يرى الباحث أنّ الإرهاب ما هو إلا فعل اعتداء يوجه ضدّ الأبرياء الذين لا ذنب لهم ولا جريرة، فهو يوجّه ضد النساء والأطفال والرجال، ويدخل في مدلوله أيضًا التهديد بهذا الاعتداء أو أيّة وسيلة أخرى من وسائل الإزعاج، وإقلاق راحة الآخرين وسلبهم أمنهم وطمأنينتهم.

---

(101) د. رجب عبد المنعم متولي، "الفرق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة في ضوء قواعد القانون الدولي المعاصر"، المجلة المصرية للقانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي، القاهرة، المجلد الستون، 2004م.

(102) تقرير مؤتمر حقوق الإنسان لضحايا الإرهاب، مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، مقر الأمم المتحدة، نيويورك، 2016م.

المبحث الثاني: الآثار المترتّبة على الجرائم الإرهابية في تعديل البناء التنظيمي لجهاز الشرطة

تمهيد وتقسيم:

في البداية تجدر الإشارة إلى أنّه إذا كانت المجالات التقليدية لأجهزة الشرطة تتمثّل في المحافظة على الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة، إلا أن مضمونها في الوقت الحاضر غدَا أكثر اتساعًا فلم يقف عند حد تلك المجالات، بل أصبح للأمن مفهوم شامل(103).

وفي ضوء هذه النظرة الشمولية أصبح للأمن روافد عديدة تتمثل في الأمن العام والأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي والأمن السياسي، وتلك الروافد وغيرها تغطي جميع المجالات التي تقوم عليها أجهزة الأمن(104). ومما تجدر الإشارة إليه أن الشرطة باعتبارها أوّل جهاز في الدولة لمنع الجريمة لم يكن في وسعها أن تظل بعيدة عن التطور العلمي في كيفية مكافحة الجريمة والوقاية منها(105).

وفي الحقيقة فإنّ التطور العلمي في مكافحة الجريمة كان وليد التطور في علوم الجريمة، سواء من الناحية القانونية أم النفسية أم الاجتماعية، ثم بدأت نظرية الدفاع الاجتماعي تلعب دورها في توجيه الذهن نحو الإطار الواسع لمكافحة الجريمة بعد أن كان هذا الإطار حبيس الإجراءات والتدابير التقليدية التي جرى العالم فترة طويلة من

(103) محمد حازم سليم، "التدريب على منع الجريمة"، مجلة الأمن العام المصرية، ع: 65.
(104) نيازي حتاتة، "إسهام الجمهور في مكافحة الجريمة"، مجلة الأمن العام المصرية، ع: 25.
(105) أشرف صابر كامل، "استراتيجيات إعادة الهيكلة لتنمية الموارد البشرية في المنظمات الأمنية (دراسة تطبيقية على القطاعات الأمنية بوزارة الداخلية المصرية)"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 2012م.

الزمان على مواجهة الإجرام بها، وهكذا لم تعد مكافحة الجريمة مقصورة على تدابير المنع أو الردع التي أنتجتها أجهزة الشرطة فيما مضى، لكنها أضحت سياسة جنائية بكلّ ما تتضمنه كلمة سياسة من معنى، ولم تعد الشرطة وحدها المسؤولة عن وضع السياسة وانتهاجها، إنما تشترك معها كل الأجهزة المختصة في الدولة برعاية الفرد والمجتمع، ودعم القيم الإنسانية والخلقية فيه، كلّ في حدود اختصاصه(106).

ولقد تمّ التوصّل إلى أنّ انتشار الجريمة بصورة كبيرة جعل من الصعب على الشرطة القيام بمفردها بمكافحة الجريمة؛ لذا فإنّ المطلوب مشاركة المواطنين مع الشرطة لمكافحة الجريمة، كما تم التوصّل إلى أنه بإمكان المؤسسات التعليمية دعم التعاون والتنسيق مع رجال الشرطة عن طريق البرامج التربوية والمناهج التعليمية، كما أنّ الأسرة لها دور كبير عن طريق التربية الإيجابية وتوجيه الأبناء للارتباط بأسس التربية الأمنية، وأن يكون الوالدان قدوة في التعامل الأسري للحفاظ على تماسك الأسرة لكي لا ينحرف الأبناء ويرتكبوا الجرائم(107).

ولقد ترتّب على انتشار الجرائم الإرهابية تعديل في البناء التنظيمي لجهاز الشرطة، ومن هذه الآثار بروز مفهوم الشرطة المجتمعية، واستحداث أجهزة لمكافحة الإرهاب، وكذلك بروز دور أنواع جديدة من الإعلام في مجال مكافحة الإرهاب، وبناءً على ما تقدم نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، وذلك على النحو الآتي:

- **المطلب الأول: الشرطة المجتمعية.**

---

(106) أشرف صابر كامل، "استراتيجيات إعادة الهيكلة لتنمية الموارد البشرية في المنظمات الأمنية (دراسة تطبيقية على القطاعات الأمنية بوزارة الداخلية المصرية)، المرجع السابق.

(107) د. محمود محمد عبد الله كسناوي، "أطر دعم التعاون والتنسيق بين الشرطة ومؤسسات المجتمع (الأسرة والمؤسسات التعليمية)"، لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية، مرجع سابق.

- **المطلب الثانى: استحداث أجهزة لمكافحة الإرهاب.**
- **المطلب الثالث: استحداث أنواع جديدة من الإعلام الأمني في مكافحة الإرهاب.**

المطلب الأول: الشرطة المجتمعية

ممّا لا شك فيه أنّ أيّ مجتمع من المجتمعات توجد به مجموعة من النظم المتداخلة، التي تعتمد على بعضها البعض، وأنّ أيّ خلل بأيّ نظام من هذه النظم سيؤدّي إلى خلل في بقية النظم الأخرى، ولا يمكن لأيّ مجتمع أن يعمل بانتظام إلا إذا قام معظم الأفراد بالمهام والأدوار المطلوبة منهم، فكلّ فرد يقوم بدوره، حيث إنّ هذا الدور يتكامل مع أدوار الأفراد الآخرين، وكلّ فرد بحاجة إلى عمل الآخرين(108).

ومن ثَمَّ يمكن القول بأنه قد ازدادت أهمية الشرطة المجتمعية بعد إدراك أهمية العلاقة العضوية بين الشرطة "النظام الأمني" وبين البناء الاجتماعي. وتهتم الشرطة المجتمعية بالتعرف على دور العوامل الاجتماعية في فاعلية أجهزة الشرطة، بحيث تكون هذه الأجهزة قادرة على تحقيق أهدافها الاجتماعية.

واللجوء إلى الشرطة المجتمعية يسهم في التقليل من الجريمة والوقاية منها، وذلك من خلال كون الأمن مطلبًا أساسيًّا لكافة أفراد المجتمع، وهذا يعمل على العمل بشكل إيجابي مع أفراد المجتمع والمؤسسات لتحقيق الأمن والاستقرار، وأيضًا تساعد الشرطة المجتمعية في تعريف الجمهور بأهمية الجهاز الأمني وما يبذله العاملون فيه من جهد

(108) د. عبد العزيز خزاعلة، "الشرطة المجتمعية المفهوم والأبعاد"، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1998م، ط1.

من أجل تحقيق الأمن والأمان للمجتمع، وأن الأمن وإن كان منوطا للأجهزة الأمنية، إلا أنها لا تتحمل مسؤوليته وحدها، وأن الأمن مسؤولية جميع الشركاء والمجتمع[109].

ولقد بدأت فكرة الشرطة المجتمعية عندما ازدادت الجرائم بشكل ملحوظ، إضافة إلى أنّ الشرطة بطريقة عملها التقليدية المقيدة بالقوانين واللوائح وتطبيق القوانين لم تعد قادرة بشكل فعّال على مكافحة الجريمة، من هذا المنطلق اتجهت بعض الدول المتقدمة إلى إضافة وظائف اجتماعية للشرطة لجذب أفراد المجتمع للتعاون مع رجال الشرطة في الكشف عن الجريمة ومكافحتها؛ أي: أن الواقع أثبت عدم استطاعة جهاز الشرطة القيام بمفرده بالحد من الجريمة دون إدخال المواطنين، وإشراكهم في أعمال الشرطة بطريقة منتظمة وبدون تداخل في الصلاحيات[110].

ووفقًا لهذه الانطلاقة تطور مفهوم المشاركة المجتمعية مع الشرطة كأسلوب مستحدث لعمل الشرطة، وانتشر بعد ذلك في كثير من دول العالم[111].

وتعرف الشرطة المجتمعية بأنها: "عبارة عن اشتراك أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة من غير الشرطة في عملية منع الجريمة"[112].

---

(109) المقدم/ باسم أحمد حسن راغب، "نشر الثقافة الأمنية وأثرها على تفعيل الأداء الأمني ، مرجع سابق.

(110) د. محمود محمد عبد الله كسناوي، "أطر دعم التعاون والتنسيق بين الشرطة ومؤسسات المجتمع (الأسرة والمؤسسات التعليمية)"، لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية، مرجع سابق.

(111) عباس أبو شامة، "شرطة المجتمع"، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1419هـ، ص35.

(112) أمجد أنور محمد نور، "الشرطة المجتمعية نموذج مقترح لاستراتيجية جديدة للعمل الأمني بالتطبيق على بيئات متباينة"، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 2014م.

وكان لا بد للشرطة المجتمعية أن تعمل على خدمة المجتمع المتنوع، وذلك لفهم الناس في مختلف الجنسيات والخلفيات، وذلك من خلال وجود علاقة تعاونية بين الشرطة وأفراد المجتمع لمعالجة قضايا المجتمع، ولكي يشعر الجميع بالارتياح في التعامل مع بعضهم البعض(113)

المطلب الثاني: استحداث أجهزة لمكافحة الإرهاب

لقد أفرزت الساحة الأمنية المحلية والدولية في غالبية المجتمعات في الآونة الأخيرة العديد من المتغيرات التي فرضت على المؤسسات الشرطية ضرورة التصدي لمواجهتها والتعامل معها منعًا لحدوثها، وتأخذ مكان الصدارة بين تلك المتغيرات للأعمال الإرهابية التي أصبحت تشكل حجر الزاوية في مجال اهتمام المؤسسات الشرطية كافة، وحقيقة الأمر أن العمل الإرهابي يعتمد في جوهره على محورين أساسيين؛ أولهما: يتمثل في عملية تصعيد أعمال العنف والترهيب كجزء من خطة دولية عامة، وثانيهما: يتجسد في عملية التجنيد الداخلي للعناصر في المؤسسات، ويمكن أن تكون هذه العناصر المجندة، أحد كوادر المؤسسات الشرطية، ممّا يشكل قمة الخطر في اختراق المنظمات الإرهابية للمؤسسات الشرطية(114).

ولما كانت المؤسسات الشرطية تعمل بمنشآتها في رسم السياسات الاقتصادية والسياسية والأمنية في العصر الحديث، والتي أصبحت تؤثر تأثيرًا واضحًا على الاتجاه

(113) جهود الشرطة المجتمعية في مكافحة التطرف العنيف، ناديا غيرسباكر، معتز الريابعة، جيسالين ووكر، نيت ويلسون، مركز هداية مكافحة التطرف العنيف، أبوظبي، 2019م.

(114) د. أحمد ضياء الدين، "إدارة الأزمات الأمنية في مواجهة العمليات الإرهابية (دراسة تطبيقية)"، مطابع الشرطة، القاهرة، 2007م.

السياسي خاصة لهذه الدول؛ ممّا جعل منها هدفًا للأنشطة الإرهابية، فقد كان من المفترض أن يلم المسؤولون عن تأمين هذه المنشآت بكل التحركات التي تحكم النشاطات الإرهابية في العالم، وتتبع خطواتها واتخاذ الإجراءات الأمنية التي تكفل كشف مخططاتها، والحيلولة دون اختراقها لنظام أمن المؤسسات الشرطية وكوادرها[115].

وقد كان من الآثار المترتبة على الجرائم الإرهابية استحداث أجهزة خاصة لمكافحة الإرهاب، وقد يطلق على هذه الأجهزة اسم قوات الأمن الخاصة، ويتجلى دور قوات الأمن الخاصة في مكافحة الإرهاب فيما يأتي:

1. حفظ الأمن والنظام ومنع الإخلال بهما، ومساندة قطاعات قوى الأمن الداخلي في مواجهة العمليات الإرهابية.
2. حماية كبار الشخصيات من الأعمال الإرهابية في الداخل والخارج.
3. مكافحة العمليات الإرهابية بجميع صورها وأشكالها.
4. حماية المنشآت المهمة المرتبطة بوزارة الداخلية من أيّ اعتداءات إرهابية.
5. الكشف عن المتفجرات وإبطال مفعولها.
6. التعامل مع الأحداث الأمنية في الجرائم الإرهابية[116].

(115) أحمد القاضي، "أمن وسلامة المنشآت الحيوية"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998م، ط1، ص112؛ سعود أحمد عبد الله أحمد العاجل الطنيجي، الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في المؤسسات الشرطية "دراسة مقارنة"، مرجع سابق.

(116) سعيد عبيد سيف الكندي، "جرائم الإرهاب في التشريع الإماراتي ومواجهتها تشريعيًّا وأمنيًّا"، سلسلة الرسائل العلمية– دراسات شرطية (15)، أكاديمية شرطة دبي، كلية الدراسات العليا، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2015م.

المطلب الثالث: استحداث أنواع جديدة من الإعلام الأمني في مجال مكافحة الإرهاب

في هذا الإطار، نجد بأنّ الإعلام الأمني[117] هو أبرز أنواع الإعلام الجديد في مجال مكافحة الجريمة الإرهابية، والذي تكمن أهميته في أنه لا يقف عند حد نقل المعلومات الأمنية الصادقة إلى الناس فحسب، بل يسعى إلى تأسيس وعي أمني يثري الروح المعنوية بكلّ مقومات النجاح والتفوق والتقيد بالتعليمات والأنظمة التي تكفل أمن الإنسان وسلامته في شتى مجالات الحياة، ممّا يترتب عليه تأصيل وتعميق التعاون والتجاوب مع مختلف قطاعات الدولة لخدمة الأمن والاستقرار في كافة المجالات[118].

وتتجلى كذلك أهمية الإعلام الأمني في القيام بالتوعية بمخاطر الجرائم المستحدثة وسُبل تفاديها من خلال إلقاء الضوء على أنماط هذه الجرائم وأوجه خطورتها على الأمن، وأبعاد الملاحقة القانونية التي يتعرض لها مرتكبوها، ومضارها الفردية والاجتماعية سواء عبر حلقات النقاش أم التحقيقات الإعلامية مع المختصين[119].

وتسهم بعض وسائل الإعلام بنشر الفكر الإرهابي عبر بثّها للأعمال والرسائل

---

(117) الإعلام الأمني: هو "الذي تضطلع به إدارة الإعلام والعلاقات العامة في أجهزة الشرطة بهدف التغطية الواضحة والسريعة لكل المواقف والأزمات الأمنية من أجل كسب ثقة الجماهير".
للمزيد من التفاصيل: تعريف الإعلام الأمني، د. محمد سعد أبو عامود، "الإعلام الأمني"، بحث منشور بالمؤتمر السنوي لكلية الإعلام، جامعة حلوان، مصر، 2014م،
وكذلك راجع:
Alicia H. Munnell، "Mandatory Social Security Coverage of State and Local Workers: A Perennial Hot Button،" Center for Retirement Research، 2005، P.2.

(118) علي بن فايز الجحني، "الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000م، ص32-34.

(119) د. عبد الله بن سعود بن محمد السراني، "دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة"، بحث مقدم للمشاركة في الندوة العلمية التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بعنوان "برامج الإعلام الأمني بين الواقع والتطلعات" الموافق 11-2011/7/13م بمدينة بيروت، 2011م.

التي تتسم بعدم المنهجية والتسرّع، ويكون الهدف هنا دعائيًّا وتشهيريًّا، وقد يغفل القائمون على وسائل الإعلام تلك الأهداف، وتبثّ بالتالي الرسالة دون دراسة ووعي بمدى خطورتها فيتحوّل الفكر الإرهابي إلى تجسيد واقعي فاعل ينبني على فلسفة وأيديولوجية واضحة، فالفكر الإرهابي يعتمد على عناصر الرعب، والاستمرار والدعاية، وهنا تتجلى أهمية الاعتماد على التخطيط في السياسات الإعلامية ومراعاة تقديم مواد مضادة للأعمال الإرهابية، وتقديم مضامين تسهم في رفع الوعي لدى الجمهور. وننوّه هنا إلى أنّ الإرهاب الفكري الذي يبثّ عبر وسائل الإعلام سواء كان مقصودًا أم غير مقصود يسهم في تكوين اتجاهات الرأي العام، ويروّج لسياسات وأهداف دعائية مناوئة، لذلك ينبغي رفع الوعي وتنميته للمجتمع، وتمليكه الحقائق والمعلومات للتصدي والتقليل من تأثيره[120].

من هنا يأتي دور الإعلام الأمني ليلعب دورًا مهمًّا في حياة المجتمع لتوعية الرأي العام بما يدور حوله من مخاطر تتعلّق بأمنه وحياته، ولكي يتمكّن من القيام بهذا الدور لا بد له أن يقوم على استراتيجية واضحة الأهداف تسهم بشكل فعّال في تحقيق مجموعة من الوظائف المتعلّقة بالفرد والمجتمع، من حيث مواجهة الانحراف والتطرف والوقاية منها أو معالجة الآثار الناتجة عنها. وتتمثّل هذه الأهداف في[121]:

- رصد الظواهر الإجرامية والأنشطة الإرهابية على الصعيدين المحلي والدولي وتحليل مدلولاتها، ورصد أنشطتها الإعلامية وكشف أساليب عملها، وحثّ

(120) د.عبد المحسن بدوي محمد أحمد، "ورقة دور الإعلام في تنمية الوعي الأمني ومكافحة الإرهاب"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009م.

(121) د. جاسم خليل ميرزا، "دور الإعلام في محاربة التطرف لدى الشباب – التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب"، نشر بتاريخ 9-10-2019م، تم أخذه بتاريخ 7-10-2020م. https://imctc.org/Arabic/ArticleDetail/Index/637068271882259687

أفراد المجتمع على الإبلاغ عن المعلومات التي يمكن أن تعين الأجهزة الأمنية في الكشف عن الخلايا الإرهابية والجماعات المتطرفة النائمة.

- تطوير استراتيجية فاعلة للتصدي للأفكار المتطرفة من خلال تفعيل أدوار مؤسسات المجتمع المدني كالمدارس والأسرة والإعلام وجمعيات النفع العام والأندية الرياضية.
- تنفيذ الحملات التوعوية الوقائية المستمرة للأسر والأبناء والشباب حتى لا يقعوا ضحايا الجماعات المتطرفة التي تعمل على استقطاب وتجنيد الشباب في خلاياها الإرهابية.
- التعريف بالقوانين المتعلقة بجرائم الإرهاب والتطرف الديني والسياسي والاجتماعي حتى يعلم الجميع بهذه القوانين التي تكون رادعًا لأولئك الذين ينجرّون وراء الجماعات المتطرفة.
- والإعلام الأمني يتمثل في بثّ الإحساس والشعور بالأمن من خلال التوعية الإعلامية الهادفة وحسن التوجيه، حتى يحسّ الفرد بأنه أمن في حياته، وقد ظهر الإعلام الأمني كمفهوم ضمن أنواع الإعلام المتخصصة، والتي تهتم بقضية محددة؛ ألا وهي: الأمن(122).

ويرى الباحث أنّ الإرهاب أثر على العمل الأمني حيث أصبح هناك تكاتف بين الفاعلين الرسميين مثل أجهزة الأمن والشرطة والفاعلين غير الرسميين مثل المواطنين والجمعيات الأهلية؛ أي: العناصر المجتمعية التي تشكل الشرطة المجتمعية، وأصبح هناك الإعلام الأمني الذي يقوم تعزيزا لمفهوم الشفافية، ولمد المواطنين بالمعلومات

(122) إسماعيل وصفي الأغا، "معالجة الصحف العربية لظاهرة الإرهاب"، بحث لنيل درجة الماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، الرياض، 2004م.

للرد على الشائعات.

كما يرى الباحث أنّ مواجهة الفكر الإرهابي المتطرف ومكافحته لن تكون ناجحة دون استراتيجية إعلامية واضحة في هذه المواجهة، فدون وعي حقيقي بخطورة الحرب الفكرية التي تشنّها الجماعات الإرهابية لتفكيك مؤسسات الدولة التي تشكّل النواة الصلبة لها "المجتمع – الجيش – المخابرات – الأمن الداخلي" يصبح التعامل الأمني مع قضية الإرهاب تعاملاً جزئيًّا وقاصرًا، ويبرز في هذا الصدد دور الإعلام الأمني كأحد الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها من أجل مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف.

وتقع مكافحة التطرف على عاتق جميع مؤسسات المجتمع، ولا تقتصر على جهة محددة بعينها، إنما هي مسؤولية مجتمعية من كافة الأشكال والأنواع، وبالأخص في بداية النشأة، وللوالدين في المنزل دور كبير، ومن هنا تبدأ عملية الوقاية من خلال المتابعة المستمرة والنشأة الطيبة والحياة الكريمة وتأمين ما يحتاجه الفرد بالأسرة، والتأكيد على خطورة هذا الفكر المتطرف والانحراف والجريمة والسلوك المضاد للمجتمع، وأيضًا يبرز دور المؤسسات المجتمعية سواء الحكومية أم الخاصة في نشر الثقافة للمجتمع بخطورة الإرهاب والتطرف على المجتمع، وأنّ هذه السلوكيات تؤدي إلى دمار حقوق العيش بسلام وضياعها بالمجتمع كونها تسلب حقوقهم من العمليات الإرهابية والفكر المتطرف الذي ينشأ منه العنف.

ومن العرض السابق للبناء التنظيمي نستخلص الدروس الآتية:

1. أنه لا يوجد هيكل تنظيمي مثالي يمكن اعتماده والعمل بموجبه، ذلك فإنّ التنظيم يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة والأشخاص والبيئة والنشاط الذي

تمارسه تلك المنظمة، وغير ذلك من العوامل البارزة في تقرير نجاح التنظيم أو فشله؛ أي: أنه لا يوجد تنظيم نموذجي يجب تطبيقه دون غيره، كذلك لا يوجد تنظيم صالح لكل زمان ومكان ولكلّ ظرف أو موقف، فالهياكل التنظيمية مرنة وليست جامدة، وبالتالي فإنّ من أهم الإجراءات إعادة النظر في هياكل العمل التنظيمية بالشرطة وتطويرها، وذلك للارتقاء بمستويات الأداء باتجاه تحقيق الأهداف.

2. يرتبط نجاح المنظمات في تحقيق أهدافها ووظائفها المنوطة بها، بمدى نجاح هذه المنظمات في تحقيق التكامل والفاعلية في الهياكل التنظيمية الخاصة بها، بما يكفل لها تعظيم تدفقات العمل وزيادة الإنتاجية بأقل جهد وتكلفة ممكنة.
3. يعتبر الهيكل التنظيمي للمنظمة أحد أهم أدواتها لتحقيق أهدافها، ويكفل سلامة هذا الهيكل وحداثته حسن تحقيق تلك الأهداف، الأمر الذي يتطلب تغييره من إدارة لأخرى، ومن موقع لموقع، ومن وقت لآخر بتغير هذه الأهداف.
4. ضرورة سعي المنظمات المستمر نحو تطوير البناء التنظيمي، بهدف دعم مقدرتها على التكيّف والتأقلم مع متغيّرات العصر، وبما يضمن لها استمرار مقدرتها على تنفيذ خططها وأهدافها.
5. إنّ استعانة المنظمة الأمنية بالوسائل التكنولوجية الحديثة وتطويرها بما يتواكب مع عمليات تطوير التكنولوجيا واستخدامها، يكفل تفعيل مقدرتها على مواجهة جرائم الإرهاب ومكافحتها.
6. من ضمن مقترحات تطوير جهاز الشرطة في أيّ دولة الاتجاه نحو التوسّع في استحداث أقسام ومراكز شرطية جديدة، لمواكبة الزيادة السكانية والتوسع العمراني، وزيادة المنشآت المهمة بما يكفل تحقيق نظام التمكّن المناسب.
7. إنه لا يوجد نمط واحد من التصاميم أو الأبنية التنظيمية ملائمة لجميع

المؤسسات والتنظيمات، فهي تختلف عن بعضها وتتحدد على أساس طبيعة المهمة المسندة إليها.

8. البناء التنظيمي للمؤسسات والهيئات –وكذلك الدول والحكومات– تتطور دائمًا، ويتوسع كثيرًا لاستحداث الوزارات والهيئات والتشكيلات الإدارية والتنظيمية المختلفة، ولأهمية البناء التنظيمي فقد قدم الباحثون والمختصون في مجال الإدارة كثيرًا من الدراسات والبحوث بناءً علميًّا بما يحقق الأهداف المخطط لها، ويقضي على الكثير من المشكلات التي تعاني منها الإدارات والهيئات.
9. ضرورة التكثيف الإعلامي والتحذير من الفكر الإرهابي والتطرف من خلال وسائل الإعلام بشتى أنواعها واستخدام التطبيقات الذكية للتوعية واستخدام المناهج الدراسية لإبراز خطر التطرف والإرهاب على المجتمع.

الباب الثاني

البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة بين الخبرة الدولية والخبرة العربية

الباب الثاني

البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة بين الخبرة الدولية والخبرة العربية

تمهيد وتقسيم:

يهدف هذا الباب إلى دراسة الهياكل التنظيمية والخبرة التاريخية للدول موضع الدراسة من خلال المنهج المقارن:

وتكون عناصر المقارنة: هل هناك استراتيجية قومية لمكافحة الإرهاب؟ وهل هناك وحدة لمكافحة الإرهاب وتبعية الوحدة؟ وماهي الاختصاصات لهذه الوحدة؟ وهل الوحدة تعمل بشكل منفصل أم توجد مؤسسات وأطراف أخرى تساهم في مكافحة الجريمة الإرهابية الشرطة، هي: هيئة مدنية نظامية مسؤولة عن تنفيذ القوانين وتحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع[123]، وتقوم بعدة أعمال وتدابير وإجراءات لتحقيق غايات معينة تتلخص في حفظ النظام والأمن العام، وقد تطورت هذه الأعمال والتدابير مع تطور المجتمعات[124]. وتتحمل الشرطة هذا العبء الثقيل، فلا بد أن يكون لها بناء تنظيمي تستطيع من خلاله تنفيذ المهام المنوطة بها، وتم تقسيم الباب الثاني إلى فصلين على النحو الآتي:

- **الفصل الأول: البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة في الدول الأجنبية.**
- **الفصل الثاني: البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة في البلاد العربية.**

---

(123) الرائد. د/ جاسم خليل ميرزا، "الوظائف الأساسية للشرطة المجتمعية"، تجربة شرطة دبي، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة "مفهوم الشرطة المجتمعية" بالتعاون مع جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، 2005م.

(124) د. محمود محمد عبد الله كسناوي، "أطر دعم التعاون والتنسيق بين الشرطة ومؤسسات المجتمع الأسرة والمؤسسات التعليمية– لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية"، مرجع سابق.

الفصل الأول
البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة في الدول الأجنبية

تمهيد وتقسيم:

لقد لازمت الجريمة المجتمعات منذ نشوئها، وعني الإنسان بمكافحتها وتقرير السبل والوسائل للحد منها أو القضاء عليها، وتعارفت الأمم على أنّ الجريمة هي كلّ فعل، أو امتناع عن فعل صدر عن إنسان إذا كان القانون يقرّر له عقوبة جزائية، والتزم كلّ مجتمع أسلوبًا غايته أن يسود الأمن حياة الأفراد والجماعات، ووضع حدّ لكلّ من يخل بأمن الجماعة أو يسبّب أذى للآخرين(125).

وأمام هذا الواقع كان على السلطة المختصة، في أيّ مكان أو زمان، أن تعمد لتشكيل هيئة تكون مهمّتها المحافظة على الأمن وحياة الناس ومصالحهم، وتنفذ القوانين، وترعى مصالح الأفراد وتحافظ على النظام العام، لهذه الأسباب مجتمعة أصبح تشكيل جهاز الأمن "الشرطة" أمرًا ضروريًّا ولازمًا، وأخذت به الدول وخولته سلطات واسعة في الحفاظ على الأمن وسلامة المجتمع(126).

وفي هذا الفصل سيكون حديث الباحث عن البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة في الدول الأجنبية، وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، وذلك على النحو الآتي:

- **المبحث الأول: البناء التنظيمي لجهاز الشرطة في المملكة المتحدة.**
- **المبحث الثاني: البناء التنظيمي لجهاز الشرطة في جمهورية اليابان.**
- **المبحث الثالث: البناء التنظيمي لجهاز الشرطة في جمهورية فرنسا.**

---

(125) العميد/ أحمد محمد كريز، "شرطة الأحداث"، المرجع سابق.
(126) مرجع السابق.

المبحث الأول: البناء التنظيمي لجهاز الشرطة في المملكة المتحدة

تمهيد وتقسيم:

يقع على عاتق الشرطة البريطانية حماية أمن المملكة وسلامتها، ومنع الجرائم واكتشاف ما يقع منها، ولتمكين الشرطة من القيام بهذه الواجبات خولها القانون سلطات استثنائية، لذا يتوقع المجتمع من الشرطة القيام بأداء متميز[127].

وينقسم عمل الشرطة في المملكة المتحدة حسب المنطقة، وكل قوة شرطية تتعامل مع الجريمة بطريقتها الخاصة وفقًا للمتطلبات الوطنية. كما تختلف رتب قسم الشرطة أو الهيكل التنظيمي لشرطة المملكة المتحدة قليلاً من ولاية قضائية إلى أخرى. ومع ذلك، فإنّ الهيكل الوظيفي يبقي مستويات الضباط حسب الأدوار الوظيفية كما هي في مؤسسات الشرطة، وقد تتغير العناوين لكن المسؤوليات تبقى كما هي.

كل منظمة لديها هيكل أساسي، يتكون من بعض الضباط الأساسيين الذين يبدؤون التسلسل الهرمي للشرطة في المملكة المتحدة، وفوقهم مشرفون يشرفون على عملهم. المستوى الأعلى التالي هو القادة الذين يديرون عمل المشرفين، وأخيرًا القائد أو الرئيس الذي يقود قوة الشرطة بأكملها.

لذا أعرض هذا المبحث في مطلبين، وذلك على النحو الآتي:

- **المطلب الأول: جهاز الشرطة فى المملكة المتحدة.**
- **المطلب الثاني: الوحدة المكلفة بمكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة.**

---

(127) د. محمد الأمين البشري، "نظام القضاء الشرطي في الدول العربية (دراسة مقارنة)"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010م، ط1.

المطلب الأول: جهاز الشرطة في المملكة المتحدة

تأسّست الشرطة البريطانية عام 1929م[128]، وتوجد 43 قوة شرطية في إنجلترا وويلز، وقوة شرطية واحدة في كل من إسكتلندا وأيرلندا الشمالية (كان في إسكتلندا 8 قوات شرطية منفصلة حتى شهر أبريل من العام الماضي، ثم اندمجت في قوة واحدة)، وبسبب هذا التفاوت بين حجم القوات الشرطية المختلفة، فليس هناك هيكل تنظيمي موحد[129].

لكن هناك قواسم مشتركة بين معظم القوات الشرطية في المملكة المتحدة، ومنها:

- لكافة القوات الشرطية أقسام عمليات لضباطها زي موحد، رغم أن بعض القوات تطلق على هذه الأقسام اسم "الشرطة الإقليمية"، وأخرى تسميها "الشرطة المحلية" أو "شرطة المقاطعات"، وهذه هي قوات الشرطة النظامية على الأرض.
- لمعظم القوات قسم للتحقيقات الجنائية مستقل ومنفصل، إذ لكل قوة شرطية ضباط تحريات يتولون شعبات أو مناطق محددة ضمن القوة، حيث يحققون في عمليات السطو والسرقات وجرائم القتل المحلية غالبًا، وتشرف المقرات الرئيسية (وقد تتنوع التسمية حسب القوات الشرطية) على عمليات الجريمة، حيث يتعامل المحققون المتخصصون مع جرائم الاحتيال المعقدة والجريمة المنظمة والجريمة الدولية العابرة للحدود، وعادة ما يكون لهم سلطة في سائر

(128) د. محمد الأمين البشري، "نظام القضاء الشرطي في الدول العربية (دراسة مقارنة)"، المرجع السابق.

(129) Dr Rob Mawby and Dr Alan Wright، Police Accountability in the United Kingdom، Keele University، UK، January 2005.

أرجاء المنطقة الجغرافية لقوة الشرطة.

- لبعض القوات أقسام مستقلة للتعامل مع العناصر الأخرى لنظام العدالة الجنائية (يسمى عادة قسم العدالة الجنائية)، وهناك بعض القوات تدرج فيها هذه الوظيفة ضمن قسم آخر.
- لدى كافة القوات نوع من التحقيق الداخلي من خلال معايير الشؤون الداخلية والشكاوى والانضباط والمعايير المهنية.
- وفي معظم القوات قسم للإعلام والعلاقات العامة، وقد يشار إليه باسم "الاتصالات"، وربما تضمن جوانب التواصل مع المجتمع، وغالبًا ما يسمى "التعامل"[130].

(130) Dr Rob Mawby and Dr Alan Wright، Police Accountability in the United Kingdom، Keele University، UK، January 2005.

الشكل رقم (1)

توضيح الهيكل التنظيمي للشرطة البريطانية شرطة العاصمة متروبوليتان لندن[131]

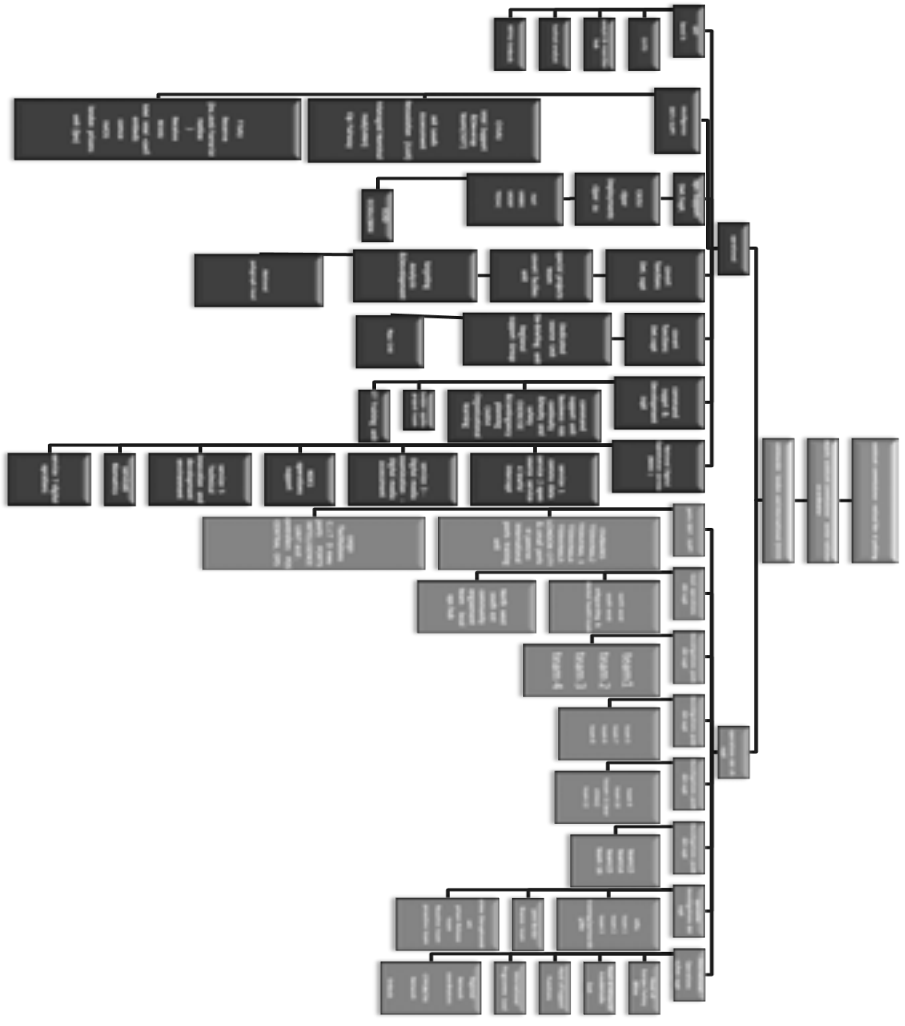

(131) metropolitan police، The official site of the Metropolitan Conditions، 02-05-2019، website : https://www.met.police.uk/

ولمعظم القوات في المملكة المتحدة هيكل تنظيمي على النحو الآتي نموذجًا[132]:

يأتي رئيس الشرطة على رأس الهيكل التنظيمي، وهو ضابط شرطة تمت ترقيته، إذ إن جميع أفراد الشرطة في المملكة المتحدة يبدؤون عند أدنى رتبة، وهي: شرطي عند التحاقهم بالشرطة، وهناك طرق مختلفة من أجل الحصول على ترقية سريعة، لكن يتعين على كل رئيس شرطة أن يترقى من خلال المرور بجميع الرتب[133]، ويتم اختيار رئيس الشرطة بعملية اختيار صعبة، من قِبل هيئة الشرطة أو مفوض الشرطة ومكافحة الجريمة في المنطقة.

ويتم تعيين رئيس الشرطة عندما تكون هناك وظيفة شاغرة، ويمكن أن يتقدم لها ضباط بتأهيل مناسب من أيّ منطقة في المملكة المتحدة، لذلك فإن قادة الشرطة من القوات الصغيرة يمكن أن يحصلوا على دور أكبر، وغالبًا ما يتقدم ضباط لوكيل رئيس الشرطة بطلب للترقية، ممّا يسفر عن اختلاط وتنوع صحي بين كبار الضباط، ويقدمون فكرًا جديدًا.

هناك وكيل واحد (باستثناء إسكتلندا ففيها 3 وكلاء بسبب اندماج قواتها). ويحلّ الوكيل محل رئيس الشرطة عند غيابه؛ وللوكيل مسؤوليات محددة، وخاصة في القسم الذي يتعامل مع الانضباط والتحقيق الداخلي (المذكور أعلاه)، إذ يكون عادة تحت سلطة الوكيل. ويوجد في المستوى التالي في فريق القيادة: مساعدو رئيس الشرطة،

(132) Dr Rob Mawby and Dr Alan Wright، Police Accountability in the United Kingdom، OP. Cit.

(133) أدخلت الحكومة البريطانية بعض التغييرات التي تسمح للأشخاص بالانضمام إلى الشرطة برتبة رقيب، وقد أقر ذلك في التشريعات ودخل في عملية التوظيف، إلا أنه لم يصل بعد إلى مرحلة وصول أولئك الأفراد إلى مناصب القيادة.

وما يعادلهم من رتب المدنيين، فبعض المسؤوليات مثل مدير الموارد البشرية ومدير الشؤون المالية يتولاها مدنيون مؤهلون. وتنظيم معظم القوات يكون بناءً على عدد مساعدي رؤساء الشرطة وما يعادلهم من المدنيين، حيث يشرف كل منهم على قسم/ أقسام معينة. ومساعدو رؤساء الشرطة مسؤولون عن فعالية وكفاءة الأقسام التي يديرونها، ففي دائرة الشرطة في أيرلندا الشمالية على سبيل المثال، هناك 5 مساعدين لرؤساء الشرطة:

- مساعد رئيس الشرطة قسم العمليات، المنطقة الحضرية (بلفاست الكبرى).
- مساعد رئيس الشرطة قسم العمليات، المنطقة الريفية (باقي الإقليم).
- مساعد رئيس الشرطة، عمليات مكافحة الجريمة.
- مساعد رئيس الشرطة، الدعم التشغيلي (وظائف اختصاصية مثل الاستجابة المسلحة/ النظام العام/ فرع المرور).
- مساعد رئيس الشرطة، العدالة الجنائية.

وهناك 4 أقسام يرأسها مدنيون بتأهيل مناسب[134]:

- الخدمات المالية يرأسها محاسب مؤهل.
- الموارد البشرية يرأسها أخصائي مجاز في الموارد البشرية.
- الخدمات القانونية يرأسها محام مؤهل ذو خبرة.
- الإعلام والعلاقات العامة يرأسها شخص مؤهل ذو خبرة وتمرس في وسائل الإعلام والصحافة.

(134) Dr Rob Mawby and Dr Alan Wright، Police Accountability in the United Kingdom، OP. Cit.

وفيما يأتي أمثلة لبعض القوات الكبيرة في المملكة المتحدة[135]:

شرطة مانشستر الكبرى وشرطة غرب يوركشاير، وشرطة غرب ميدلاندز شرطة إسكتلندا وشرطة العاصمة لندن، ودائرة شرطة أيرلندا الشمالية.

ومن المهم أن نلاحظ أن بعض المهام التي تباشرها قوات الشرطة في دول أخرى أحياناً تتولاها في الواقع جماعات مدنية في المملكة المتحدة، وعلى سبيل المثال:

- الخدمات المتعلقة بجوازات السفر ومراقبة الحدود تقوم بها منظمات أخرى في المملكة المتحدة، وليس الشرطة.
- على الرغم من أن قوات الشرطة هي المسؤولة عن السجون في العديد من الدول، إلا أنّ الحال مختلف في المملكة المتحدة، حيث قطاع السجون كيان منفصل.

وهناك فارق آخر مهم يتعلق بأنشطة الاستخبارات: فلكافة قوات الشرطة في المملكة المتحدة فرع للاستخبارات يسمى الفرع الخاص، إلا أنه يختلف عن جهاز المخابرات التابع للحكومة (الذي يسمى إم آي 5 وإم آي 6)، وهذا الجهاز ليس جزءًا من الشرطة.

والجدير بالذكر أنه للرقابة على أداء الشرطة وضمان حُسن انتظام ضباطها، صدر قانون الشرطة الخاص بنظام السلوك المهني لسنة 2002م، المعدل لقانون الشرطة البريطانية لسنة 1997م، مخولاً في مادته الثالثة ما يُعرف بالسلطة النظامية (Discipline

(135) Dr Rob Mawby and Dr Alan Wright، Police Accountability in the United Kingdom، OP. Cit.

Authority) حق توقيع الجزاءات التالية بشأن الضباط الذين يخالفون أو يأتون بأفعال من شأنها الإخلال بقواعد السلوك المهني، والجزاءات هي[136]:

1. الطرد.
2. تخفيض الرتبة.
3. النقل.
4. الإيقاف عن العمل بدون راتب.
5. الأمر بالعمل تحت المراقبة.
6. الأمر بالخضوع للتدريب في موضوع المخالفة.
7. الأمر بالخضوع لإرشادات مهنية.
8. التوبيخ المكتوب.
9. التوبيخ الشفوي.

الهيكل التنظيمي لشرطة لندن (شرطة العاصمة):

يتم تنظيم التسلسل الهرمي للشرطة البريطانية وفقًا لقانون شرطة العاصمة لعام 1829م، ويطلق على قوة شرطة العاصمة في لندن اسم "الشرطة الإقليمية"، وتتعامل مع العديد من الأنشطة المهمة، مثل التنسيق بشأن مسائل مكافحة الإرهاب في البلاد، وحماية العائلة المالكة البريطانية. وتنقسم شرطة لندن إلى أربعة أقسام لكل منها أدواره ووظائفه، وهي[137]:

(136) Police Act: Enforcement Officer Discipline and Code of Conduct Regulation، 2002.

(137) Hierarchy Structure، British Police Hierarchy، No published date، Taken on (3 August 2019)،https://www.hierarchystructure.com/british-police-

- الشرطة الإقليمية.
- إدارة الجريمة والعمليات المتخصصة.
- العمليات الخاصة.
- الإدارة والدعم.

وعليه فالتسلسل الهرمي لشرطة لندن هو كما يأتي، بدءًا من الرتبة العليا إلى الصفوف الأدنى[138]:

1. **المفوض:** هو رئيس دائرة شرطة العاصمة، ويتم تعيين المفوض لمدة خمس سنوات بموجب قانون الشرطة لعام 1996م، وهذا المنصب هو المسؤول أمام وزير الداخلية.
2. **نائب المفوض:** يمثل الرجل الثاني في جهاز شرطة العاصمة.
3. **مساعد المفوض:** وهو ثالث أعلى رتبة، وهناك أربعة اختلافات بين المفوضين المساعدين مثل "أ" و"ب" و"ج" و"د". يتولى المفوض المساعد "أ" إدارة قسم العمليات والإدارة، ويتولى "ب" قسم المرور، ويتولى "ج" قسم إدارة التحقيقات الجنائية، ويتولى مساعد المفوض "د" إدارة قسم شؤون الموظفين والتدريب، وهو المسؤول عن التوظيف والرعاية الاجتماعية والاتصالات بين الإدارات.
4. **نائب المفوض المساعد:** هذه المرتبة بين المفوض المساعد والقائد.
5. **القائد:** هو رتبة مشتركة بين كل من شرطة العاصمة وشرطة مدينة لندن.

---

hierarchy/

(138) Hierarchy Structure، British Police Hierarchy، No published date، Taken on (3 August 2019)،https://www.hierarchystructure.com/british-police-hierarchy/

6. **رئيس المشرف:** هذا هو المركز السادس من التسلسل الهرمي لشرطة لندن، وهذا المنصب هو أعلى من المشرف والمبتدئين إلى قائد.
7. **المشرف:** رتبة المشرف أعلى من المفتش الرئيسي.
8. **كبير المفتشين:** وهو فرد مبتدئ في الإشراف، وهم يؤدون مجموعة متنوعة من الوظائف على أساس أنواع مختلفة من القوات.
9. **المفتش:** هو المرتبة الإشرافية الثانية، ويهتم المفتشون مباشرة بأعمال الشرطة اليومية.
10. **الرقيب:** هو أول رتبة إشرافية، ويشرف الرقيب بشكل أساسي على مجموعة من أفراد الشرطة، وهم يقومون بواجباتهم.
11. **الكونستابل:** يمثل رقيب الشرطة أو كما يسمى في بعض الدول (أمين الشرطة)، وهو يشرف على عمل رجال شرطة الكونستابل الخاصة.
12. **الكونستابل الخاص:** يتم تعيين الكونستابل الخاص للعمل في المناسبات الخاصة والتجمعات العامة، وفي حالة حدوث أيّ أعمال شغب... إلخ.

وفي هذا الإطار، جدير بالذكر بأنّ الحكومة كانت تخطط لدمج 43 من قوات الشرطة في إنجلترا وويلز في 17 قوة أكبر. وذلك لمواجهة أوجه القصور الشديدة فيما يتعلق بقدرة القوات، ولا سيما تلك الأصغر حجمًا من الناحية العددية، على تقديم "خدمات الحماية" (على سبيل المثال، الجريمة المنظمة والجريمة الخطيرة)؛ الجريمة العابرة للحدود؛ مكافحة الإرهاب والتطرف) إلى المستوى المناسب. نظرًا لأنّ التهديد بالجريمة يتغير ويتزايد، لكن استجابات الشرطة تتعرقل بسبب الهيكل القديم لـــ 43 قوة إقليمية. كما تحتاج إنجلترا وويلز إلى قوة وطنية رائدة في مكافحة الجرائم الخطيرة مثل جرائم الأسلحة النارية والمخدرات والإتجار بالبشر. وعليه، كان يسعى وزير الداخلية إلى تقليل عدد قوات الشرطة في إنجلترا وويلز لتحقيق، من بين أمور أخرى،

حد أدنى من القوة في كل قوة لا يقل عن 4000 ضابط[139].

لكن واجهت تلك المخططات، آنذاك، رفضًا مجتمعيًّا، مبررين بأن الحجم ليس كل شيء، وذلك لأنّ القوات الصغيرة تؤدي على الأقل أداء قوى أكبر. كما أكدوا على أن عمليات الدمج ستقلل من المساءلة وتأخذ الموارد من شرطة الأحياء. ومن ثَمَّ، أعلنوا بأنه يجب على الحكومة التخلي عن هذه المحاولة المضللة لتقديم حكومة إقليمية من الباب الخلفي. بدلاً من ذلك، يجب أن تسمح الحكومة للقوات طواعية بالاتحاد عند الضرورة، وتوسيع نطاق صلاحيات وكالات الشرطة الوطنية و/ أو إعادة إنشاء فرق الجرائم الخطيرة الإقليمية، ونقل المزيد من المسؤوليات إلى وحدات القيادة الأساسية، وجعلها مسؤولة حقًا أمام المجتمعات المحلية[140].

وقد أنشىء برنامج الإصلاح، الذي تم سنّه في القانون بموجب قانون إصلاح الشرطة والمسؤولية الاجتماعية لعام 2012م، نموذجًا رباعيًّا للحكم، يجمع بين المفوضين، ولجان الشرطة والجريمة، ووزارة الداخلية، ورئيس الشرطة[141].

وفي 2018/ 2019م، تم إنفاق 13.3 مليار جنيه إسترليني على الشرطة في

(139) Police forces 'need restructure'، BBC، Taken on (21 November 2020)، http://news.bbc.co.uk/2/hi/uk_news/7911183.stm

(140) Police force structure 'obsolete'، express، Taken on (21 November 2020)، https://www.express.co.uk/news/uk/86467/Police-force-structure-obsolete

(141) Trevor Jones، Localism and police governance in England & Wales: Exploring continuity and change، SAGE Journals، Taken on (21 November 2020)، https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/1477370819860689

إنجلترا وويلز[142].

ومع ذلك، تعهّد رئيس الوزراء بتجنيد 20 ألف ضابط شرطة جديد، ولكن حتى مع هذه الزيادة، هناك مخاوف من أن هذا لن يكون كافيًا لمساعدة الشرطة على تلبية الطلب في المستقبل، حيث سيتم نشر بعض المجندين الجدد في وظائف الشرطة الإقليمية والوطنية، بما في ذلك الجريمة المنظمة والخطيرة ومكافحة الإرهاب، بدلاً من القوات المحلية. كما أثيرت مخاوف من أن بعض القوات سيكون بالتالي لديها عدد أقل من المجندين مما كان متوقّعًا في البداية. أشار الرئيس التنفيذي لكلية الشرطة أيضًا إلى أنّ الضباط الإضافيين وحدهم لن يكونوا كافين لتلبية المتطلبات المستقبلية[143].

(142) Performance Tracker 2019، Police، institute for government، Taken on (21 November 2020).https://www.instituteforgovernment.org.uk/publication/performance-tracker-2019/police Ibid.

المطلب الثاني: الوحدة المكلفة بمكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة

الشكل (2)

يوضّح الهيكل التنظيمي لوحدة الإرهاب في شرطة لندن متروبوليتان[144]

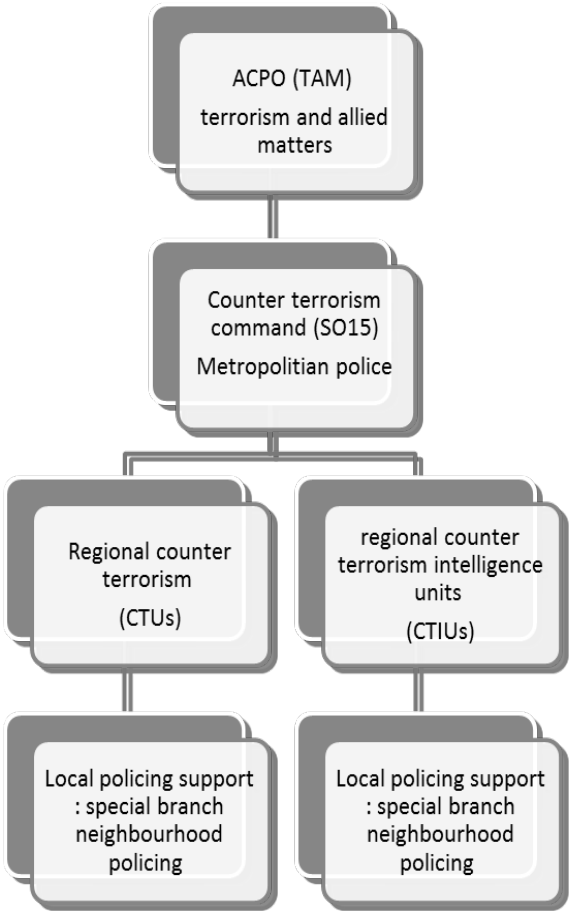

(144) Karin von hippel، europe confronts terrorism، international policy institute، kings. college London، 2005، 1st – p94

تتمثّل الأولوية القصوى للقيادة في الحفاظ على السلامة العامة وتعطيل النشاط الإرهابي المرتبط بالمملكة المتحدة وضد المصالح البريطانية في الخارج، وذلك من خلال(145):

- الكشف عن التهديدات والشبكات الإرهابية والتحقيق فيها ومنعها.
- العمل مع الوكالات الشريكة لاكتساب واستخدام الأدلة حول الإرهاب والتطرف.
- ضمان تركيز نشاط قيادة مكافحة الإرهاب، وتوفير المال والإنتاجية، واستخدام فعال لمواردها.
- إشراك وبناء والحفاظ على علاقات العمل مع البلديات والمجتمعات المحلية والشركاء الوطنيين والدوليين لفهم احتياجاتهم بشكل أفضل، واستخدام خبراتهم في مكافحة التهديد الإرهابي بشكل مشترك.
- العمل مع المجتمعات والشركاء والمؤسسات والمجموعات والوكالات الأخرى التي تقدم المشورة والدعم للتصدي للأيديولوجيات التي تحرك الإرهاب والتطرف.
- الدعم والعمل والتعاون داخل الشبكة الوطنية لمكافحة الإرهاب.
- كما أنّ لقيادة مكافحة الإرهاب عددًا من وظائف الأمن القومي الأخرى، مثل مواجهة التطرف الداخلي، وهو دور تضطلع به الوحدة الوطنية للتطرف الداخلي، كما تتناول التحقيقات الحساسة للأمن القومي، مثل تحقيقات قانون الأسرار الرسمية، والتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، والقتل بدوافع سياسية.

(145) Counterterrorism in United Kingdom: Model 3: The UK's counterterrorism structure and the pursuit of terrorists.

تُعدّ قيادة مكافحة الإرهاب (SO15) فرعًا من العمليات الخاصة داخل شرطة العاصمة لندن، فإنّ قيادة مكافحة الإرهاب تتبع بالهيكل التنظيمي وزارة الداخلية، وهي المسؤولة عن مواجهة التهديدات الإرهابية والأنشطة ذات الصلة بالإرهاب. وقد تم تأسيس قيادة مكافحة الإرهاب كنتيجة لدمج فرع مكافحة الإرهاب (SO13) والفرع الخاص (SO12) في أكتوبر 2006م، حيث جمع بين الاستخبارات والعمليات ومهام التحقيق لتشكيل قيادة واحدة، ويشمل ذلك مجموعة من الأنشطة التشغيلية، بما في ذلك العمليات الاستباقية التي تقودها الاستخبارات والتحقيقات التفاعلية، ودعم أجهزة الاستخبارات في جمع المعلومات الاستخباراتية وتقييمها، والمشاركة مع مجموعة من الشركاء لمنع النشاطات الإرهابية ذات الصلة، ولمواكبة التهديد الذي تواجهه تعمل القيادة ضد تهديد الإرهاب على المستويات المحلية والوطنية والدولية، وبالإضافة إلى المهمة الأساسية لمكافحة الإرهاب تتولى القيادة عددًا من مهام الأمن القومي الحيوية الأخرى[146].

وتتمتع (SO15) بسمعة عالمية في التفوق، وتنتشر بانتظام على الصعيد الدولي في الحرب الدولية ضد الإرهاب، وذلك لمساعدة البلدان في رد الإرهاب وبناء قدراتها المحلية لمجابهته، ولديها أكثر من 1790 ضابط شرطة و600 محقق يعملون في 75 وحدة متخصصة، مع القدرة على الاستجابة بشكل استباقي أو رد فعل في أيّ مكان في العالم[147].

(146) Red Alert Project، SPECIAL OPERATIONS (SO15) COUNTER-TERRORIST COMMAND، No published date، Taken on (3 August 2019)،
https://redalertproject.eu/special-operations-so15-counter-terrorist-command/

(147) Rusi، Counter Terrorism Policing - Past، Present and Future، 23 June 2014، Taken on (3 August 2019)، https://rusi.org/event/counter-terrorism-

ويتم دعم وحدة (S015) من قِبل أربع وحدات لمكافحة الإرهاب (CTUS) ومقرها ليدز ومانشستر وبرمنجهام ووادي التايمز. ويتم دعم وحدات (CTUS) الأربع أيضًا بواسطة أربع وحدات إقليمية لمكافحة الإرهاب (CTIUS) – شرق ميدلاندز وشرق ويلز وجنوب غرب البلاد، وإسكتلندا لديها أيضًا وحدة مكافحة الإرهاب، ودائرة الشرطة في أيرلندا الشمالية لديها قدرة وحدة مكافحة الإرهاب في فرعها لعمليات الجريمة. و(CTUS) هي المسؤولة عن جمع المعلومات الاستخباراتية والأدلة لمنع وتعطيل النشاط الإرهابي. ويتم جمع المعلومات الاستخباراتية على أساس إقليمي لتوفير منظور وطني والإسهام في استجابة أكثر فعالية وتنسيقًا لمكافحة الإرهاب. ويعمل في هذه الوحدات خبراء في الشرطة يقدمون مجموعة من الخدمات، بما في ذلك تحليل الاستخبارات والتحقيق المالي، والمتخصصين في الطب الشرعي، محققي التكنولوجيا الفائقة، وفرق الاتصال المجتمعية. ويوجد لدى دائرة الشرطة على المستوى المحلي إدارات تابعة للفرع تعمل بالتعاون مع خدمة الأمن (MI5) و(CTUS) و(CTIUS). ويرتبط الدور الرئيسي للفرع الخاص بجمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها ونشرها، كما يساعد جهاز (MI5) في أداء واجباته القانونية بموجب قانون خدمات الأمن لعام 1989م، ويشمل ذلك الحماية من تهديدات الإرهاب والتخريب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. ويوجد حاليًّا 3600 فريق شرطة حي في جميع أنحاء المملكة المتحدة يخدم المجتمعات المحلية[148].

---

policing-past-present-and-future

(148) Karin Von Hippel، Europe confronts terrorism، international policy institute، kings college London، 2005، 1st.

ويحدّد القانون عمل الاستخبارات البريطانية كالآتي[149]:

- توسيع صلاحيات الهيئات الأمنية المختصة خلال مراقبة المشتبه بهم عبر الإنترنت.
- إمكانية المراقبة عن طريق استخدام تصاريح خاصة مع فرض رقابة صارمة على استخدام هذه التصاريح.
- فرض مزيد من القيود على التعاملات والتحويلات المشبوهة، خصوصًا فيما يتعلق بأنشطة الإرهاب والجريمة المنظمة.
- تعيين عملاء جدد، وتعرف تلك الطريقة في عالم المخابرات باسم "التربيت على كتف الشخص لجذب انتباهه".
- مراقبة وسائل الاتصالات ورصدها باستخدام أجهزة التنصت.
- حماية النشاطات الاقتصادية للمملكة المتحدة من التهديدات الخارجية.
- تجميع المعلومات المخابراتية والأعمال السرية خارج حدود الدولة.
- الدفاع عن بريطانيا تجاه التهديدات الأمنية الكبرى، مثل: المؤامرات، وأعمال التجسّس، والإرهاب.

وجدير بالذكر، بأنه في عام 2019م، نقلت حكومة المملكة المتحدة مسؤولية التحقيقات والعمليات لمكافحة الإرهاب من الشرطة المحلية إلى خدمة الأمن على المستوى الوطني (MI5)؛ وذلك لأنه طوال معظم عام 2019م، كان مستوى التهديد الإرهابي في المملكة المتحدة في ثاني أعلى تصنيف (شديد). في أوائل نوفمبر 2019م،

(149) الاستخبارات البريطانية.. الهيكل والتعاون الأمني وصلاحيات لمكافحة الإرهاب، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، تم نشره بتاريخ 08-05-2019م وتم أخذه بتاريخ 03-02-2020م الموقع الإلكتروني:https://www.europarabct.com/%D9%82%

خفضت المملكة المتحدة مستوى التهديد إلى مستوى كبير، ممّا يعني أن خطر الهجوم قد انخفض من "محتمل للغاية" إلى "محتمل".

جهود المملكة المتحدة في مكافحة الإرهاب:

تقوم المملكة المتحدة بتنفيذ استراتيجية طويلة الأجل لمكافحة الإرهاب الدولي والتطرف للحصول على الأهداف الآتية: الحد من مخاطر الإرهاب الدولي، حتى يتمكّن الناس من ممارسة حياتهم اليومية بحرية وثقة، ووضعت الحكومة برنامج عمل شامل، ضد الأهداف القصيرة والطويلة الأجل على حد سواء، وإشراك النشاط على المستويين الوطني والمحلي في المملكة المتحدة وخارجها[150].

وتنقسم الاستراتيجية وبرنامج تنفيذها إلى أربعة مجالات رئيسية[151]:

- منع الإرهاب من خلال معالجة تطرف الأفراد.
- ملاحقة الإرهابيين ومن يرعونهم.
- حماية الجمهور والخدمات الوطنية الرئيسية ومصالح المملكة المتحدة في الخارج.
- الاستعداد للعواقب.

أصدرت المملكة المتحدة سنة 2000م قانون مكافحة الإرهاب، والذي قدم مجموعة

(150) Countering international terrorism، the united kingdom's strategy، Presented to parliament by prime minister and the secretary of state for the home department by command of her majesty، July 2006. https://www.bbc.com/arabic/world-40155989

(151) Countering international terrorism، the united kingdom's strategy، Presented to parliament by prime minister and the secretary of state for the home department by command of her majesty، July 2006. https://www.bbc.com/arabic/world-40155989

من الصلاحيات لتلبية الاحتياجات والمخاوف العاجلة، وكان التركيز الأول بعد الهجمات السياسية الخارجية ومساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في ملاحقة أسامة بن لادن والقاعدة في أفغانستان، ومع ذلك يبقى التهديد المتزايد للمملكة المتحدة في الإرهاب الدولي والطبيعة المتغيرة للهجمات الإرهابية؛ لذا وضعت الحكومة الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب(152).

وبرغم ذلك وبناءً على التواصل مع شرطة لندن بالبريد الإلكتروني تبيّن أنّ شرطة لندن ليس لديها إدارة متخصصة في استشراف المستقبل للجرائم الإرهابية.

وممّا سبق يرى الباحث أنّ الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة في بريطانيا قد لا يختلف كثيرًا عن غيره من الدول، بل يكاد يكون واحدًا، ولكن على الرغم من ذلك فإنّ الباحث ينظر نظرة إيجابية لهذا الهيكل، ولا سيما إذا أخذنا في الاعتبار أنّ الذي يرأس الهيكل التنظيمي هو رئيس الشرطة، وهو ليس سوى ضابط تمّت ترقيته، دونما أدنى تدخّل، على عكس ما يتم في كثير من الدول.

ومن ناحية ثانية فإنّ كافة أفراد الشرطة في المملكة المتحدة يبدؤون عند أدنى رتبة، وهي شرطي عند التحاقهم بالشرطة، وهناك طرق مختلفة من أجل الحصول على ترقية سريعة، لكن يتعين على كل رئيس شرطة أن يترقى من خلال المرور بجميع الرتب.

ويوجد في وحدة مكافحة إدارة لجمع المعلومات الاستخباراتية ووحدات مرتبطة بهيكلة تعمل على إعطاء المعلومات، والتدخل الذي تحتاجه وحدة مكافحة الإرهاب، وهي تحت قيادة واحدة تسهم بجمع المعلومات والتعامل مع العمليات الإرهابية، وهذه يمكن أن لا تكون في أغلب الدول كون المعلومات تكون من قِبل أجهزة أخرى مثل

(152) P A J Waddinqton - policing terrorism – sege – London-2012-p96.

جهاز أمن الدولة كما هو بالإمارات، وجهاز الأمن الوطني بجمهورية مصر العربية، وتسهم وحدات مكافحة الإرهاب بالتعامل من خلال العمليات الإرهابية، وهكذا يكون هناك قيادة للمعلومات وقيادة للتعامل، وهذا الذي سعت القيادة في الشرطة في لندن متروبوليتان لجمعها تحت مظلة واحدة.

وفضلاً عمّا سبق فإنه يُلاحظ على الهيكل أن هناك بعض الإدارات التابعة للشرطة تتولاها جماعات مدنية، منها على سبيل المثال، الخدمات المتعلقة بجوازات السفر ومراقبة الحدود، حيث تقوم بها منظمات أخرى في المملكة المتحدة، وليس الشرطة، وكذلك الحال بالنسبة للسجون، فقطاع السجون كيان منفصل. وهناك نظام فريد أيضًا يخصّ الشرطة البريطانية، ويتعلّق بأنشطة الاستخبارات: فلكافة قوات الشرطة في المملكة المتحدة فرع للاستخبارات يسمى غالبًا الفرع الخاص، إلا أنه يختلف عن جهاز المخابرات التابع للحكومة (الذي يسمى إم آي 5 وإم آي 6)، وهذا الجهاز ليس جزءًا من الشرطة.

المبحث الثاني: البناء التنظيمي لجهاز الشرطة دولة اليابان

تمهيد وتقسيم:

تشتهر اليابان بانخفاض معدل الجريمة فيها مقارنة بالدول الأخرى في العالم. يوجد في اليابان 127 مليون شخص، إلا أنّ جرائم الشوارع لم يسمع بها من قبل. كما انخفض معدل جرائم القتل في اليابان بشكل مطرد منذ الخمسينيات من القرن الماضي، والآن تتمتع البلاد بواحد من أدنى معدلات جرائم القتل في العالم. إنها حقيقة لا جدال فيها أن الشرطة اليابانية حققت مجتمعًا آمنًا رائعًا مقارنة بالدول الصناعية الأخرى(153).

ومع ذلك، فإنّ فكرة أن أفراد ليس لديهم عمل يقومون به بسبب انخفاض معدل الجريمة، هي ببساطة خاطئة في أحسن الأحوال، وكاذبة في أسوأ الأحوال، حيث هناك الكثير من الجرائم في اليابان. فعلى سبيل المثال، تتطلع اليابان نحو التكنولوجيا المتقدمة للمساعدة في مكافحة التضاريس الأرضية، حيث تخطط وكالة الشرطة الوطنية اليابانية (NPA) لبدء تجربة استخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة الإرهاب والتحقيقات الجنائية.

ولهذا أعرض هذا المبحث في مطلبين، وذلك على النحو الآتي:

- **المطلب الأول: جهاز شرطة دولة اليابان.**
- **المطلب الثاني: الوحدة المكلفة بمكافحة الإرهاب فى دولة اليابان.**

(153) سمير عبد الحميد إبراهيم نوح، "الفكر الشرطي الياباني والأمن الاجتماعي (دراسة تطبيقية على مدينة طوكيو العاصمة)"، مجلة الفكر الشرطي، مركز بحوث الشرطة القيادة العامة لشرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، مج: (22)، ع: (87)، 2013م.

المطلب الأول: جهاز شرطة دولة اليابان

في عام 1872م تم إنشاء أول إدارة للشرطة تحت رئاسة وزير العدل، ثم نقلت تلك الإدارة إلى وزارة الداخلية التي أصبحت المهيمنة على إدارة الشؤون الداخلية بما في ذلك الخدمة المدنية وإدارة الانتخابات. وقد استطاع الإمبراطور ميجي خلال فترة وجيزة تحويل اليابان إلى دولة تسير على النهج الغربي في مختلف مناحي الحياة فيما عرف بالغربنة "Wesernization"، وكان من ذلك إدخال نظام الجيش والشرطة الذي كان سائدًا في أوروبا آنذاك، وتم تكوين قوة عسكرية ضخمة تسندها شرطة مركزية متمكّنة من الأمن الداخلي العام، بما في ذلك تأمين وسائل الإنتاج والمصانع من خطر العمال المشاغبين والمتقاعسين، حتى أصبح للشرطة اليابانية دور ثابت في النهضة الصناعية والاقتصادية التي انتظمت في الإمبراطورية[154].

ظلّ نظام الشرطة في اليابان على هذا الحال حتى جاء عهد الإمبراطور ميجي الذي عرف بعهد النهضة اليابانية (1868–1912م)[155].

وتتكوّن الشرطة في اليابان من قوات شبه عسكرية وأخرى مدنية، إلا أنها بصفة عامة تعتبر قوة مدنية نظامية. وتنقسم الشرطة إلى وحدات قومية تتمركز في العاصمة القومية، وتشرف إداريًّا وفنيًّا على كافة قوات الشرطة، غير أنّ هناك قوات شرطة محلية الطابع تتمتع بالاستقلال التام وتخضع لقيادة الحكومة المحلية، وتعتبر الشرطة القومية اليابانية (National Police Agency)[156] التي يرأسها المفتش العام هي

(154) National Police Agency "NPA"، Police Of Japan، Op. Cit.

(155) مجلة الأمن والحياة، الشرطة اليابانية التقليدية، مجلة الأمن والحياة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، المجلد: 21، العدد 237، مايو 2003م.

(156) National Police Agency "NPA"، Police Of Japan، Op. Cit.

الجهة الرقابية التي تتولى الرقابة العامة على جميع وحدات الشرطة وأداء الأفراد، كما تقوم برصد الأخطاء وجوانب القصور والعمل على معالجتها، ومساءلة مرتكبي المخالفات والانحرافات[157].

الشكل (3)

يوضّح الهيكل التنظيمي لوكالة الشرطة الوطنية (اليابان)[158]

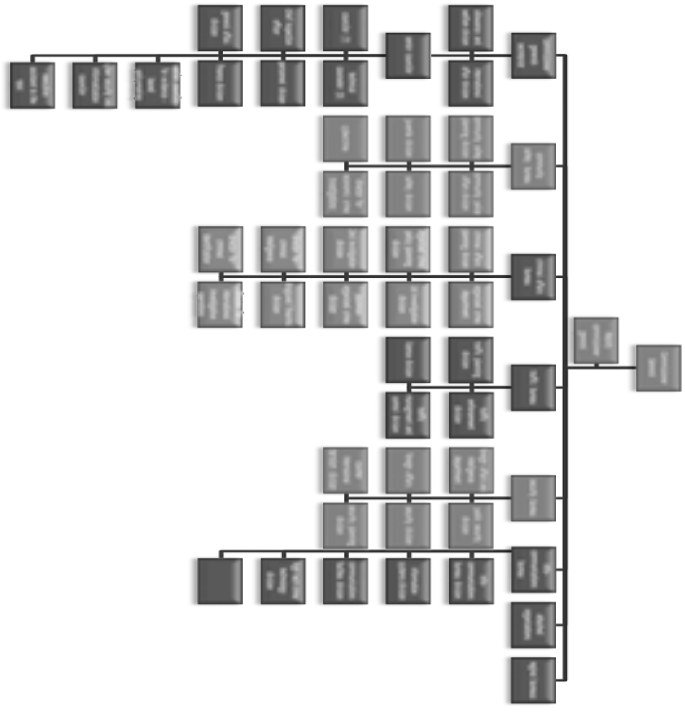

(157) د. محمد الأمين البشري، "نظام القضاء الشرطي في الدول العربية (دراسة مقارنة)"، مرجع سابق، .

(158) Police Of Japan، National Police Agency "NPA"، Japan، 2017، P.1-2. The official site of the: https://www.npa.go.jp/english/Police_of_Japan/POJcontents.html

تتكوّن الشرطة المركزية في اليابان من[159]:

1. **لجنة الأمن المركزية:** وتتكوّن هذه اللجنة من رئيس وخمسة أعضاء، وتخضع لسلطة رئيس الوزراء، وهو الذي يعيّن أعضاء اللجنة، بعد موافقة مجلس البرلمان، ويختار رئيس اللجنة وزيرًا للدولة، وتتولى لجنة الأمن المركزية –عن طريق إدارة الشرطة المركزية– أعمال الشرطة المتعلقة بالأمن العام في جميع أرجاء البلاد، وإدارة الشؤون المتعلقة بتعليم رجال الشرطة وتدريبهم، واتصالات الشرطة ومهماتها، وتحقيق الشخصية والإحصاءات الجنائية، كما تقوم بتنسيق الشؤون المتصلة بإدارة الشرطة في جميع أنحاء البلاد.
2. **إدارة الشرطة المركزية:** وتتولى إدارة الشرطة المركزية الأعمال الآتية تحت إشراف لجنة الأمن المركزية:
   - الميزانية الوطنية الخاصة بالشرطة.
   - أعمال الشرطة التي لها تأثير على الأمن العام الوطني.
   - تنظيم المرور في الطرق الوطنية العامة.
   - الحرس الإمبراطوري.
   - إدارة تحقيق الشخصية.
   - الإحصاءات الجنائية.
   - إدارة وسائل التعليم الخاصة بالشرطة وصيانتها.
   - مهمات الشرطة وصيانة مواصلاتها وإدارتها.
   - قواعد تعيين موظفي الشرطة وأدائهم لواجباتهم.

---

(159) خالد أحمد عمر، "المدخل لإدارة الشرطة"، كلية شرطة دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1997م، ط2.

- تنظيم إدارة الشرطة والتفتيش على أعمال موظفي هيئات الشرطة وحسن أدائهم لوظائفهم[160].

الشرطة المحلية في اليابان[161]:

1. **شرطة المقاطعة:** حيث تنشأ في كل مقاطعة شرطة خاصة تكون مسؤولة عن القيام بجميع واجبات الشرطة التي تتمثل في حماية أرواح الأفراد وممتلكاتهم، ومنع الجرائم ومكافحتها والتحقيق فيها، والقبض على المشبوهين، وتنظيم المرور، وغير ذلك من الأمور المتعلقة بصيانة الأمن العام.
2. **شرطة المدينة:** تتكوّن كلّ مقاطعة من عدد من المدن، ينشأ بكل منها إدارة للشرطة تتولى القيام بجزء من اختصاصات شرطة المقاطعة، ويعين لكل إدارة من إدارات شرطة المدن رئيس يشرف على شؤون إدارتها، ويوجّه مستخدمي الشرطة فيها، ويراقب عملهم طبقًا للتعليمات التي تصدر إليه من مدير شرطة المقاطعة.
3. **مراكز الشرطة:** تقسّم كلّ مدينة إلى أقسام، وينشأ في كلّ منها مركز للشرطة يباشر اختصاصه في دائرة القسم، ويعيّن لكلّ مركز شرطة رئيس يتولى مهام القيام بتصريف شؤون الشرطة في دائرة اختصاصه تحت إدارة وإشراف مدير شرطة المدينة ومدير شرطة المقاطعة[162].

---

(160) National Police Agency "NPA"، Police Of Japan، Op. Cit.

(161) خالد أحمد عمر، "المدخل لإدارة الشرطة"، مرجع سابق، ص145-147.

(162) YukoSekiguchi، Commissioner General National Police Agency، Japan، An Interview on "Asahi" Newspaper، 1999.

نظام مكاتب الشرطة "كوبان"[163]:

مكتب الشرطة أو كوبان "koban" باليابانية هو نقطة أو كشك الشرطة الدائم في شوارع اليابان، وهو جزء من النظام الأمني في اليابان، ويتبع مراكز الشرطة في كل الأحياء اليابانية، ويكتب عليه "KOBAN" بالحروف الإنكليزية حتى يتعرف عليه الأجانب، وجاءت التسمية "كوبان" من أنه مكان محدد يأتي إليه رجال الشرطة من مراكز الشرطة الكبرى بالتناوب ليقوموا بالرقابة على الأمن والنظام، وقد اتخذ الجزء "كو" من كلمة "كوتاي" Kotai وتعني تناوب في اللغة اليابانية، والجزء "بان" ban ويعني يراقب ويحرس، وتتواجد مكاتب الكوبان بشكل رئيسي في الأحياء السكنية وبالقرب من محطات القطار[164].

يشكّل مفهوم الشرطة المجتمعية في اليابان مرحلة من مراحل تطور الشرطة التقليدية التي بدأت وفق نظم عسكرية بحتة، ثم تدرجت إلى أن تمّ دمجها في المجتمع بالأسلوب الياباني[165].

---

(163) National Police Agency "NPA"، Police Of Japan، Op. Cit.

(164) من الملاحظ أنّ كلمة "كوبان" تترجم في اللغة الإنكليزية إلى (police box)؛ أي: بالعربية (نقطة شرطة)، ولكن بعد أن تحدث أستاذ الجامعة الأمريكي ديفيد بايلي (David H. Bayley) في كتابه "Forces of Order: Police Behavior in Japan and the United States (قوات حفظ النظام: سلوك الشرطة في اليابان والولايات المتحدة)" عام ١٩٧٧م، وعرّف عن نظام الكوبان الفريد في اليابان وكيف أنه يختلف عن police box أو نقطة الشرطة المتعارف عليها في العالم الناطق باللغة الإنكليزية، أصبحت كلمة "كوبان KOBAN" تستخدم كما هي في الوقت الحاضر كمصطلح عالمي.

(165) أحمد مبارك سالم، "المفاهيم والتجارب العالمية– والسبل الكفيلة بالاستفادة منها لتعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية"، مركز الإعلام الأمني، البحرين، ديسمبر 2014م.

وممّا يحسب للنظام الياباني أنه لم يتمسك بالخبرة الغربية بحذافيرها، بل قاموا بوضعها في قوالب يابانية أصيلة(166). ومن أبرز ما يميز تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية في النظام الياباني ما يطلق عليه (نقاط الشرطة اليابانية)، وهي تتكون من مكتب صغير يأخذ موقعًا استراتيجيًّا بارزًا في الشوارع الرئيسة داخل المدن، وأماكن الازدحام، والأسواق، والمراكز التجارية، كما تعتبر هذه النقطة نقطة ارتكاز مؤقت للدوريات الأمنية المتحركة، ورجل الشرطة العامل في النقاط هو المرجع لكل ما يدور في دائرة اختصاصه، كما يعلم بتحركات السكان، وظروفهم الاجتماعية، وتربطه بالسكان علاقة حميمة لما يقدّمه لهم من خدمات أمنية واجتماعية غير محدودة، فهو المرشد والموجّه لأهل منطقته، والوسيط لفضّ النزاعات العامة والخاصة، وكثيرًا ما يقوم الشرطي المتواجد في النقطة بمعالجة مشكلات الشباب وتسوية المشكلات الأسرية، حتى أصبح يمثّل رمز السلطة والوجه المشرق للشرطة، وبالنسبة للشرطي في القرية فهو يقيم في منزله كأحد سكان القرية، ويقوم بمهام كالمهام التي يقوم بها شرطي النقطة في المدينة(167).

وفضلاً عمّا سبق فإنه يمكن القول بأنّ الشرطة اليابانية قد اتخذت على المستوى المركزي والمستوى المحلي نهجًا يقوم على مبدأ إعطاء صلاحيات للمؤسسات الأهلية مع الوثوق بها، والتي تعمل وفق برامج معدة من قِبل المواطنين الذين يعملون في هذه الجمعيات على سبيل التطوع، وتعقد هذه الجمعيات لقاءات دورية تتدرج من الأحياء إلى المراكز فالمحافظات، حتى يتم اختتامها باللقاء السنوي العام لممثلي الجمعيات على مستوى

(166) هبة عبد الرحمن الشاذلي وخلود عبد الحميد علي، "الشرطة المجتمعية ودورها في الوقاية من الجريمة"، بدون دار نشر، سبتمبر 2005م.

(167) أحمد مبارك سالم، "المفاهيم والتجارب العالمية – والسُبل الكفيلة بالاستفادة منها لتعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية"، مرجع سابق.

اليابان، كما تضطلع هذه الجمعيات بإعداد الدراسات الميدانية وجمع المعلومات الأمنية، ورسم السياسات العامة للوقاية من الجريمة(168).

ومن الأساليب التي اتخذتها اليابان لتحديث نظرة المجتمع للشرطة وتجديده، وتغييرها عن النظرة التقليدية ما يأتي:

- أصبحت التحية العسكرية واجبة على كل شرطي، حيث يبدأ بها تعامله مع جميع أفراد المجتمع وفئاته، إضافة إلى الابتسامة التي أصبحت عادة من العادات لدى الشرطة، وهم يتعاملون بها مع الجمهور، ولو كانوا من مرتكبي الجرائم ومخالفي القانون.
- تسليح رجل الشرطة بمعلومات كافية عن دائرة اختصاصه؛ وذلك حتى يتمكّن من خدمة الجمهور بتوجيه النصح والإرشاد لهم.
- الكف عن توجيه التهم للمشتبه فيهم قبل توافر الأدلة الكافية.
- تطوير شرطة الحي لتقريب الشرطة من المواطنين؛ وذلك حتى يصبح الشرطي جزءًا من المجتمع.
- استحداث نظام الزيارات الودية للمواطنين في منازلهم ومواقع عملهم دوريًّا بقصد التعارف وتقديم المجاملات في المناسبات الخاصة، والتعرف على أحوال السكان في دائرة الاختصاص(169).

(168) أحمد مبارك سالم، "المفاهيم والتجارب العالمية، والسُبل الكفيلة بالاستفادة منها لتعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية"، المرجع السابق.

(169) أحمد مبارك سالم، "المفاهيم والتجارب العالمية، والسُبل الكفيلة بالاستفادة منها لتعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية"، المرجع السابق.

وممّا سبق يمكن القول بأنه يطلق على قوة الشرطة في اليابان اسم وكالة الشرطة الوطنية، وهي وكالة تديرها لجنة السلامة العامة الوطنية التابعة لمكتب مجلس الوزراء، وهي أيضًا الجناح التنسيقي المركزي لنظام الشرطة الياباني. ومثل أيّ جهاز شرطة في العالم، هناك تسلسل هرمي معين تتبعه شرطة اليابان أيضًا، سواء من حيث الوحدات الداخلية لوكالة الشرطة الوطنية أم من حيث الأفراد(170).

وتخول لوكالة الشرطة الوطنية جمع المعلومات وصياغة السياسات الوطنية وتنفيذها، ويضم المكتب المركزي كلاً من الأمانة العامة مع أقسام للعمليات العامة، والتخطيط، والمعلومات، والمالية، والإدارة، والمشتريات، وتوزيع معدات الشرطة، وخمسة مكاتب أخرى، ويهتم مكتب الإدارة بأفراد الشرطة والتعليم والرعاية الاجتماعية والتدريب وتفتيش الوحدات، ومكتب التحقيقات الجنائية هو المسؤول عن إحصاءات البحوث والتحقيق في القضايا ذات الأهمية الوطنية والدولية، وقسم السلامة في هذا المكتب مسؤول عن منع الجريمة ومكافحة التلوث، بالإضافة إلى ذلك، يقوم مكتب التحقيقات الجنائية بحصر وصياغة وتوصية التشريعات المتعلقة بالأسلحة النارية والمتفجرات والأغذية والمخدرات، بينما يشرف مكتب الاتصالات على أنظمة اتصالات الشرطة(171).

كما تحتفظ وكالة الشرطة الوطنية بمكاتب الشرطة الإقليمية باعتبارها وكالاتها المحلية في جميع أنحاء البلاد، حيث هناك سبعة مكاتب في المدن الكبرى، باستثناء

(170) Police of Japan، Organizational structure and resources، Tokyo، Japan، website : https://www.npa.go.jp/english/Police_of_Japan/Police_of_Japan_2018_full_text.pdf

(171) John Pike، National Police Agency (NPA)، Updated (12 October 2000)، Taken on (3 August 2019)، https://fas.org/irp/world/japan/npa.htm

كل من طوكيو –نظرًا لوضعها الحضاري– وكذلك جزيرة هوكايدو الشمالية بسبب جغرافيتها المتميزة، كما ينص قانون الشرطة على أن يكون لكل حكومة محافظة – وهي كيان محلي– شرطة خاصة بها، يشرف عليها من قِبل لجنة السلامة العامة في المحافظة، التي تقوم بجميع مهام الشرطة داخل حدود المحافظة، وفي الممارسة العملية الأكاديمية الوطنية للشرطة والمعهد القومي لبحوث علوم الشرطة ومقر الحرس الإمبراطوري، وهي أيضًا منظمات تابعة لبرنامج العمل الوطني[172].

ويمكن عرض البناء التنظيمي للشرطة اليابانية كالآتي:

1. **المفوض العام:** أعلى ضابط شرطة في وكالة الشرطة الوطنية اليابانية، ويتم تعيينه من قِبل الهيئة الوطنية للسلامة العامة بموافقة رئيس الوزراء، وتحت سلطة وسيطرة المفوض العام يأتي ضابطان آخران على النحو الآتي[173]:
   - نائب المفوض العام.
   - أمانة المفوض العام.

مكتب السلامة المجتمعية مكتب التحقيقات الجنائية، ويندرج تحته قسم الجريمة المنظمة، مكتب المرور، مكتب الأمن، أكاديمية الشرطة الوطنية مكتب معلومات الاتصالات، مقر الحرس الإمبراطوري.

(172) John Pike، National Police Agency (NPA)، Updated (12 October 2000)، Taken on (3 August 2019)، https://fas.org/irp/world/japan/npa.htm.

(173) Hierarchy Structure، Japan Police Hierarchy، No published date، Taken on (3 August 2019)، https://www.hierarchystructure.com/japan-police-hierarchy/

2. المكاتب الإقليمية:

- مكتب الشرطة الإقليمي في توهوكو.
- مكتب الشرطة الإقليمي في كانتو.
- مكتب الشرطة الإقليمي في تشوبو.
- مكتب الشرطة الإقليمي في كينكي.
- مكتب الشرطة الإقليمي في تشوجوكو.
- مكتب الشرطة الإقليمي في شيكوكو.
- مكتب الشرطة الإقليمي في كيوشو.

3. إدارات الاتصالات:

- إدارة شرطة العاصمة طوكيو.
- هوكايدو شرطة المعلومات والاتصالات.

فيما يتعلق بضباط الشرطة، فهم مقسمون إلى عدة رتب رئيسية، وذلك على النحو الآتي: المفوض العام: أعلى لقب أو رتبة ورئيس وكالة الشرطة الوطنية في اليابان، المشرف العام وهو رئيس قسم شرطة العاصمة، وأيضًا المشرف المراقب وهو رئيس مركز قيادة الشرطة بالمحافظة، ورئيس المشرف، وهو رئيس مقر شرطة المحافظة أيضًا، وكبير المشرفين وهو رئيس قسم الشرطة في منطقة تجنيده، المشرف وهو نائب قائد مركز الشرطة في منطقة تجنيده، مفتش أو قائد شرطة، وهو قائد شرطة مكافحة الشغب وقائد فرقة مركز الشرطة، ومساعد مفتش الشرطة وهو قائد فصيلة مكافحة الشغب والقائد الفرعي لمركز الشرطة، ورقيب شرطة وهو المشرف الميداني وقائد صندوق الشرطة وضابط الشرطة في وكالة الشرطة الوطنية[174].

(174) Hierarchy Structure، Japan Police Hierarchy، No published date، Taken

المطلب الثاني: الوحدة المكلفة بمكافحة الإرهاب في دولة اليابان

تُعدّ الفرقة الخاصة، وتسمى (SAT) هي وحدة مكافحة الإرهاب في الشرطة اليابانية، وقد تم تأسيسها عام 1996م في بعض سياسات المحافظات التي تشرف عليها وكالة الشرطة الوطنية، وبدأت تدريباتها بالتعاون مع وحدة (GSG-9) الألمانية ووحدة (French GIGN) ووحدة (SAS) البريطانية، وهي تمثل الوحدة الرئيسية لمكافحة الإرهاب في وكالة الشرطة الوطنية اليابانية، وتحت قيادة مباشرة من أمينها العام، وتتمثل أهدافها الرئيسية في محاربة جميع أشكال الإرهاب، وحل حالات الرهائن، ودعم وحدات الشرطة، وغيرها من الخدمات كالاعتقالات الشديدة الخطورة، وتوفير الأمن لكبار الشخصيات والأحداث المهمة[175].

وقد تم تكليف (SAT) – إلى جانب فرقة مكافحة الأسلحة النووية (وحدة الإرهاب النووي والبيولوجي والكيميائي)، وفريق مكافحة الأسلحة النارية (الوحدة التي يتمثّل هدفها الرئيس في مكافحة المجرمين المسلحين)[176].

ويوجد أيضًا في كل قسم شرطة وحدات مكافحة الشغب، وهي مدربة تدريبًا خاصًّا، وقد تشكلت بعد الاحتجاجات الجماعية في عام 1952م، ويمكنها تقديم الدعم إلى (SAT) من خلال المهام المعقدة أو حل المواقف الأقل خطورة بمفردهم، ويُعدّ

---

on (3 August 2019)، website: https://www.hierarchystructure.com/japan-police-hierarchy/

(175) Gunslinger، The Modern Samurai، State of Guns، Updated (19 April 2019، Taken on (3 August 2019)، https://stateofguns.com/the-modern-samurai-2290/

(176) Special Assault Team، No published date، Taken on (3 August 2019)، https://ipfs.io/ipfs/QmXoypizjW3WknFiJnKLwHCnL72vedxjQkDDP1mXWo6uco/wiki/Special_Assault_Team.html

الجزء الأكبر من الوحدة (SAT) في شرطة العاصمة طوكيو، ويتم تكليف أعضاء هذه الوحدة المحددة أيضًا بتوفير الأمن لمطار هانيدا والقصر الإمبراطوري ومقر رئيس الوزراء الياباني والبرلمان الياباني والسفارات الأجنبية في طوكيو حسب الحاجة[177].

ويتكون كل فريق من: مجموعة الاعتداء، ومجموعة القناصة، والدعم الفني ووحدة القيادة، ولكل مجموعة وظيفة كالآتي:

1. مجموعة الاعتداء: جوهر وظيفتها يتمثل في القبض على المشتبه بهم.
2. مجموعة القناصة: تقوم بدور الاستطلاع والإطلاق الدقيق.
3. مجموعة الدعم الفني: تقوم بتشغيل وصيانة معدات الاتصالات والمراقبة، وهي المسؤولة عن المعدات الإلكترونية.
4. مجموعة القيادة: هي المسؤولة عن التخطيط التكتيكي[178].

ويلاحظ أنه عند التوظيف في وحدة (SAT) يتم تصنيف اسم الضابط في قائمة ضباط الشرطة العاملين، هذا لحمايتهم من التعرض للهجوم من قِبل المجرمين والجماعات المتطرفة والإرهابية، ومن التعرض لإجراءات قانونية. وتتدرج القيادة في صفوف وحدة (SAT)[179]: القائد هو رئيس المفتشين، وقائد الفريق هو المفتش، وقائد فرقة هو الرقيب.

(177) Gunslinger، the Modern Samurai، State of Guns، op. cit..
(178) Special Assault Team، op. cit..
(179) Special Assault Team، op. cit..

جهود دولة اليابان في مكافحة الإرهاب:

تلتزم اليابان بالمعاهدات ذات الصلة والاتفاقيات الدولية، وتعزز باستمرار تدابيرها المحلية لمكافحة الإرهاب، حيث لا يمكن لأيّ دولة بمفردها معالجة الإرهاب ومساعدة بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب للبلدان المحتاجة للمساعدة في مكافحة الإرهاب، واتخذت السلطات اليابانية تدابير مكثفة لمنع الإرهاب في كافة المجالات، منها: مراقبة الهجرة وجمع المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالإرهاب وتحليلها، ومنع الاختطاف ومكافحة الإرهاب الكيماوي والبيولوجي والإشعاعي والنووي، وتعزيز التدابير الأمنية للمنشآت المهمة، ومراقبة التسهيلات ومكافحة تمويل الإرهاب، وفي عام 2004م اعتمدت الحكومة اليابانية خطة عمل لمنع الإرهاب، والتي تشمل:

1. المشاركة الدولية في معلومات جوازات السفر المسروقة والمفقودة.
2. تشديد الرقابة على الهجرة غير الشرعية.
3. إدخال برنامج ينظم حركة دخول الأجانب في الفنادق والأماكن السياحية.
4. الرقابة الصارمة على المواد التي يمكن استخدامها في الهجمات الإرهابية.
5. تعزيز قدرات المخابرات المتعلقة بالإرهاب.
6. تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في المجتمع الدولي لمنع الإرهاب والقضاء عليه.

والتزمت اليابان بشأن المعاهدات ذات الصلة في الأمم المتحدة والهيئات الدولية، وصادقت على جميع الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب[180].

(180) Japan's International Counter-Terrorism Cooperation، Ministry of foreign Affairs of Japan، Japan، August 2010، published date 25 April 2014، taken on 12 march 2020، website : https://www.mofa.go.jp/policy/terrorism/archive.html.

وبذلت اليابان في المساهمة في مكافحة الإرهاب وبناءً على الاتفاقيات التي أبرمتها ومن خلال إقامة دورة تدريبية في عام 2019م بدعم من هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN)، جرى خلالها التركيز على إجراء التحقيقات عبر الإنترنت لأغراض مكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية. واطلع موظفو البلدان المستفيدة على أساليب الكشف عن أيّ إساءة استخدام لمنظومة نطاق الأسماء (DNS)، وعن أيّ أسماء نطاقات أو عناوين أو خدمات استضافة مواقع سُجِّلت لأغراض خبيثة[181].

النطاق الدولي: منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب

في أبريل 2007م، تم تأسيس مركز الاستخبارات المالية اليابانية (JAFIC) ليكون وحدة الاستخبارات المالية اليابانية (FIU) في NPSC / NPA. JAFIC مسؤولة عن جمع تقارير المعاملات المشبوهة وتحليلها، ومصطلح "البنية التحتية للجريمة" إلى الأساس الذي يتم من خلاله رعاية الجريمة أو تسهيل ارتكابها، على سبيل المثال، إبرام عقد للهاتف المحمول أو بطاقة الائتمان باستخدام وثيقة هوية شخصية مزورة، وهو أمر غير قانوني في حد ذاته، أو أنظمة وخدمات مختلفة يساء استخدامها لارتكاب جرائم مثل القضاء على الاحتيال الخاصة، والتي تعتبر قانونية بحد ذاتها. إن "البنية التحتية للجريمة" التي يتم بناؤها في مجموعة متنوعة من المجالات الإجرامية، كانت تشكّل تهديدًا خطيرًا للسلامة العامة؛ لأنها تستخدم من قِبل مجموعات الجريمة المنظمة لارتكاب أنواع مختلفة من الجرائم بشكل أكثر فعالية.

وتطبق الشرطة اليابانية حاليًا الإجراءات الكاملة لمنظمة الشرطة في المضي قدمًا في الإجراءات المضادة ضد "البنية التحتية للجريمة". وتبذل الشرطة جهودًا لجمع المعلومات

(181) Interpol، project scorpius، taken on 05 march 2020، ttps://www.interpol.int/ar/4/17.

الاستخباراتية المتعلقة بـــ "البنية التحتية للجرائم" وتحليلها على نطاق واسع لتفكيكها[182].

ومن الاتفاقيات والبروتوكولات التي سعت اليابان إلى توقيعها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتهدف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود والبروتوكولان المكملان لها إلى منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية بشكل أكثر فعالية، مثل الإرهاب والإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وبناء إطار دولي لتعزيز التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتهدف اتفاقية مكافحة الفساد إلى منع الفساد الذي يشمل المسؤولين الحكوميين وغيرهم. تسعى اليابان جاهدة إلى تعزيز التدابير الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مثل: الإرهاب والإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، والفساد الذي يشمل الموظفين العموميين وغيرهم، وهي مشكلة دولية، تحتاج إلى التنسيق مع المجتمع الدولي[183].

وتأسيسًا على ما سبق يمكن استخلاص بعض الملاحظات حول البناء التنظيمي لجهاز الشرطة في اليابان، وذلك على النحو الآتعي:

- أسهمت اليابان في عملية التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب من خلال الجهد

(182) Police of Japan، Organizational structure and resources، Tokyo، Japan، P4-5. https://www.npa.go.jp/english/Police_of_Japan/Police_of_Japan_2018_full_text.pdf.

(183) Ministry of Foreign Affairs of Japan، Japan's International Counter-Terrorism Cooperation، July 12، 2017، taken on 22 march 2020 https://www.mofa.go.jp/fp/is_sc/page25e_000293.html

الذي تبذله في مكافحة الإرهاب.

- يوجد ضمن البناء التنظيمي للشرطة اليابانية نظام أمني يطلق عليه اسم "كوبان"، والذي يعني المخفر(Police Box)، ويتعامل الكوبان مباشرة مع السكان المحليين التابعين له، وقد يكون لكل شارع مخفر حسب امتداد الشارع وكثافة السكان فيه، وتقع على المخفر مسؤولية الحفاظ على أمن السكان، والحفاظ على حياتهم وممتلكاتهم، وهو نظام تمتد جذوره في أعماق التاريخ الياباني، واستمر تقريبًا محافظًا على منهجه وطريقته حتى وقتنا هذا؛ أي: الالتحام الكامل والتعاون بين رجال الشرطة وعموم أفراد الشعب، بل الوصول إلى درجة التوحد أحيانًا بين بعض أفراد المنطقة ورجل الشرطة الذي يشعرهم بأنه يسهر على أمنهم وسلامتهم(184).
- يمثل نظام الكوبان جزءًا أساسيًّا –إن لم يكن يمثل العمود الفقري– لمنظومة الشرطة اليابانية، جنبًا إلى جنب مع مراكز أو أقسام الشرطة الكبيرة التي توجد في كل حي من الأحياء اليابانية. وتعطي خاصية اللامركزية في نظام الكوبان القدرة على الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ؛ مما جعل هذا النظام الأمني يلقى اهتمام بعض الدول نظرًا لأنه وسيلة ناجحة وفعالة للحفاظ على الأمن العام، فبدأ تطبيقه في الولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة والصين وإندونيسيا، وبعض دول أفريقيا بمساعدة خبراء من الشرطة اليابانية(185).
- اتخذت الشرطة اليابانية على المستوى المركزي والمستوى المحلي نهجًا يقوم

(184) د. سمير عبد الحميد إبراهيم نوح، "الفكر الشرطي الياباني والأمن الاجتماعي (دراسة تطبيقية على مدينة طوكيو العاصمة)"، مرجع سابق.

(185) د. سمير عبد الحميد إبراهيم نوح، "الفكر الشرطي الياباني والأمن الاجتماعي"، المرجع السابق.

على مبدأ إعطاء صلاحيات للمؤسسات الأهلية مع الوثوق بها، وهي تعمل وفق برامج معدة من قِبل المواطنين الذين يعملون في هذه الجمعيات على سبيل التطوع، وتعقد هذه الجمعيات لقاءات دورية تتدرج من الأحياء إلى المركز فالمحافظات، حتى يتم اختتامها باللقاء السنوي العام لممثلي الجمعيات على مستوى اليابان، كما تضطلع هذه الجمعيات بإعداد الدراسات الميدانية وجمع المعلومات الأمنية، ورسم السياسات العامة للوقاية من الجريمة.

- وحدة مكافحة الإرهاب تتلقى تدريبات مشتركة مع وحدات مشابهة لها من بريطانيا وألمانيا وفرنسا والاستفادة من خبرات الدول الأوروبية في مجال مكافحة الإرهاب.
- عملت اليابان على التوقيع على جميع الاتفاقيات والمعاهدات التي تضمن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.
- سعت اليابان إلى تقديم دورات تخصصية في المجال الإلكتروني وبالتعاون مع المنظمات العالمية للكشف عن الجرائم الإرهابية والأشخاص من خلال شبكة الكمبيوتر ووسائل التواصل الاجتماعي، ومتابعة المشتبه فيهم.

المبحث الثالث: البناء التنظيمي لجهاز الشرطة في جمهورية فرنسا

لقد نصّ بيان حقوق الإنسان والمواطن الصادر في 26 أغسطس 1789م على أن: "ضمان حقوق الإنسان والمواطن يتطلب قوة عمومية؛ هذه القوة وضعت لمصلحة الجميع وليس لفائدة خاصة"(186).

في فرنسا، الدولة مسؤولة عن حماية الأشخاص والممتلكات والحفاظ على النظام العام وتطبيق القانون. تتكون الشرطة الفرنسية من ثلاث قوى مركزية – اثنتان منها لها نفس المهمة ولكن لها صلاحيات قضائية مختلفة على نطاق وطني: الشرطة الوطنية والدرك الوطني والشرطة البلدية على النطاق المحلي.

كما أن لفرنسا إرث كبير في قدرتها على مكافحة الإرهاب، فمنذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر على الولايات المتحدة، تمكّنت فرنسا من الهروب من هجوم إرهابي. ومع ذلك، لا يزال التهديد الذي تتعرض له فرنسا كبيرًا، وتعتقد السلطات الفرنسية أنها مسألة وقت فقط قبل أن يتم استهداف بلدهم بنجاح. وعليه، هناك عدد من الأسباب وراء عدم تعرض فرنسا لهجوم إرهابي منذ أكثر من عقد، يعود أحد الأسباب إلى النجاحات التي حققتها أجهزة مكافحة الإرهاب ذات الخبرة والراسخة في البلاد. وقد تم تعزيز جهاز الأمن الفرنسي في العقدين الماضيين ردًّا على الهجمات الإرهابية المتعددة التي ضربت البلاد في التسعينيات – وهو ما ينذر فعليًّا بتهديد الإرهاب اليوم. وبالتالي من المفيد مراجعة جهود فرنسا المحلية لمكافحة الإرهاب من أجل فهم أفضل لكيفية مواجهة الحكومات الأخرى لهذا التحدي المتزايد.

---

(186) Article 12 of the Human Rights and Citizen's Declaration issued on August 26، 1789.

ولهذا أعرض هذا المبحث في مطلبين، وذلك على النحو الآتي:

- **المطلب الأول: جهاز الشرطة فى دولة فرنسا.**
- **المطلب الثاني: الوحدة المكلفة بمكافحة الإرهاب في فرنسا.**

المطلب الأول: جهاز الشرطة في جمهورية فرنسا

توجد أربعة أنواع للشرطة في فرنسا هي[187]:

- الشرطة الوطنية.
- الشرطة المحلية.
- الشرطة الريفية.
- الدرك.

1. الشرطة الوطنية:

الشرطة الوطنية بالفرنسية: (Police nationale)، وهي شرطة للدولة، مرتبطة بوزارة الداخلية، ولقد تأسست الشرطة الوطنية في 14 أغسطس 1941م، تحت نظام فيشي، بواسطة مرسوم من فيليب بيتان، وتتمثل المهام الرئيسية للشرطة الوطنية في ضمان الحريات الفردية والجماعية، والدفاع عن مؤسسات الجمهورية، والحفاظ على السلام والنظام العام وحماية الأرواح والممتلكات.

(187) « La police mise en cause pour ses contrôles au faciès »، LeMonde.Fr، 30 juin 2009. Article sur la publication du Open Society Institute intitulée Ethnic Profiling in the European Union: Pervasive، Ineffective، and Discriminatory (Mai 2009)، Résumé et recommandations en français.
Amicale Police & Patrimoine، Préservation des véhicules، matériels et uniformes de la Police Nationale.

2. الشرطة المحلية:

الشرطة المحلية بالفرنسية: (Police municipale)، وهي شرطة محلية في المدن والقرى في فرنسا، وهناك 18000 من رجال الشرطة البلدية في 3500 مجتمع، وتُعدّ الشرطة المحلية واحدة من الأنواع الثلاثة للشرطة الفرنسية، إلى جانب الشرطة الوطنية والدرك الوطني[188].

3. الشرطة الريفية:

الشرطة الريفية قديمة جدًّا، وتعود إلى العصور الوسطى في شخص أول ممثل لها في تاريخ فرنسا، وهو الحارس الريفي، وحارس الريف هو موظف في المناطق الريفية في مرتبة س (catégorie C) مهمته حماية المناطق الريفية[189].

4. الدرك:

الدرك الوطني قوة عسكرية مكلفة بمهام الشرطة تحت إشراف وزارة الداخلية ووزارة الدفاع، وعادة ما تكون مكلفة بحفظ الأمن في المناطق الريفية وشبه الحضرية، في حين أن الشرطة الوطنية هي المسؤولة عن المناطق الحضرية، وقوة الدرك والشرطة لكل منهما إقليمه المختص به، ويرمز بـــ(ZGN) للدرك الوطني، و(ZPN) للشرطة الوطنية، ويخدم (ZGN) حوالي 50٪ من السكان الفرنسيين و95٪ من التراب الوطني، ويتضمن الدرك مهام مختلفة تتمثل فيما يأتي:

- مهام الشرطة القضائية: الكشف عن الجرائم، والبحث والقبض على المخالفين للقانون الجنائي والتحقيق الجنائي.

(188) Rolland Louis، Précis de droit Administratif dalloz ed، 1957.

(189) Cara Boulestix، FRANCE: National Police، Gendarmerie and First Responders، U.S Commercial Service، January 2014.

- مهام الشرطة الإدارية: الأمن العمومي، والمحافظة على النظام، والمساعدة والإغاثة، وحركة المرور.
- مهام عسكرية: الشرطة العسكرية، ومهام الدفاع، (prévôtale) والعمليات الخارجية.
- ومنذ عام 2009م أصبح الدرك جزءًا من القوات المسلحة الفرنسية، ومربوطًا بوزارة الداخلية، بمقتضى القانون رقم (2009–971) الصادر في 3 أغسطس 2009م.

الهيكل التنظيمي لقوات الدرك وزارة الدفاع والشرطة الوطنية الفرنسية بوزارة الداخلية:

الشكل (4)

يوضّح الهيكل التنظيمي لقوات الدرك وزارة الدفاع والشرطة الوطنية الفرنسية بوزارة الداخلية

تُعدّ الشرطة الوطنية الفرنسية إحدى القوات الرئيسية لإنفاذ القانون المدني في فرنسا، وبخاصة في المدن والبلدات الكبيرة بجانب الوكالة الرئيسية، وتقوم الشرطة الوطنية الفرنسية بعمليات أمنية للقيام بدوريات ومراقبة حركة المرور والتحقق من الهوية، وهناك هيكل هرمي معين أو هيكل تنظيمي يتبع في الشرطة الفرنسية، وذلك لضمان اتباع الترتيب الصحيح وتوزيع المسؤوليات بشكل جيد، ولفهم التسلسل الهرمي للشرطة الفرنسية بشكل أفضل، يمكن الاطلاع على المعلومات الآتية(190):

* **المدير العام:** يرأس الشرطة الوطنية في فرنسا، وهو المسؤول مباشرة عن الإدارة العامة للشرطة الوطنية، وهو المرؤوس المباشر لوزير الداخلية، ومن ثَمَّ فالشرطة الوطنية تخضع لسيطرة وزارة الداخلية.

بعد المدير العام: تنقسم الشرطة إلى مديريات مركزية تتألف من أقسام فرعية:

1. مديرية الموارد وكفاءات الشرطة الوطنية: هذه هي الدائرة التي هي مزيج من مديرية تدريب الشرطة الوطنية ومديرية إدارة الشرطة الوطنية.
2. المديرية المركزية للشرطة القضائية: وهي الدائرة المسؤولة عن جميع التحقيقات الجنائية داخل هذا القسم، وهناك أربع إدارات فرعية، وهي:

- الإدارة الفرعية لمكافحة الإرهاب: وهي فرقة العمل الخاصة بمكافحة الإرهاب.
- الإدارة الفرعية لمكافحة الجريمة المنظمة والجنوح المالي: وهي الدائرة التي تضم جميع مكاتب التحقيق الوطنية المتخصصة في هذا المجال

(190) Hierarchy Structure، French Police Hierarchy، No published date، Taken on (4 August 2019)، https://www.hierarchystructure.com/french-police-hierarchy/

باستثناء المكتب الوطني لمكافحة الجريمة المتجولة.

- الإدارة الفرعية للطب الشرعي والتحقيقات في مسرح الجريمة: قسم الفئة الفرعية داخل المديرية المركزية للشرطة القضائية.
- المديرية الفرعية لمكافحة جرائم الكمبيوتر والإنترنت: وهي الدائرة الرابعة أو القسم الفرعي في المديرية المركزية للشرطة القضائية.

3. المديرية المركزية للأمن العام: وهي الإدارة المسؤولة عن الدوريات والاستجابة والتحقيقات ومساعدة الطوارئ.
4. مجموعات التدخل للشرطة الوطنية: يتألف هذا القسم من فرق (SWAT) الإقليمية التسعة.
5. المديرية المركزية لشرطة الحدود: هذا الفريق يقوم بالتحقق من الهوية.
6. الإدارة المركزية للأمن الجمهوري: شرطة مكافحة الشغب، شرطة الطرق السريعة، الإنقاذ الجبلي.
7. خدمة التعاون التقني الدولي للشرطة.
8. خدمة حماية الأشخاص المهمين: حماية الشخصيات المهمة، مثل: رئيس الجمهورية الفرنسية والدبلوماسيين الأجانب.
9. وحدة تنسيق مكافحة الإرهاب: وهي وحدة البحث والمساعدة والتدخل والردع، وحدة RAID [191].

وبمقارنة الوضع في فرنسا مع بريطانيا واليابان يرى الباحث أنه نظرًا لتنوع الشرطة البريطانية بسبب اختلاف عدد القوات في كل مقاطعة فإنه ليس هناك هيكل

(191) Hierarchy Structure، French Police Hierarchy، No published date، Taken on (4 August 2019)، https://www.hierarchystructure.com/french-police-hierarchy/

تنظيمي موحد، على عكس القوات الشرطية في اليابان، والتي سبق أن أشرنا إلى أنها تعتبر قوة مدنية نظامية تنقسم إلى وحدات قومية تتمركز في العاصمة القومية، وتشرف إداريًّا وفنيًّا على كافة قوات الشرطة.

بينما الوضع مختلف في الشرطة الفرنسية؛ فالشرطة الوطنية تتبع وزارة الداخلية مباشرة، وتكون مسؤولة عن المناطق الحضرية، بينما الشرطة المحلية تكون في المدن والقرى الفرنسية، في حين الشرطة الريفية تختص بحماية المناطق الريفية، والدرك يخضع لإشراف وزارتي الداخلية والدفاع، وله مهام قضائية وأخرى إدارية، بالإضافة إلى المهام العسكرية.

المطلب الثاني: الوحدة المكلفة بمكافحة الإرهاب في فرنسا

في يونيو 1985م، شكّلت الشرطة الفرنسية الوطنية RAID، [192] في محاولة لمكافحة ارتفاع عدد جرائم العنف والإرهاب التي تجتاح أوروبا وفرنسا في ذلك الوقت. وعلى الرغم من أنها ليست أول وحدة لمكافحة الإرهاب تم إنشاؤها في فرنسا، إلا أنها اكتسبت بسرعة سمعة ممتازة كوحدة تدخل قادرة على الاستجابة السريعة والمهنية لجميع المهام. ولم تكن معروفة جيّدًا بأنها النظيرة الأقدم، لوحدة GIGN، لكنها الآن متساوية تقريبًا. لقبها غير الرسمي في جميع أنحاء فرنسا هو Black Panthers نظرًا لتصميم شارة RAID والمعاطف والسترات السوداء التي يرتديها مشغلوها أعضاء الغارة يلوحون بمعداتهم في فرنسا، وتتولى RAID مهمة "قيادة الشرطة الوطنية في القتال التكتيكي ضد الجريمة الخطيرة والإرهاب".

(192) RAID هو اختصار يعني البحث، المساعدة، التدخل، الردع.

وتشمل مهامها ما يأتي:

- التدخل في الهجمات الإجرامية والإرهابية الشديدة التي تنطوي على عمليات خطف واختطاف رهائن.
- مساعدة أجهزة الشرطة والأمن الأخرى في التعامل مع المنظمات الإجرامية والإرهابية العنيفة.
- مساعدة وكالات إنفاذ القانون الأخرى في تأمين الأحداث الكبيرة ذات الأهمية الوطنية والدولية.
- حماية كبار الشخصيات الفرنسية، وكذلك الرؤساء الأجانب ورؤساء الدول الذين يزورون فرنسا(193).

يقع مقر قيادة RAID للشرطة الفرنسية في بيفريس (في ضواحي باريس). RAID هي وحدة أسلحة وتكتيكات صغيرة نسبيًّا تتألف من حوالي 60 مشغلًا، والتي يتم تنظيمها في أربع مجموعات هجومية مكونة من 10 أشخاص، ومجموعة متخصصة مكونة من 10 رجال (مثل موظفي EOD، ومفاوضي الرهائن، وغيرهم من المتخصصين)، وتشكيل كادر قيادة الوحدة.

التدريب والاختيار:

يتم اختيار المرشحين لمشغلي RAID من ضباط الشرطة الوطنية ذوي الخبرة في القيام بعملهم. ويجب أن يتراوح عمر المرشح بين 25 و35 عامًا، وأن يتمتع بخبرة وظيفية لا تقل عن خمس سنوات. وعادة يجب أن يكون في حالة بدنية ممتازة. ويتقدم

(193) French police nationale RAID، published by Eric Sof، 04-06-2013. Website: https://special-ops.org/3381/french-police-nationale-raid///

المرشحون من جميع أنحاء فرنسا، لكن معدل المرشحين الذين ينهون بنجاح عملية الاختيار هو فقط حوالي 10 من 600. بعد اجتياز الاختيار، يتم إرسال المرشحين إلى التدريب الأساسي الذي يستمر لمدة تسعة أشهر، وبعد الانتهاء بنجاح من ذلك، يعتبر الموظف مؤهلا للعمل ويتم إعطاء كل عضو في وحدة RAID بشعار الوحدة، وصُمّمت الدورة التدريبية لـــ RAID بحيث تتطلب جهدًا بدنيًّا وعقليًّا، ويشمل التكييف البدني للمنتسب، بما لا يقل عن ست ساعات من التدريب البدني يوميًّا، وعادة يخضع المرشحون والمشغلون الموجودون في الوحدة للتدريب البدني نفسه يوميًّا، ويتم تزويد المرشحين بدراسة مختلف فنون الدفاع عن النفس، والعمليات التكتيكية، وتقنيات الرماية القتالية والغريزة، والنزول عبر الحبال، والتعامل مع الاعتداءات (الحافلات، الطائرات، القطارات)، وسيناريوهات إنقاذ الرهائن، تقنيات القيادة عالية السرعة، التدريب على المراقبة، والإسعاف والطب القتالي[194].

العتاد والمعدات التي تستخدمها وحدات RAID:

مشغلو RAID مزوّدون بأفضل المعدات والعتاد، وهي مزوّدة بأغطية واقية من اللهب وأقنعة وقفازات. ويستخدم كل من RAID وGIGN مجموعة متنوعة من الأسلحة، ولكن على عكس GIGN، يُسمح لمشغلي RAID باختيار الأسلحة الخاصة بهم. وعادةً ما يكون سلاح دخول RAID الأساسي هو بندقية الرشاشات Heckler & Koch MP5. وعند الحاجة إلى قوة نائية بعيدة المدى، يستخدم مشغلو RAID بندقية SIG SG551 المغوار من عيار 5.56 مم. وتتنوع المسدسات المستخدمة في RAID، لكن الأكثر استخدامًا هو مسدس Matra-Manurhin MR-73.357، ومسدس

(194) French police nationale RAID، published by Eric Sof، 04-06-2013. Website: https://special-ops.org/3381/french-police-nationale-raid///

Beretta 92FS. وأسلحة أخرى للأفراد مثل Glock 19 وSig-Sauer لديها شعبية بين أعضاء RAID. وتتمتع الوحدة بإمكانية الوصول إلى كامل أسطول المركبات والطائرات التابع لوزارة الداخلية. وتحتفظ الوحدة أيضًا بالعديد من المركبات المعدلة خصيصًا في قاعدتها للنقل البري وللتكتيكات المختلفة المستخدمة في المواقف، مثل مواقف أخذ الرهائن (القطار أو الحافلة أو السيارة أو الطائرة، إلخ)[195].

RAID هو المستوى المركزي لـــ FIPN (قوة التدخل الوطنية للشرطة) التي يتم وضعها تحت سلطة المدير العام للشرطة الوطنية، ويديرها مسؤول من فريق التصميم والإدارة للشرطة الوطنية.

ولا يمكن وضع RAID في حالة تأهّب إلا بأمر من المدير العام للشرطة الوطنية، ولا يتدخّل إلا تحت قيادة التسلسل الهرمي، وليس لديه اختصاص بمتابعة الحقائق التي تدخل فيها، ويمكن إتاحتها للمحافظين الذين يطلبونها، ويظل رئيس الوحدة المسؤولة عن تنفيذ المهمة هو المسؤول الوحيد عن البنود والشروط الفنية لمشاركته في أيّ عملية، ويساعده رؤساء أجهزة الشرطة الإقليمية[196].

(195) French police nationale RAID، published by Eric Sof، 04-06-2013. Website: https://special-ops.org/3381/french-police-nationale-raid///

(196) Police nationale، MINISTÈRE DE L'INTÉRIEUR، Servir، sans Faillir، Le RAID (Recherche، Assistance، Intervention et Dissuasion)، Entités rattachées directement au DGPN، Posté sur 13 juillet 2012، Elle a été prise 12-01-2020،https://www.police-nationale.interieur.gouv.fr/Organisation/Entites-rattachees-directement-au-DGPN/RAID

وهي وحدة مكافحة الإرهاب الفرنسية التي أنشئت لتنسيق أنشطة مختلف الإدارات في الهيكل الأوسع لمكافحة الإرهاب في فرنسا. وقد شهدت الثمانينات وأوائل التسعينات عددًا من الهجمات الإرهابية في فرنسا نفذتها عدة مجموعات مختلفة. في الثمانينات، استهدف أعضاء تدعمهم إيران في خلية تابعة لحزب الله مؤيدي النظام الإيراني السابق للثورة، وأدّت هذه الهجمات إلى سلسلة من التغييرات في الطريقة التي نظمت بها السلطات الفرنسية نظام مكافحة الإرهاب، لكن هذه التغييرات تعززت أكثر في عامي 1995 و1996م عندما نفذت الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية سلسلة من التفجيرات في باريس في الرد على هذه التهديدات، وجد أن البيروقراطية المفرطة تعمل ضد التعاون الفعّال لمكافحة الإرهاب. على سبيل المثال، حتى داخل الشرطة الوطنية كان هناك جهاز المخابرات الفرنسي، وجهاز المخابرات العامة الوطنية لمكافحة الإرهاب، وكان من بين هذه الأجهزة جهاز المخابرات الخارجي، الذي يخضع لوزارة الدفاع، بينما احتفظت قوات الدرك والشرطة القضائية في باريس بمهام التحقيق والاستخبارات الخاصة بمكافحة الإرهاب. ظهرت كواحدة من عدة محاولات لتنسيق الإجراءات بين هذه الهيئات من خلال تسهيل تبادل أكبر للمعلومات الاستخباراتية وغيرها من المهام التشغيلية. في عام 2006م، تم تركيز جميع الهيئات المذكورة في موقع واحد لتسهيل دورها[197].

ويرى الباحث أنه من الضروري أن تكون وحدة مكافحة الإرهاب تحت سيطرة جهاز وسلطة واحدة، وهي وزارة الداخلية حيث إنها المسؤولة عن الأمن الداخلي للدولة، وتكون اختصاصاتها وهيكلها مترابطة من حيث القيادة والعمليات والمعلومات، ولا مانع من الاستعانة بالقوات المسلحة في حال تفاقم الأمر والخروج عن سيطرة الشرطة.

(197) David wright-neville، Dictionary of terrorism، first published، polite press، London، 2010.

وأيضًا تُعدّ فرق النخبة الفرنسية لمكافحة الإرهاب (GIGN) التابعة لقوات الدرك الفرنسية للقوات المسلحة من أفضل الفرق في العالم، وقد أثبتت قدراتها وشجاعتها على مدار عقود من العمليات الخطيرة، وأبرز هذه الفرق هي مجموعة التدخل الوطنية للدرك "GIGN"[198]، وقد بدأ تأسيسها بعد انتهاء الهجمات الإرهابية المروعة في أولمبياد ميونيخ عام 1972م، وفي عام 1973م أصبحت قوات الدرك الوطنية قوة دائمة من الرجال المدربين والمجهزين للرد على التهديدات، مع التقليل إلى أدنى حد من المخاطر التي يتعرض لها الجمهور والرهائن وأعضاء الوحدة والمهاجمون أنفسهم، وقد أصبحت قوات الدرك الوطنية جاهزة للعمل في الأول من مارس عام 1974م[199].

وتضمّ GIGN وحدات فرعية في شمال وجنوب فرنسا، ودورها الخاص –دائمًا– مهمات إنقاذ الإرهاب والرهائن، في جميع أنحاء فرنسا والعالم. في عام 2007م، تم توسيع GIGN من خلال استيعاب سرب مظلات الدرك وثلاثين من أفراد الدرك من قوات الأمن والحماية، ممّا زاد عدد الأعضاء إلى 380[200].

وقوات الدرك الوطنية هي قوة تركز بشكل أساسي على الأمن الداخلي والنظام، وشكلها الحالي يشبه النسخة العسكرية من وزارة الأمن الداخلي الأمريكية، مع بعض المسؤوليات الإضافية التي تشبه مكتب التحقيقات الفيدرالي، وكذلك بعض أدوار الشرطة

(198) Tyler Rogoway، Meet France's Elite Revolver-Toting Counter-Terrorism Units، Jalopnik، Updated (1 December 2015)، Taken on (4 August 2019)، https://foxtrotalpha.jalopnik.com/meet-frances-elite-revolver-toting-counter-terrorism-un-1678793691

(199) Special Forces news، GIGN French Anti-Terror Unit، No published date، Taken on (4 August 2019)، https://www.specialforcesnews.com/2015/12/gign-french-anti-terror-unit/

(200) Dr.spencer kidd، police uniforms of Europe 1615-2017 france –monaco-Belgium- Holland، volume tow، 2018،

الملكية الكندية[201]، وهو ما يبرر أن قوات الدرك الوطنية –على عكس العديد من وحدات مكافحة الإرهاب الأخرى– لا تستخدم في عمليات مكافحة الإرهاب فحسب، بل تستخدم –أيضًا– في القبض على المجرمين الخطرين، ومكافحة المشتبه بهم المحاصرين، وقمع أعمال الشغب في السجون، وحماية الشخصيات المهمة، وفي حالات اختطاف الطائرات والسفن أو مهاجمتها أو في حالة التعرض لهجوم نووي أو كيميائي أو بيولوجي، وغيرها من عمليات الشرطة عالية الخطورة داخل فرنسا أو المستعمرات السابقة[202].

وتشتهر قوات الدرك الوطنية بالابتكار في التطبيقات التكنولوجية والأساليب التكتيكية، كما أنها تتدرب بانتظام مع وحدات مماثلة من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك وحدة (GSG-9) في ألمانيا، ووحدة (SAS) في المملكة المتحدة، ووحدة (JW GROM) في بولندا، والوحدات الأمريكية مثل (وحدة SEAL Team Six ووحدة Delta Force وفريق إنقاذ الرهائن في FBI) [203]، وهو ما جعلها المنظمة الأكثر خبرة ونجاحًا في مكافحة الإرهاب في العالم[204]، وقوات الدرك الوطنية عادة ما تستخدم مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأسلحة النارية لأيّ مهمة، بما في ذلك مدفع رشاش MP5، وبندقية Fabarm SDASS التكتيكية، وبندقية قنص Hécate II،

(201) Tyler Rogoway، Meet France's Elite Revolver-Toting Counter-Terrorism Units، Jalopnik. cit.

(202) Special Forces news، GIGN French Anti-Terror Unit، No published date، Taken on (4 August 2019)،https://www.specialforcesnews.com/2015/12/gign-french-anti-terror-unit/

(203) Tyler Rogoway، Meet France's Elite Revolver-Toting Counter-Terrorism Units، Jalopnik، op. cit.

(204) Eric Milzarski، Why the French GIGN go into a mission wielding a revolver، We are the mighty، Updated (7 December 2018)، Taken on (4 August 2019)،https://www.wearethemighty.com/military-culture/gign-wields-manurhin-mr73-revolver

ومؤخرًا بندقية BREN 2، إلا أنّ سلاحهم المفضل هو –دائمًا– مسدس مانورين MR73 المصمم على الطراز الفرنسي. وأيضًا اقترحت فرنسا مجموعة من التدابير لتوسيع صلاحيات الاستخبارات وإعادة هيكلتها، وإيجاد نوع من المركزية في مواجهة الإرهاب اليميني المتطرف والجماعات الإسلامية المتطرفة، كذلك التنسيق بين الأجهزة الأمنية الأوروبية، وإنشاء وحدات تكون متخصصة فقط بمكافحة الإرهاب تشرف عليها الاستخبارات الفرنسية، بالتالي يمكن من خلالها أن تلعب هذه الأجهزة الأمنية دورًا أكبر في مكافحة الإرهاب[205].

(205) استخبارات فرنسا مساعي لتطوير قدراتها، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، وحدة الدراسات والتقارير نشر بتاريخ 27–7–2019م، أخذها بتاريخ 20–1–2020م، الموقع الإلكتروني: https://www.europarabct.com الساعة: 10:00 مساءً

الشكل (5)

يوضّح الهيكل التنظيمي في فرنسا لمكافحة الإرهاب

الهيكل التنظيمي في فرنسا يوضّح هيكلة مكافحة الإرهاب والتنسيق من مكتب رئيس مجلس الوزراء مع الوحدات المعنية، ونوضّح لكم الأقسام والأجهزة الاستخباراتية الفرنسية التي تسهم مع الوحدات الأخرى في مكافحة الإرهاب، ودور كل وحدة في حفظ الأمن والسلم في فرنسا، وهي كالآتي:

- المديرية العامة للأمن الخارجي "DGSE": وهي وكالة الاستخبارات الفرنسية، وهي تشبه في عملها الـــ "CIA" في أمريكا، والـــ MI6 في المملكة المتحدة.
- المديرية العامة للأمن الداخلي "DGSI": تتولى مكافحة التجسّس ومكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة الإلكترونية، ورصد التهديدات المحتملة على الأراضي الفرنسية.
- مديرية الاستخبارات العسكرية "DRM": هي فرع من فروع وزارة الدفاع الفرنسية، وتقع تحت السلطة المباشرة لرئيس الأركان (ECS).
- مديرية الدفاع والحماية والأمن "DPSD": وهي إحدى دوائر وزارة الدفاع، وتشبه في عملها دوائر الأمن العسكري، وشعارها "العلم من أجل الحماية"، وتتشارك المعلومات مع أجهزة المخابرات الفرنسية الأخرى، وخصوصًا مع إنشاء مجلس الاستخبارات القومي "CNR".
- الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية "ANSSI": وهي مسؤولة عن أمن وحماية تكنولوجيا المعلومات لمؤسسات الدولة، وتقديم المشورة والدعم للحكومات والشركات ذات الأهمية، وكذلك اقتراح قواعد وتعليمات لحماية نظم المعلومات الحكومية، والتحقق من تنفيذها وفق التدابير المعتمدة.
- اللجنة الوطنية لمراقبة أجهزة الأمن "CNCIS": وهي لجنة أمنية مستقلة إداريًّا وفنيًّا، ومخوّلة للوصول إلى كافة المعلومات والبيانات المخزنة في جميع مؤسسات السلطات العامة تعمل على التحقق من مشروعية تنفيذ تقنيات عمل

الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، والفرنسية[206].

وبعد أن استعرض الباحث الهيكل التنظيمي للشرطة في كلّ من المملكة المتحدة (بريطانيا)، واليابان، وفرنسا، واستنادًا على ما سبق ذكره، يتّضح أنّ وحدة مكافحة الإرهاب ارتباطها بوزير الداخلية كما في الحالة البريطانية والفرنسية، أو بمكتب مجلس الوزراء في حالة الشرطة اليابانية، وعلى أساس أنّ القوات الخاصة بمكافحة الإرهاب سالفة الذكر (SO15 -SAT -GIGN -RADI) تخضع للهيكل البنائي الخاص بالشرطة ماعدا وحدة (GIGN التي تكون خاضعة لقوات درك الجيش الفرنسي، وتتعاون وتتبادل الأدوار مع الوحدة RADI في فرنسا)[207].

وتلجأ تلك القوات لتطوير مهاراتها من خلال اشتراكها مع غيرها من القوات الخاصة بمكافحة الإرهاب، فضلاً عن الاعتماد على أحدث الأسلحة والتكنولوجيا. وتعتمد تلك الوحدات الخاصة بمكافحة الإرهاب على الهجمات الاستباقية لمراكز الإرهابيين في الداخل والخارج، كما أنّ تلك القوات الخاصة بمكافحة الإرهاب عادة ما تعتمد عليها الدول في المهام الخاصة والمعقدة وإن لم يكن لها صلة بالإرهاب، وذلك نظرًا لقدرتها وتفوّقها على غيرها من الوحدات الأخرى، ولذلك تهتم الدولة بشدة بفرض نوع من الحظر على تداول أسمائهم، سواء من خلال تغيير هوياتهم أو حجب الهويات الأصلية عن التداول[208].

---

(206) French police nationale RAID، published by Eric Sof، 04-06-2013. Website :
https://special-ops.org/3381/french-police-nationale-raid/// at 3:00 pm

(207) استخبارات فرنسا مساعي لتطوير قدراتها، مرجع سابق.

(208) استخبارات فرنسا مساعي لتطوير قدراتها، المرجع السابق.

جهود جمهورية فرنسا في مكافحة الإرهاب:

في عام 2018م تمت زيادة جديدة في ميزانية الأمن والدفاع الفرنسية خلال العام، وأن الميزانية المخصصة للعمليات خارج البلاد للعام 2018م، ارتفعت أيضًا، بعد أن، وقد خصصت الحكومة الفرنسية لقوات الأمن توفير مزيد من المعدات والأجهزة للشرطة وهيكلة جديدة لأجهزة الاستخبارات، وتشكيل وحدة تنسيق مكافحة الإرهاب واستخبارات السجون، ومهمتها متابعة الإرهابيين أو المتطرفين فور خروجهم من السجون، وهي عملية أصبحت أحد أبرز تحديات مكافحة الإرهاب في فرنسا، وإنشاء نيابة عامة وطنية لمكافحة الإرهاب في فرنسا، وإنشاء وحدتين معنيتين بالتكفل بالمتطرفين خلال عام 2018م بالتعاون مع أجهزة الاستخبارات، على النموذج القائم في سجن ليل – أنيولين، وإحدى هاتين الوحدتين سيفتح مركزًا إصلاحيًّا في "فيندين لي فييل"، واستحداث مراكز خاصة في عام 2017م بالتعاون مع أجهزة الاستخبارت لإعادة دمج المتشدّدين الإسلاميين في المجتمع، والحول دون انجرارهم إلى التشدد والتطرف، المخصصة لتعزيز الأمن ومكافحة الإرهاب داخل فرنسا، إلى جانب حماية المنشآت الحساسة والمواقع الاستراتيجية بمشاركة الشرطة الفرنسية(209).

نظّمت فرنسا مؤتمرًا دوليًّا في باريس يومي 25 و26 أبريل 2018م بعنوان "**لا لتمويل الإرهاب**" يهدف إلى مكافحة تمويل تنظيمَي القاعدة وداعش(210).

وتعمل فرنسا –أيضًا– على المستوى الأوروبي من أجل تعزيز الأدوات التي

(209) استخبارات فرنسا مساعي لتطوير قدراتها، مرجع سابق.

(210) The ministry of foreign Affairs in the Government، Terrorisme: l’action internationale de la France، France Diplomatie، https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/securite-desarmement-et-non-proliferation/terrorisme-l-action-internationale-de-la-france

يملكها الاتحاد الأوروبي في مجال محاربة الإرهاب. وأُحرزت عدّة إنجازات بارزة في غضون السنوات الماضية بفضل الجهود التي بذلتها فرنسا وشركاؤها[211]، ومنها:

- استحداث نظام سجل أسماء المسافرين الذي يتيح مراقبة التنقلات الجوية على نحو أفضل.
- تعزيز التعاون مع المنصات الرقمية من أجل مكافحة استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية في إطار منتدى الاتحاد الأوروبي للإنترنت.
- تعبئة الأدوات الأوروبية المكرسة لتجميد الأصول وحجزها.
- تعزيز تدابير مكافحة الإتجار بالأسلحة.
- وضع قواعد جديدة ترمي إلى منع تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.
- تعزيز مكتب الشرطة الأوروبية (يوروبول)، ولا سيّما مركز مكافحة الإرهاب.

من العرض السابق للبناء التنظيمي لأجهزة الشرطة بالدول الأجنبية (المملكة المتحدة وجمهورية فرنسا واليابان) يستلخص الباحث الدروس الآتية:

1. أن الدول الأجنبية (المملكة المتحدة وفرنسا واليابان) بدون استثناء أنشأت وحدات تعمل على مكافحة الإرهاب في هذه الدول؛ نظرًا للعمليات الإرهابية التي كانت تعاني منها هذه الدول.
2. أن من أوائل الدول التي شكّلت وحدة مكافحة الإرهاب من الدول محل المقارنة

(211) The ministry of foreign Affairs in the Government، Terrorisme: l’action internationale de la France، France Diplomatie، https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/securite-desarmement-et-non-proliferation/terrorisme-l-action-internationale-de-la-france

هي المملكة المتحدة، وكانت في إسكوتلندا عام 1883م، وأنشأها وزير الداخلية في ذاك الوقت.

3. نستخلص أيضًا أن الوحدة SO15 هي المناطة بالعمليات الإرهابية الداخلية في المملكة المتحدة، وارتباطها في الهيكل التنظيمي بقائد شرطة المقاطعة (شرطة لندن الكبرى) وارتباطه بوزير داخلية بريطانيا.
4. في فرنسا وحدة مكافحة الإرهاب هي RADI، وتسهم أيضًا في مهام غير مهام مكافحة الإرهاب وارتباطها بوزير الداخلية الفرنسي مع وزارة الدفاع، ووحدة GIGN التابعة للقوات المسلحة الفرنسية، والتنسيق بين الوحدتين والمشاركات الخارجية لكبح الإرهاب.
5. وفي اليابان وحدة مكافحة الإرهاب هي SAT، وترتبط بمكتب مجلس الوزراء.
6. أنه يمكن الاستفادة من نظام الكوبان الياباني، وذلك من خلال معرفة الأشخاص المرتادين المناطق السكنية، ورفع تقارير دورية عنهم وعن تحركاتهم وما يقومون به، ويسهل ذلك الحصول على المعلومات في حال حدوث أيّ من العمليات الإرهابية، والمساهمة في القبض على مرتكبيها، ومعرفة خيوط الجرائم التي يرتكبونها.
7. يوجد في كل دولة محل الدراسة بالهيكل التنظيمي وحدات تساند وتنسق مع وحدات مكافحة الإرهاب بالمعلومات الأمنية.
8. ومن خلال الدراسة تبين أن جميع الدول محل الدراسة (المملكة المتحدة – فرنسا – اليابان) كانت تعتمد على القوات المسلحة في العمليات الإرهابية، ولكنها طوّرت من الهياكل التنظيمية في وزارة الداخلية، وخصّصت فرقًا خاصة للتعامل مع العمليات الإرهابية.
9. ونستخلص –أيضًا– أنه من الممكن للأجهزة الأمنية الاستغناء عن بعض المهام

التي من الإمكان تقديمها إلى الجمهور من قِبل جهات خدمية أخرى مدنية تناط إليها هذه الخدمات مثل (الجوازات – السجون – مراكز التأهيل، وغيرها من الخدمات التي تقدّمها الشرطة حاليًّا)، حيث يتم التركيز على جانب التحصين الأمني للدول محل الدراسة.

10. ومن خلال الدراسة والبحث في الهياكل التنظيمية للدول الأجنبية تبيّن أنه لا توجد إدارة لاستشراف الجرائم الإرهابية محل الدراسة.

الجدول (1)

يوضّح أوجه الاختلاف والتشابه بين الإدارات في الدول (المملكة المتحدة – فرنسا – اليابان)

#	الإجراء	المملكة المتحدة	جمهورية فرنسا	دولة اليابان
1	الجهة المختصة بمكافحة الإرهاب	SO15	RADI	SAT
2	التبعية الإدارية للوحدة	تتبع بالهيكل إلى وزير الداخلية	المدير العام للشرطة الوطنية ويتبع وزير الداخلية	الأمين العام للوكالة للشرطة الوطنية ويتبع مكتب مجلس الوزراء
3	المقر الجغرافي للقوات	موزعة على أربع وحدات على نطاق بريطانيا	باريس	المحافظات اليابانية
4	وحدة المعلومات الأمنية مرتبطة بوحدة مكافحة الإرهاب	توجد وحدة المعلومات الإرهابية	وحدة المعلومات الأمنية تتبع مجلس الوزراء	وحدة المعلومات تتبع الوكالة للشرطة الوطنية
5	تاريخ تأسيس الوحدة	بعد دمج وحدات مكافحة الإرهاب والوحدات الخاصة	1985م	1996م
6	التدريبات والمشاركات	لديها مشاركات خارجية وتعاون مشترك	لديها مشاركات خارجية وتعاون مشترك	لديها تدريبات مع وحدات مماثلة أوروبية وأمريكية

الفصل الثاني

البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة في البلاد العربية

"دراسة مقارنة"

تمهيد وتقسيم:

يهدف هذا الفصل إلى تقديم دراسة مقارنة للهياكل الشرطية وتكون عناصر المقارنة: هل هناك استراتيجية قومية لمكافحة الإرهاب؟ وهل هناك وحدة لمكافحة الإرهاب وتبعية الوحدة؟ وماهي الاختصاصات لهذه الوحدة؟ وهل الوحدة تعمل بشكل منفصل أم توجد مؤسسات وأطراف أخرى تساهم في مكافحة الجريمة؟

ونظرًا لأنّ جهاز الشرطة مؤسسة أو منظمة لا بد أن يكون لها بناء تنظيمي وهيكل تدريجي، تستطيع المؤسسة من خلاله تنفيذ المهام الموكلة لها، وقادر على مواكبة التطورات في البيئة المحيطة به داخليًّا وخارجيًّا، وفي هذا الفصل سيكون الحديث عن البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة في البلاد العربية، وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، وذلك على النحو الآتي:

- **المبحث الأول: جهاز الشرطة في المملكة العربية السعودية.**
- **المبحث الثاني: جهاز الشرطة في جمهورية مصر العربية.**
- **المبحث الثالث: جهاز الشرطة في جمهورية الجزائر.**

المبحث الأول: جهاز الشرطة في المملكة العربية السعودية

تمهيد وتقسيم:

يسهم جهاز الشرطة في المملكة العربية السعودية وتسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في كل أنحاء المملكة، وتوفير أسباب الطمأنينة والأمان لأبنائها، ومحاربة كل أشكال الجريمة والرذيلة والفساد؛ بهدف الحفاظ على سلامة المجتمع السعودي وضمان تقدّمه، وتأمين سلامة حجاج بيت الله الحرام وحمايتهم من المخاطر، ليتسنى لهم تأدية مناسكهم وعبادتهم بحرية كاملة وأمان تام والعمل على تحقيق التعاون والتنسيق الأمني مع الدول العربية المجاورة ودول مجلس التعاون الخليجي لحماية الأمن الداخلي والخارجي، ومكافحة الجريمة والمخدرات والتهريب، وتبادل المعلومات الأمنية، وتنظيم اللوائح والنظم المتعلقة بالهجرة والجنسية، وغيرها من المجالات. ويسهم ذلك في دعم وتعزيز التعاون والتنسيق الأمني مع الدول العربية؛ بهدف حماية المكتسبات والإنجازات الحضارية الشاملة، وتوطيد دعائم الأمن الداخلي والخارجي في مواجهة التحديات والتهديدات المختلفة، ومكافحة الجريمة والإرهاب والمخدرات، وتطوير الأجهزة الأمنية العربية، وتحقيق تقدمها وتطورها.

لذا نتناول في هذا المبحث البناء التنظيمي لجهاز الشرطة في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تقسيمه إلى مطلبين، وذلك على النحو الآتي:

- **المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة في المملكة العربية السعودية واختصاصاته.**
- **المطلب الثاني: الجهة المكلفة بمكافحة الإرهاب بالمملكة العربية السعودية.**

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة في المملكة العربية السعودية واختصاصاته

نتناول في هذا المطلب الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة في المملكة العربية السعودية واختصاصاته، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة في المملكة العربية السعودية

لا يختلف الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة في المملكة العربية السعودية عن معظم الأجهزة الموجودة في الدول الأخرى، حيث يقع على رأس الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة في المملكة العربية السعودية وزير الداخلية ونائبه، ويتبعهم العديد من الإدارات التي توكل إليها الاختصاصات المختلفة، ومن أمثلة هذه الإدارات: الإدارة العامة للشؤون العسكرية، والإدارة العامة للاتصالات والأنظمة الأمنية، والإدارة العامة للخدمات الطبية، والإدارة العامة للتطوير الإداري، والإدارة العامة لشؤون الوافدين، والإدارة العامة للشؤون الإدارية، والإدارة العامة للشؤون القانونية والتعاون الدولي، والإدارة العامة للعلاقات والتوجيه... إلخ.

ويتكون الهيكل التنظيمي لشرطة المملكة العربية السعودية من العناصر والتقسيمات الآتية[212]**:**

وزير الداخلية: وهو المسؤول الأول عن جهاز الشرطة بأكمله في المملكة العربية السعودية.

ويتبعه نائب وزير الداخلية ومكتب الوزير والعديد من الإدارات، وهي:

(212) وزارة الداخلية السعودية، لمحة تاريخية، مرجع سابق.

الإدارة العامة للمتابعة مكتب الوزير للدراسات والبحوث والمستشارون ومساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية ومديرية الأمن العام، والمديرية العامة للدفاع المدني والمديرية العامة لحرس الحدود وقوات الأمن الخاصة والمديرية العامة للجوازات وكلية الملك فهد الأمنية والإدارة العامة للمجاهدين، ووكيل الوزارة للشؤون الأمنية ومركز المعلومات الوطني ومركز القيادة والسيطرة، والإدارة العامة للشؤون الفنية والإدارة العامة للاتصالات والأنظمة الأمنية، والأمانة العامة للهيئة العليا للأمن الصناعي والمديرية العامة للمباحث العامة، ومركز المشروعات التطويرية وإدارة الاتصال للشرطة الدولية[213] والإدارة العامة للشؤون العسكرية: وينبثق منها عدة إدارات كالآتي:

مجلس الاستئناف العسكري وإدارة شؤون الضباط العامة والأفراد، والإدارة العامة للأسلحة وإمارات المناطق ووكيل الوزارة ووكيل الوزارة للأحوال المدنية، والإدارة العامة للخدمات الطبية ووكيل الوزارة لشؤون المناطق ومركز أبحاث مكافحة الجريمة، ويرتبط به الإدارات الآتية:

- إدارة المعلومات.
- إدارة الدراسات والبحوث.

الإدارة العامة للتطوير الإداري: وتختص بالإدارات الآتية:

- إدارة التخطيط وإدارة تطوير القوى العاملة وإدارة التنظيم.

الإدارة العامة لشؤون الوافدين: وتشمل الآتي:

- إدارة شؤون الاستقدام وإدارة شؤون الوافدين.

الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية: وتتضمن سلطاتها إحدى عشرة إدارة، وهي:

- إدارة الميزانية وإدارة الشؤون المالية وإدارة المشتريات، وإدارة المستودعات

(213) وزارة الداخلية السعودية، لمحة تاريخية، مرجع سابق.

وإدارة مراقبة المخزون وإدارة شؤون الموظفين مركز الاتصالات الإدارية، وإدارة الخدمات العامة وإدارة الترجمة ومطبعة الوزارة ومركز الوثائق والمحفوظات.

وكيل الوزارة المساعد لشؤون الحقوق: وتتضمن الإدارات الآتية:

- الإدارة العامة للحقوق العامة والإدارة العامة لمكافحة المخدرات والإدارة العامة لشؤون السجناء والإدارة العامة للحقوق الخاصة.

الإدارة العامة للشؤون القانونية والتعاون الدولي: وتشمل الإدارات الآتية:

- إدارة شؤون الحدود وإدارة حقوق الإنسان، وإدارة الشؤون القانونية وإدارة التعاون الدولي.

الإدارة العامة للعلاقات والتوجيه: وتشمل أربع إدارات كالآتي:

- إدارة التوجيه والتوعية وإدارة الشؤون الثقافية، وإدارة العلاقات والشؤون الإعلامية وإدارة شؤون المتقاعدين[214].

وبالنظر في الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة في المملكة العربية السعودية، يتضح أن الهيكل التنظيمي يتخذ الشكل الهرمي، وتتمثل قمة الهرم في وزير الداخلية، حيث تصدر الأوامر والتعليمات إلى كافة الأقسام التي تليه، وذلك من خلال قنوات الاتصال الرسمية، كما يُلاحظ أن الشكل الهرمي ليس فقط على مستوى القيادة، وإنما داخل المستويات الدُّنيا كالشعب والأقسام والوحدات.

(214) وزارة الداخلية السعودية، لمحة تاريخية، المرجع السابق.

وأيضًا تجدر الإشارة إلى أن هذا المبدأ التنظيمي يعدّ من أهم المبادئ الواجب دراستها ومراعاتها عند تخطيط تنظيم جهاز الشرطة، كون هذا المبدأ يقتضي وضع حدود واضحة ومحددة لكل وظيفة من وظائف الشرطة ــوإداراتها. وعليه فمن خلال البناء التنظيمي السالف ذكره يتضح أن هناك وحدات تنظيمية تم جمعها بحكم التجانس ووضعها في الوضع الملائم بما يحقق التكامل والترابط لتحقيق الهدف المرجو منها، سواء تجنب التكرار في الإجراءات أم الازدواج في الاختصاصات، أم تنسيق خطوات العمل بين الوحدات.

ثانيًا: اختصاصات جهاز الشرطة في المملكة العربية السعودية

يمكن القول بأن اختصاص الشرطة في الأساس هو حفظ النظام العام وحماية الحريات العامة في المجتمع، ولا شك أنّ ذلك يهدف إلى وقاية المجتمع في ظل سيادة النظام ووسائل السلطة العامة، ومن ثَمَّ السهر على توفير الانضباط وتحقيقه وضبط الجناة والتحقيق معهم وتقديمهم للعدالة لأخذ الحق منهم، وهذا بدوره يؤدي إلى ردع من تسول له نفسه الخروج على أنظمة المجتمع أو مخالفتها، وبذلك تتوافر السكينة والأمن في البلاد. وللشرطة وظائف واختصاصات يمكن تلخيصها في: الوظيفة الإدارية، والوظيفة القضائية[215]، وذلك على النحو الآتي:

- **الوظيفة الإدارية "الضبط الإداري[216]"**: وهي تلك الإجراءات التي تظهر فيها الصورة الأولى لتدخل الشرطة في حياة المجتمع، وذلك بتثبيت الأمن والنظام

(215) حمود ضاوي القثامي، "رجل الأمن والممارسة الإدارية"، الدار السعودية للنشر والتوزيع، الرياض، 1981م، ط2.

(216) يعرف البعض الضبط الإداري بأنه: سلطة سياسية لها حق الرقابة والدفاع عن كيان الدولة، وتملك هذه السلطة في سبيل تحقيق غاياتها الحق في إجبار الأفراد على احترام نظام الدولة"، راجع: د. محمد شريف إسماعيل، سلطات الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية.

فيه، من خلال ممارسة الإجراءات الوقائية والهادفة إلى حماية المواطنين والمقيمين، وبث الطمأنينة في الأنفس، ومن جهة أخرى بث الرعب في نفوس المنحرفين، وعدم تمكينهم من محاولة ارتكاب الفعل الإجرامي، وذلك من خلال تواجد الدوريات والحراسات الأمنية وأقسام ووحدات ضبط الجريمة في الشرطة، وهي وظيفة أساسية للشرطة تتمثل في درء الجريمة قبل وقوعها، وتتبلور إجراءات هذه الوظيفة في الأعمال الشرطية الآتية: الدوريات الأمنية، والحراسات الأمنية، والحملات التفتيشية[217].

- **الوظيفة القضائية "الضبط الجنائي"**: في حالة عدم تمكن الوظيفة الإدارية من منع الجريمة، فإنه بعد وقوعها يحتاج إلى سيطرة إجراءات الوظيفة القضائية أو الضبط الجنائي للكشف عنها وضبط وتعقب مرتكبيها من خلال عدة مراحل إجرائية مهمة، كالاستقصاء والاشتباه ومرحلة التحري وجمع الاستدلالات ومرحلة التحقيق، وتتم هذه المراحل وفق إجراءات يقوم بها مركز الشرطة، ويشكل معه قسما البحث الجنائي والأدلة الجنائية في الشرطة فريق عمل للسيطرة على الجريمة ومعطياتها لإبراز مفهوم وظيفة الضبط الجنائي، ويعد مركز الشرطة الركيزة التي تقوم عليها كافة الأعمال الأمنية، وتنطلق منه جميع الإجراءات الشرطية[218].

---

(217) سعد عبد الله سعد الشهراني، "التنظيم الأمثل للشرطة في ضوء المفهوم الشامل للأمن (دراسة تطبيقية على شرطة مدينة الرياض)"، مرجع سابق.

(218) سامي هاشم، "اختصاصات الضبط الإداري لجهاز الشرطة لمنع الجريمة"، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ع: 7، 1987م، ص ٤٧-٤٩.

وتعتمد أعمال الشرطة في ذلك على التحريات والمراقبة التي تتولاها وحدات البحث الجنائي، سواء للكشف عن الجرائم بعد وقوعها أم اتخاذ ما يلزم من وسائل لمنعها، ويرتكز عمل البحث الجنائي في الكشف عن الجرائم على نوعين من القواعد الأساسية، وهي: قواعد بشرية ذات جهود فردية وجماعية تبذل في سبيل الكشف عن الجرائم والتعرف على مرتكبيها وتقديم القرائن والأدلة لإثبات التهم، وقواعد فنية تمثل المعونة التي تقدمها أجهزة فنية متخصصة للمساعدة على مسؤوليات أعمال البحث الجنائي، ومن بين هذه الأجهزة التسجيل الجنائي، وتحقيق الشخصية، وبالتالي يمكن تعريف الوظيفة القضائية للشرطة بأنها: "خدمات تستهدف ما يقع من جرائم، وكشف غموضها وتوفير الأدلة قِبَل مرتكبيها، بما يمهد السبيل أمام هيئات التحقيق القضائية لتوقيع العقوبة على مرتكبيها"(219).

وممّا سبق يرى الباحث أنّ اختصاص الشرطة في المملكة العربية السعودية لا يختلف عن اختصاص مثيلاتها في معظم بقاع العالم، حيث تتمثل هذه الاختصاصات في الأساس في حفظ النظام العام، وحماية الحريات العامة في المجتمع، ولا شك أنّ ذلك يهدف إلى وقاية المجتمع في ظل سيادة النظام ووسائل السلطة العامة، ومن ثَمَّ السهر على توفير الانضباط وتحقيقه، وضبط الجناة والتحقيق معهم وتقديمهم للعدالة لأخذ الحق منهم، وهذا بدوره يؤدي إلى ردع من تسول له نفسه الخروج على أنظمة المجتمع أو مخالفتها، وبذلك تتوافر السكينة والأمن في البلاد. وللشرطة وظائف واختصاصات هي: الوظيفة الإدارية، والوظيفة القضائية، والتي تم بيانها على النحو السابق.

---

(219) سعد عبد الله سعد الشهراني، "التنظيم الأمثل للشرطة في ضوء المفهوم الشامل للأمن (دراسة تطبيقية على شرطة مدينة الرياض)"، مرجع سابق.

وفي نهاية هذا المطلب يمكن القول بأنّ تشكيل وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية مرّ بمراحل ثلاث، أشرفت خلالها الوزارة في مرحلتين منها على الشؤون الداخلية للمناطق التابعة للنائب العام إداريًّا بالحجاز، ثم في مرحلة ثالثة أشرفت الوزارة فيها على الشؤون الداخلية لكافة المناطق، مع ملاحظة أن صلاحيات الوزارة خلال مراحلها كلها لم تكن أمنيّة صرفة، إنما كانت تشرف على معظم الشؤون الداخلية أمنيّة كانت أم خدمية تنموية(220).

وفضلاً عمّا سبق يمكن التأكيد على أنّ نظام مديرية الأمن العام يعتبر أفضل نظام صدر للأمن العام حتى الآن، هو الأفضل من حيث الشمول والتفصيلات وتحديد الواجبات لكل من يباشر أعمال الضبط العام، ولم يترك النظام الأمور الجنائية تباشر دون ضوابط، أو تدار اجتهادًا، ولهذا تجده فصل كل شيء له علاقة بالقضايا من وقت تلقي البلاغ إلى أن تنتهي الإجراءات، وهذا التفصيل في الواجبات من الأسباب التي جعلت رجال الأمن العام في المملكة قليلي الوقوع في الأخطاء المسلكية والإدارية، لأنّ الوضوح في التعليمات يؤدي إلى التطبيق السليم، وهذه النظرة الواعية تمثل مرحلة النضوج الإداري للأجهزة الأمنية التي وضعت النظام، ثم طبقته بكفاءة عالية بعد إجازته من الهيئة التشريعية(221).

وقد قسم النظام واجبات رجال الأمن العام إلى أقسام؛ عامة وقضائية وإدارية، فالواجبات العامة لرؤساء الوحدات في الأمن العام تشتمل على صلاحيات واختصاصات مدير الأمن العام ومديري الشرطة ورؤساء المناطق والمخافر وضباط

(220) بدر الخريف: "(الداخلية السعودية).. حاضنة الأمن والتنمية وحامية الفكر على مدى عقود"، جريدة الشرق الأوسط، ع: 10951، 21 نوفمبر 2008م.

(221) بدر الخريف: "(الداخلية السعودية).. حاضنة الأمن والتنمية وحامية الفكر على مدى عقود"، المرجع السابق.

الخفر وأقسام المرور والادعاء العام، والواجبات القضائية تتضمن القواعد النظامية والإجراءات الإدارية التي يجب على رجال الأمن العام التقيد بها عند مباشرة التحقيق في الحوادث، والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للقضاء بعد جمع الأدلة ضدهم، وعن كيفية استقبال البلاغات، ومحاضر التحقيق، وتفتيش المنازل، وتوقيف المتهمين، وكل ما له علاقة بحقوق المجني عليه والمتهم والجانب الإداري المتعلق بالموارد البشرية والشؤون الإدارية في جميع الإدارات العامة[222].

وكانت مديرية الأمن العام تشرف على جميع الخدمات الأمنية، علاوة على واجبات الشرطة الأساسية، فأعمال إدارات كل من الجوازات والجنسية والدفاع المدني والمباحث العامة وكلية الشرطة كانت جميعها ضمن مسؤولية الأمن العام، قبل أن تصبح هذه الإدارات قطاعات مستقلة تتبع وزارة الداخلية مباشرة بعد فصلها عن الأمن العام نتيجة لتوسع أعمال هذه الإدارات.

ونظرًا إلى أهمية ما تقوم به وزارة الداخلية بدولة المملكة العربية السعودية من مهام ومسؤوليات مختلفة تقتضي ضرورة تطويرها، أصدر العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز، في 20 يوليو 2017م، عدة أوامر ملكية خاصة بهيكلة وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية، من بينها إنشاء جهاز باسم «رئاسة أمن الدولة»، يرتبط الجهاز برئيس مجلس الوزراء، وفصل قطاعات عن وزارة الداخلية ونقلها إلى رئاسة أمن الدولة. ومن ثَمَّ، تفرغ وزارة الداخلية في تقديم خدمات أفضل للمواطنين والمقيمين في كافة القطاعات التابعة لها. بينما تتفرغ رئاسة أمن الدولة لمكافحة الإرهاب أمنيًّا واستخباراتيًّا، ومراقبة مصادر تمويله ماليًّا.

(222) المرجع السابق.

وقال الملك سلمان إنّ الأوامر الملكية جاءت «نظرًا إلى أنّ الحاجة أصبحت ملحة في الوقت الراهن لتعديل الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية، ولأهمية الاستمرار في تطوير القطاعات الأمنية بالمملكة، وفق أحدث التنظيمات الإدارية لتكون على أعلى درجات الاستعداد لمواكبة التطورات والمستجدات، ومواجهة كافة التحديات الأمنية بقدرٍ عالٍ من المرونة والجاهزية، والقدرة على التحرك السريع لمواجهة أيّ طارئ». وعليه، أمر الملك سلمان بالآتي:

1. إنشاء جهاز باسم "رئاسة أمن الدولة" يعنى بكل ما يتعلق بأمن الدولة، ويرتبط برئيس مجلس الوزراء.
2. تُفصل من وزارة الداخلية كل من "المديرية العامة للمباحث"، و"قوات الأمن الخاصة" و"قوات الطوارئ الخاصة" و"طيران الأمن"، و"الإدارة العامة للشؤون الفنية" و"مركز المعلومات الوطني"، وكافة ما يتعلق بمهمات الرئاسة بما في ذلك مكافحة الإرهاب وتمويله والتحريات المالية، وتُضم إلى "رئاسة أمن الدولة".
3. يُنقل إلى "رئاسة أمن الدولة" كل ما له علاقة بمهامها في وكالة الشؤون الأمنية وغيرها من الأجهزة ذات العلاقة بوزارة الداخلية من مهام وموظفين (مدنيين وعسكريين) وميزانيات وبنود ووثائق ومعلومات.
4. يكون وزير الداخلية عضوًا في مجلس الشؤون السياسية والأمنية.
5. يكون رئيس أمن الدولة عضوًا في مجلس الشؤون السياسية والأمنية[223].

(223) الملك سلمان يأمر بهيكلة وزارة الداخلية وإنشاء جهاز "رئاسة أمن الدولة" وتغيير رئيس الحرس الملكي، موقع سي إن إن، تاريخ النشر (20 يوليو 2020م)، تاريخ أخذه (21 نوفمبر 2020م)، على الرابط الآتي: https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/07/20/king-salman-saudi-security-agencies

ويأتي ذلك التطوير في هيكل الجهاز الأمني بدولة السعودية، نظرًا إلى الحاجة الملحة في الوقت الراهن، ولأهمية الاستمرار في تطوير القطاعات الأمنية، طبقًا لأحدث التنظيمات الإدارية لتكون على أعلى أهبة الاستعداد لمواكبة المستجدات والتطورات في البيئة الداخلية والخارجية، ومجابهة شتى التحديات والتهديدات الأمنية بقدرٍ عالٍ من الجاهزية والمرونة والقدرة على التحرك السريع لمواجهة أيّ طارئ.

ويرى الباحث ممّا سبق أنّ البناء التنظيمي لجهاز الشرطة في المملكة العربية السعودية قد لا يختلف كثيرًا عن الأجهزة الشرطية الموجودة في معظم دول العالم، ولعل ذلك سيكون واضحًا عند معالجة البناء التنظيمي للدول موضع الدراسة، فعلى رأس الجهاز يقع وزير الداخلية ونائبه، ويتبعهما العديد من الإدارات التي يوكل إليها بالاختصاصات المختلفة، ومن أمثلة هذه الإدارات: الإدارة العامة للشؤون العسكرية، والإدارة العامة للاتصالات والأنظمة الأمنية، والإدارة العامة للخدمات الطبية، والإدارة العامة للتطوير الإداري، والإدارة العامة لشؤون الوافدين، والإدارة العامة للشؤون الإدارية، والإدارة العامة للشؤون القانونية والتعاون الدولي، والإدارة العامة للعلاقات والتوجيه... إلخ.

المطلب الثاني: الجهة المكلّفة بمكافحة الإرهاب في المملكة العربية السعودية

تعدّ المملكة العربية السعودية من أولى الدول وفي مقدمتها تصدّيًا للإرهاب على مختلف الصعد، محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا[224] ، وأكّدت هذا التوجه في جميع المناسبات برفضها الشديد وإدانتها للإرهاب بكافة أشكاله وصوره، وشجبها للأعمال الشريرة التي تتنافى مع مبادئ وسماحة وأحكام الدين الإسلامي التي تحرم قتل الأبرياء، وتنبذ

(224) وزارة الداخلية السعودية، قوات الأمن الخاصة، تم أخذه بتاريخ 14-1-2020م، الموقع الإلكتروني للوزارة: https://www.moi.gov.sa. الساعة 9:00 صباحًا، بدون رقم صفحة.

كل أشكال العنف والإرهاب، وتدعو إلى حماية حقوق الإنسان.

وتصدّت المملكة للإرهاب بكلّ قوة عن طريق تعزيز وتطوير الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بمكافحة الإرهاب والجرائم الإرهابية، وتحديث وتطوير أجهزة الأمن وجميع الأجهزة الأخرى المعنية بمكافحة الإرهاب وتكثيف برامج التأهيل والتدريب لرجال الأمن والشرطة، وإنشاء قناة اتصال مفتوحة بين وزارة الداخلية ومؤسسة النقد العربي السعودي لتسهيل سُبل التعاون والاتصال لأغراض مكافحة عمليات تمويل الإرهاب، كما أعلنت استعدادها التام لدعم الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب والإسهام بفعالية في إطار جهد دولي جماعي تحت مظلة الأمم المتحدة[225].

هذا، وقد شهدت المملكة العربية السعودية تصاعدًا ملحوظًا في العمليات الإرهابية ومراحل مختلفة من العمليات الإرهابية، هذا وسخّرت المملكة العربية السعودية كافة الإمكانات البشرية والمادية لمكافحة هذه العمليات الإرهابية والإعداد للبرامج للتصدي للعمليات الإرهابية[226].

وبتتبع تاريخ قوات الأمن الخاصة، فقد تشكّلت النواة الأولى عام 1962م في شكل سرية ينحصر دورها في حراسة ولي العهد آنذاك "الأمير فيصل بن عبد العزيز"، وفي عام 1963م عزّزت هذه السرية بزيادة عدد أفرادها، وسميت "قيادة حرس ولي العهد"، وكانت ترتبط مباشرة بمدير الأمن العام، وفي عام 1966م تغير المسمى إلى "سرية وزارة الداخلية"، حيث أصبحت مهمتها أكثر اتساعًا فشملت حراسة وزارة الداخلية

(225) وكالة الأنباء السعودية "واس": تم نشرها بتاريخ 20-09-2007م، وتم أخذه بتاريخ 24-1-2020م الموقع الإلكتروني : https://www.spa.gov.sa/484255 الساعة 5:40 مساءً.

(226) د.غادة بنت عبد الرحمن الطريف، "أثر الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة السعودية على اتجاهاتها نحو العمليات الإرهابية في المجتمع السعودي"، الفكر الشرطي، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، المجلد 22 العدد 87، أكتوبر، 2013م.

ومنشآتها، وحماية بعض الشخصيات المهمة، ومساندة أجهزة الأمن الأخرى، إلا أنه في عام 1969م أعيد تنظيمها وتغيير مسماها إلى "قوة طوارئ وزارة الداخلية"، وفي العام التالي تغير مسماها إلى "قوة طوارئ المنطقة الوسطى"، وفصلت عن الأمن العام، واندمجت في المباحث العامة، إلا أن ذلك الاندماج لم يدم كثيرًا، فبعد عامين من الاندماج انفصلت عن المباحث العامة، واعتمدت عضويتها في لجنة الضباط العليا، كما اعتمدت لها ميزانية خاصة، وسرعان ما استبدل مسماها إلى "قوة الأمن الخاصة" في عام 1971م بمهام تحتاج إلى جهد استثنائي، إلا أنه في عام 1978م اعتمد تغيير مسماها إلى "قوات الأمن الخاصة"، كما حصل قائدها العام على نفس المكانة التي يتمتع بها المديرون العامون في قطاعات قوات الأمن الداخلي، وتم إضافة عدد من التنظيمات الجديدة إلى مهامها وتشكيلاتها، واعتماد فروع لها بالمنطقة الغربية والمنطقة الشرقية[227].

وصدر الأمر الملكي بسنة 2017م بفصل قوات الأمن الخاصة عن وزارة الداخلية وضمّها إلى رئاسة أمن الدولة[228].

الأهداف الرئيسية لقوات الأمن الخاصة السعودية:

يتمثّل الهدف الرئيسي لقوات الأمن الخاصة في مكافحة الإرهاب مع غيرها من الوحدات الأخرى، كوحدة الصقور التابعة لجهاز الاستخبارات العامة، وتعمل بالتعاون مع وزارة الداخلية، ولكنه ليس الهدف الأوحد[229].

---

(227) وزارة الداخلية السعودية، قوات الأمن الخاصة، مرجع سابق.
(228) مرجع السابق.
(229) Aryn Baker، Meet Saudi Arabia’s Special Security Forces، .Cit

حيث تقوم القوات ضمن تشكيلات رئاسة أمن الدولة بالمهام والواجبات الآتية:

1. مكافحة العمليات الإرهابية في كافة صورها وأساليبها كاقتحام المباني، واختطاف الطائرات، واحتجاز الرهائن، والخطف المسلح للأشخاص.
2. التدخل في حالات الشغب المسلح عندما يتطلب الأمر ذلك.
3. حماية كبار الشخصيات المهمة التي تكلف القوات بحمايتها في الداخل والخارج (الحماية الشخصية فقط).
4. تأمين الحماية الجوية لأسطول الخطوط الجوية العربية السعودية من الخارج إلى الداخل في المحطات الخارجية المصنفة بالخطرة.
5. البحث عن المتفجرات وإبطال مفعولها وإزالتها.
6. تنفيذ أيّ مهمة أمنية توكل إليها بأمر من معالي رئيس أمن الدولة[230].

جهود المملكة العربية السعودية في مواجهة الإرهاب:

تُعدّ المملكة العربية السعودية من أكثر دول العالم استهدافاً للعمليات الإرهابية خلال العقود الماضية، وهي تقوم بدور مؤثّر وفعّال في مجال حفظ الأمن ومكافحة الإرهاب والتصدي له على مختلف الأصعدة وبجميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية، حيث تبنّت المملكة استراتيجية وطنية تقوم على عدد من الركائز من أهمها المعالجة الفكرية والمواجهة الأمنية، وفرض القيود المالية بالإضافة للإسهامات بفاعلية في كافة المساعي والجهود الإقليمية والدولية الساعية لمواجهة الإرهاب ومكافحته، إذ شاركت المملكة في المبادرات الدولية الرامية لتعزيز الجهود الجماعية التي تنتظم تحت

(230) وزارة الداخلية السعودية، قوات الأمن الخاصة، مرجع سابق.

مظلة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب[231].

على المستوى المحلي:

أصدرت هيئة كبار العلماء، والتي لها دور كبير بالتأثير في المملكة بياناً عام 1999م حول الإرهاب ذكرت فيه أنّ "أعمال استباحة الدماء وانتهاك الأعراض وسلب الأموال الخاصة والعامة وتفجير المساكن والمركبات، وتخريب المنشآت محرمة شرعًا بإجماع المسلمين لما في ذلك من هتك حرمة الأنفس المعصومة، وهتك لحرمات الأموال، وهتك لحرمات الأمن والاستقرار وحياة الناس الآمنين المطمئنين في مساكنهم ومعايشتهم"، وأن ما يجري من تلك الأعمال في بعض البلدان هو عمل إجرامي، "ومحض وإفساد وإجرام تأباه الشريعة والفطرة". وطبقًا للنظام الجنائي السعودي النابع من أحكام الشريعة الإسلامية يعتبر مرتكب جريمة الإرهاب مقترفاً لجريمة "حد الحرابة"، والتي تصل عقوبتها إلى الإعدام[232].

وقامت المملكة العربية السعودية بإصدار عدة قوانين، ومنها إصدار نظام مكافحة غسل الأموال في أغسطس 2003م ولائحته التنفيذية لتجريم عمليات تمويل الإرهاب، وإصدار نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية والتعاملات المالية لتحقيق الأمن المعلوماتي، وحماية المصلحة العامة والأخلاق والآداب العامة، وكذلك تحديث نظام الأسلحة والذخائر في عام 2005م بوضع ضوابط حمل الأسلحة الفردية وتوقيع العقوبات على

(231) السياسة السعودية في مكافحة الإرهاب، مركز المسبار للدراسات والبحوث، منشور بتاريخ: 09-07-2019م، تم أخذه بتاريخ: 14 -01-2020م، الموقع الإلكتروني: https://www.almesbar.net .

(232) تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربي واليمن، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الأمم المتحدة، فيينا، 2009م.

كل من يخالف تلك الضوابط، وكذلك إصدار نظام جرائم الإرهاب وتمويله 2013/11/5م، وقامت –أيضًا– بتحديث نظام الإجراءات الجزائية في عام 2013م حيث تناول جرائم أمن الدولة وجرائم الإرهاب، وتم تحديد اختصاص المحاكم للفصل بالجرائم الإرهابية، ومنح حق الاستعانة بمحام أو وكيل للترافع عن المتهمين في جرائم الإرهاب، وأيضًا قامت المملكة العربية السعودية بمعالجة الآثار الناتجة عن المواجهات مع الفئة الضالة، وما يتبعها من قتل الأبرياء وإتلاف الممتلكات العامة، وتقديم الخدمات الإنسانية والاجتماعية للموقوفين في قضايا الإرهاب وذويهم ومن أخلى سبيلهم، حيث تم صرف مبالغ مالية لهم(233).

وأتاحت مكانة المملكة في العالم الإسلامي العمل على تعميق التضامن الإسلامي، والمساهمة ضمن منظومة رابطة العالم الإسلامي إلى تبني عقد عدة مؤتمرات وفعاليات لمحاربة الإرهاب، وفي عام 2015م مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز –رحمه الله– للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، وتبنيها عام 2015م للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب والذي يضم (41) دولة إسلامية، ودعمت مبادرة تأسيس مركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا عام 2012م(234).

(233) فيصل تركي عبد الوهاب أبو نقطة المتحمي، "السياسات السعودية العامة لمواجهة الإرهاب"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم الدراسات الإقليمية والدولية، الرياض، سنة 2017م.

(234) السياسة السعودية في محاربة الإرهاب، مركز المسبار للدراسات والبحوث، تقرير تم نشره بتاريخ 9 يونيو 2018م، تم نقله بتاريخ 17–01–2020م، الموقع الإلكتروني : https://www.almesbar.net الساعة 8:00 مساءً.

وفي عام 2017م تم **إنشاء المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف** في مدينة الرياض ليكون المرجع الأول عالميًّا في مكافحة الفكر المتطرف وتعزيز ثقافة الاعتدال، ورصد الفكر المتطرف وتحليله واستشرافه للتصدي له ومواجهته والوقاية منه، والتعاون مع الحكومات والمنظمات ذات العلاقة. ويعمل المركز على عدة أهداف استراتيجية، منها: الوقاية والمواجهة والتوعية والشراكة والمرتكزات الاستراتيجية: إعلامية وفكرية ورقمية[235].

وفي عام 2017م تم **إنشاء مركز الحرب الفكرية التابع لوزارة الدفاع**، ويختص بمواجهة جذور التطرف والإرهاب وترسيخ مفاهيم الإسلام الصحيحة، كما يحصن الشباب حول العالم من التطرف من خلال برامج وقائية وعلاجية. ومن أهداف المركز، تكوين فهم عميق ومؤصل لمشكلة التطرف من خلال أسباب وكوامن النزاعات المتطرفة، وفهم الأدوات والمنهجيات التي تستخدمها الجماعات المتطرفة، وتحديد الفئات المستهدفة من قِبل تلك الجماعات، والتعاون الفعّال مع المؤسسات الوطنية والعالمية[236].

وانطلق المركز عبر وسائل التواصل الاجتماعي بثلاث لغات (العربية والفرنسية والإنجليزية)، ويعمل على تقديم مبادرات فكرية للعديد من الجهات داخل المملكة

(235) إنشاء المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف، المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف، مأخوذ بتاريخ 2020/02/13م، الموقع الإلكتروني: https://etidal.org الساعة 11:00مساءً.

(236) تقرير وطني عن المملكة العربية السعودية، الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الحادية والثلاثون، نوفمبر 2018م.

وخارجها، وتحصين الشباب حول العالم من الفكر المتطرف[237].

وأسّست المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، مركز استهداف تمويل الإرهاب في مايو 2017م في العاصمة السعودية الرياض، للعمل على رؤية واستراتيجية مشتركة بين الدول، وذلك بشأن مبادرات جديدة لمكافحة الرسائل الإرهابية ومكافحة تمويل الإرهاب. وللمركز رئاسة مشتركة، يمثّلها من السعودية "رئاسة أمن الدولة"، ومن الولايات المتحدة الأمريكية "وزارة الخزانة". وتشارك دول الخليج في عضوية المركز، عبر اللجان الوطنية المعنية بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتمويله. ومن مهام المركز قمع تمويل الأنشطة الإرهابية، واتخاذ التدابير الكفيلة بذلك من خلال تصنيف الأفراد والكيانات الممولة للأنشطة الإرهابية، والإعلان عنها وفرض العقوبات بحقها، ومواصلة المساعدة في بناء القدرات لمواجهة تهديدات تمويل الإرهاب[238].

وهنا يبرز دور المملكة العربية السعودية في مساهمتها في التنسيق وجمع العالم في المؤتمرات سعيًا منها لدحر الإرهاب والإرهابيين في العالم، حيث عانت المملكة من الفكر المتطرف والأشخاص الذين ينتمون إلى الجماعات الإرهابية.

ومن العرض السابق كان هناك تنسيق وجهد داخلي وإقليمي والتنسيق الدولي من أجل مكافحة الإرهاب، والحفاظ على مقدرات المملكة العربية السعودية وممتلكاتها.

---

(237) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، نشرة إخبارية يومية، الثلاثاء 2 مايو 2017م، السنة الحادية والعشرون، العدد 6426.

(238) وزير الخزانة الأمريكي يشارك في مؤتمر مكافحة الإرهاب بالرياض، سكاي نيوز عربية، نشر بتاريخ 19-10-2018م، تم أخذه بتاريخ 8-7-2020م الساعة 6:00 مساءً، بدون رقم صفحة، الموقع الإلكتروني: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/11

المبحث الثاني: جهاز الشرطة في جمهورية مصر العربية

تمهيد وتقسيم:

يهدف هذا المبحث لدراسة جهاز الشرطة بجمهورية مصر العربية، والإجابة عن موضع المقارنة وتحديد عناصر المقارنة: هل هناك استراتيجية قومية لمكافحة الإرهاب؟ وهل هناك وحدة لمكافحة الإرهاب وتبعية الوحدة؟ وما هي الاختصاصات لهذه الوحدة؟ وهل الوحدة تعمل بشكل منفصل أم توجد مؤسسات وأطراف أخرى تساهم في مكافحة الجريمة الإرهابية؟ نتناول في هذا المبحث البناء التنظيمي لجهاز الشرطة في جمهورية مصر العربية، وذلك من خلال تقسيمه إلى مطلبين، وذلك على النحو الآتي:

- **المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة في مصر.**
- **المطلب الثاني: الجهة المكلفة بمكافحة الإرهاب في جمهورية مصر العربية.**

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة في مصر

إنّ المادة رقم (1) من قانون الشرطة رقم 109 لعام 1971م تنص على أن: "الشرطة هيئة مدنية نظامية بوزارة الداخلية رئيسها الأعلى رئيس الجمهورية، وتؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها برئاسة وزير الداخلية وتحت قيادته، وهو الذي يصدر القرارات المنظمة لجميع شؤونها ونظم عملها"، إلا أنه قد أُحدث تعديل على تلك المادة وفقًا لقانون (25) لسنة 2012، فقد نصت المادة (1) على أن: "الشرطة هيئة مدنية نظامية بوزارة الداخلية تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصها برئاسة وزير الداخلية وتحت

قيادته، وهو الذي يصدر القرارات المنظمة لجميع شؤونها ونظم عملها"، وبذلك فقد أُلغي النص الذي يجعل من رئيس الجمهورية الرئيس الأعلى لهيئة الشرطة. ومن ثَمَّ، سار على درب القانون رقم 140 لسنة 1944، والذي جعل وزير الداخلية رئيس المجلس الأعلى للشرطة[239].

ونصّ دستور جمهورية مصر العربية لعام 2014م للمادة رقم (206) إن الشرطة هيئة مدنية نظامية، في خدمة الشعب، وولاؤها له وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن، وتسهر على حفظ النظام العام، والآداب العامة وتلتزم بما يفرضه عليها الدستور والقانون من واجبات، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتكفل الدولة أداء أعضاء هيئة الشرطة لواجباتهم، وينظم القانون الضمانات الكفيلة بذلك. وهذا ما يمثل ضمانة للحفاظ على الدولة المصرية ومؤسساتها؛ بهدف زيادة التضامن فيما بين المؤسسات الشرطية، وتعزيز تلاحمها مع الشعب.

(239) المادة رقم (1) من قانون الشرطة المصري رقم 109 لعام 1971م.

الشكل (6)

يوضّح الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية جمهورية مصر العربية[240]

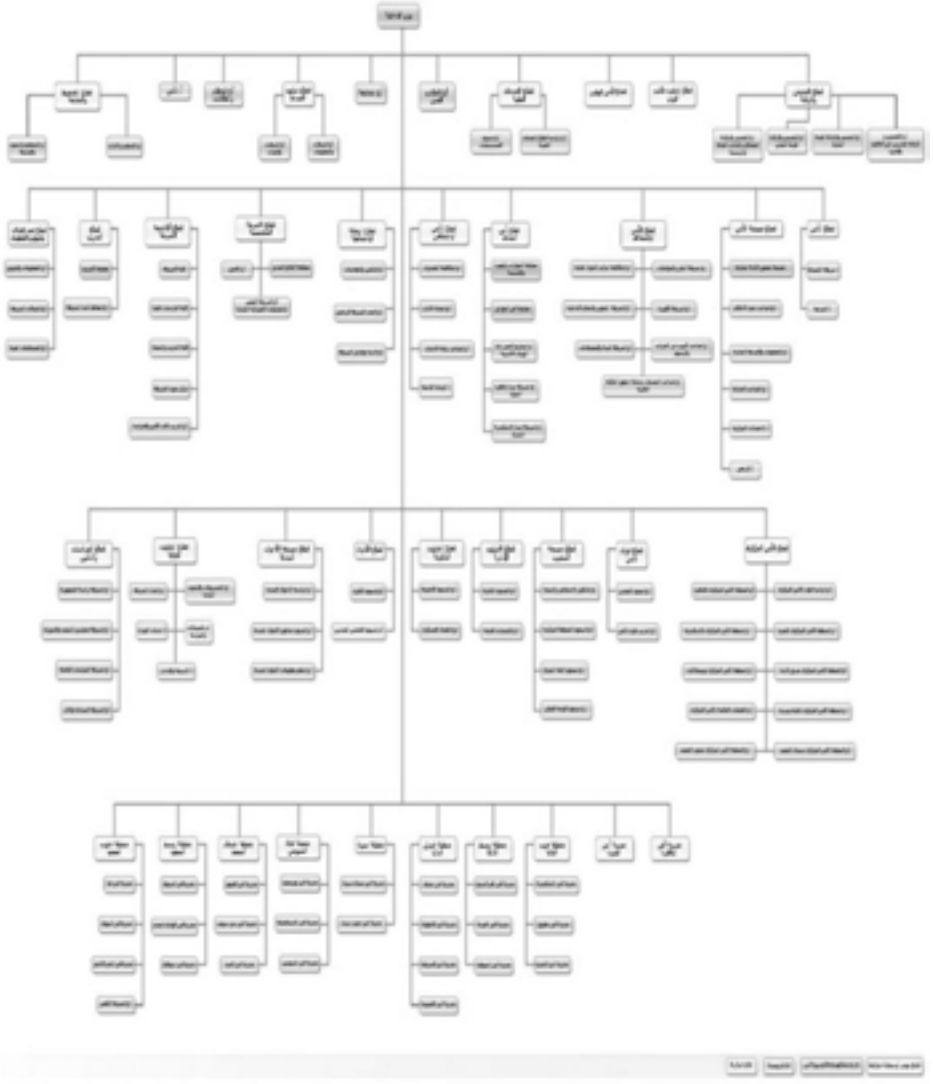

(240) شبكة المعارف، مأخوذة بتاريخ 22-8-2020م الساعة 3:50 مساءً، بدون رقم صفحة، الموقع الإلكتروني: https://m.marefa.org/%D

وتتشكّل وزارة الداخلية المصرية من 26 قطاعًا نوعيًّا، يندرج تحتها عدد كبير من المصالح والإدارات العامة، كما تضمّ عشرة قطاعات إقليمية (جغرافية) يندرج تحتها 27 مديرية أمن. وتمارس وزارة الداخلية سيطرة كاملة على شتى القطاعات والإدارات العامة والمديريات والمصالح التابعة لها، ويرأس كل قطاع مساعد أول أو مساعد الوزير، ويجوز أن يكون لكلّ قطاع نائب رئيس قطاع أو أكثر لكي يحل محله عند غيابه، وتحدد اختصاصاته من قِبل وزير الداخلية[241].

وبالتأمّل في الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية المنوطة بجهاز الشرطة في جمهورية مصر العربية، يتّضح أنّ الهيكل التنظيمي يتّخذ الشكل الهرمي، وتتمثل قمة الهرم في وزير الداخلية، حيث تصدر الأوامر والتعليمات إلى كلّ القطاعات والإدارات التي تليه، وذلك من خلال قنوات الاتصال الرسمية، ومن ثَمَّ يتم تنظيم المؤسسات رأسيًّا في ذلك الهيكل التنظيمي وفقًا لمستويات إشرافية وقيادية مترتبة هرميًّا، وكذلك تنظيمها أفقيًّا وفقًا لتصنيفات متخصصة وظيفيًّا ترأسها قيادات تتدرج في إطار ذلك التنظيم الهرمي، ومن ثَمَّ يسهم ذلك التنظيم بدرجة كبيرة من الانضباط.

كما يُلاحظ أنّ الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية يأخذ في تقسيماته بالمفهوم الشامل للأمن بصورة مباشرة، حيث شمل قطاع الأمن الاجتماعي، وكذلك قطاع الأمن الاقتصادي، وقطاع أمن المنافذ وغيرها من القطاعات الأخرى.

وقد قامت وزارة الداخلية منذ ما يُعرف إعلاميًّا بثورة "25 يناير" إلى وقتنا هذا باتخاذ عدد من الإجراءات في إطار إعادة هيكلة القطاع الأمني وإصلاحه كان من أبرزها[242]:

---

(241) أشرف صابر كامل، "استراتيجية إعادة الهيكلة لتنمية الموارد البشرية في المنظمات الأمنية"، رسالة دكتوراه، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر، 2012م.

(242) تطور منظومة الأمن المصري.. ونجاح استراتيجية "التحديث المتوازن"، المرصد المصري،

1. إصدار "مدونة قواعد سلوك وأخلاقيات العمل الشرطي"، تناولت رسالة، وأهداف، وواجبات وحقوق العمل الشرطي المصري؛ وذلك بهدف تغيير عقيدة الشرطة، وتوجيهها لاحترام حقوق الإنسان وحكم القانون.
2. إعادة هيكلة جهاز أمن الدولة إلى جهاز للأمن الوطني، وسحب الكثير من الاختصاصات التي كانت قد منحت له وتتجاوز صلاحياته، وإلغاء عدد من الإدارات التي عبرت عن هذا التجاوز.
3. إعادة هيكلة قطاع "مكافحة المخدرات"، ليصبح قطاعًا لـــ "مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة"، ويتحوّل إلى قطاع يحوي عددًا من الإدارات، مثل "إدارة "مكافحة المخدرات"، وإدارة "مكافحة الأسلحة غير المرخصة"، بجانب "إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية".
4. إنشاء "إدارة عامة للعمليات بقطاع الأمن" بهدف تنسيق العمليات الأمنية ومتابعتها؛ لضمان تحقيق أقصى درجات التكامل بين عمليات مكافحة الجرائم لتعظم العائد وتوفير الموارد[243].
5. إدخال التطبيقات الذكية في تقديم خدمات المواطنين؛ لضمانة تقديم الخدمة بصورة أكثر عادلة وشفافية لكافة المواطنين، وتحييد العنصر البشري عن تلك العمليات قدر الإمكان؛ لاستثماره بشكل أفضل في مواضع الخدمات التي

(مأخوذة بتاريخ، 21 نوفمبر 2020م)، الساعة 2:00 مساءً. بدون رقم صفحة، على الرابط الآتي:
https://marsad.ecsstudies.com/5889/?utm_source=rss&utm_medium=rss&utm_campaign

(243) أشرف عمران، الداخلية: "استحداث قطاع مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة وإنشاء إدارة عامة جديدة للعمليات"، الأهرام، تاريخ النشر (29 يوليو 2017)، تاريخ الاطلاع (21 نوفمبر 2020م)، الساعة 6:10 مساءً، بدون رقم صفحة على الرابط الآتي:
http://gate.ahram.org.eg/News/1557410.aspx

تتطلب تدخلاً بشريًّا أكبر، ومن أبرز الخدمات المميكنة الجديدة خدمات السجلات المدنية والجوازات والمرور.

6. وافق مجلس النواب في جلسته بتاريخ 18 أغسطس 2020م، وتم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 07–09–2020م بتعديل أحكام القانون رقم 109 لسنة 1971 في شأن هيئة الشرطة، نهائيًّا، وتهدف التعديلات إلى الحفاظ على الضباط العاملين في كافة القطاعات الأمنية، وتأمين أوضاعهم الوظيفية، والحفاظ على سرية المعلومات المتاحة لهم من خلال عملهم الأمني، بالإضافة الى إقرار عدد من القواعد والضوابط المعمول بها في جهاز الشرطة وتصحيح بعض الأوضاع، ولعل أبرزها:

- النص على إضافة فصل ثالث بالباب الرابع إلى القانون رقم ١٠٩ لسنة 1971م في شأن هيئة الشرطة عنوانه "أحكام خاصة بقطاع الأمن الوطني".
- النص على أنّ الأمن الوطني أحد القطاعات الأمنية بوزارة الداخلية يتبع وزير الداخلية مباشرة وتلحق به المنشآت التابعة له، ويرأس القطاع ضابط برتبة لواء يتولى الإشراف العام على جميع أعماله والعاملين فيه، ويعاونه في ذلك نائب أو أكثر، وله إصدار القرارات التي يتطلبها تنظيم سير العمل، والمحافظة على سرية البيانات والمعلومات.
- استبدال عبارة "الأمن الوطني" بعبارات "المباحث العامة" و"مباحث أمن الدولة" و"جهاز مباحث أمن الدولة" أينما وردت في أيّ قانون أو قرار جمهوري.
- تحديد اختصاصات القطاع، ولعل أبرزها: يختص القطاع بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والخطرة وما يرتبط بها من جرائم

أخرى، ومواجهة التهديدات التي تستهدف الجبهة الداخلية، وجمع المعلومات المتعلقة بسلامة الدولة وعرضها على وزير الداخلية، ورصد المشكلات التي تواجه الدولة وقياسات اتجاه الرأي العام في شأنها، بالإضافة إلى تمثيل وزارة الداخلية في مجالات التعاون الدولي والأمني والشرطي فيما يتعلق بمكافحة ومواجهة الجرائم(244).

- ومن ثَمَّ، تدل تلك التحولات الراهنة في هيكل البناء التنظيمي لوزارة الداخلية إلى أن الوزارة قد أولت اهتمامًا بالغًا لتطوير هياكلها، بهدف تحسين درجة وسرعة استجابتها للمعطيات المتجددة والتهديدات المتصاعدة، والتي تتصل بدعم وتمويل التنظيمات والأعمال الإرهابية عبر عمليات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بالإضافة إلى التطورات الهائلة في التكنولوجيا، التي يعتمد عليها الآن في أغلب العمليات الإجرامية، إلى جانب ذلك، تحقيق الرضاء الشعبي عن منظومة الأمن.

المطلب الثاني: الوحدة المكلفة بمكافحة الإرهاب في جمهورية مصر العربية

تنطلق الرؤية المصرية في مكافحة الإرهاب من موقف راسخ وثابت تتبناه الدولة المصرية، بأن التنظيمات الإرهابية على اختلافها تمثّل تهديدًا متساويًا، وأنها تنهل أفكارها من المعين الفكري ذاته الذي يحض على العنف والقتل وترويع الآمنين،

(244) محمد علاء، من بينها "الإجراءات الجنائية" و"العقوبات".. مجلس النواب يوافق على 15 قانوناً و13 اتفاقية دولية تعرف عليهم، نقابة المحامين، تاريخ النشر (21 أغسطس 2020م)، تاريخ الاطلاع (21 نوفمبر 2020م)، الساعة 1:00 مساءً، بدون رقم صفحة، على الرابط الآتي: https://egyls.com/

وفي هذا الإطار ترى مصر أنّ التطرف بشتى أشكاله وصوره هو بمثابة المظلة الفكرية التي تستند إليها التنظيمات الإرهابية في نشر رسائلها الهدّامة، واستقطاب المؤيدين عبر تزييف المفاهيم الدينية، لتحقيق أهداف سياسية[245].

وبقرار من وزير الداخلية بتاريخ 23-6-1969م رقم 1010 لسنة 1969 في شأن إنشاء وتنظيم الإدارة المركزية لقوات الأمن، وكانت القوات تختص بأيّ إخلال بالأمن يتجاوز القدرات والمهام التقليدية للشرطة[246].

ومهمة هذا الجهاز أيضًا حفظ النظام ومواجهة الانتفاضات والتحركات الجماهيرية، وتختص قوات الأمن المركزي بمواجهة جميع أنواع الشغب والتخريب في البلاد، كما تحتوي على قوات مكافحة الإرهاب، والتي تختص بمواجهة أيّ تهديدات أو عمليات إرهابية أو تهريب. ويسهم أيضًا قطاع الأمن الوطني؛ وهو قطاع تم إنشاؤه للحفاظ على الأمن الوطني والتعاون مع أجهزة الدولة المعنية لحماية وسلامة الجبهة الداخلية ومكافحة الإرهاب[247].

وفي عام 1974م صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 595 لسنة 1974 بإنشاء الإدارة العامة لقوات الاحتياطي المركزي، وكان اختصاصها حفظ الأمن ودعم القوات الشرطة

---

(245) الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية المصرية، مكافحة الإرهاب، (مأخوذة بتاريخ 6 أغسطس 2019م)، الساعة 03:30 مساءً، بدون رقم صفحة. الموقع الإلكتروني:
https://www.mfa.gov.eg/Arabic/ForeignPolicy/Pages/CounterTerriosm.aspx

(246) الرائد/ خالد سامي السيد عيسى، "استخدام التقنيات الحديثة بعمليات القطاع المركزي للارتقاء بآليات المواجهة"، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في علوم الشرطة (دراسة مقارنة)، أكاديمية الشرطة، كلية الدراسات العليا، جمهورية مصر العربية، 2019م.

(247) أحمد كامل البحيري، "الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية، الملف المصري، جهاز الشرطة بين تحديات الأمن والإصلاح"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2016م.

بمديريات الأمن، وفي عام 1977م صدر القرار الوزاري رقم 23 لعام 1977 بتنظيم الإدارة العامة لقوات الاحتياطي المركزي، وفي عام 1981م صدر قرار رقم 108 لعام 1981 باعتبار الإدارة العامة لقوات الاحتياطي المركزي إحدى الإدارات العامة بوزارة الداخلية، وفي عام 1981م صدر القرار الوزاري رقم 415 لسنة 1981 بإنشاء (إدارة العمليات الخاصة برئاسة القوات)، وتكلّف أيضًا بحفظ الأمن ودعم القوات الشرطية بمديريات الأمن، وكانت تتبع مساعد رئيس قوات الاحتياطي المركزي للتدريب والعمليات.

وصدر القرار الوزاري رقم 209 لسنة 1985 ليعيد تنظيم قوات الأمن المركزي بشكل **عام ومتكامل؛ حيث نصت مواد القانون على أن:**

1. قوات الأمن المركزي أحد القطاعات الرئيسية بوزارة الداخلية، يرأسها مساعد أول وزير الداخلية أو مساعد وزير[248].
2. تتكون من قوات نظامية من كتائب وسرايا موزّعة على مناطق جغرافية على مستوى جمهورية مصر العربية.
3. تتضمّنها إدارات عامة ونوعية من ناحية التدريب والتجهيز.
4. التحرك لمواجهة أعمال الشغب وأيّ من الأعمال التي تؤدي إلى الإخلال بالنظام العام بالجمهورية.
5. النهوض بالمهام والحراسات ذات الطبيعة الخاصة.
6. تنفيذ بعض العمليات ذات الأهمية والخطرة التي تحتاج إلى إمكانيات تفوق إمكانيات الشرطة المحلية التي يسند إليها بأوامر من وزير الداخلية أو من ينوبه.

---

(248) الرائد/ خالد سامي السيد عيسى، "استخدام التقنيات الحديثة بعمليات القطاع المركزي للارتقاء بآليات المواجهة"، مرجع سابق.

وبقرار وزاري رقم 3034 لعام 2015 تم إنشاء إدارة مكافحة الأعمال الإرهابية، وقد أضيفت بعض الاختصاصات الجديدة لإدارة مكافحة الأعمال الإرهابية بقطاع الأمن المركزي، وهي مواجهة التنظيمات الإرهابية الأكثر خطورة، واتخاذ الإجراءات الاستباقية لضبط العناصر الإرهابية المنتمية إليها من خلال المعلومات المتوافرة من الأجهزة التي تمدّ الجهاز بالمعلومات[249].

وقامت وزارة الداخلية بوضع استراتيجية أمنية محدّدة الرؤى مكتملة الأهداف واضحة الأبعاد، تستهدف تحقيق الأمن الجنائي، وعودة الانضباط للشارع المصري، باعتبار ذلك في مقدمة أولويات الأجندة الأمنية للوزارة، فضلاً عن المواجهة الحاسمة للجريمة الإرهابية التى اعتمدت على محورين أساسيين: محور الأمن الوقائي وتوجيه الضربات الاستباقية للتنظيمات الإرهابية وإجهاض مخططاتها، ومحور سرعة ضبط العناصر عقب ارتكاب الأعمال الإرهابية؛ اعتمادًا على أحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية في البحث والتحري، نظرًا لظهور أنماط جديدة ومختلفة من الجريمة، مما صعب من مهمة الأجهزة الأمنية لما تتسم به تلك الجرائم من خطورة وعنف وتطور في الأسلوب الإجرامي وزيادة حدته[250].

حيث إنّ ضباط العمليات الخاصة بالأمن المركزي يتلقون تدريبات قوية، تجعلهم قادرين على اقتحام بؤر الإرهاب والإجرام في المناطق الصحراوية والسكنية، وتساعدهم على تحري الحرص وضبط النفس في التعامل مع المواطنين المسالمين،

---

(249) الرائد/ خالد سامي السيد عيسى، "استخدام التقنيات الحديثة بعمليات القطاع المركزي للارتقاء بآليات المواجهة"، مرجع سابق.

(250) الشرطة المصرية بطولات وتضحيات، الهيئة العامة للاستعلامات، نشر بتاريخ 22-1-2018م مأخوذة بتاريخ 22-8-2020م، الساعة 7:00 مساء، بدون رقم صفحة، الموقع الإلكتروني: https://www.sis.gov.eg/Story/157580?lang=ar

لتأمين حياتهم أثناء مطاردة المجرمين أو العناصر المسلحة[251].

وتشهد الدولة المصرية خلال الفترة الحالية تزامنًا مع التغيرات السياسية حالة من التوتر، وذلك بعد تزايد العمليات الإرهابية، وذلك مع سقوط جماعة الإخوان فظهرت نوايا تلك الجماعات الإرهابية، حيث تعمد تلك الجماعات المتطرفة دينيًّا وسياسيًّا وفكريًّا إلى إشاعة أفكار ليس لها مرجعية معتمدة، سواء في الشريعة الإسلامية أم القوانين الوضعية، والعمل على فرضها كأمر واقع بالقوة والعنف[252].

برزت تصريحاتهم المهددة للدولة والشعب المصري بمزيد من سفك الدماء، وأن تلك الدماء لن تتوقف إلا في حال رجوعهم للسلطة، وعليه، اختلف نمط الإرهاب في الوقت الراهن عما سبق، حيث أضحت العمليات الإرهابية تستهدف بنية الدولة المتمثلة في شبكات الكهرباء والاتصال والمواصلات العامة، كما تعمد إلى فرض ضغوط على الدولة من خلال استهداف التنوع العرقي والطائفي[253].

ويمكن أن تمثل الشرطة باستراتيجية فعالة للحد من مظاهر الإرهاب، ولتعزيز الأمن والسلامة في المجتمعات المحلية إذا ما تم تنفيذها والإعداد والتخطيط لها كما يجب، ويمكن للشرطة المجتمعية كذلك أن تسهم –بصفة فعلية ودائمة– في الجهود الاستراتيجية الرامية إلى الوقاية من الإرهاب، ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية

(251) مدير العمليات الخاصة، التدريب الشاق سر نجاحنا في مواجهة الإرهاب، حوار من قبل مروى ياسين ومحمد الخولي ببوابة الوطن، تم نشره بتاريخ 9–10–2013م، تم أخذه بتاريخ 14–01–2019م، الساعة 6:00 مساء، بدون رقم صفحة. الموقع الإلكتروني:
https://m.elwatannews.com/news/details/337728

(252) أحمد رشدي عرفات، "المدخلات الجديدة في الظاهرة الإرهابية"، التقرير الاستراتيجي الأول الصادر عن المركز المصري للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، القاهرة، يوليو 2017م، ص6.

(253) أحمد رشدي عرفات، "المدخلات الجديدة في الظاهرة الإرهابية"، المرجع السابق.

المؤديين إليه[254].

ولذلك لجأت الشرطة المصرية إلى الإعلان عن تأسيس وحدة مكافحة الإرهاب (وحدة 888 مكافحة إرهاب)، وقد أكدت وزارة الداخلية بأن 25 مجموعة قوامها 125 شرطيًّا بقطاع الأمن المركزي شاركت في تأسيس (وحدة 888 مكافحة إرهاب)، وذلك لتنفيذ عمليات قتالية مشتركة مع القوات المسلحة، من أجل القضاء على التنظيمات الإرهابية من منابعها ومقراتها الأصلية، وتجفيف مصادر تمويلها، ومصادر تزويدها بالسلاح والأفراد والتجهيزات، والدعم اللوجيستي المختلف، وذلك بناءً على المعلومات المُستلمة من قِبل الأجهزة الأمنية والاستخباراتية[255].

جهود جمهورية مصر العربية في مكافحة الإرهاب:

لقد تضاعفت مخاطر الإرهاب وتنامت شراسته بعد أن أصبح أداة صريحة لإدارة الصراعات وتنفيذ المخططات والمؤامرات، وفي مواجهة كل هذه المخاطر كان الوضع الأمني المتميز لمصر ولا يزال تجسيدًا لموقف دولة وقرار قيادتها وإرادة شعبها، وكان حصادًا لتضحيات رجال الشرطة الأوفياء، وهم على قدر كبير من الوعي بمسؤوليتهم في انتهاج المزيد من سبل التطوير والتحديث في ظل معطيات متغيرة، يدركون أنّ آفة الإرهاب لم تنتهِ، وأن الأمر يتطلب استمرار اليقظة والجهد لمحاصرة وتطويق أية محاولات يائسة لزعزعة الأمن أو المساس بمكتسبات الشعب المصري العظيم، ومن

(254) الوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إليه: مقاربة الشرطة المجتمعية، تقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فيينا، فبراير 2014م.

(255) علاء عمران، ما هي الوحدة "888" لمكافحة الإرهاب التي أنشأتها الداخلية، موقع مصراوي في 14 مارس 2018م، مأخوذة بتاريخ 6 أغسطس 2019م، الموقع الإلكتروني: https://cutt.us/qC72w

هنا ارتكزت الاستراتيجية الأمنية المعاصرة على ثوابت جوهرية، يأتي في مقدمتها نجاح الضربات الأمنية الاستباقية في تفكيك الخلايا الإرهابية ودحرها، ورصد وإحباط تحركات عناصرها، ومواجهة مخططاتهم للإخلال بالأمن، والتي لا تقف عند الأعمال التخريبية فحسب، بل تمتد لتشمل حروب الجيلين الرابع والخامس من استقطاب للشباب بالأفكار والأخبار المغلوطة وترويج الشائعات والدعوة لاستخدام العنف. وستظل السياسة الأمنية تعمل بقوة لتحقيق المزيد من الكفاءة فى الأداء، وتطوير الإجراءات الوقائية والاحترازية لدحض المحاولات الخبيثة والمستمرة لجماعة الإخوان الإرهابية، والتي تدير حركات التنظيمات الإرهابية بمختلف مسمياتها للنيل من استقرار الدولة المصرية في ظل عوامل متداخلة لمناخ إقليمي يسوده الاضطراب والعنف، ويتيح للإرهاب فرص الدفع بظلاله السوداء(256).

على المستوى المحلي:

منذ صدور القانون رقم 97 لسنة 1992م والذي أجرى التعديلات على قانون العقوبات، ولجأ المشرع المصري في القانون 97 لسنة 1992م لتجريم الإرهاب، وكانت محاوره، وضع تعريف عام للإرهاب في المادة (86) بقانون العقوبات المصري والاعتماد على الوسائل الإرهابية لإضفاء طابع الجريمة الإرهابية في بعض الأحوال، وحدد الحقوق والمصالح المحمية بتجريم أعمال الإرهاب في المادة (86) عقوبات فيما يأتي: الحق في الحياة – الحق في السلامة البدنية – الحق في الحرية – الحق في الأمن – الحق في البيئة – الاتصالات – الأموال – المباني – الأملاك الخاصة والعامة – دور العبادة – السلطات

(256) كلمة وزير الداخلية المصري اللواء/ محمود توفيق، صحيفة اليوم السابع، بتاريخ ٢٣-١-٢٠٢٠م أخذ بتاريخ ٢٦-٢-٢٠٢٠م: الموقع الإلكتروني https://m.youm7.com/amp/2020/1/23.

العامة – معاهد العلم – الدستور أو اللوائح في مواجهة تعطيل تطبيقها.

وهذا وتم **إنشاء وحدة مكافحة غسل الأموال** طبقًا للقانون 80 لسنة 2002م (قانون غسل الأموال) للتصدي لهذه المحاولات، ومن الأحكام التي تناولها هذا القانون إنشاء وحدة مستقلة بالبنك المركزي ذات طابع خاص لمكافحة غسل الأموال[257].

وأسهمت جمهورية مصر العربية في إصدار عدد من القرارات والتعديلات في قانون مكافحة الإرهاب، ومنها:

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 94 لسنة 2015 بإصدار قانون مكافحة الإرهاب[258]. وكان هذا القانون الأول من نوعه في المنطقة العربية، الذي قام بتعريف الجرم الإرهابي صراحةً وما يتصل به من مشتقات كالجماعة الإرهابية والإرهابي وغيرها. وبرغم ارتفاع بعض الأصوات المنددة بالقانون، إلا أن القانون يعد طفرة تشريعية في مجال مكافحة الإرهاب، وما يتصل بها من أفعال من شأنها تكدير السلم والأمن.
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 8 لسنة 2015 في شأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين، ويتضمن القانون تعريفًا لـــ"الكيان الإرهابي" و"الشخص الإرهابي" ومصادر الأموال، والتمويل، وتجميد أموال "الكيانات الإرهابية" و"الإرهابيين". وقانون رقم 11 لسنة 2017 بشأن تعديل بعض

(257) اللواء. د/ نشأت عثمان الهلالي، "تجارب عربية ناجحة في تنظيم وتجهيز مكافحة الإرهاب (التجربة المصرية)، قدرات الأجهزة الأمنية وأثرها في جهود مكافحة الإرهاب"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الطبعة الأولى،2010م.

(258) الجريدة الرسمية، جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، العدد 33 مكرر، بتاريخ: 15-8-2015م.

أحكام قانوني تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية 8 لسنة 2015، ومكافحة الإرهاب الصادر بالقانون رقم 94 لسنة 2015[259].

- قانون رقم 22 لسنة 2018 بتنظيم إجراءات التحفظ والحصر والإدارة والتصرف في أموال الجماعات الإرهابية[260]. وقد نص القانون على إنشاء لجنة مستقلة ذات طبيعة قضائية تختص دون غيرها باتخاذ كل الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة، باعتبار جماعة أو كيان أو شخص ينتمي إلى جماعة أو جماعات إرهابية.
- قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة الإرهاب الصادر بالقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥[261].

ويتضمن التعديل في المادة (٣) من القانون أنه يقصد بتمويل الإرهاب كل جمع أو تلق أو حيازة أو إمداد أو نقل أو توفير أموال أو أصول أخرى أو أسلحة أو مفرقعات أو مهمات أو آلات أو بيانات أو معلومات أو مواد أو غيرها لأيّ نشاط إرهابي فردي أو جماعي منظم أو غير منظم في الداخل والخارج، بشكل مباشر أو غير مباشر، أيًّا كان مصدره وبأيّ وسيلة كانت بما فيها الشكل الرقمي أو الإلكتروني، وذلك بقصد استخدامها كلها أو بعضها في ارتكاب جريمة إرهابية أو العلم باستخدامها، سواء وقع الفعل الإرهابي أم لم يقع، أو بتوفير مكان للتدريب أو ملاذ آمن لإرهابي أو أكثر أو تزويده بأسلحة أو مستندات أو غيرها، أو بأيّ وسيلة مساعدة أخرى من وسائل الدعم

(259) الجريدة الرسمية، جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، العدد 17، بتاريخ: 2-04-2017م.

(260) الجريدة الرسمية، جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، العدد 16 مكرر، بتاريخ: 21-4-2018م.

(261) الجريدة الرسمية، جمهورية مصر العربية، العدد 9 مكرر (أ)، بتاريخ: 3-3-2020م.

أو التمويل أو السفر مع العلم بذلك ولو لم يكن لها صلة مباشرة بالعمل الإرهابي[262].

وتنص المادة (١٣) على أنه: يعاقب بالسجن المؤبد كل من ارتكب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب إذا كان التمويل لإرهابي، وتكون العقوبة الإعدام إذا كان التمويل لجماعة إرهابية أو لعمل إرهابي، ويعاقب بالعقوبة ذاتها إذا كان تمويل الإرهاب بقصد سفر أفراد إلى دولة غير دولة إقامتهم أو جنسيتهم بغرض ارتكاب عمل إرهابي أو التخطيط له أو إعداده أو المشاركة فيه أو تقديم العون أيًّا كان شكله[263].

ومن ثَمَّ، يهدف القانون إلى تحديد تعريف أشمل للأموال الإرهابية وتمويل الإرهاب، وأن يشمل التجريم سفر الأفراد للمساهمة فى الأنشطة الإرهابية وتجريم أنشطة الشخصيات الاعتبارية التى تتدخل في عمل إرهابي أسوة بالجماعات الإرهابية، بالإضافة إلى تقرير غرامة إضافية عند تعذر ضبط الأموال أو التصرف فيها للغير بحسن النية.

على المستويين العربي والإقليمي:

كانت لمصر مساهمة في أولى الجهود العربية الهادفة لمكافحة الإرهاب في الاستراتيجية الأمنية العربية المعتمدة من قِبل وزراء الداخلية العرب سنة 1983م[264].

---

(262) الهيئة العامة للاستعلامات، جمهورية مصر العربية، نشر بتاريخ 8-3-2020م تم أخذه بتاريخ 7-5-2020م، الساعة 4:00 مساءً، بدون رقم صفحة، الموقع الإلكتروني: https://sis.gov.eg/Story/1999

(263) الهيئة العامة للاستعلامات، جمهورية مصر العربية، المرجع السابق.

(264) الوافي سامي، "الإرهاب بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية"، المركز الديمقراطي العربي، نشر بتاريخ: 4-2-2017م، مأخوذة بتاريخ: 20-4-2020م: الساعة 9:00 مساءً، بدون رقم صفحة الموقع الإلكتروني:
https://democraticac.de/?p=43304&unapproved=318314&moderation-hash=a237e15c147e5c674dc5ce4315ba462a#comment-318314

وشاركت جمهورية مصر العربية في التوقيع على الاتفاقيات أيضًا[265].

ويرجع ذلك بفضل الجهود التي تبذلها مصر على الجانب المحلي والإقليمي والدولي والمشاركة بالمؤتمرات والاتفاقيات التي تسهم في مكافحة الإرهاب، وأيضًا من خلال تحديث الأجهزة الأمنية من ناحية العتاد والتسليح والتدريبات الحديثة في مكافحة الإرهاب والجماعات التكفيرية.

وبناءً على ما سبق في إطار عناصر المقارنة التي تعتمد عليها الدراسة من خلال استعراض الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة التابع لجمهورية مصر العربية، يمكن التأكيد على:

1. أن البناء التنظيمي لجهاز الشرطة في جمهورية مصر العربية قد لا يختلف كثيرًا عن الأجهزة الشرطية الموجودة في معظم دول العالم، فعلى رأس الجهاز يقع وزير الداخلية ونائبه، وتتبعهما العديد من الإدارات والقطاعات والمصالح، وذلك على النحو الذي اتضح عند الحديث عن البناء التنظيمي لجهاز الشرطة.
2. أن الشرطة المصرية بهذا الهيكل والبناء التنظيمي تتحمل مسؤولية الأمن بكل أبعادها "أمن سياسي، واجتماعي، واقتصادي"، بجانب الأمن الجنائي كوظيفة أساسية للشرطة، فعلى سبيل المثال: أمن سياسي (الأمن الوطني، والانتخابات، والهجرة والجنسية، وقوات فض الشغب)، أمن اجتماعي (السجون، والمخدرات)، أمن اقتصادي (التهرب الضريبي).
3. يتّضح من الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة في إطار القانون رقم (109)

(265) الهيئة العامة للاستعلامات، الاتفاقيات الإقليمية، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، القاهرة، منشورة بتاريخ 30-9-2009م، تم أخذه بتاريخ 20-4-2020م الساعة 6:00 مساءً بدون رقم صفحة، الموقع الإلكتروني: https://www.sis.gov.eg/Story/3829?lang=ar

لسنة 1971م في شأن هيئة الشرطة، ومن خلال نص المادة الأولى منه أن: "الشرطة هيئة مدنية نظامية بوزارة الداخلية تؤدي وظائفها وتباشـــر اختصاصها برئاسة وزير الداخلية وتحت قيادته، وهو الذي يصدر القرارات المنظمة لجميع شؤونها ونظم عملها".

4. يتّضح من الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة أن هيئة الشرطة تنقسم إلى قطاعات نوعية وإقليمية، وذلك بقرار من وزير الداخلية، ويرأس كل قطاع مساعد أول أو مساعد الوزير، وأن يكون لكل قطاع نائب رئيس قطاع أو أكثر لكي يحل محله عند غيابه، وتحدد اختصاصات نائب رئيس القطاع بقرار من وزير الداخلية، وتتكون هيئة الشرطة من ضباط الشرطة وأمناء الشرطة ومعاوني الشرطة ومساعدي الشرطة ومراقبي ومندوبي الشرطة وضباط الصف والجنود والخفر النظاميين.
5. تقوم وحدة مكافحة الإرهاب بجمهورية مصر في الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية من خلال قطاع الأمن المركزي، حيث إنه من يتعامل في العمليات الإرهابية.
6. تم إنشاء إدارة مكافحة الأعمال الإرهابية حديثة التشكيل سنة 2015م بقطاع الأمن المركزي لتكون دعمًا للوحدات السابقة.
7. الجهاز المتخصص لوحدة مكافحة الإرهاب بقطاع الأمن المركزي، يكون تحت إشراف وزير الداخلية، ويتلقى الأوامر والتعليمات منه.
8. هناك جهاز مكافحة الإرهاب للقوات المسلحة المصرية يسهم بالتعاون مع مكافحة الإرهاب بوزارة الداخلية.
9. تم إنشاء وحدة أكثر تخصصًا في عمليات مكافحة الإرهاب، وهي وحدة 888 مكافحة إرهاب في وزارة الداخلية المصرية؛ نظرًا للتحديات والمواجهات الأمنية

في مكافحة الإرهاب، ولما فرضته المرحلة السابقة من عمليات إرهابية وهذه الفرقة أكثر كفاءة وفعالية في التعامل أثناء العمليات الإرهابية والقبض على الإرهابيين من خلال التجريبات الخاصة في ظل تطور الإرهاب والعمليات النوعية الحديثة، وهذه الوحدة يتم تدريبها وتسليحها بتدريبات وأسلحة نوعية.

10. قطاع الأمن الوطني أسهم بتأسيس –أيضًا– قوات خاصة تكافح الإرهاب لما لها من أهمية.

ومن خلال الدراسة تبيّن أن جمهورية مصر العربية لديها استراتيجية استباقية لمكافحة الإرهاب وقانون لمكافحة الجرائم الإرهابية وغسل الأموال، ولديها وحدة أساسية لمكافحة الإرهاب، وقد تستعين بوحدات أخرى داخل الجهاز الشرطي أو من خارجه حسب الحاجة، وإنّ مكافحة الإرهاب تتم بطريقة مركزية، وإن هناك تنسيق على المستوى الداخلي بين الشرطة والجيش والأجهزة الاستخباراتية، وهناك قدر من التنسيق الإقليمي مع الدول العربية لتجفيف مصادر تمويل الجماعات الإرهابي، وتبادل المعلومات، وبناء القدرات للمشاركين لمكافحة الإرهاب.

ومن خلال الاجتماع 38 لوزراء الداخلية العرب أكّد وزير الداخلية المصري (بالرغم من النجاح في تقويض حركة التنظيمات الإرهابية وتشديد الحصار عليها إلّا أنّ الإرهاب ما زال يمثل تحديًا رئيسيًّا، وسيظل الخطر الأول على مقدرات الأمم، خاصة في ظل سعي العناصر الإرهابية لإعادة تنظيم صفوفها واستقطاب الشباب عبر الإنترنت وتدريبهم على استخدام الأسلحة والمتفجرات ونشر الشائعات والتحريض ضد الدولة ومؤسساتها أو تنفيذ هجمات سيبرانية تستهدف البنية التحتية لأجهزة الدولة)[266].

(266) تخصيص 92 منحة تدريبة للأجهزة الشرطية العربية للدراسة بكلية الشرطة، بوابة الأهرام، تم نشره بتاريخ 25–3–2021 وتم أخذه بتاريخ 26–03–2021م الساعة 7:00 مساءً، الموقع الإلكتروني: https://gate.ahram.org.eg/News/2679935.aspx

المبحث الثالث: جهاز الشرطة في جمهورية الجزائر

تمهيد وتقسيم:

يعدّ الأمن حاجة أساسية للمواطن، كما هو ضرورة من ضرورات بناء وتطور المجتمع، وصمام أمان لبقائه، وقاعدة رئيسية من تشييد الحضارة، فلا أمن بلا استقرار ولا حضارة بلا أمن؛ لذا منذ أن وجدت المجتمعات البشرية، وهي تبحث عن الوسائل المثلى لتنظيم سلوك الفرد، حيث إن السلوكيات الإجرامية والانحرافية تمثل تهديدًا لسلامة الإنسان واستقراره وأمنه.

وعليه، يعتبر جهاز الشرطة من أهم الوسائل التي تعمل على تحقيق الأمن والسلام، وتوفير الراحة والطمأنينة للمواطن. ومع تطور الجريمة في الجزائر تطلب الأمر نظامًا دفاعيًّا اجتماعيًّا لمواجهتها، والمجتمع الجزائري يجابه الجريمة، بكافة أشكالها، بمؤسسات وأجهزة أمنية، وبالأخص جهاز الأمن الوطني، والذي بمعية مؤسسات الدولة الأخرى قد حافظ على استقرار المجتمع وتجنيبه متاهات أكبر من الفرقة والفتنة.

في هذا المبحث سنتناول البناء التنظيمي لجهاز الشرطة في جمهورية الجزائر، وذلك من خلال تقسيمه إلى مطلبين، وذلك على النحو الآتي:

- **المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة في جمهورية الجزائر.**
- **المطلب الثاني: الجهة المكلفة بمكافحة الإرهاب في جمهورية الجزائر.**

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة في جمهورية الجزائر.

الشكل (7)

الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة في جمهورية الجزائر

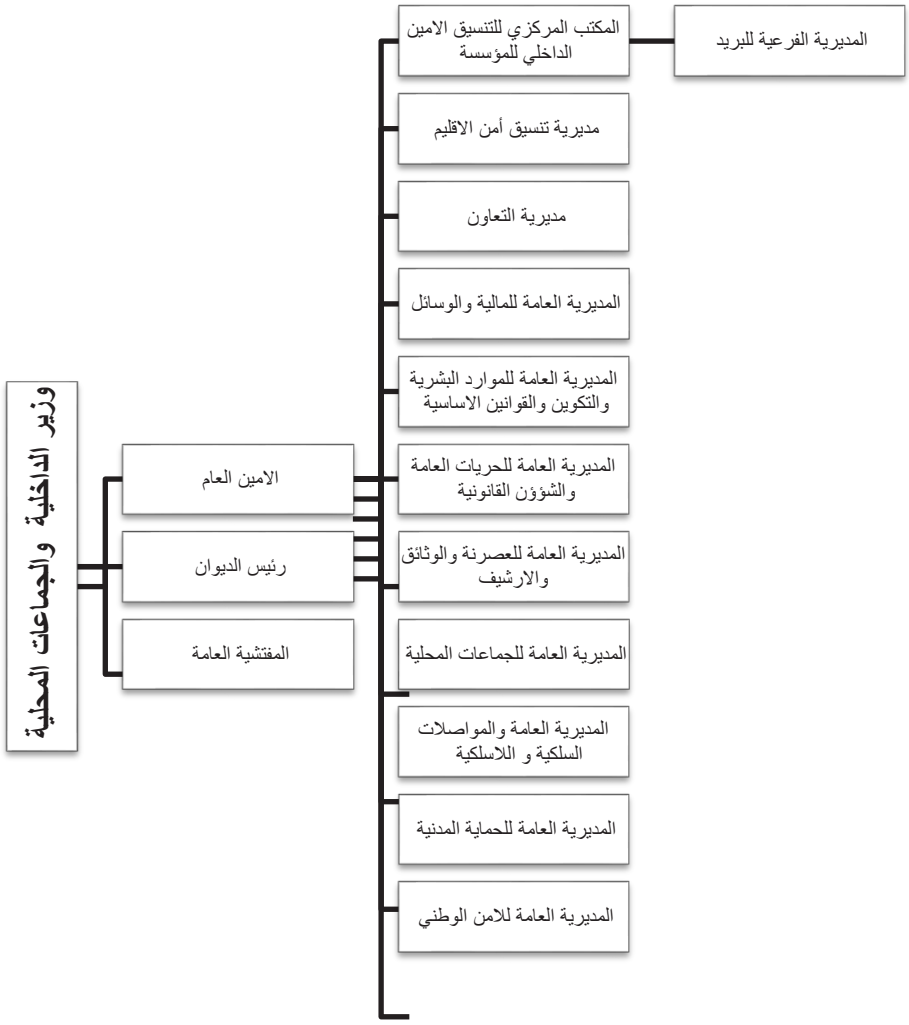

يوضّح الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية بجمهورية الجزائر[267]

ومن المهام الموكلة لوزير الداخلية والجماعات المحلية التي تمارس في المجالات الآتية:

النظام العام والأمن العمومي والحريات العامة:

1. حالة وتنقل الأشخاص والممتلكات.
2. الحياة الجمعوية.
3. الانتخابات.
4. التظاهرات والاجتماعات العمومية، وأيضًا الأعمال ذات المصلحة الوطنية، لا سيما التي تكتسي طابعًا استعجاليًّا، والأعمال المقنّنة، والأعمال اللامركزية ورقابة القرارات المحلية، والتنمية المحلية، والتنظيم الإقليمي، والمالية المحلية، والتعاون بين الجماعات المحلية، والحماية المدنية، والمواصلات الوطنية[268].

وتضطلع وزارة الداخلية والجماعات المحلية بدور في غاية الأهمية في مجال الأمن؛ ذلك لأنها مكلفة بتسيير أعمال الوقاية والمكافحة والمراقبة وتقويمها وتنسيقها بما يضمن أمن الإقليم والنظام العام، كما تسهم في تحديد السياسة الوطنية في مجال الأمن، وتضمن التنسيق العام فيما يخص الأمن الداخلي للإقليم.

---

(267) تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-104 بتاريخ 12 مارس سنة 2014م الساعة 3:00 مساءً، بدون رقم صفحة، الموقع الإلكتروني:
https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/

(268) المرسوم الرئاسي رقم 94-247- أغسطس 1994م والنصوص اللاحقة مهام وزير الداخلية والجماعات المحلية.

عانت الجزائر لسنوات عديدة من ظاهرة الإرهاب؛ نظرًا لما شهدته الساحة السياسية من بعض المشكلات، أثرت سلبًا على السير الحسن لمؤسسات الدولة في ظل الظروف الدولية خاصة انهيار منظومة القيم الاشتراكية بعد الحرب الباردة، حيث يعود تاريخ الإرهاب في الجزائر إلى تبلور فكرة الجهاد الإسلامي التي تم تسويقها أيام الحرب الباردة خاصة مع نشر مبادئ الجهاد في كل من أفغانستان وإيران أين كان الجهاديون يدعون محاربة العدو؛ (أي: الدولة ومؤسساتها التي كانت في نظرهم مخالفة لأوامر العقيدة الإسلامية) بتكوين خلايا منظمة. ومع سقوط النظام السوفييتي كان على الطرف المنتصر محاربة هذه الجماعات، ممّا جعلها تخمد لبعض الوقت حتى يتسنى لها إعادة تنظيم نفسها، وهو بالفعل ما حدث في الجزائر مع تصاعد حدة العنف المسلح بين المؤسسة العسكرية وكذلك الجماعات الإرهابية[269].

وفي هذا المجال تتمثل مهام وزارة الداخلية والجماعات المحلية في:

- السهر على احترام القوانين والتنظيمات.
- ضمان حماية الأشخاص والممتلكات.
- ضمان السكينة والطمأنينة والنظام العام والنظافة العمومية.
- ضمان حماية المؤسسات العمومية.
- ضمان مراقبة المرور عبر الحدود.
- ضمان سهولة المرور في الطريق العمومي[270].

(269) مكافحة الإرهاب بين مشكلة المفهوم واختلاف المعايير، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2016م.
(270) المرجع السابق.

وحقق الأمن القومي بالفعل تقدّمًا نوعيًّا في قوته العاملة ووسائله وهياكله وفي المستقبل الأمني، وذلك بفضل العديد من المشاريع التي نفذتها المديرية العامة للأمن الوطني (DGSN)، في القواعد العلمية ووفقًا للمعايير العالمية"، من جديد وهكذا، فإن التجربة التي اكتسبها الأمن القومي على أرض الواقع دفعتها إلى "الطليعة، فيما يتعلق بإدارة الحشود الديمقراطية ومكافحة الإرهاب بشكل خاص". وجعلت النتائج المقنعة التي حققتها قوات الأمن في هذا المجال تجربة الأمن القومي التي يستخدمها عدد كبير من قوات الشرطة في جميع أنحاء العالم(271).

1. **هياكل مركزية لوزارة الداخلية:**

الديوان – المفتشية العامة– الأمانة العامة.

ويتبع المدير العام للأمن الوطني: الوحدة الجوية للأمن الوطني – أكاديمية الشرطة – المعهد الوطني للبحث الجنائي.

والمديرية العامة للأمن الوطني منظمة على النحو الآتي:

تتولى المديرية العامة للأمن الوطني في إطار صلاحياتها السهر على احترام القوانين والتنظيمات، ومنها:

(271) Toujours une place au podium، par farid houal، El Moudjahid is an Algerian French-language newspaper،، to Elle a été prise،2020-2-5، PUBLIE LE: 08-08-2016، at1:00am، site web: https://www.eldjazaircom.dz/index.php?id_rubrique=263&id_article=5025

- ضمان حماية الأشخاص والممتلكات.
- التحري ومعاينة المخالفات الجزائية، وكذا البحث وإلقاء القبض على مرتكبيها.
- الحفاظ واسترجاع الأمن العمومي.
- البحث عن المعلومات لفائدة السلطات المختصة.
- الوقاية من الجريمة والانحراف.
- مراقبة حركة تدفق الأشخاص على الحدود.
- المساهمة في عمليات أمن الدولة.
- السهر على حماية الموانئ والمطارات وبعض المؤسسات العمومية أو الممثليات الأجنبية.
- ضمان الشرطة الإدارية.

المشاركة في العمليات الكبرى للدولة في إطار المهام المنوطة بها[272].

المديريات المختصة: مديرية الشرطة القضائية- مديرية الاستعلامات العامة- مديرية الوحدات الجمهورية للأمن- مديرية الأمن العمومي- مديرية شرطة الحدود والهجرة.

المديريات التقنية الإدارية والإسناد: مديرية الموارد البشرية- مديرية المالية والوسائل- مديرية التعليم والمدارس.

(272) وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، جمهورية الجزائر، تم أخذه بتاريخ 3-6-2020م الموقع الإلكتروني الساعة 3:00 مساءً، بدون رقم صفحة : https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/

مديرية الاتصالات السلكية واللاسلكية والاتصال.

المصالح المركزية: المصلحة المركزية للاتصال والصحافة – المصلحة المركزية للصحة والنشاط الاجتماعي والرياضات.

2. **هياكل جهوية:** المفتشية الجهوية – المصلحة الجهوية للمالية والوسائل – المصلحة الجهوية للوسائل التقنية – المصلحة الجهوية لشرطة الحدود – المصلحة الجهوية لمكافحة المخدرات – المجموعة الجهوية للوحدات الجمهورية للأمن – الفرقة الجهوية للتحريات حول الهجرة السرية.
3. **هياكل محلية:** أمن الولاية – أمن الدائرة – الأمن الحضري – مركز الشرطة – الفرقة المتنقلة للشرطة القضائية – الوحدة الجمهورية للأمن – فرقة الحدود الجوية والبرية بالجزائر، وهران، عنابة وقسنطينة– فرقة شرطة الحدود (الجوية، البرية، البحرية).

المطلب الثاني: الوحدة المكلفة بمكافحة الإرهاب في الجمهورية الجزائرية (GOSP)

لقد نالت ظاهرة الإرهاب اهتمام دول العالم، وذلك منذ بداية القرن الحادي والعشرين، وتزايد الاهتمام مع بداية العقد الثاني من القرن ذاته، وذلك لارتباطها بتطور الأحداث الجارية في الساحة الدولية وتعمقها، حتى أضحى مفهوم الإرهاب مرتبطًا بكل حدث، سواء كان مخططًا أم غير ذلك، كما أنها لم تعد ترتبط بمنطقة أو ثقافة أو بمجتمع أو جماعات دينية أو عرقية معينة، ولكن أضحت ترتبط بعوامل سياسية وتكنولوجية أفرزتها التطورات السريعة في العصر الحديث، بالإضافة إلى محاولة تحدي السلطات في البلاد من خلال توجيه السلاح ضدها وزعزعة أركانها،

كما أنها تتميز بتطورها الملحوظ من حيث اعتمادها على التخطيط والتنظيم وكثافة التسليح وضخامة الإمكانيات المتاحة للجماعات الإرهابية[273].

وقد لجأت السلطة الجزائرية إلى إعادة هيكلة الجهة الأمنية لديها منذ عام 2013م، وذلك من خلال إنهاء وبشكل تام دائرة الاستعلامات والأمن (التسمية الرسمية لجهاز المخابرات)، ليتم تعويضها بمديرية المصالح الأمنية المستقلة تنظيميًّا عن وزارة الدفاع، حيث طالت التغيرات داخل جهاز المخابرات جهازي الأمن الداخلي والخارجي، والأمن الرئاسي، بتغيير القيادات، فضلاً عن حل مديريات كانت تابعة له، مثل مصلحة متابعة وسائل الإعلام، ومصلحة التحقيقات الكبرى (الشرطة القضائية)، وقوة التدخل الخاصة المسؤولة عن مكافحة الإرهاب[274].

وفي عام 2016م وفي ظل إعادة الهيكلة، أعلنت السلطات الأمنية في الجزائر عن استحداث جهاز أمني جديد أطلقت عليه اسم "مجموعة العمليات الخاصة" "GOSP" تابع للشرطة، ويشرف عليه المدير العام للأمن الوطني، وتتمثل مهمة هذا الجهاز الأمني الجديد في محاربة التطرف والإرهاب بالمدن والتصدي لخطف الأشخاص، وإحباط عمليات تهريب السلاح، وحماية الشخصيات المدنية والعسكرية السامية، كما يتخصص هذا الجهاز الجديد في توقع الجرائم وإجهاضها قبل حدوثها[275].

---

(273) أحمد رشدي عرفات، "المدخلات الجديدة في الظاهرة الإرهابية"، مرجع سابق، ص 8.

(274) الجزائر المخابرات تحت وصاية الرئاسة، قناة العربية منشورة في 24 يناير 2016م، مأخوذة بتاريخ 7 أغسطس 2019م، الموقع الإلكتروني الساعة 3:00 مساء، بدون رقم صفحة: http://ara.tv/25zka

(275) الجزائر تطلق جهازًا أمنيًّا جديدًا لمكافحة الإرهاب، موقع البيان، منشورة في 25 يوليو 2016م، مأخوذة بتاريخ 7 أغسطس 2019م، الساعة 4:00 مساء، بدون رقم صفح ، الموقع الإلكتروني:
https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2016-07-25-1.2685033

هي وحدة النخبة الجديدة من الشرطة الجزائرية التي أنشأتها المديرية العامة للأمن الوطني، أنشئ هذا الكيان الجديد للشرطة الجزائرية في وهران من نخبة أفراد الشرطة سيكونون مسؤولين عن: حل مهام مكافحة الجريمة، أكثر حساسية وأكثر صعوبة. في الوقت نفسه، قدمت الشرطة أول عرض ترويجي من GOSP، الذي تولى الخدمة فورًا في الميدان. وضعت هذه الوحدة، التي يقع مقرها في مقاطعة بومرداس تحت السلطة المباشرة للمديرية العامة للأمن الوطني، وهي وحدة مستوحاة من مجموعة النخبة RAID الفرنسية، والعديد من قوات الشرطة المتخصصة في البلدان المتقدمة، ولهذه الوحدة مهمة التدخل في المناطق الحضرية ضد الأفراد المسلحين والخطرين عن طريق التفاوض أو بالقوة، وإدارة عمليات الاستيلاء، والرهائن، ونقل الشخصيات المهمة أو المدعى عليهم الخطرين[276].

تم تجهيز الوحدة بوسائل لوجستية ومادية كبيرة لمواجهة جميع التحديات والتغلب على جميع القيود أثناء إنجاز المهام الخطرة على الأرض، لذلك أتاحت مديرية الأمن الوطني الكثير من الموارد الكبيرة لعناصر GOSP.

وجهزت المديرية العامة للأمن الوطني مجموعتها المتميزة بأحدث المعدات للأسلحة المتطورة، ما يؤكد أن المهمات الكامنة في برنامج GOSP ستكون مختلفة تمامًا عن مهام الوحدة الأخرى، لواء البحث والتدخل BRI الذي يحدد مهامه المحددة في النسيج الحضري والأحياء الصعبة. نتيجة لذلك، فإنّ DGSN لديها وحدة BRI الذي يشبه إلى حد كبير وحدات مباحث أمن الدولة (أقسام الأمن والتدخل) ويتكون GOSP

(276) Groupement des opérations spéciales de la police: Le GOSP، nouvelle force defrappe، El Moudjahid is an Algerian French-language newspaper، to Elle a été prise25-2-2020، PUBLIE LE: 08-08-2016، at 8:00pm site web: http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/97531.

بشكل أساسي من ضباط الشرطة ذوي الخبرة الطويلة في هذا المجال، ولديهم حالة بدنية جيدة يعززها التحمل ومقاومة كبيرة للإجهاد، وعرضهم للاختيار الصارم والاختبار قبل إجراء التدريب النظري والعملي في المجالات التقنية والعسكرية. كما عُهد بالتدريب التقني إلى مدربي الدرك الوطني ذوي الخبرة الوطنية والدولية الطويلة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب(277).

وقد تشكّلت "مجموعة العمليات الخاصة" "GOSP" بديلة لمجموعة التدخل السريع المختصة بمكافحة الإرهاب "GIS"، حيث في السابق كانت تتبع وزارة الدفاع الوطني عبر قواتها المختلفة، وهي من يتكفل حصريًّا بمواجهة الإرهاب في الميدان، بينما كانت مهام الشرطة تنحصر في مكافحة الجرائم الأخرى داخل المدن، ومساعدة الجيش في التحقيقات وجمع المعلومات الخاصة بمكافحة الإرهاب، إلا أنه مع إنشاء تلك المجموعة من قوات الشرطة أضحت هي المسؤولة عن مكافحة الإرهاب(278).

يعود نجاح الجزائر وإحرازها قفزة نوعية فيما يتعلق بالوضع الأمني ومكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة والمخدرات والجريمة العابرة للحدود، إلى التنسيق الأمني القوي داخليًّا بين الأجهزة العسكرية وشبه العسكرية في المجالات المذكورة، وكذا مقاربة الكفاءات فيها يتعلق بالقدرات القتالية من جهة وتحيين الخبرات إلى جانب رفع الكفاءة وتشكيل نخب

---

(277) Groupement des opérations spéciales de la police: Le GOSP، nouvelle force de frappe، El Moudjahid is an Algerian French-language newspaper، to Elle a été prise25-2-2020، PUBLIE LE: 08-08-2016، at 8:30 pm site web: http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/97531.

(278) محمد سالم، "الشرطة الجزائرية تستحدث وحدة خاصة تقاسم الجيش مهام مكافحة الإرهاب"، مقال منشور على موقع العين الإخبارية، نشر في 25 يوليو 2016م، مأخوذة بتاريخ 7 أغسطس 2019م، الساعة 7:00 مساء، بدون رقم صفحة، الموقع الإلكتروني: https://al-ain.com/article/213151.

متخصصة في الأجهزة الأمنية، ويضاف من بين الوحدات التي أسهمت في هذا التصنيف النوعي للجزائر والتعاون العسكري بين الجزائر وباقي دول الجوار[279].

جهود الجمهورية الجزائرية بمكافحة الإرهاب:

تقوم استراتيجية مكافحة الإرهاب في الجزائر على الجمع بين ثنائية:

- أولاً: تعزيز التنسيق والتعاون الأمني القائم على احترام سيادة الوطنية وعدم التدخل الأجنبي.

- ثانيًا: الربط بين المكافحة الميدانية للإرهاب ومحاربة الفقر، انطلاقًا من اعتبار أن التنمية أساس الأمن، وبناء عليه استثمرت الجزائر في مختلف المحافل والمناسبات الإقليمية والعالمية لطرح خبراتها وتمرير مقاربتها وأطروحاتها فيما تراه الأنجح في مكافحة الإرهاب، الذي يكون بحسب رأيها ذا مردود ما لم تواكب العمليات الأمنية الرادعة لمحاربة فلوله مساع جادة لتحقيق التنمية انطلاقًا من أن التنمية أساس الأمن[280].

الأساليب الإكراهية في التصدي للإرهاب، فالإرهاب ظاهرة اجتماعية متعددة الأوجه والأبعاد، وأدركت الجزائر انطلاقًا من خبرتها الطويلة في مجال مكافحة الإرهاب أن المداخل الأمنية وحدها باتت عديمة الجدوى والفائدة، يتطلب علاجها مقاربة تأخذ في الاعتبار كل مكونات الظاهرة وتأسيسًا على ذلك، تبّنت الجزائر استراتيجية جديدة تدعى "تفكيك التطرف ومحاربة الإرهاب"، حيث تتضمن عدة تدابير:

---

(279) أ. د. قوي بوحنية، "الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2017م.
(280) منصور لخضاري، "السياسة الأمنية الجزائرية"، مرجع سابق.

سياسية، وأمنية، واقتصادية، واجتماعية، وقضائية، وعقابية، تهدف للحفاظ على النظام العام وحماية الأشخاص والممتلكات، والمؤسسات الدينية، وتقوم باتخاذ عدة خطوات لمراجعة المحتوى الإرهابي المتداول في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وإصلاح مناهج التربية. ولعل أبرز ما تهتم به هذه الاستراتيجية إقامة دولة القانون والديمقراطية التشاركية، حيث رأى مهندسو هذه الاستراتيجية أن الديمقراطية يمكن أن تلعب دورًا في الوقاية من التطرف العنيف والإرهاب. وقامت الجزائر بجهود كبيرة لإصلاح منظومتها القانونية والقضائية، والتي تضمن احترام حقوق الإنسان، وصادقت على مختلف المواثيق والعهود الدولية، وأيضًا أضافت مخططًا للإصلاح المؤسسي يهدف إلى توسيع نطاق الممارسة الديمقراطية(281).

انطلاقًا من ذلك فإن المصالحة الوطنية يمكن اعتبارها بعد ربطها بما عرفه الجزائر في عقد التسعينيات من أبشع صور القتل التي قلما عرفت لها البشرية مثيلاً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية "أكثر من مجرد تكتيك لمكافحة الإرهاب، فهي استراتيجية حقيقية تجلّت أهميتها فيما تمكنت الجزائر من تحقيقه من نتائج ملموسة على مستوى مكافحة الإرهاب"(282).

هذا، وشهد نموذج المصالحة الوطنية في الجزائر تطورًا ملحوظًا عبر ثلاث مراحل رئيسية، المرحلة الأولى: قانون الرحمة الصادر عام 1995م، وتليها المرحلة الثانية: قانون الوئام المدني عام 1999م، والمرحلة الثالثة: ميثاق المصالحة الوطنية

(281) د. فتحي بولعراس، "الدرس الجزائري في تفكيك التطرف ومحاربة الإرهاب، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، نشر بتاريخ 2-11-2017م، وتم أخذه بتاريخ 25-2-2020م الساعة 3:00 مساء، بدون رقم صفحة الموقع الإلكتروني:
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3401

(282) منصور لخضاري، "السياسة الأمنية الجزائرية"، مرجع سابق.

عام 2005م، والمتعلق بتعويض الأشخاص ضحايا الأعمال الإرهابية أو الذين تعرضوا لأذى أثناء مكافحة الإرهاب[283].

وبادرت الجزائر باتخاذ مجموعة من التدابير، ومنها:

- إعادة تأهيل الإرهابيين الراغبين في التوبة، وإلقاء السلاح والعودة إلى أحضان المجتمع.
- إيقاف الدعوى العمومية ضد الأشخاص المتورطين في قضايا الإرهاب، وتخفيض مدة الحكم بالسجن، والتكفل بمسؤولية عائلات الأفراد الذين لقوا حتفهم في عمليات إرهابية، فيما اتخذت إجراءات لإقصاء الأشخاص الذين ارتكبوا أعمال اغتصاب واعتداءات باستخدام متفجرات في الأماكن العامة والاغتيالات.
- إعادة دمج السجناء المنخرطين بالإرهاب ودمجهم بالمجتمع، من خلال إخضاع جميع الجرائم الإرهابية تحت طائلة قانون الإجراءات الجزائية وليس قانون الطوارئ، بالإضافة إلى التخلي عن تطبيق عقوبة الإعدام.
- تطبيق الدولة إجراءات بداخل السجون ترمي إلى الحد من تأثير السجناء الراديكاليين والتكفيريين، أو المتورطين في أعمال إرهابية، مع الحرص على أن يتلقى المسجونون من هذه الفئة المعاملة ذاتها التي يتلقاها سجناء الحق العام من حيث: الرعاية الطبية، والنظافة، والإطعام، والحق في زيارة العائلة، والحق في المراسلة.
- قدمت الدولة مساعدة (منحة وفاة أو إعانة) لعائلات الإرهابيين الذين لقوا

(283) د. قبي آدم، "آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب من التعامل الأمني إلى السياسي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، المجلد 9، العدد 30.

حتفهم في مواجهات مع الأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى منح المغتصبات من قِبل الإرهابيين صفة "ضحايا الإرهاب"[284].

قامت الجزائر كذلك بإعادة هيكلة جهاز الشرطة، وإيجاد آليات تواصل بين الشرطة والمواطنين، بهدف استعادة الثقة الشعبية في هذا الجهاز، وركزت الشرطة الجزائرية جهدها على حماية الشباب من الفكر المتطرف من خلال رصد مصادر التطرف وتحديده، وعزل الجماعات الراديكالية، ومحاولة السيطرة على الأفكار المتطرفة لا سيما في الفضاء الافتراضي.

- طورت الشرطة الجزائرية قدراتها في مجال مراقبة التكنولوجيا الرقمية والإنترنت، فقامت بتدريب فرق متخصصة لملاحقة المتطرفين على شبكة الإنترنت.
- مراقبة كل ما ينشر من بيانات ومعلومات يمكن أن توجه الرأي العام من الشباب، بالإضافة إلى منع الإرهابيين من تجنيد عناصر جديدة من خلال قطع أيّ صلة لهم بالأحياء الشعبية.
- سحب كل الكتب التي تحض على العنف والتطرف، وتجفيف مصادر الدعاية الإرهابية والتطرف.
- إقامة دراسات بحثية متخصصة لمعرفة العوامل النفسية التي تحفز الأفراد على الانضمام إلى الجماعات الإرهابية لا سيما شباب الأحياء الفقيرة باعتبارهم أكثرهم انكشافاً وتأثرًا بالدعاية الإرهابية والراديكالية(285).

(284) د. فتحي بولعراس، "الدرس الجزائري في تفكيك التطرف ومحاربة الإرهاب"، مرجع سابق.
(285) د. فتحي بولعراس، "الدرس الجزائري في تفكيك التطرف ومحاربة الإرهاب"، مرجع سابق.

الآليات الدينية والفكرية:

هذا، وارتكز عمل الدولة الجزائرية في مجال محاربة الإرهاب على استعادة المرجع الديني وتدعيمه، وذلك من خلال العديد من المبادرات لتحسين تكوين الأئمة من أجل إدارة المساجد والحفاظ على الوحدة الدينية والمرجعيات الدينية، والوقاية من التطرف العنيف في خطب الأئمة، وافتتاح مرصد وطني لمكافحة التطرف وإطلاق رابطة العلماء في دول الساحل من أجل إسلام معتدل وسلمي ومتسامح، وتنظيم الملتقيات العلمية حول الأمن الأيديولوجي الإسلام والتطرف، والهدف منها تعزيز قيم الاعتـــدال والتسامح وتشجيع الكتاب الديني المعتدل(286).

وتحرص الجزائر من خلال وزارة الأوقاف على مراقبة جمع أموال الزكاة من أصحابها وتوزيعها بطريقة شفافة على العاطلين الراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة، من خلال منحهم قروضًا ميسّرة، وتفادي أن تقع في أيدي المتطرفين، والعمل على إصلاح مناهج التربية وتنقيتها من الأفكار الهدامة(287).

هذا وانضمت جمهورية الجزائر إلى ثمانية مواثيق ومعاهدات بخصوص حقوق الإنسان وخمس معاهدات إقليمية، وطبقًا لما تنص عليه المادة (132) من الدستور الجزائري، فإنّ للمواثيق والمعاهدات الدولية التي تصادق عليها الجزائر أولوية وأسبقية على القانون الوطني(288)، ومنها:

---

(286) د. قبي آدم، "آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب من التعامل الأمني إلى السياسي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مرجع سابق.

(287) د. فتحي بولعراس، "الدرس الجزائري في تفكيك التطرف ومحاربة الإرهاب"، مرجع سابق.

(288) الجزائر والقضاء على الراديكالية تجربة للتبادل، النشرة الرسمية، التصدي للإرهاب، وزارة الشؤون الخارجية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سبتمبر 2015م، الموقع

مجلس السلم والأمن الإفريقي: يعتبر مجلس السلم والأمن الإفريقي المكان العملي والفعلي لمواجهة الإرهاب في القارة الأفريقية، والتشديد على ضمان تنفيذ كافة الاتفاقيات الدولية والإقليمية بشأن الإرهاب(289).

المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب: أنشئ عام 2004م، ويعتبر المركز من الأجهزة التابعة للاتحاد الإفريقي، وحدد مقره الجزائر، ومهامه تبادل المعلومات وتقديم المساعدات لمكافحة الإرهاب في الدول الإفريقية، وأيضًا إجراء البحوث والندوات والدورات وسبل مواجهة الإرهاب في الدول الإفريقية(290).

واتخذت الجهود المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب في الجزائر على ثلاثة أبعاد رئيسية:

1. مكافحة بقايا الإرهاب: نظرًا إلى أنه تم انقسام الإرهابيين إلى مجموعات صغيرة منشقة.
2. مكافحة الإرهاب العابر للحدود منذ (2013م): من أجل مواجهة التهديد الإرهابي العابر للحدود، نجحت الجزائر في إحكام قبضتها وقررت غلق حدودها بصفة مؤقتة مع بعض البلدان المجاورة (ليبيا والنيجر ومالي)، وباشرت التعاون الميداني المتعدد الأشكال مع الدول المجاورة.

الإلكتروني: http://www.mae.gov.dz/Lutte-contre-le-terrorisme_15.aspx.

(289) عرار حنيفة وشلابي صبرينة، "إشكالية مناهضة الإرهاب بين المنظور الدولي والمقاربة الجزائرية"، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، 2017م، ص63.

(290) د. صاغور هشام، "مكافحة الإرهاب لدول الاتحاد الإفريقي استراتيجيات لمواجهة التهديدات الأمنية"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ألمانيا – هولندا، نشر بتاريخ 13 – 01 –2020م، وتم أخذه بتاريخ 2–3–2020م عن طريق الموقع الإلكتروني: https://www.europarabct.com/%D9%85

3. تطوير تعاون عسكري إقليمي على مستوى دول الساحل: لجنة الأركان العسكرية العملياتية المشتركة (سيموك)، وحشد الإمكانات الخاصة لدول الجوار (الدول العربية والإفريقية والأورومتوسطية، والتعاون الأمني مع حلف الشمال الأطلسي)، وذلك من خلال كافة الجوانب العسكرية والدعم اللوجستي والاستخباراتي[291].

ويرى الباحث: مما سبق يتضح لنا أن مكافحة الإرهاب في جمهورية الجزائر مر بعدة عمليات شرسة مع التكفيريين والإرهابيين.

وتعديل في هياكل الشرطة وتوقيتها لدرء المفاسد والتعامل مع الخارجين عن القانون، وطورت من أجهزتها الأمنية لملاحقة الخارجين عن القانون في الفضاء الإلكتروني والمواقع الإلكترونية، التي تحض وتحث على الانضمام للجماعات الإرهابية، وأيضًا سعت إلى سحب الكتب والمواد التحريضية بالدولة، ومراقبة كل ما ينشر، وعملت أيضًا على دراسة نفسيات الإرهابيين من خلال دراسات تسهم بمعرفة أسباب انضمامهم إلى الجماعات الإرهابية، وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، وهذا لا شك جعل الجزائر من ضمن الدول التي تسهم في كبح الإرهاب بعد سنوات من تغلغل الإرهاب فيها، وإن وحدة GOSP الجزائرية لمكافحة الإرهاب مستوحاة من وحدة RAID الفرنسية لمكافحة الإرهاب بعد الاستحداث لهذه الوحدة والتنسيق بين وحدات مشابهة في فرنسا.

الجدول (2)

(291) دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب (التجربة الجزائرية)، النشرة الرسمية، التصدي للإرهاب، وزارة الشؤون الخارجية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ديسمبر 2016م، ، الساعة 3:00 مساء، الموقع الإلكتروني: http://www.mae.gov.dz/Lutte-contre-le-terrorisme_15.aspx.

يوضح الاختلاف والتشابه بين الدول العربية (جمهورية مصر العربية – المملكة العربية السعودية – جمهورية الجزائر)

#	الإجراء	المملكة العربية السعودية	جمهورية مصر العربية	الجمهورية الجزائرية
1	الجهة المختصة بمكافحة الإرهاب	قوات الأمن الخاصة	1. قوات الأمن المركزي 2. قوة 888	مجموعة **GOSP**
2	التبعية الإدارية للوحدة	جهاز أمن الدولة	وزير الداخلية	المدير العام للأمن الوطني ويتبع وزير الداخلية
3	المقر الجغرافي للقوات	الرياض ومختلف المحافظات	القاهرة ومحافظات مصرية	مرداس
4	وحدة المعلومات الأمنية المرتبطة بوحدة مكافحة الإرهاب	جهاز أمن الدولة	الأمن الوطني	جهاز المخابرات
5	تاريخ تأسيس الوحدة	1979م	1969م	2016م
6	التدريبات المشتركة	لديها تدريبات ومشاركات ومساندة من وحدات خارجية	لديها تدريبات ومشاركات خارجية	لديها تدريبات مع وحدات فرنسية

يتّضح ممّا سبق أن كلاً من قوات الشرطة المصرية، وكذلك قوات الشرطة الجزائرية ارتباطهم بوزير الداخلية، وأن القوات الخاصة بمكافحة الإرهاب في جمهورية مصر العربية وجمهورية الجزائر تخضع للهيكل البنائي الخاص بالشرطة كونها أحد فروعها، وبالتالي فهي تتصل بالسلطة التنفيذية بوزير الداخلية، وأن قوات الأمن الخاصة في المملكة العربية السعودية مكلفة من قِبل قوات الأمن الخاصة (جهة مكافحة الإرهاب) تحت رئاسة أمن الدولة بالمملكة العربية السعودية.

وبرغم أن الدول العربية موضع المقارنة كانت تخصص عمليات مكافحة الإرهاب للقوات المسلحة مع اقتصار دور الشرطة على حفظ الأمن الداخلي أو تقديم المساعدة في التحريات ومراقبة الإرهابيين، ولكن مع التغيير النوعي في الظاهرة الإرهابية أخذت تلك الدول في إنشاء وحدات خاصة لمكافحة الإرهاب على غرار القوات الخاصة التابعة للقوات المسلحة، ويتم تطوير مهارات أفراد هذه الوحدات من خلال اشتراكها مع غيرها من القوات الخاصة بمكافحة الإرهاب، معتمدة في ذلك على أحدث الأسلحة والتكنولوجيا، مع القيام بالهجمات الاستباقية لمراكز الإرهابيين في الداخل والخارج، وتستخدمها الدول في المهام الخاصة والمعقدة، وذلك لقدرتها وتفوقها على غيرها من الوحدات الأخرى.

وفي نهاية هذا الفصل وبعد استعراض الهياكل التنظيمية لجهاز الشرطة في الدول العربية محل الدراسة، **يرى الباحث** أن معظم هذه الدول (المملكة العربية السعودية – جمهورية مصر العربية – جمهورية الجزائر) تسعى وتسهم في تطوير الهياكل التنظيمية لأجهزة الشرطة، لا سيما في ظل التطورات والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي يعيشه العالم الآن؛ ولذا يوصي الباحث الأجهزة الأمنية في الدول العربية لمواكبة التطورات التي تحدث واستغلال الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة، واستغلال أفضل الممارسات للدول المتقدمة، والتعاون بشكل دائم بين أجهزة الشرطة في الوطن العربي وتعزيزه، والاستفادة من خبرات بعضهم البعض. من العرض السابق للبناء التنظيمي لأجهزة الشرطة بالدول العربية (المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وجمهورية الجزائر) يستلخص الباحث الدروس الآتية:

1. أن الدول العربية (المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وجمهورية الجزائر) بدون استثناء أنشأت وحدات تعمل على مكافحة الإرهاب

في هذه الدول؛ نظرًا للتطورات الأمنية، ونتيجة العمليات الإرهابية والتعامل مع الفكر المتطرف والأحزاب الموالية لجهات خارج نطاق الدولة من الفكر التكفيري، وأيضًا مجابهة العمليات الإرهابية التي تثير الأمن والقلق في المجتمع.

2. كانت جمهورية مصر العربية سباقة في إنشاء قوات الأمن الخاصة؛ ونظرًا للأحداث التي حدثت خلال السنوات الماضية والثورات التي تسبّبت في كثير من القلق والخوف لدى الأجهزة الأمنية، ومن أجل العمل على وجود قوة تردع أيّ شخص تسول له نفسه المساس بأمن مصر، وبالرغم من تواجد القوات الخاصة التابعة للأمن المركزي تم إنشاء إدارة مكافحة الأعمال الإرهابية، وأيضًا تم استحداث قوة مجهزة بعتاد وتجهيزات أقوى، وذلك لصد وردع أيّ أحداث، والتعامل مع الإرهابيين، وهي وحدة 888 لمكافحة الإرهاب المستحدثة حديثًا، ولها من القوة والعتاد أفضل التجهيزات لمجابهة الإرهاب في مصر.
3. التواصل والتنسيق بين وحدات مكافحة الإرهاب في جميع الدول العربية التي حصلت بها أحداث إرهابية، وأثناء الاشتباكات مع الإرهابيين يتم الاستعانة والتنسيق بين قوات مكافحة الإرهاب بالشرطة وبين مكافحة الإرهاب في القوات المسلحة، وذلك في حال تفاقم الأمر وعدم سيطرة الشرطة، فيتم الاستعانة بالقوات المسلحة للمساندة والسيطرة.
4. تقع السلطة التنفيذية لقوات الأمن الخاصة السعودية تحت مظلة رئاسة أمن الدولة بعدما كانت تحت مظلة وزراة الداخلية، وهي المناطة بالتعامل أثناء العمليات الإرهابية الداخلية في المملكة العربية السعودية، وارتباطها برئيس جهاز أمن الدولة، وهذا يسهل عملية التواصل والتنسيق السريع، وتحت أوامر مباشرة من رئيس جهاز أمن الدولة، ومن الممكن الاستفادة والتعاون مع

التجربة السعودية في هذا المجال.

5. قوات الإدارة العامة للعمليات الخاصة للشرطة المصرية تتبع تنظيميًّا قطاع الأمن المركزي، والذي يتبع وزير الداخلية المصري، وهناك قوات أيضًا خاصة لمكافحة الإرهاب في الجيش المصري تسهم هذه القوات بالتعاون فيما بينها في القضاء على الإرهابيين والتعامل معهم.
6. مجموعة العمليات الخاصة GOSP لمكافحة الإرهاب في جمهورية الجزائر تتبع تنظيميًّا المدير العام للأمن الوطني وارتباطه بوزير الداخلية، وتسهم في كبح الإرهاب في جمهورية الجزائر، وهي قوات شبيهة بالقوات الفرنسية لمكافحة الإرهاب RADI.
7. أن التطوير بالهياكل التنظيمية لوحدات مكافحة الإرهاب بات أمرًا ضروريًّا بناء على المستجدات المحلية والإقليمية لمجابهة الإرهاب وتطوير آليات المكافحة والجاهزية من ناحية العدة والعتاد، واستخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات الإرهابية، والتصدي للهجمات قبل وقوعها، ويكون بشكل استباقي بناء على الاستشراف المستقبلي للجرائم والعمليات الإرهابية.

أهم النقاط التي تم استخلاصها والدروس المستفادة من هذا الباب:

1. أن وحدة مكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة هي الأفضل من وجهة نظر الباحث من الناحية الهيكلية، حيث يوجد بها إدارة لجمع المعلومات الاستخباراتية ووحدات مرتبطة بهيكلة تعمل على إعطاء المعلومات، والتدخل الذي تحتاجه وحدة مكافحة الإرهاب، وهو أنها تحت قيادة واحدة تساهم بجمع المعلومات والتعامل مع العمليات الإرهابية، وهذه يمكن ألا تكون في أغلب الدول، كون المعلومات تكون من قِبل أجهزة أمنية أخرى،

وعمليات التعامل بوحدات مكافحة الإرهاب تحت قيادة أخرى.

2. يمثل نظام الكوبان جزءًا أساسيًّا لمنظومة الشرطة اليابانية، جنبًا إلى جنب مع مراكز أو أقسام الشرطة الكبيرة التي توجد في كل حي من الأحياء اليابانية، وتعطي خاصية اللا مركزية في نظام الكوبان القدرة على الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ، ممّا جعل هذا النظام الأمني يلقى اهتمام بعض الدول، نظرًا لأنه وسيلة ناجحة وفعالة للحفاظ على الأمن العام، فبدأ تطبيقه في الولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورا والصين وإندونيسيا، وبعض دول إفريقيا، بمساعدة خبراء من الشرطة اليابانية لسهولة معرفة مرتادي الأحياء من قِبل أفراد الشرطة المتواجدين في هذه المراكز المنتشرة في جميع أحياء اليابان، ويسهم هذا بمعرفة الساكنين والقاطنين ومرتادي الأحياء والانتباه لأيّ أمر يثير الشك والريبة في الإحساس الأمني بالمسؤولية والإبلاغ بشكل سريع ومتواصل، وكتابة التقارير الأمنية عن الأحياء، ممّا يسهم في تعزيز العملية الأمنية التي تسهم أيضًا في بداية مكافحة الإرهاب من خلال المعرفة الكاملة عن السكان في جميع المناطق السكنية.

3. الوضع مختلف في الشرطة الفرنسية، فالشرطة الوطنية تتبع وزارة الداخلية مباشرة، وتكون مسؤولة عن المناطق الحضرية، بينما الشرطة المحلية تكون في المدن والقرى الفرنسية، في حين الشرطة الريفية تختص بحماية المناطق الريفية، والدرك يخضع لإشراف وزارتي الداخلية والدفاع، وله مهام قضائية وأخرى إدارية، بالإضافة إلى المهام العسكرية وهيكلة الشرطة والجيش يعملان في هيكل واحد من أجل حماية الأمن الداخلي كما هو موضح بالهيكل.

4. هناك بعض الإدارات التابعة للشرطة في الدول محل الدراسة تتولى الشرطة مهامها حتى الآن، وهذه المهام يمكن أن تقوم بها جهات مدنية بدلًا من وزارة

الداخلية، منها على سبيل المثال: الخدمات المتعلقة بجوازات السفر ومراقبة الحدود (الجمارك)، وكذلك الحال بالنسبة للسجون، وهذا ما يجب أن تقوم به الدول العربية بأن تجعل لوزارة الداخلية تحقيق الأمن العام فقط، وإرساء الخدمات الخدمية والمجتمعية على جهات وهيئات مستقلة، وتكون وزارة الداخلية الداعم الأمني في البلاد العربية في حال الإخلال بالنظام والانضباط العام، ونرى أن تطبيق النظام الذي تطبقه المملكة المتحدة أفضل من ناحية التركيز الأمني، والذي يسهم في التركيز بالعملية الأمنية التي تنصب في سهولة مكافحة الإرهاب.

5. يرى الباحث أن القرار الملكي بالمملكة العربية السعودية حول فصل قوات الأمن الخاصة عن وزارة الداخلية وضمّها إلى رئاسة أمن الدولة يسهم في التواصل السريع والمباشر بين المعلومات والتعامل، وهنا يمكن أن نستنتج من ذلك أن لكل دولة طبيعتها من خلال الهياكل والتبعيات التنظيمية على حسب الظروف والأوقات، وما هو يعمل على تسهيل التعامل وسرعة اتخاذ القرارات اللازمة لهذا الجهاز المهم والحساس للتعامل مع العمليات الإرهابية.
6. أن الشرطة المصرية بهذا الهيكل والبناء التنظيمي تتحمل مسؤولية الأمن بكل أبعاده "أمن سياسي، اجتماعي، اقتصادي"، بجانب الأمن الجنائي كوظيفة أساسية للشرطة، فعلى سبيل المثال: أمن سياسي (الأمن الوطني، الانتخابات، الهجرة والجنسية، قوات فض الشغب)، أمن اجتماعي (السجون، المخدرات)، أمن اقتصادي (التهرب الضريبي)، وهذا التنظيم الشرطي في جمهورية مصر العربية بما يتضمّنه من هيكل تنظيمي وثقافة وقيادة، يشكّل في جملته عاملاً يحول بدرجة كبيرة دون تحقيق الكفاءة والفعالية المنشودة للجانب

الأمني، نظرًا للاختلاف في المهام الأمنية، ونظرًا أيضًا للظروف الأمنية في جمهورية مصر والكثافة السكانية التي تحتاج اليقظة التامة دائمًا.

7. كان من أثر استحداث وحدات جديدة لمكافحة الإرهاب في جمهورية مصر العربية أكثر كفاءة وتخصصية لمساندة الوحدات الأخرى في العمليات الدقيقة مثل القوات الخاصة التابعة للأمن المركزي، فقد تم إنشاء إدارة مكافحة الأعمال الإرهابية كما هو الحال بوحدة 888 مكافحة إرهاب، نظرًا للعمليات الإرهابية التي تشهدها جمهورية مصر العربية؛ ممّا أدى إلى تطوير جهاز مكافحة الإرهاب بما يتواكب مع احتياج البلد من حيث التخصص بالتدريبات والتعامل، واستخدام أفضل العتاد والمعدات للتعامل مع الإرهابيين، ويتبع هذا الجهاز لوزير الداخلية من خلال قطاع الأمن المركزي، وأيضًا يتم التنسيق والتعامل مع جهاز الأمن الوطني بوزارة الداخلية.
8. في التجربة الجزائرية بمكافحة الإرهاب بدأ التعامل مع الإرهابيين بإعادة هيكلة الشرطة، والاستعداد لمكافحة الإرهاب من خلال إنشاء وحدة جديدة لمكافحة الإرهاب مساهمة مع وحدة الإرهاب للقوات المسلحة، وتعمل هذه الوحدة على الأخذ بخبرات الدول مثل فرنسا والتدريبات مع عدة دول لتطوير مهارات القوات.
9. الأهم في مكافحة الإرهاب هو التصدي الفكري من حيث تغيير فكر الشباب المغرر بهم من خلال رصد مصادر التطرف وتحديدها، وعزل الجماعات الراديكالية، ومحاولة السيطرة على الأفكار المتطرفة لا سيما في الوقت الحالي من وسائل تسهل عملية التواصل الإلكتروني.
10. دخول التقنيات الحديثة ممّا يتوجب على الدول السعي من خلال وضع أجهزة أمنية تختص بالمراقبة والتدقيق الأمني الإلكتروني على البرامج الاجتماعية

والألعاب الإلكترونية التي تثير الحماسة، وتدعم العنف في المجتمع، وتسهم في تجنيد الإرهابيين من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والشبكة العنكبوتية، وتكون هذه الجهات بها أشخاص من ذوات الاختصاص، وذلك لتسهم في الحد من انتشار الفكر المتطرف والتعامل مع من يسيء استخدام هذه الوسائل لأهدافه الخبيثة.

11. قيام الدول محل الدراسة ومن خلال جهودها في مكافحة الإرهاب بإنشاء مراكز لإصلاح الفكر المتطرف ونشر الفكر المتسامح مع الآخرين، وهذا يسهل عملية انخراط الإرهابيين الذي غرر بهم ويريدون العودة للحياة من جديد في حال توبتهم وانقضاء عقوبتهم وإصلاح حالهم، ممّا يسهم في أن يعود ويكون مواطنًا صالحًا نافعًا لوطنه والمجتمع، وهذا ما تسعى إليه جميع الدول محل الدراسة.

الباب الثالث

البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة وأثره في مكافحة الإرهاب

الباب الثالث

البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة وأثره في مكافحة الإرهاب

تمهيد وتقسيم:

ممّا لا شك فيه أن قضية أمن المجتمع واستقراره تلقى اهتمامًا بالغًا في كل المجتمعات، باعتبارها رسالة سياسية ومطلبًا حيويًّا ينشده جميع البشر، فمتى توافر الأمن للفرد والمجتمع تحقق الخير والرخاء للمواطنين في كافة مناحي الحياة، فضلاً عن اعتبار أن أولى وظائف الدولة وواجباتها توفير الطمأنينة والسكينة لأفراد المجتمع لتحقيق الأهداف النبيلة والغاية المنشودة "مجتمع بلا جريمة، أسرة مستقرة، فرد آمن"[292].

وكما هو معلوم فإنّ الأمن يعدّ حاجة أساسية من حاجات البشر، تحتل المرتبة الثانية من حاجاته، وتتلو مباشرة في أهميتها إشباع الفرد لحاجاته الفسيولوجية مثل الطعام والشراب؛ ولذا يؤثر الإحساس بفقده أو بنقصه على كيان المجتمع[293]. ومفهوم الأمن ومضمونه يتفاوت من مجتمع لآخر، بل يتفاوت في المجتمع الواحد من فترة لأخرى، ومرد هذا التفاوت والاختلاف إلى الأيديولوجيا السائدة في المجتمع، وإلى

(292) عصام أحمد سعيد محمد، "متطلبات تأسيس الشرطة المجتمعية كآلية لتفعيل أسلوب الحكم الموسع (Governance) في ضوء الخبرتين الأمريكية والبريطانية"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2012م.

(293) د. محمد فاروق عبد الحميد كامل، "قواعد العمل الشرطي لتنمية وعي ومشاركة الجماهير في عمليات الشرطة الوقائية"، مجلة الفكر الشرطي، م 4، ع1، يونيو 1995م.

الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم على تحقيقها[294].

وتعتبر الشرطة جزءًا أساسيًّا من مقومات أمن الدولة، إلا أنه مع تطور مفهوم الأمن لم يعد هو ذلك المفهوم الضيق والموجه ضد الجريمة بصورتها التقليدية، بل أصبح له أبعاد متعددة "جنائي، وسياسي، واقتصادي، وبيئي، وثقافي"، وهو ما يحتاج ليس فقط لمشاركة حقيقية وفعالة في تحمل المسؤولية الأمنية من قِبل كافة الأجهزة المعنية العامة والخاصة والأهلية ومن المواطنين، وإنما يحتاج أيضًا أن تعمل مؤسسات الشرطة في ظل إدارة رشيدة للحكم، تتمتع بالاستقلال المتوازن في عملها؛ لضمان نزاهة ممارستها واحترامها للقانون وتطبيقه بعدالة ودون تمييز، في مقابل خضوعها للمساءلة وعدم حجبها للمعلومات، وأن توفر فرص المشاركة لكافة أطياف المجتمع على المستويين المركزي والمحلي، وعدم الانفراد بصنع القرار واتخاذه[295].

والشرطة وهي بصدد إقامة الأمن تتبع أسلوبين:

الأول: الأسلوب الوقائي، والذي يستهدف وقف الجريمة قبل وقوعها من خلال بعض الإجراءات الشرطية التقليدية، وهي إجراءات تؤدي بالضرورة إلى التقليل من وقوع الجرائم نتيجة لتضييق الفرص أمام المجرمين، فالشرطة لا تقف مكتوفة الأيدي حتى تقع الجريمة فتكافحها، وإنما تنفذ ببصيرتها للنظر إلى الجريمة على أنها مشكلة اجتماعية لها نوازعها وعواملها، وأن سبيل الشرطة في هذا الشأن هو إثارة انتباه المواطنين أصحاب الشأن بالدرجة الأولى للقضاء عليها[296]، ومن ثَمَّ تكون الشرطة

---

(294) محمد عزت حجازي، "الضبط الاجتماعي الأسس التي يقوم عليها والأدوات التي يعمل من خلالها"، مجلة الأمن العام المصرية، ع 6.

(295) عصام أحمد سعيد محمد، "متطلبات تأسيس الشرطة المجتمعية كآلية لتفعيل أسلوب الحكم الموسع (Governance)"، مرجع سابق.

(296) نيازي حتاتة، "إسهام الجمهور في مكافحة الجريمة"، مجلة الأمن العام المصرية، ع: 25،.

قد قامت بدورها في المحافظة على قواعد المجتمع، وإزالة الأوضاع والمشكلات التي تتسبب في الميل إلى الانحراف والجريمة[297].

والثاني: أسلوب المواجهة، وهو ملاحقة الجريمة بعد ارتكابها وتعقب مرتكبيها لتقديمهم للعدالة[298].

ولقد خطت شرطة الإمارات خطوات عالمية، وذلك وفق مقومات أهلتها لتحقيق هذا النجاح، والتغلب على المعوقات والصعوبات التي قد تعرقل مسيرة الجهاز في تحقيق الأمن والاستقرار.

وأعرض في هذا الباب للوضع الحالي للبناء التنظيمي لأجهزة الشرطة في دولة الإمارات، والبناء المقترح بناءً على بيان مدى فاعلية البناء التنظيمي الحالي في مواجهة الإرهاب، وذلك في فصلين كما يأتي:

- **الفصل الأول: نشأة البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة وتطوّره في دولة الإمارات العربية المتحدة.**
- **الفصل الثاني: أثر البناء التنظيمي على مكافحة الإرهاب: مقترح إنشاء وحدة استشرافية للجرائم الإرهابية.**

(297) عبد العظيم فهمي، "فلسفة الأمن الداخلي"، مجلة الأمن العام المصرية، ع: 3.
(298) د. حسني درويش عبد الحميد، "الاستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة"، مركز الإعلام الأمني، البحرين، بدون سنة نشر.

الفصل الأول
نشأة وتطور البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة

تمهيد وتقسيم:

تعتبر الإمارات العربية المتحدة اليوم واحدة من أكثر الدول أماناً في العالم، وهذه إنجازات مذهلة بالنظر إلى أنّ القوات العسكرية والشرطية الأولى للإمارات تأسّست فقط في عامي 1951 و1956م على التوالي. تأسست هذه القوات عندما عُرفت الإمارات باسم الإمارات المتصالحة، وفي عام 1971م اتّحدت الإمارات السبع لتشكيل دولة الإمارات العربية المتحدة، وكانت قبل عام 1971م، شكّلت بعض الإمارات جيوشًا، بينما سيطر البريطانيون على أخرى. تم توحيد الجيوش عام 1976م لتشكيل القوات المسلحة الإماراتية. وقد أنشأت أكبر إماراتين – أبوظبي ودبي– قوات شرطة في الخمسينيات من القرن الماضي. لكن خلال السبعينيات، أصبحت قوات الشرطة في الإمارات فيدرالية على نحو متزايد تحت إشراف وزارة الداخلية المنشأة حديثًا. وبفضل التطورات التي شهدتها الشرطة الإماراتية تقدّمت بالقدر الذي يمكنها من مواجهة كافة أشكال الجريمة من حولها، مجتهدة في تحقيق السبق في صراعها الدائم والمستمر مع الجريمة.

لذا يتناول هذا الفصل نشأة البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة وتطوره في دولة الإمارات العربية، وذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين، وذلك على النحو الآتي:

- **المبحث الأول: جهاز الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة وهيكله التنظيمي.**
- **المبحث الثاني: الشرعية الدستورية والقانونية لنظام الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة واختصاصاته.**

المبحث الأول: جهاز الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة وهيكله التنظيمي

تمهيد وتقسيم:

لقد كان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر عام 1971م تعبيرًا عن إرادة الشعب في تحقيق الوحدة، وتجسيدًا لطموحاته في تحقيق الازدهار والتقدم، وتطلعاته إلى القوة والعزة والكرامة، وكانت وحدة الأمن في دولة الإمارات هي التعبير الحقيقي عن وحدة أرض الدولة وشعبها، وكان العمل على مستوى الدولة هدفًا عزيزًا نال كل الاهتمام منذ البداية(299).

وكان إنشاء وزارة الداخلية مواكبًا لقيام الدولة باعتبارها من الأجهزة الاتحادية الأساسية، وظل التوحيد الكامل لأجهزة الشرطة والأمن من الأهداف الحيوية التي حدث الإجماع على ضرورتها.. وكان صاحب السمو رئيس الدولة وإخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات أكثر الجميع حرصًا على تحقيق هذا الهدف، وكان هذا الاهتمام الكبير بوحدة الأمن على مستوى الدولة وراء الخطوات البارزة التي تحققت في هذا المجال، والتي جاءت تدعيمًا فعالاً للكيان الاتحادي بقدر

(299) الموقع الإلكتروني وزارة الداخلية لدولة الإمارات العربية المتحدة: نبذة عن الوزارة، مأخوذة بتاريخ الإثنين الموافق 5 يونيو 2017م، الموقع الإلكتروني:
https://www.moi.gov.ae/ar/About.MOI/genericcontent/about.moi.aspx

ما كان لها من أثر في النهوض بمستوى أجهزة الأمن وكفاءتها، وتوفير الاستقرار والطمأنينة في ربوع الدولة(300).

وتأسيسًا على ما سبق سنتناول هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى مطلبين، وذلك على النحو الآتي:

- **المطلب الأول: نشأة الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة.**
- **المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية في دولة الإمارات العربية المتحدة.**

المطلب الأول: نشأة الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة

مرّت الشرطة بدولة الإمارات بعدة مراحل أعرضها فيما يأتي:

نظام المطارزية:

بدأت رحلة الأمن في دولة الإمارات العربية المتحدة من «المطارزية»، ومن قبلها في الإمارات المتصالحة، إلى أن باتت دولة الإمارات حاليًّا من أكثر دول العالم أمنًا وأمانًا، بفضل حرّاسها الأقوياء من رجال الشرطة والداخلية. و«المطارزية» مصطلح يشير إلى الرجال الذين يعملون تحت إمرة الحاكم لحماية البلاد، ونشر الأمن وتحقيق العدالة عندما يقتضي الأمر(301).

(300) موقع وزارة الداخلية لدولة الإمارات العربية المتحدة: نبذة عن الوزارة، المرجع السابق.
(301) إيناس محيسن، "شرطة الإمارات مسيرة حافلة بالإنجازات"، جريدة الإمارات اليوم، نشر بتاريخ 4 يناير 2015م، مأخوذة بتاريخ الإثنين الموافق 5 يونيو 2017م، الموقع الإلكتروني: http://www.emaratalyoum.com/life/four-sides/2015-01-04-1.743249

تأسيس الشرطة:

تم تأسيس قوة ساحل عُمان من قِبل السلطة البريطانية عام 1951م، لم يكن واضحًا طبيعة عمل تلك القوات، هل هي قوات شرطة، أم جيش محلي، أم قوات مشتركة؟ فقد كان الغرض من تأسيسها بالدرجة الأولى حماية الشركات التي بدأت بالبحث عن النفط، خلال الفترة من 1946م إلى 1950م.

ولكن تلك القوات لم يكن باستطاعتها العمل داخل المدن كقوات شرطة محلية، فمهماتها كانت خارج نطاق المدن، وفي الوقت نفسه كانت مدن الإمارات آخذة في التوسع، حتى منتصف الخمسينيات، وكانت مدن الإمارات من دون شرطة، لذا فكرت ثلاث إمارات في تأسيس قوات شرطة محلية على النظم الحديثة، وهذه الإمارات هي: دبي وأبو ظبي ورأس الخيمة، وتشير الوثائق البريطانية إلى أن رأس الخيمة كانت أول إمارة بادرت إلى تأسيس شرطتها عام 1955م، تبعتها دبي عام 1956م، ثم أبوظبي عام 1957م[302].

شرطة رأس الخيمة:

تأسست شرطة رأس الخيمة في الأول من مايو 1955م، إذ بدأت بقوة صغيرة تقدر بنحو 100 فرد، بقيادة ضابطين وبعض ضباط الصف، وكان في مقدور هذه القوة أن تحكم السيطرة على حالة الأمن بالإمارة؛ لأنّ الجريمة في ذلك الوقت كانت محدودة، إن لم تكن معدومة في مجتمع الإمارة المحافظ، ونظرًا لازدياد أعداد السكان

(302) د. محمد فارس الفارس، "شرطة الإمارات حلم ولد في الخمسينيات"، الخليج، نشر 5 نوفمبر 2010م، مأخوذة بتاريخ الإثنين الموافق 5 يونيو 2017م، الموقع الإلكتروني: http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/abfb8957-01fa-4704-ac52-2f67e6a79243

والنمو العمراني، دعت الحاجة إلى استحداث بعض الإدارات والأقسام التي تفي التطورات الجديدة وتواكبها[303].

وبتاريخ 1955/8/15م أبدى الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة رغبته بإنشاء جهاز للشرطة في إمارته، وأرسل كخطوة أولى ضابط صف سابق كان يعمل في قوة ساحل عمان إلى القوة مرة أخرى؛ ليتلقى دورة تدريبية تؤهله لإدارة جهاز الشرطة المزمع إنشاؤه، وتدريب المجندين[304].

وهو أن إمارة رأس الخيمة كانت أول المبادرين في إنشاء قوة أمنية[305].

شرطة دبي:

قام الشيخ راشد بن سعيد –نائب الحاكم آنذاك– بتأسيس أول بنية تحتية في إمارات الساحل، وكانت قوات الشرطة من أولويات ما سعى الشيخ راشد لتأسيسها، فدبي في تلك الفترة تحولت من مدينة صغيرة إلى مدينة ناشطة، وازدهرت الحركة التجارية، وازدادت رحلات السفن وتوسعت الأسواق، وأصبح من الضروري تأسيس قوات أمن داخلي لحماية ممتلكات الناس، ومصالح التجار، ولذلك طلب الشيخ راشد من الوكالة السياسية البريطانية، التي انتقلت في تلك الفترة من الشارقة إلى دبي، تكوين قوة شرطة في دبي. وكان ذلك في نهاية مايو/ آيار 1956م[306].

ويقول كلايتون: إنه خلال شهر يوليو/ تموز تمت أول عملية تجمع لشرطة دبي

(303) إيناس محيسن: "شرطة الإمارات مسيرة حافلة بالإنجازات"، مرجع سابق.
(304) تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية، مجلد 3.
(305) د. محمد فارس الفارس، "شرطة الإمارات حلم ولد في الخمسينيات"، مرجع سابق.
(306) بيتر كلايتون، تو ألفا ليما، "السنوات العشر الأولى من تاريخ قوة ساحل عمان وكشافة ساحل عمان (1950 – 1960م)".

في دار القضاء في ديرة[307]، وربما هذا هو السبب في تجمع أول قوة للشرطة بعد تأسيسها في دار القضاء[308].

شرطة أبوظبي:

منذ اللحظة التي تأسست فيها عام 1957م حتى العصر الحديث، كانت مسؤولية شرطة أبوظبي لفرض القانون والنظام في إمارة أبوظبي. نشأت نواة شرطة أبوظبي بمهام اقتصرت –آنذاك– على حراسة قصر الحاكم ودار الحكومة والسوق والبنوك بقوةٍ لم تتجاوز 80 شرطيًّا، وأربع سيارات لاندروفر فقط وميزانية متواضعة، وكانت هذه بداية تولي الإمارة مسؤولية حفظ الأمن.

بمجرد أن تولت الحكومة مسؤولية الشرطة في المدينة من خلال إنشاء مبانٍ ومقر رئيسي للشرطة، تم توجيه الانتباه إلى بقية أنحاء الإمارة في منطقتى العين والظفرة. تعتبر شرطة أبوظبي أكبر قوة شرطة في دولة الإمارات، وتعد إمارة أبوظبي أحد أكثر مدن العالم أمنًا حسب موقع نوبيو للإحصاءات العالمية[309].

مرحلة التأسيس (1957 – 1966م)[310]، وقد كانت مهمة الشرطة في أبوظبي بعد التأسيس مقتصرة على حماية بعض المواقع، مثل قصر الحاكم والأسواق والبنوك، التي لم يزد عددها عام 1957م على اثنين فقط، إلى جانب مهام حراسة القوارب القادمة من الدول المجاورة، وضبط الأفراد المطلوبين من الحاكم في المنازعات

(307) المرجع السابق.
(308) د. فاطمة الصايغ، "المراحل التاريخية لحركة التطور في إمارة دبي 1902،1971م"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع: (95)، أكتوبر– ديسمبر 1999م.
(309) شرطة أبوظبي، المنصة الذكية، تم آخذه بتاريخ 23–08–2020م، الموقع الإلكتروني للقيادة العامة لشرطة أبوظبي: https://ers.adpolice.gov.ae/Home/About
(310) إيناس محيسن: "شرطة الإمارات مسـيرة حافلة بالإنجازات"، مرجع سابق.

والشكاوى. ومع تولي المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الحكم في أبوظبي عام 1966م، شهدت الشرطة تطورًا ملموسًا للقوة البشرية، ومستوى كفاءتها، والإمكانات المادية والفنية[311]. (الجدول (4) يوضّح تطور الشرطة في أبوظبي).

شرطة الشارقة:

يعود التأسيس الموثق لشرطة الشارقة، التي ظهرت للمرة الأولى باسم قوة الشرطة والأمن العام، إلى 1967م، إذ أصدر حاكم الشارقة في ذلك الوقت، المغفور له الشيخ خالد بن محمد القاسمي، مرسومًا أميريًّا بتأسيس القوة، وعملت القوة في بداية عهدها كدائرة محلية تتبع مباشرة لحاكم الشارقة. وفي 1975م أصدر صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، مرسومًا بدمج دوائر الشرطة والأمن العام بالشارقة بأجهزة وزارة الداخلية، لتباشر مسؤولياتها في نطاق الشارقة، إذ تعمل تحت إشراف قائد عام الشرطة، الذي يباشر مسؤولياته أمام صاحب السمو حاكم الشارقة ووزير الداخلية[312].

شرطة عجمان:

تأسست شرطة عجمان في أوائل 1967م، تحت اسم قيادة الشرطة والأمن العام، إذ أصدر المغفور له الشيخ راشد بن حميـــد النعيمي –بصفته حاكم عجمان آنذاك– أوامره بتأسيس الشرطة، وعين الشيخ عبد الله بن راشد النعيمي قائدًا لها، والشيخ سعيد بن راشد النعيمي مساعدًا له. ومنذ إنشاء الشرطة بدأت تمارس المهام الموكلة إليها في حفظ الأمن داخل الإمارة، وتلك المهام كانت لا تتعدى الحراسات وتنظيم المرور، وكان عدد الأفراد

(311) المرجع السابق.

(312) القيادة العامة لشرطة الشارقة، لمحة تاريخية، مأخوذة بتاريخ الأربعاء الموافق 7 يونيو 2017م، الموقع الإلكتروني: http://www.shjpolice.gov.ae/old/ar/brief.aspx

والضباط لا يتجاوز الـــ20، ثم ازداد العدد بالتدريج تبعًا لزيادة مهام الشرطة وتعددها، ومع بداية قيام دولة الاتحاد، دمجت في وزارة الداخلية، ويعد ذلك مرحلة جديدة وبداية حقيقية لبناء شرطة عصرية، حيث بدأ العمل بقانون واحد للشرطة والأمن(313).

شرطة الفجيرة:

كانت إمارة الفجيرة قبل تشكيل الشرطة النظامية تدار من قبل الولاة والأمراء مثلها مثل بقية الإمارات، حيث كان يتم تعيين والٍ أو أمير لكل منطقة من مناطق الإمارة حسب تقسيماتها الإدارية، يساعده عدد قليل من الحراس المدنيين، حيث يتولى هذا الوالي شؤون الأمن والقضاء معًا، ويبت في الخصومات والمنازعات التي تقع بين الأفراد ويقضي بينهم، وفي حالة عجزه عن تسوية الأمور يرفع القضية إلى سمو الحاكم(314).

وفي سبتمبر 1969م، أرسل المغفور له الشيخ زايد، بناء على طلب المغفور له الشيخ محمد بن حمد الشرقي، حاكم الفجيرة آنذاك، قوة أمنية للإمارة، تضم مفرزة من الشرطة العاملة في أبوظبي، لتشكّل نواة شرطة الفجيرة، ومن تلك اللحظة أصبح للفجيرة شرطة نظامية وبها نشأت الشرطة(315).

شرطة أم القيوين:

تأسست شرطة أم القيوين قبل قيام دولة الاتحاد بأربعة أعوام تقريبًا، وبالتحديد بتاريخ: 1967/10/18م بموجب مرسوم صادر من صاحب السمو حاكم أم القيوين في ذلك الوقت

(313) إيناس محيسن، "شرطة الإمارات مسـيرة حافلة بالإنجازات"، مرجع سابق.
(314) القيادة العامة لشرطة الفجيرة، نشأة الشرطة في إمارة الفجيرة، مأخوذة بتاريخ الأربعاء الموافق 7 يونيو 2017م، الموقع الإلكتروني:
https://fujairahpolice.gov.ae/ar/pages/EmergenceofFujerahPolice.aspx
(315) إيناس محيسن: "شرطة الإمارات مسـيرة حافلة بالإنجازات"، مرجع سابق.

الشيخ أحمد بن راشد المعلا رحمه الله، وقد صدر مرسوم من صاحب السمو الشيخ أحمد بن راشد المعلا رحمه الله في 1972/4/1م بتعيين اللواء الشيخ حميد بن أحمد المعلا – رئيس الشرطة والأمن العام، وبعد قيام الاتحاد أصبحت شرطة أم القيوين تعمل تحت إشراف وزارة الداخلية الاتحادية، ثم تم إعادة هيكلة شرطة أم القيوين لتصبح قيادة عامة بدلاً من إدارة عامة بتاريخ 2011/05/15م[316]. الشكل رقم (2).

في 1971م تم توحيد الإمارات وقيام دولة الإمارات، وأنشئت بموجب ذلك وزارة الداخلية في ظل النظام الفيدرالي الجديد، ولم تبخل وزارة الداخلية على أجهزة الأمن، بل وفرت لها كل سبل التقدم والتطور، بما يكفل لها القيام بمسؤولياتها الأمنية على أكمل وجه[317].

(316) موقع شرطة أم القيوين، لمحة تاريخية، مأخوذة بتاريخ الأربعاء الموافق 7 يونيو 2017م، الموقع الإلكتروني: http://www.uaqpolice.gov.ae

(317) إيناس محيسن: "شرطة الإمارات مسـيرة حافلة بالإنجازات"، مرجع السابق.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية في دولة الإمارات العربية المتحدة والقيادات العامة للشرطة

الشكل (8) يوضّح الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة[318].

(318) دليل الموظف بوزارة الداخلية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الداخلية، الإمارات، الإصدار رقم 2، 2012م، الموقع الإلكتروني: www.moi.gov.ae

وكان إنشاء وزارة الداخلية مواكبًا لقيام الدولة باعتبارها من الأجهزة الاتحادية الأساسية، وظل التوحيد الكامل لأجهزة الشرطة والأمن من الأهداف الحيوية التي التقى الإجماع على ضرورتها.. وكان صاحب السمو رئيس الدولة وإخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات أكثر الجميع حرصًا على تحقيق هذا الهدف.

وكان هذا الاهتمام الكبير بوحدة الأمن على مستوى الدولة وراء الخطوات البارزة التي تحققت في هذا المجال، والتي جاءت تدعيمًا فعالاً للكيان الاتحادي بقدر ما كان لها من أثر في النهوض بمستوى وكفاءة أجهزة الأمن وتوفير الاستقرار والطمأنينة في ربوع الدولة[319].

ومن ثَمَّ يمكن القول بأنّ جهاز الشرطة لا يعدو في نهاية الأمر إلا أنه يمكن وصفه بأنه مؤسسة، ومن ثَمَّ فلا بد أن يكون لها هيكل تنظيمي، ولقد بدا واضحًا تطور الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة في وجود إدارات على هيكلها الإداري للتدقيق الداخلي وإدارة الموارد البشرية وإدارة الخدمات التكنولوجية والاتصالات، وهي بذلك تواكب أحد النظريات في الإدارة الحكومية الجديدة. انظر الشكل (8)

ونتناول فيما يأتي الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة في دولة الإمارات العربية، وذلك من خلال بيانه في كل إمارة من الإمارات:

(319) الهيكل التنظيمي، وزارة الداخلية، الإمارات، تم أخذه بتاريخ 23-08-2020م، الموقع الإلكتروني: www.moi.gov.ae

أولاً: الهيكل التنظيمي لشرطة أبوظبي[320]:

◄ **القائد العام لشرطة أبوظبي:**

- إدارة مكافحة الفساد والمكتب التنفيذي.

◄ **مدير عام شرطة أبوظبي:**

- مركز الاستراتيجية والتطوير المؤسسي ومجلس التأديب.

◄ **قطاع المالية والخدمات:**

- النائب وإدارة الشؤون المالية وإدارة المشتريات والمستودعات وإدارة النقل والمشاغل، وإدارة المشاريع الهندسية وإدارة المراسم والعلاقات العامة، وإدارة الإسكان وإدارة تأجير الآليات.

◄ **قطاع الموارد البشرية:**

- النائب وإدارة تخطيط الموارد البشرية وإدارة الاختيار والتعيين وإدارة التدريب، وإدارة أداء العاملين وإدارة مدارس الشرطة وإدارة شؤون الموظفين وإدارة البعثات وإدارة الرماية والتطبيقات الميدانية.

◄ **قطاع المهام الخاصة:**

- النائب ومديرية ق-7 إدارة حماية المنشآت الحكومية، وإدارة حماية المنشآت الدبلوماسية، وإدارة مكافحة الشغب، وإدارة المهام الخاصة منطقة العين، وإدارة المهام الخاصة منطقة الظفرة.

◄ **قطاع الأمن الجنائي:**

- النائب والنائب، ومديرية شرطة العاصمة، ومديرية شرطة منطقة العين،

---

(320) الهيكل التنظيمي، القيادة العامة لشرطة أبوظبي، مأخوذة بتاريخ الأربعاء الموافق 7 يونيو 2017م، الموقع الإلكتروني:
https://www.adpolice.gov.ae/ar/Pages/organization.aspx

ومديرية شرطة منطقة الظفرة، ومديرية شرطة المناطق الخارجية، ومديرية التحريات والتحقيقات الجنائية، ومديرية مكافحة المخدرات وإدارة الدوريات الخاصة، وإدارة أمن وسائل النقل.

◄ **قطاع العمليات المركزية:**

- النائب ومديرية المرور والدوريات، وإدارة العمليات، ومديرية ترخيص الآليات والسائقين، ومديرية الطوارئ والسلامة العامة، وإدارة طيران شرطة أبوظبي، وإدارة الأزمات والكوارث.

◄ **قطاع شؤون الأمن والمنافذ:**

- النائب، ومديرية شرطة أمن المنافذ والمطارات، وإدارة الأدلة الجنائية، وإدارة مسرح الجريمة، وإدارة التفتيش الأمني K 9، وإدارة الأسلحة والمتفجرات(321).

◄ **قطاع أمن المجتمع:**

- مديرية المؤسسات العقابية والإصلاحية، وإدارة الشرطة المجتمعية، وإدارة الدعم الاجتماعي، وإدارة المتابعة والرعاية اللاحقة.

◄ **قطاع شؤون القيادة:**

- مديرية الشؤون القانونية ومركز نظم المعلومات والاتصالات، وإدارة شؤون المراجعين، وإدارة الإعلام الأمني، وإدارة التفتيش والانضباط، وإدارة المعلومات الأمنية.

ومن العرض السابق بمقارنة الهيكل التنظيمي بين وزارة الداخلية في الإمارات وطرق وتشريعات مواجهة الإرهاب بالدول الأجنبية والعربية التي سبق المقارنة بينها، نلاحظ أن هناك تشابها كبيرا في أساليب المواجهة أوضحتها الجداول المقارنة رقم

(321) الهيكل التنظيمي، القيادة العامة لشرطة أبوظبي، مرجع سابق.

(1) والجدول رقم (2) حيث كان بدولة الإمارات استراتيجية لمواجهة الجرائم الإرهابية وتحديد الهيكل التنظيمي ليشمل على وحدة استشراف المستقبل لمواجة الجرائم الإرهابية وأهميتها المستقبلية، وبمقارنة الدول مع الإمارات تبين أن لديها استراتيجية وهياكل تنظيمية متقدمة من الناحية الإدارية إلا أنها لا توجد إدارة لاستشراف الجرائم الإرهابية، وهذا الوضع الذي اهتم الباحث إلى إنشاء هذه الوحدة.

ثانياً: الهيكل التنظيمي لشرطة الشارقة:

تتكون القيادة العامة لشرطة الشارقة في الوقت الحاضر من عدد من الإدارات المتخصصة في مختلف مجالات العمل الشرطي والأمني والأجهزة والوحدات التابعة لها. وبموجبه تم إحداث نقلة نوعية في تنظيم الشرطة وواجباتها وأسلوب عملها، وتم تحديثها لتواكب عصرها، ولكي تستطيع أن تحمل أعباء المرحلة القادمة من المسؤولية الأمنية، وإدامة السكينة والاستقرار اللذين تنعم بهما الإمارة منذ نشأتها، بما يستثمر المناهج المتطورة في إنجاز الأعمال لمواجهة الأنماط والأساليب المستجدة في الإجرام الذي بدأ يستشري في عالم اليوم[322].

وفيما يأتي بيان للهيكل التنظيمي لشرطة الشارقة:

- **القائد العام:**
  - مكتب القائد العام وإدارة الاستراتيجية وتطوير الأداء.
- **نائب القائد العام:**
  - مكتب نائب القائد العام وإدارة الإعلام والعلاقات العامة، وإدارة المؤسسة

(322) القيادة العامة لشرطة الشارقة، لمحة تاريخية، مأخوذة بتاريخ الأربعاء الموافق 7 يونيو 2017م، الساعة 5:00 مساءً بدون رقم صفحة، الموقع الإلكتروني:
http://www.shjpolice.gov.ae/old/ar/brief.aspx

العقابية والإصلاحية ومركز بحوث الشرطة.

◄ **الإدارة العامة للموارد والخدمات المساندة:**

- إدارة الموارد البشرية، وإدارة الشؤون المالية، وإدارة الخدمات الإلكترونية والاتصالات، وإدارة الخدمات المساندة، وإدارة معهد تدريب الشرطة.

◄ **الإدارة العامة للعمليات المركزية:**

- إدارة المرور والدوريات، وإدارة ترخيص الآليات والسائقين وإدارة العمليات، وإدارة المهام الخاصة.

◄ **الإدارة العامة للعمليات الشرطية:**

- مديرية شرطة المناطق الخارجية.
  - إدارة شرطة المنطقة الشرقية.
  - إدارة شرطة المنطقة الوسطى.
- إدارة التحريات والمباحث الجنائية، وإدارة مكافحة المخدرات، وإدارة الشرطة المجتمعية، وإدارة شرطة المنافذ والمطارات، وإدارة مراكز الشرطة.

◄ **الإدارة العامة للحرس الأميري:**

- إدارة الحماية الثابتة وإدارة الحماية المتحركة[323].

ثالثًا: الهيكل التنظيمي لشرطة عجمان

حرص القادة في شرطة عجمان على تحديث الهيكل التنظيمي من خلال عقد اجتماعات لمناقشة تصميم الهيكل التنظيمي الجديد في الوزارة وتعديله وتحديثه، حيث تمت دراسة التشكيل الجديد قبل تحول الشرطة من إدارة إلى قيادة بتاريخ

(323) القيادة العامة لشرطة الشارقة، لمحة تاريخية، المرجع السابق.

2011/05/15م، ويضم الهيكل التنظيمي الجديد: (2) إدارة عامة و(14) إدارة فرعية و(50) قسمًا، و(192) فرعًا، ونتيجة تفعيل الهيكل الجديد تم استحداث وحدات تنظيمية تدعم تحسين الأداء وتطويره، مثل: "استحداث إدارة الاستراتيجية وتطوير الأداء"، بحيث تتبع القائد العام مباشرة، واستحداث وحدات تنظيمية أمنية، مثل: مركز شرطة مشيرف، مركز شرطة الجرف، ووحدات مرورية، مثل: قسم الإسعاف والإنقاذ، وإنشاء عدد (2) نقطة إسعاف على شارع الإمارات، وبذلك أصبحت القيادة ذات هيكل تنظيمي يتميز بتناسقه وشموليته لكافة اختصاصات القيادة ومهامها[324].

وفيما يأتي يمكن القول بأن الهيكل التنظيمي للقيادة العامة لشرطة عجمان على النحو التآتي:

القيادة العامة لشرطة عجمان:

- **القائد العام:**
  - مكتب القائد العام وإدارة الاستراتيجية وتطوير الأداء ومتابعة المخالفين والأجانب – عجمان.
- **نائب القائد العام:**
  - إدارة المؤسسة العقابية والإصلاحية وقسم الإعلام والعلاقات العامة وقسم الشؤون القانونية وقسم أمن القيادة والانضباط، وقسم الخدمات المساندة ومكتب نائب القائد.
- **الإدارة العامة للعمليات الشرطية:**
  - قسم مسرح الجريمة، وإدارة التحريات والمباحث الجنائية، وإدارة مكافحة

(324) القيادة العامة لشرطة عجمان، الهيكل التنظيمي، مأخوذة بتاريخ الأربعاء 7 يونيو 2017م، الساعة 3:00مساء، بدون رقم صفحة، الموقع الإلكتروني:
https://www.ajmanpolice.gov.ae/index.php?pg=OrganizationalStru#null

المخدرات، وإدارة مراكز الشرطة الشاملة، وإدارة العمليات، وإدارة شرطة المناطق الخارجية، وإدارة المرور والدوريات، وإدارة ترخيص الآليات والسائقين، وقسم الشرطة المجتمعية، وقسم الخدمات المساندة، وقسم الاستراتيجية وتطوير الأداء، ومكتب المدير العام.

◄ **الإدارة العامة للموارد والخدمات المساندة:**

- إدارة الموارد البشرية وإدارة الشؤون المالية وإدارة الخدمات المساندة، ومعهد تدريب الشرطة وقسم الاستراتيجية وتطوير الأداء، ومكتب المدير العام[325].

الهيكل التنظيمي لشرطة الفجيرة:

تتكون من إدارة الاستراتيجية وتطوير الأداء، ومكتب القائد العام، ونائب القائد، والإدارة العامة للعمليات الشرطية، والإدارة العامة للموارد والخدمات المساندة[326]، (الشكل رقم (1) يوضح الهيكل التنظيمي لشرطة الفجيرة).

الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة في إمارة أم القيوين:

حيث تتكون من إدارة الاستراتيجية وتطوير الأداء، ومكتب القائد العام، ونائبه، والإدارة العامة للعمليات الشرطية، والإدارة العامة للموارد والخدمات[327].

---

(325) القيادة العامة لشرطة عجمان، الهيكل التنظيمي، المرجع السابق.

(326) القيادة العامة لشرطة الفجيرة، الهيكل التنظيمي، مأخوذة بتاريخ الأربعاء الموافق 7 يونيو 2017م، الساعة 6:15 مساءً. بدون رقم صفحة الموقع الإلكتروني:
https://fujairahpolice.gov.ae/ar/Pages/OrganizationalStructure.aspx

(327) القيادة العامة لشرطة أم القيوين، الهيكل التنظيمي، مأخوذة بتاريخ الأربعاء الموافق 7 يونيو 2017م، الساعة 7:00 مساءً، بدون رقم صفحة، الموقع الإلكتروني:
http://www.uaqpolice.gov.ae

نجاحات مستمرة لوزارة داخلية الإمارات:

وقد حقّقت وزارة الداخلية العديد من النجاحات والإنجازات من خلال خطط التطوير والتحديث المعتمدة على توفير الإمكانيات البشرية المواطنة والمؤهلة، والفنية من خلال توفير الأجهزة والمعدات، والتوسع في تطوير الخدمات المقدمة للجمهور، وفق خطط استراتيجية أمنية فعالة تستوعب متطلبات الحاضر والمستقبل، قائمة على روح التعاون والمبادرة وتفعيل الشراكة المجتمعية بين الأجهزة الشرطية والمجتمع أفرادًا وهيئات ومؤسسات، لتحقيق مفهوم المسؤولية المشتركة في توفير المزيد من الأمن والاستقرار في المجتمع، وتعدّ وزارة الداخلية من أهم المؤسسات الاتحادية بالدولة لما تقوم به من عمل ريادي وفاعل يسهم بصورة واضحة في دعم الأمن والاستقرار، وهي تنطلق من غاية سامية؛ وهي الوصول لمجتمع أكثر أماناً، والإسهام في تحقيق العدل من خلال سيادة القانون وحفظ هيبة الدولة عن طريق أجهزة شرطية فعالة ميدانيًّا وعمليًّا[328].

إلا أننا نؤكد أن وزارة الداخلية في دولة الإمارات العربية المتحدة قد احتلت مكانة عظيمة، وحصلت وزارة الداخلية الإماراتية بإداراتها كافة على الآيزو «2008-9001»، لتكون وزارة الداخلية أولى وزارات الداخلية عالميًّا تحقق هذا الإنجاز الشامل في زمن قياسي[329].

(328) وزارة الداخلية لدولة الإمارات العربية المتحدة، نبذة عن الوزارة، مأخوذة بتاريخ الأربعاء الموافق 7 يونيو 2017م، الساعة 6:30 مساءً، الموقع الإلكتروني: www.moi.gov.ae

(329) إيناس محيسن: "شرطة الإمارات مسـيرة حافلة بالإنجازات"، مرجع السابق.

المبحث الثاني: الشرعية الدستورية والقانونية لنظام الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة واختصاصاته

تمهيد وتقسيم:

كما هو واضح، يمثل الدستور الوثيقة القانونية والشرعية العليا المنظمة لشتى نواحي الحياة بالدولة، والمحدد الرئيسي لنظام الحكم فيها، وإذا كان هذا هو حال الدستور بالنسبة للدول بشكل عام، فهو بالنسبة للدولة الاتحادية ذو مكانة أعلى؛ لكونه هو الأساس الذي بنيت عليه دولة الاتحاد. وبما أن دولة الإمارات دولة اتحادية، شأنها في ذلك شأن أمثالها من الدول الاتحادية، لا بد لها من دستور يحدد وظائف سلطات الدولة، ويقرر حرياتهم ويضمن حقوق الأفراد.

لكن لكل دولة نظامها وسماتها وملامحها وطابعها الخاص، ولكي يتم تحديد هوية نظام الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة وطابعه، لا بد لنا أن نرجع الأشياء والأمور لأصلها، وأصل نظام الشرطة ومصادر تكوينه تكمن في دستوريته وقانونيته، وبالتالي شرعيته هي التي يستمد منها سلطانه لتنفيذ واجباته ومهامه[330]. وبالتالي تعد وزارة الداخلية المسؤولة العامة عن الأمن العام والقانون والنظام. تحت إشراف الوزارة، تتحمل الشرطة الوطنية المسؤولية الأساسية عن الحفاظ على النظام العام ومنع الجرائم والتحقيق فيها. حيث يتمثل دور الشرطة في حماية الجمهور، وأخذ البيانات الأولية من المشتكين والشهود، واعتقال المشتبه بهم، وإجراء التحقيقات وتنفيذ أوامر النيابة العامة للمساعدة في عملية التحقيق.

(330) خالد أحمد عمر، "تنظيم إدارة الشرطة"، كلية شرطة دبي، القيادة العامة لشرطة دبي، 1990–1991م.

وتأسيسًا على ما سبق، يتناول الباحث في هذا المبحث الشرعية الدستورية والقانونية لنظام الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة واختصاصاته، وذلك من خلال تقسيمه إلى مطلبين، **وذلك على النحو الآتي:**

- **المطلب الأول: دستورية وقانونية الجهاز الشرطي في دولة الإمارات العربية المتحدة.**
- **المطلب الثاني: اختصاصات جهاز الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومهامه.**

المطلب الأول: دستورية وقانونية الجهاز الشرطي في دولة الإمارات العربية المتحدة

يتناول الباحث في هذا المطلب دستورية وقانونية الجهاز الشرطي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: دستورية نظام الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة

لقد ورد النص على نظام الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة في دستور الإمارات العربية المتحدة الصادر عام 1971م، في المواد (137، 138، 143)، حيث ينص الدستور على أن: "يكون للاتحاد قوات مسلحة برية وبحرية وجوية، موحدة التدريب والقيادة، ويكون تعيين القائد العام لهذه القوات، ورئيس الأركان العامة، وإعفاؤهما من منصبيهما بمرسوم اتحادي، كما يجوز أن يكون للاتحاد قوات أمن اتحادية، ومجلس وزراء الاتحاد هو المسؤول مباشرة أمام رئيس الاتحاد والمجلس

الأعلى للاتحاد عن شؤون هذه القوات جميعًا"[331].

كما ينص أيضًا على أن: "كل اعتداء على أية إمارة من الإمارات الأعضاء في الاتحاد يعتبر اعتداء عليها جميعًا، وعلى كيان الاتحاد ذاته، وتتعاون جميع القوى الاتحادية والمحلية على دفعه بكافة الوسائل الممكنة"[332].

وينص كذلك على أنه: "يحق لأية إمارة من الإمارات طلب الاستعانة بالقوات المسلحة، أو بقوات الأمن الاتحادية للمحافظة على الأمن والنظام داخل أراضيها إذا ما تعرضت للخطر، ويعرض هذا الطلب فورًا على المجلس الأعلى للاتحاد لتقرير ما يراه، وللمجلس الأعلى أن يستعين لهذه الغاية بالقوات المسلحة المحلية التابعة لإحدى الإمارات شريطة موافقة الإمارة طالبة الاستعانة والإمارة التابعة لها تلك القوات، ويجوز لرئيس الاتحاد ومجلس الوزراء الاتحادي مجتمعين –إذا لم يكن المجلس الأعلى منعقدًا– اتخاذ ما يلزم من التدابير العاجلة التي لا تحتمل التأخير ودعوة المجلس الأعلى للانعقاد فورًا"[333].

ويتضح من النصوص السابقة مدى أهمية إنشاء هيئة تتولى تحقيق الأمن في كل إمارة، ولا توجد هيئة أهم من جهاز الشرطة في تحقيق الأمن والمحافظة عليه.

ثانيًا: قانونية جهاز الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة

يعتبر قانون الشرطة والأمن العام رقم (1) الصادر في يناير 1972م في دولة الإمارات العربية المتحدة من القوانين الخاصة التي تعنى بتنظيم شؤون منتسبي قوة

(331) دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الصادر المادة (138) في عام 1971م.
(332) دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الصادر المادة (137) في عام 1971م.
(333) دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الصادر المادة (143) في عام 1971م.

الشرطة، من حيث واجباتهم ومسؤولياتهم وإجراءات تعيينهم وترفيعهم وعلاواتهم وإجازاتهم والجزاءات التأديبية وإنهاء خدماتهم[334]، ولقد صدر القانون الاتحادي رقم (12) لسنة 1976م في شأن قوة الشرطة والأمن، ثم تم تعديله بالقانون الاتحادي رقم (6) لعام 1989م[335].

ويلخص الباحث إلى أن قانون الشرطة هو مجموعة القواعد التي تنظم السياسات الوظيفية للضباط وصف الضباط والأفراد وغيرهم ممن يعتبرهم القانون من منتسبي الشرطة، وهو القانون الذي ينظم الأحكام الخاصة بشؤون أعضاء هيئة الشرطة بشكل عام، وعليه تبنى السياسات العامة التي تنتهجها وزارة الداخلية لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، ومنها سياسة التوظيف والتدريب لاستخراج الكفاءات القادرة على تحمل المسؤوليات بالمستوى اللائق في مختلف الوحدات التابعة لوزارة الداخلية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع، وكذلك سياسة تحقيق الرضا والاستقرار لمنتسبي قوة الشرطة، من أجل الاطمئنان على حياتهم الوظيفية والاجتماعية، وغيرها من الحالات المستقبلية التي تبنى على المقدمات الأساسية الآتية:

1. توفير الفرصة المناسبة للمنتسب لتأهيله للعمل ورفع كفاءاته.
2. تأمين دخل عادل وكافٍ يحفظ كرامة المنتسب، ويوفر له مستوى مناسبًا في الحياة.
3. تحديد قواعد ترقية وتقدير الكفاءات بشكل عادل.

---

(334) علي أحمد حاج حسين، "حقوق الإنسان بين التشريع الإسلامي والقوانين الوضعية (دراسة مقارنة)"، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2013م.

(335) د. ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، "الأحكام العامة لقانون قوة الشرطة والأمن– طبيعة قانون الشرطة جوهره ومصدره – دراسة مقارنة"، مجلة الفكر الشرطي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، المجلد التاسع، ع: 2، 2000م.

4. توفير الحوافز التي تجعل المنتسب مطمئناً على مستقبله بعد تركه للخدمة عن طريق تقاضي معاش أو مكافأة[336].

وبناء على هذه السياسات العامة والمقدمات التي تضمنتها نصوص مواد قوانين وأنظمة وزارة الداخلية، والأسس التي تحقق هذه الأهداف والسياسات العامة المكلفة بتنفيذها للصالح العام، تم تطبيق ذلك بشكل موضوعي وعادل وثابت على السياسات الخاصة بالموارد البشرية بوزارة الداخلية، مثل سياسة الاختيار للتوظيف، أو التعيين، وتقدير الكفاءة، والترقية، والنقل، والرواتب، والعلاوات بأنواعها، والإجازات بأنواعها، والجزاءات التأديبية في حالة ارتكاب ما يوجبها من قِبل منتسب القوة، والحالات التي تنهي خدمة المنتسب.

المطلب الثاني: اختصاصات الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة

إنّ التطور الشامل الذي شهدته دولة الإمارات العربية المتحدة على مدى السنوات الماضية من عمر دولة الاتحاد، أدّى إلى زيادة المهام التي تنهض بها عناصر الشرطة، وكان لا بد من الاستعداد لذلك بتطوير الوسائل والإمكانيات وإنشاء الشرطة العصرية، التي تتوافر لها الكفاءة والمقدرة على مواجهة الجريمة، وإقرار الأمن وتوفير الاستقرار والسلامة لجميع المواطنين والمقيمين على أرض الدولة، وللوزارة العديد من المهام والاختصاصات، من أبرزها: حماية أمن الدولة، وإنشاء وتنظيم قوات الأمن والشرطة، والإشراف عليها، والاضطلاع بكافة شؤون الجنسية والإقامة، وتنظيم حركة السير والمرور على الطرق الداخلية والخارجية، وتوفير الحماية والسلامة للمنشآت

(336) علي أحمد حاج حسين، "حقوق الإنسان بين التشريع الإسلامي والقوانين الوضعية (دراسة مقارنة)"، مرجع سابق.

والممتلكات(337).

وتحرص وزارة الداخلية على توفير الأمن والاستقرار للمواطنين والمقيمين على أرض الدولة على حد سواء؛ لذا فهي تعمل على تحقيق هذه الغاية الوطنية النبيلة في ظل دولة الاتحاد؛ انطلاقًا من أن الأمن والاستقرار ضرورة من ضرورات الحياة، وركيزة أساسية لتحقيق التقدم والتنمية الشاملة في البلاد، وقد اتبعت الوزارة منهجًا جديدًا يرتكز على أسس علمية ومنهجية لتطوير الإمكانيات البشرية والمادية لوزارة الداخلية؛ لمواكبة النهضة الشاملة التي تشهدها الدولة في مختلف المجالات، وتسعى وزارة الداخلية للحفاظ على أسلوبٍ متوازنٍ يجمع بين الحد من الجريمة وبين الكشف عنها(338).

تهدف وزارة الداخلية إلى الوصول لمجتمع أكثر أمانًا والحفاظ على النظام والأمن، والإسهام في تحقيق العدل من خلال سيادة القانون، وحفظ هيبة الدولة عن طريق أجهزة شرطية فعالة ميدانيًّا وعمليًّا. وتشمل المهام والاختصاصات الرئيسية لوزارة الداخلية ما يأتي:

- حماية أمن الدولة.
- إنشاء وتنظيم قوات الأمن والشرطة والإشراف عليها.
- تنظيم حركة السير والمرور على الطرق الداخلية والخارجية.
- توفير الحماية والسلامة للمنشآت والممتلكات(339).

تقوم الوزارة بدمج وتعزيز التكامل بين الأنظمة الشرطية والأمنية في الدولة.

---

(337) موقع وزارة الداخلية لدولة الإمارات العربية المتحدة، نبذة عن الوزارة، مرجع سابق.
(338) مرجع سابق.
(339) البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الداخلية، تم أخذه بتاريخ 1-7-2020م، الساعة 1:00 مساءً، بدون رقم صفحة، الموقع الإلكتروني: https://u.ae/#/

ويرأس جهاز الشرطة وزير الداخلية، والذي خول له القانون سلطات وصلاحيات، منها ما يأتي:

1. اقتراح السياسة العامة لوزارة الداخلية والإشراف على تنفيذها.
2. الإشراف على سير العمل في وزارته وإصدار التعليمات اللازمة لذلك.
3. تنفيذ الميزانية العامة للاتحاد ضمن الاعتمادات المقررة لوزارته.
4. أية صلاحيات أخرى تخولها إياه القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات الاتحادية الصادرة بمقتضاها[340].

ويختص نائب وزير الداخلية أو وكيله بما يأتي:

1. مساعدة الوزير في إدارة أجهزة الوزارة وتصريف شؤونها ومهامها.
2. تنفيذ السياسة العامة المقررة للوزارة وفق اختصاصاته.
3. يقوم بتنسيق الأعمال وتنظيمها بين دوائرها التي ترتبط به مباشرة.
4. أي مهام أخرى يتم تكليفه بها الوزير وفق صلاحياته(341).

(340) خالد أحمد عمر، "تنظيم إدارة الشرطة"، مرجع سابق.
(341) خالد أحمد عمر، "تنظيم إدارة الشرطة"، المرجع السابق.

الفصل الثاني
أثر البناء التنظيمي على مكافحة الإرهاب
مقترح إنشاء وحدة استشرافية للجرائم الإرهابية

تمهيد وتقسيم:

إنّ الجريمة الإرهابية ذات طبيعة متغيرة ومتطورة في الوقت ذاته، وهي تتخذ أشكالاً وأساليب مختلفة، وتتقاطع مع جرائم أخرى وتختلط معها؛ كالعنف السياسي والنزاعات المسلحة والكفاح المشروع، وغير ذلك من الجرائم(342).

وقد أصبحت الجريمة الإرهابية بعد أن اتخذت شكل الجريمة المنظمة، فأصبح لها شخصية وسمات خاصة، مما اضطر العالم إلى أن يعلن مكافحتها وحربه عليها، وهذه الحرب تؤدي إلى بروز ما يمكن تسميته بالحرب غير المتكافئة، ويتجلى ذلك في الطبيعة الجديدة للإرهاب، من حيث أسلحته وأدواته وأساليبه، وضآلة تكاليفه، وعظم تأثيره، وعلى الجانب الآخر تعد مكافحته والحرب عليه من قِبل الدولة أكثر تكلفة(343).

ويتميز الإرهاب المعاصر باتخاذه أفكارًا وأبعادًا جديدة، يظهر ذلك في عدم اقتصاره على عمليات الاغتيال والتفجير وخطف الطائرات والأشخاص كوسيلة للابتزاز والمساومة، بل إن هذه الأساليب التقليدية لم تعد كما في الماضي، فبدلاً من استخدام وسائل التفجير في الأماكن العامة اتجه إلى تفجير وتحطيم المنشآت

(342) د. علاء الدين راشد، "المشكلة في تعريف الإرهاب"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006م.
(343) محمد المتولي السيد، "تقييم السياسات الحكومية الخليجية في مكافحة الإرهاب"، مجلة الفكر الشرطي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلد 16، ع: 2، 2007م.

المهمة[344].

ولقد أصبح الإرهاب بشكله الجديد قادرًا على استخدام منظومات تسليحية أكثر تطورًا، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل؛ البيولوجية، والكيميائية، والنووية، والإشعاعية[345]، من أجل ذلك، لجأت دول العالم –بصفة عامة– إلى اتباع سياسات وطنية في الداخل، ودولية على المستويين الإقليمي والعالمي، لمكافحة الإرهاب والتصدي له، ومكافحته واستئصال عوامله الجوهرية، وبواعثه الإجرامية بشتى الوسائل، كونه عدواناً مجهول المصدر، يضرب في أيّ وقت وأيّ مكان، وينال من أي إنسان، راميًا إلى إشاعة الرعب والذعر والخوف؛ تحقيقًا لهدف معين[346].

ونظرًا لتفاقم خطر الإرهاب الدولي واكتسابه لطبيعة الجريمة العابرة للحدود، فقد سعت الدول للتوصل إلى وسيلة ناجحة لمكافحة الإرهاب، سواء من خلال تشريعاتها الداخلية أو من خلال التعاون فيما بينها على المستوى الإقليمي، وذلك عن طريق اتخاذ مواقف مشتركة تجاه هذه الظاهرة، ومحاولة وضع سياسات واستراتيجيات عمل وإبرام اتفاقيات إقليمية في إطار التكتلات والمنظمات الإقليمية[347].

ولا شك أنّ الجرائم الإرهابية تكسب كل يوم أرضًا جديدة، وبنظرة واحدة لخريطة العالم، نؤكد أن هناك دولاً من الشرق وأخرى من الغرب قد انضمت إلى قائمة الدول التقليدية التي عانت أو تعاني من الإرهاب... فخطورة هذه الظاهرة – خلافًا للظواهر

(344) د. أحمد إبراهيم مصطفى سليمان، "الإرهاب والجريمة المنظمة (التجريم وسبل المواجهة)"، دار الطلائع، القاهرة، 2006م.

(345) Bell D.H. Comment، The Origins of Modern Terrorism، 1987، cite par Maxwell، P. 7.

(346) Cliver Walker، The Prevention of Terrorism in British Law، Second Edition، Manchester University Press، U.K، 1992، P. 7.

(347) د. علي صادق أبو هيف، "القانون الدولي العام"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1990م.

الإجرامية الأخرى – لا تقاس بعدد الضحايا من جراء العمليات الإرهابية، أو بعدد الدول التي قامت بارتكاب هذه الخطيئة ومخالفة القانون، وإلا تراجعت أهميتها واحتلت مركزًا متأخرًا لا يتناسب مع القلق العالمي من انتشار هذه الظاهرة[348].

وما دامت خطورة الإرهاب لا تكمن في عدد ضحاياه أو عدد مرتكبيه، فإنّ خطورته الحقيقية تكمن في قدرته على نشر الخطر وإذاعة الخوف والقلق، ليس على مستوى البلد الذي وقع فيه فحسب، وإنما على مستوى العالم كله... هذا الخوف والقلق الذي ينتاب البلدان يؤدي إلى انصراف الدول عن مساهمتها في بناء المشروعات القومية، وانسحاب رؤوس الأموال إلى مجتمعات أخرى أكثر هدوءًا[349].

ولقد أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة خطورة الإرهاب، وما يترتب عليه من تهديد للأمن الوطني والقومي؛ ولذا فدولة الإمارات تعد من أوائل الدول العربية التي تهتم وتتعاون مع غيرها من الدول من أجل مكافحة الإرهاب.

ومن هنا يأتي موضوع الدراسة في هذا الفصل، وهو "مدى فاعلية البناء التنظيمي بدولة الإمارات في مواجهة الإرهاب"، **وأقسمه إلى مبحثين، وذلك على النحو الآتي:**

- **المبحث الأول: الوضع الحالي للبناء التنظيمي في مواجهة الإرهاب.**
- **المبحث الثاني: البناء التنظيمي المقترح لمواجهة الجرائم الإرهابية بدولة الإمارات.**

(348) علاء الدين زكي مرسي، "جريمة الإرهاب (دراسة مقارنة)"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010م.
(349) علاء الدين زكي مرسي، "جريمة الإرهاب"المرجع السابق.

المبحث الأول: الوضع الحالي للبناء التنظيمي في مواجهة الإرهاب

تمهيد وتقسيم:

نظرًا لأنّ جهاز الشرطة هو القائم على تنفيذ القوانين، فقد رأينا أن نشير أولاً قبل بيان دور الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة في مواجهة الإرهاب إلى توضيح السياستين التشريعية والقانونية لدولة الإمارات العربية المتحدة في مواجهة الإرهاب.

وعملاً بأحكام الدستور، فإنّ الاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفًا فيها تكون من اختصاص السلطات الاتحادية، وبمجرد التصديق على تلك الاتفاقيات وفقًا لدستور الدولة، فإنّ جميع أجهزة الدولة بما فيها المحاكم ملزمة بتطبيق النصوص الواردة في الاتفاقية، دونما حاجة إلى سن تشريعات وطنية في كثير من الحالات، ومنها الحالة المتعلقة بالاتفاقية العربية لمنع الإرهاب، وذلك نظرًا لوجود تشريعات وطنية تحدد حالات وإجراءات ضبط وتجميد المتحصلات الإجرامية، وعلى وجه الخصوص المادتان (2/2، 4) من القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2002م في شأن تجريم غسل الأموال، حيث حددت المادة (2/2) من القانون –سالف الذكر– الجرائم التي يجوز ضبط وتجميد والتحفظ على الأموال المتحصلة منها، وبينت المادة (4) من القانون نفسه الجهات المختصة بالأمر بذلك[350].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الدراسات الحديثة التي تشير إلى أن حوالي ثلاث وخمسين دولة سنَّت قوانين لمكافحة الإرهاب؛ وذلك للمساهمة التشريعية في مكافحة هذه الظاهرة على المستوى الوطني[351]، وممّا لا شك فيه أن هذا العدد قد

(350) د. محمد المتولي، "التخطيط الاستراتيجي في مكافحة جرائم الإرهاب الدولي (دراسة مقارنة)"، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، 2006م.

(351) د. محمد عزيز شكري، "الإرهاب الدولي"، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1992م، ط1.

تضاعف بتنامي ظاهرة الإرهاب في العالم[352].

وتأسيسًا على ما سبق سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين، وذلك على النحو الآتي:

- **المطلب الأول: السياسة التشريعية القائمة لمواجهة الإرهاب بدولة الإمارات.**
- **المطلب الثاني: السياسة الأمنية الحالية لمكافحة الإرهاب بدولة الإمارات.**

المطلب الأول: السياسة التشريعية القائمة لمواجهة الإرهاب في دولة الإمارات

أعرض في هذا المطلب القوانين والتشريعات، وكذلك التعاون الدولي فيما يخص مواجهة الإرهاب كما يأتي:

أولاً: القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب بدولة الإمارات

لقد قام المشرع الإماراتي بوضع سياسة التجريم من خلال تعريفه للإرهاب –بصفة عامة– تعريفًا مفصلاً، يحتوي على أنماط السلوك الإرهابي، والنتيجة من هذه الجريمة الإرهابية، ويستخلص من القانون أركان الجريمة الإرهابية، المتمثلة في الركنين المادي والمعنوي[353].

(352) د. خالد سالم عبد المجيد فلاح، "السياسة الجنائية الموضوعية في مواجهة الجريمة الإرهابية (دراسة مقارنة)"، مرجع سابق.

(353) سعيد عبيد سيف الكندي، "جرائم الإرهاب في التشريع الإماراتي ومواجهتها تشريعيًا وأمنيًا"، مرجع سابق.

وذلك في نص المادة (2) من قانون مكافحة الإرهاب الإماراتي رقم (1) لسنة 2004م[354]، حيث نصت على أنه: "يقصد بالعمل الإرهابي في تطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون كل فعل أو امتناع عن فعل يلجأ إليه الجاني، تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، بهدف إيقاع الرعب بين الناس أو ترويعهم، إذا كان من شأن ذلك الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، أو إيذاء الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، بمن في ذلك ملوك ورؤساء الدول والحكومات والوزراء وأفراد عائلاتهم، وأيّ ممثل أو موظف رسمي لدولة أو لمنظمة دولية ذات صفة حكومية وأفراد أسرهم الذين يعيشون في كنفهم المقررة، لهم الحماية وفقاً للقانون الدولي، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الطبيعية للخطر[355].

ويرى الباحث أنّ تعريف الإرهاب بدولة الإمارات لم يتطرق للهدف السياسي للجماعات الإرهابية.

ولقد وضع المشرع الإماراتي سياسة عقابية واضحة تجاه الجريمة الإرهابية، فجعل من تشديد العقوبة وتغليظها أحد وجوه تلك السياسة، وذلك من خلال عقوبات أصلية وأخرى فرعية، وأمّا العقوبات الأصلية[356]؛ فقد جاء المرسوم الاتحادي رقم

(354) مرسوم بقانون اتحادي رقم (1) صادر بتاريخ 7/28/ 2004م في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية، وقد نشر في الجريدة الرسمية ع: (417).

(355) القانون الاتحادي رقم (1) الصادر بتاريخ 7/28/ 2004م في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية، المرجع السابق.

(356) قانون العقوبات الاتحادي رقم (3) لسنة 1987م المادة (66) المعدل بالقانون الاتحادي رقم (34) لسنة 2005م فإن العقوبات الأصلية هي: عقوبات الحدود والقصاص والدية، وعقوبات جرائم التعزير، وهذه العقوبات هي الإعدام، السجن المؤبد، السجن المؤقت، الحبس، الحجز، الغرامة.

(1) لسنة 2004م بشأن مكافحة الجرائم الإرهابية لينص فيه المشرع على عقوبة الإعدام في الجرائم الإرهابية المنصوص عليها في المواد (3، 6، 9، 11، 14، 15، 16، 17، 18، 19)، وكذلك المادة (332) من قانون العقوبات الاتحادي إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها فيها، وهي القتل العمد لغرض إرهابي[357].

كما أورد المشرع في المرسوم رقم (1) لسنة 2004م العقوبات السالبة للحرية التي تدور بين السجن المؤبد والسجن المؤقت، ولم يورد المشرع عقوبة الحبس إلا في حالة واحدة فقط، وهي المنصوص عليها في المادة رقم (8) من القانون ذاته، وقد نص على السجن المؤبد بالتخيير مع عقوبة الإعدام في الجريمة المنصوص عليها في المادة رقم (3) من القانون ذاته مع السجن المؤقت في الجرائم المنصوص عليها في المواد (6، 7، 8، 10، 11، 12، 13، 14، 17) من المرسوم ذاته، ونص على عقوبة السجن المؤبد وحدها في الجرائم المنصوص عليها في المواد (9، 15، 16)، ونص على عقوبة السجن المؤقت وحدها للجريمتين المنصوص عليهما في المادتين (18، 21)[358]، وفضلاً عما سبق فقد نص المشرع الإماراتي أيضًا على العديد من العقوبات الفرعية[359].

وفي نطاق السياسات التشريعية لمكافحة الإرهاب على المستوى الوطني أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من التشريعات ذات العلاقة بمكافحة الإرهاب: انظر الجدول رقم (5) في الملاحق.

والقانون يقضي بتجريم الأفعال المرتبطة بازدراء الأديان ومقدساتها، ومكافحة

---

(357) د. حسن محمد ربيع، "شرح قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة (القسم العام)"، مطابع البيان التجارية، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1993م.

(358) سعيد علي بحبوح النقبي، "المواجهة الجنائية للإرهاب في ضوء الأحكام الموضوعية والإجرائية للقانون الدولي والداخلي (دراسة مقارنة)"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011م.

(359) سعيد عبيد سيف الكندي، "جرائم الإرهاب في التشريع الإماراتي ومواجهتها تشريعيًا وأمنيًا"، مرجع سابق.

كافة أشكال التمييز، ونبذ خطاب الكراهية، وتجريم التمييز بين الأفراد أو الجماعات على أساس الدين أو العقيدة أو المذهب أو الملة أو الطائفة أو العرق أو اللون أو الأصل، ومكافحة استغلال الدين في تكفير الأفراد والجماعات، بعقوبات تصل إلى الإعدام إذا اقترن الرمي بالكفر تحريضًا على القتل فوقعت الجريمة نتيجة لذلك، وتطبيق عقوبات رادعة للجمعيات والفعاليات الداعية لازدراء الأديان أو التمييز أو إثارة خطاب الكراهية، وتصل العقوبة إلى السجن ومليون درهم للدعم المالي للأفعال المجرمة بنصوص القانون(360).

- المعهد الدولي للتسامح الذي أطلقته حكومة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بموجب القانون المحلي رقم 9 لسنة 2017، ويهدف إلى بث روح التسامح في المجتمع وتعزيز مكانة الإمارات إقليميًّا ودوليًّا كنموذج في التسامح، وترسيخ ثقافة الانفتاح والحوار الحضاري، ونبذ التعصب والتطرف والانغلاق الفكري، وكل مظاهر التمييز بين الناس بسبب الدين والجنس أو العرق أو اللون أو اللغة(361).

ثانيًا: التعاون الدولي مع دولة الإمارات في مكافحة الإرهاب

انتهجت دولة الإمارات العربية المتحدة موقفًا ثابتًا في نبذها وإدانتها القاطعة والمستمرة لكافة أنواع الإرهاب، وكل ما يغذيه من أشكال التعصب والكراهية، وذلك لاعتبارها تتعارض مع قيمها الإنسانية وعادات وتقاليد مجتمعها، انطلاقًا من إيمانها

(360) قانون اتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن مكافحة التمييز والكراهية، المرجع السابق.
(361) البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، مراكز محاربة التطرف، تم أخذه بتاريخ 01-04-2020م.
https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/culture/tolerance/centers-for-countering-extremism.

بالتعايش السلمي بين مختلف الديانات السماوية، وضرورة التسامح وترسيخ مشاعر المحبة والسلام بين البشر، وأكّدت نبذ الإرهاب ومكافحته بمختلف أشكاله وصوره، وأيًّا كان مصدره، وما يساق له من أسباب، وأقرت استراتيجية أمنية لمكافحة الإرهاب، حيث انضمت للعديد من الاتفاقيات والصكوك الإقليمية والدولية[362].

- **الاتفاقيات الدولية:** دولة الإمارات شاركت بفاعلية في العديد من التحالفات الإقليمية والدولية لمحاربة الجماعات الإرهابية، ومنها التحالف الدولي لمحاربة داعش والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.. كما أشار إلى انضمامها إلى أكثر من اتفاقية إقليمية ودولية معنية بمكافحة الإرهاب. **انظر الجدول رقم (6) الملاحق حول الاتفاقيات التي وقعت عليها الإمارات.**

ويرى الباحث أن دولة الإمارات العربية أدركت خطورة الإرهاب والفكر المتطرف ومجال مكافحة تمويل الإرهاب، وتقوم الدولة بجهود كثيرة وحثيثة لتعزيز التسامح والتعايش السلمي لنبذ الكراهية والتطرف في الإمارات وخارجها، وإقامة مؤتمرات للأخوة الإنسانية؛ بهدف تفعيل الحوار بين الأديان والتآخي بين مختلف الثقافات، وسعت الدولة لتعزيزها على النطاق العالمي وليس المحلي فقط، وهنا يمكن القول: إن دولة الإمارات أسهمت وبشكل كبير في كبح الإرهاب ومصادر تمويله والفكر المتطرف من خلال عدة طرق؛ ممّا أسهمت في توجيه رسالة موحدة حول أهمية التعايش السلمي والحوار بين الأديان، وعدم السماح للجماعات الإرهابية المتطرفة باستغلال هذه الاختلافات الدينية لنشر العنف والكراهية بين بني البشر.

---

(362) سعيد عبيد سيف الكندي، "جرائم الإرهاب في التشريع الإماراتي ومواجهتها تشريعيًا وأمنيًا"، مرجع سابق.

ويرى الباحث أيضًا في الوقت الذي يجب أن نركز فيه جلّ اهتمامنا على مكافحة الإرهاب في بلادنا، إلا أن دولة الإمارات تؤمن بأن الوقوف إلى جانب الحكومات التي تواجه تحديات أمنية خطيرة هو أمر مهم للغاية مع ضرورة المشاركة بشكل إيجابي في تقديم الدعم اللازم لاستعادة الأمن والسلام على أراضيها وحماية الأمن القومي والإقليمى من التهديدات الإرهابية، وذلك من خلال دعم المؤسسات الشرعية وأهمية احترام سيادة واستقلال الدول، وتعزيز كافة الجهود السياسية المبذولة لتسوية الخلافات والصراعات الدائرة بالطرق السلمية، حيث إنّ خلاف ذلك سيولد المزيد من العنف والكراهية، ورغبة دولة الإمارات العربية المتحدة برؤية دول يسودها الأمن والاستقرار والسلام.

المطلب الثاني: السياسة الأمنية الحالية لمكافحة الإرهاب بدولة الإمارات

يمكن تسطير جهود وزارة الداخلية وإبرازها حسب استراتيجياتها التي رسمتها لمكافحة الإرهاب بجميع الوسائل التي تحقق وأد هذا الفكر، وتجفيف منابعه البشرية والفكرية والمادية، والتي شملت جوانب رأت وزارة الداخلية أن من شأنها تحقيق الهدف المطلوب، ومن هذه الجوانب:

- قامت وزارة الداخلية الإماراتية من ضمن الاستراتيجة الأمنية لمكافحة الإرهاب بعمل جلسات وحلقات تسمى مجالس وزارة الداخلية، وينظمها مكتب ثقافة احترام القانون بوزارة الداخلية وبالتنسيق مع القيادات العامة الشرطية بالدولة، وذلك حول سبل تعزيز جهود مكافحة الإرهاب والوسائل الفاعلة في تحصين النشئ والشباب ضد الأفكار المتطرفة، وماهية الإرهاب، ومدى خطورته على المجتمعين الداخلي والخارجي والإقليمي والعالمي، ومن ضمن النقاط التي كانت

تناقش حول دور الأسرة والمجتمع والمؤسسات التربوية والأكاديمية في تعزيز ثقافة الأجيال وتحصينهم من الفكر المتطرف، والدور المهم الذي تلعبه وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في نشر الثقافة الإيجابية في حال الاستخدام السليم والبعد عن الشائعات والمواقع والمنصات الهدامة، وهذا يكمن بدور متابعة الأسرة لأبنائهم(363).

- قامت وزارة الداخلية بجهود كبيرة في مجال التوعية في مكافحة الإرهاب وفق استراتيجية وخطة عمل تركز آلياتها على توعية الشباب من خطر الانسياق وراء هذا الفكر الضال، وإيضاح الجوانب السلبية الخطيرة، وإبراز سماحة واعتدال الفكر الإسلامي ووسطيته، حيث يعد أحد أسس البناء السياسي والديني والثقافي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ويمكن إبراز أهم هذه الجهود التوعوية(364).

وأسهمت وزارة الداخلية أيضًا في المجالات الآتية:

1. أطلقت وزارة الداخلية حملة توعوية كبيرة ضد الإرهاب على المستوى المحلي، شاركت فيها كافة القطاعات الأمنية التابعة لها.
2. التواصل مع شريحة الشباب التي يستهدفها التأثير الإرهابي، وذلك من خلال إلقاء محاضرات توعوية، والمشاركة معهم في الندوات في مراحل التعليم المختلفة بشكل عام، والثانوية والجامعية بشكل خاص.
3. ظهور المتخصصين من وزارة الداخلية في مجال مكافحة الإرهاب بالمشاركة في

(363) الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية الإماراتي، آفة الإرهاب، تم نشره بتاريخ 17-5-2019م، وتم أخذه بتاريخ 11-12-2020م:
https://www.moi.gov.ae/ar/media.center/news/903236.aspx

(364) سعيد عبيد سيف الكندي، "جرائم الإرهاب في التشريع الإماراتي ومواجهتها تشريعيًا وأمنيًا"، مرجع سابق.

لقاءات تليفزيونية وإذاعية لتعرية هذا الفكر الضال، وإيضاح أهدافه المعلنة وغير المعلنة.

4. مشاركة وزارة الداخلية في إعداد بعض البرامج التوعوية، وعدد من النشرات والأفلام والمسلسلات التي تعمل على تحقيق أهداف هذه المرحلة التوعوية.
5. تكثيف الندوات والمحاضرات لرجال الأمن وطلبة الجامعات باختلاف تخصصاتهم.
6. تشجيع البحوث العلمية، وإتاحة الفرص للأكاديميين لتناول ظاهرة الإرهاب من الجوانب التحليلية والعلاجية والوقائية كافة.
7. متابعة ما ينشر عبر مواقع شبكة الإنترنت للمنتمين للفكر الإرهابي المنحرف، الذي يهدف إلى التأثير سلبًا على المجتمع بشكل عام، وفئة الشباب بشكل خاص، ومواجهة هذا الفكر الضال لدحض ادعاءاته وافتراءاته عبر شبكة الإنترنت(365).
8. إنشاء قاعدة معلومات متطورة تهتم بحصر العناصر المتطرفة والإرهابية في الداخل والخارج ومعرفة الجماعات والجهات والخلايا التي تدعمهم وأهدافهم ومخططاتهم(366).
9. إقامة تعاون فعَّال بين الأجهزة المعنية وبين المواطنين، وإيجاد ضمانات وحوافز مناسبة لتشجيعهم على الإبلاغ عن أيّ أعمال للعناصر والجماعات المتطرفة أو الإرهابية، وتقديم المعلومات التي تساعد على الكشف عنها

---

(365) سعيد عبيد سيف الكندي، "جرائم الإرهاب في التشريع الإماراتي ومواجهتها تشريعيًّا وأمنيًّا"، المرجع السابق.

(366) محمد المتولي السيد، "تقييم السياسات الحكومية الخليجية في مكافحة الإرهاب"، مرجع سابق.

والتعاون في القبض على مرتكبيها(367).

10. إيمانًا من وزارة الداخلية بأهمية الجانب الإعلامي وقوة تأثيره، ولا سيما في أوقات الأزمات، على اعتبار أن تداعيات ظاهرة الإرهاب ونتائجه أدّت إلى تجنيد الوسائل كافة لحماية المجتمع من أخطاره، بما يتفق مع أهمية الجوانب الإعلامية ودورها في التأثير على الرأي العام، وانطلاقًا –أيضًا– من اعتماد هذه الفئة الضالة في استراتيجياتها على وسائل الإعلام المتنوعة بقيامهم بتصوير عمليات انتحارية، واستغلالهم وسائل الاتصال الحديثة، ولا سيما الإنترنت لانتشاره وصعوبة وضع ضوابط على مستخدميه، في محاولة منهم للتأثير على الرأي العام، لذلك فإن الاستراتيجية العملية التي تبنتها وزارة الداخلية في مكافحة الإرهاب من الجانب الإعلامي ركزت على خطوات عدة لمواجهة هذه التحديات، يمكن إجمالها فيما يأتي:

11. تعيين متحدث رسمي باسم وزارة الداخلية لإعلان وتوضيح كل ما يستدعي إطلاع الرأي العام المحلي والعالمي عليه حيال الأحداث، وغيرها من الموضوعات ذات الاهتمام، ولتفويت الفرصة على الجهات الإعلامية، محلية كانت أو أجنبية، من "فبركة" الأخبار، ونشر معلومات غير دقيقة ومتباينة، تفتقد معها المصداقية والوضوح.

12. شاركت وزارة الداخلية في إعداد الكثير من البرامج الإعلامية في وسائل الإعلام المتنوعة، بمعنى أن الوزارة نوعت جهودها الإعلامية والتوعوية لتشمل كافة شرائح المجتمع الإماراتي والمقيمين فيه على مختلف مشاربهم وأطيافهم.

---

(367) المرجع السابق.

13. أسهم عدد كبير من المتخصصين بوزارة الداخلية في إثراء النقاش عن ظاهرة الإرهاب عبر الصحافة المحلية، وتم تسليط الضوء على أخطار الإرهاب وآثاره السلبية على الجوانب كافة، الدينية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية(368).
14. إجراء لقاءات مع المفكرين والأكاديميين والمختصين من الإماراتيين والجنسيات العربية والإسلامية والغربية عبر وسائل الإعلام المتعددة، المقروءة منها والمسموعة، وكذلك المساهمة بإعداد ندوات لمناقشة ظاهرة الإرهاب بقصد توعية المجتمع بخطورة فكر هذه الفئة الضالة.

وتقوم وزارة الداخلية أيضًا بالآتي:

1. تبادل المعلومات الجنائية –ومنها المعلومات عن الجرائم الإرهابية– مع المكاتب المركزية للشرطة الدولية (الإنتربول) في الدول الأعضاء في المنظمة الدولية وأماناتها العامة، والتنسيق والتعاون معها في هذا المجال.
2. تبادل المعلومات الجنائية مع شعب الاتصال في الدول العربية والمكتب العربي للشرطة الجنائية والتنسيق، والتعاون معها في المجال.
3. عدم توفير الملاذ الآمن لمن يمولون الأعمال الإرهابية أو يديرونها أو يدعمونها أو يرتكبونها أو يوفرون الملاذ الآمن للإرهابيين(369).

كما أن هناك العديد من الجهات الرئيسية التي تشارك في مكافحة العمليات الإرهابية والتصدي لها من خلال خطط المواجهة، وهذه الجهات يمكن إجمالها على

(368) سعيد عبيد سيف الكندي، "جرائم الإرهاب في التشريع الإماراتي ومواجهتها تشريعيًّا وأمنيًّا"، مرجع سابق.
(369) محمد المتولي السيد، "تقييم السياسات الحكومية الخليجية في مكافحة الإرهاب"، مرجع سابق.

النحو الآتي:

◄ قوات الأمن الخاصة:

يتجلى دور قوات الأمن الخاصة في مكافحة الإرهاب فيما يأتي:

- حفظ الأمن والنظام، ومنع الإخلال بهما، ومساندة قطاعات قوى الأمن الداخلي في مواجهة العمليات الإرهابية.
- حماية كبار الشخصيات من الأعمال الإرهابية في الداخل والخارج.
- مكافحة العمليات الإرهابية بجميع صورها وأشكالها.
- حماية المنشآت المهمة المرتبطة بوزارة الداخلية من أيّ اعتداءات إرهابية.
- الكشف عن المتفجرات وإبطال مفعولها.
- التعامل مع الأحداث الأمنية في الجرائم الإرهابية(370).

◄ قسم مكافحة الجريمة المنظمة:

استحدثت الدولة قسم مكافحة الجريمة المنظمة بالإدارة العامة للأمن الجنائي تتولى مكافحة الجرائم المنظمة بجميع أنواعها، لاحتمال وجود ترابط بين المنظمات الإرهابية والمجموعات الإجرامية، وذلك بالتركيز والتنسيق والتعاون مع الدول الأخرى على المستوى الإقليمي والعربي والدولي لمكافحة تلك الجرائم وفقًا للأنظمة، ومن خلال القنوات المعتمدة(371).

(370) سعيد عبيد سيف الكندي، "جرائم الإرهاب في التشريع الإماراتي ومواجهتها تشريعيًّا وأمنيًّا"، مرجع سابق.
(371) محمد المتولي السيد، "تقييم السياسات الحكومية الخليجية في مكافحة الإرهاب"، مرجع سابق.

◄ **رجال الضبط الجنائي (المباحث الجنائية):**

يتضح دور رجال الضبط الجنائي في مكافحة الإرهاب فيما يأتي:

- القيام بالبحث والتحري عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات الخاصة بالجرائم، وإحالتهم للجهات المختصة.
- القيام بأعمال البحث والتحري وجمع الاستدلالات عن جرائم غسل الأموال، وتمويل الإرهاب والقبض على مرتكبيها وإحالتهم إلى الجهات المختصة.
- القيام بأعمال البحث والتحري وجمع الاستدلالات عن الجرائم الاقتصادية والإلكترونية والمنظمة، والقبض على مرتكبيها وإحالتهم للجهات المختصة.
- القيام بأعمال البحث والتحري وجمع الاستدلالات عن جرائم الأسلحة والمتفجرات، ومراقبة تصاريح الأسلحة والمتفجرات، واتخاذ التدابير اللازمة بشأنها.
- البحث والتحري عن الإرهابيين ورصد تحركاتهم.
- التنسيق مع الجهات المختصة للقبض على الإرهابيين "كالإنتربول"، وتقديمهم للعدالة.
- تطبيق خطط مكافحة الإرهاب بالتنسيق مع القطاعات الأمنية ذات العلاقة(372).

◄ **قسم الرقابة بالإدارة العامة للأمن الجنائي:**

استحدثت الدولة قسمًا للرقابة بالإدارة العامة للأمن الجنائي، يتولى التعرف على

(372) سعيد عبيد سيف الكندي، "جرائم الإرهاب في التشريع الإماراتي ومواجهتها تشريعيًا وأمنيًا"، مرجع سابق.

طرق غسل الأموال، انطلاقًا من اعتبار عمليات غسل الأموال من أهم وسائل تمويل الإرهاب، والتنسيق مع الجهات المعنية لكشف عمليات غسل الأموال واتخاذ اللازم بشأنها، ومتابعة تنفيذ القوانين واللوائح والنظم المتعلقة بالرقابة على تحويل الأموال، والتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية في الدولة والدول الأخرى لضبط المخالفين للقوانين والأنظمة والاتفاقيات الدولية في هذا المجال(373).

◄ **الدفاع المدني:**

يقصد بالدفاع المدني الجهاز الأمني والإداري الذي يقع على عاتقه حماية السكان والممتلكات العامة والخاصة من المخاطر والكوارث المختلفة في زمن السلم والحرب، وذلك بتقديم الخدمات الإنسانية المختلفة لمن يحتاجها على الوجه الأكمل وفي أقل وقت وبأقل التكاليف(374)، ويهدف الدفاع المدني إلى تحقيق العديد من الأهداف منها ما يأتي:

- تقليل الأضرار وآثار الكوارث على المدنيين إلى حده الأدنى.
- التعامل مع الظروف الطارئة الفورية وتفعيل الإصلاحات الطارئة لكل من قد أصابه ضرر جراء الحروب والكوارث.
- الحفاظ على سلامة الناس وممتلكاتهم ونشر الطرق التوعوية للتعامل مع الكوارث التي قد تحصل(375).

ويتكون الهيكل التنظيمي للدفاع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة، من

---

(373) محمد المتولي السيد، "تقييم السياسات الحكومية الخليجية في مكافحة الإرهاب"، مرجع سابق.

(374) عبد الله معتق أبو مارقة، "اتجاهات رجال الدفاع المدني نحو استخدام تجهيزات الحماية الشخصية أثناء عملهم"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007م.

(375) ياسمين عدنان أبو سالم، "تعريف الدفاع المدني"، نشر بتاريخ 16 يناير 2016م، مأخوذة بتاريخ الإثنين الموافق 10 يوليو 2017م، الموقع الإلكتروني: http://mawdoo3.com/

إدارة الاستراتيجية وتطوير الأداء، ومكتب القائد العام، والعديد من الإدارات، مثل: إدارة الشؤون الإعلامية، وإدارة العمليات، وإدارة الموارد والخدمات المساندة. الشكل رقم (3).

ويتّضح دور الدفاع المدني في مكافحة الإرهاب فيما يأتي:

- مباشرة التدخّل فور وقوع حوادث الحريق الناتجة عن العمليات الإرهابية.
- إنقاذ المصابين، والبحث عن الضحايا في الانهيارات الناتجة عن الأعمال الإرهابية.
- المساعدة في إعادة الحياة الطبيعية إلى المناطق المتعرضة لأعمال إرهابية.
- توعية المواطنين وتثقيفهم بالأعمال والواجبات الوقائية التي يجب أن يقوموا بها عند وقوع أعمال إرهابية.
- تنفيذ وسائل الأمن الصناعي في المنشآت الصناعية والتجارية والمرافق العامة، وزيادة وسائل الأمان في الأماكن المحتمل استهدافها بعمليات إرهابية.
- إعداد المتطوعين للقيام بأعمال الدفاع المدني في مواجهة العمليات الإرهابية.
- إحداث وإعداد تشكيلات الدفاع المدني من مختلف الاختصاصات، وتجهيزها بالعتاد والوسائل اللازمة لمواجهة العمليات الإرهابية.
- تقييد الإضاءة والمرور وإعداد وتنفيذ خطط الإخلاء والإيواء في حالات وقوع الأعمال الإرهابية(376).
- تخزين مختلف المواد والتجهيزات اللازمة لاستمرار الحياة قبل وقوع العمليات الإرهابية وأثناءها وبعدها.
- استخدام وسائل الإعلام لتحقيق أهداف الدفاع المدني في مواجهة العمليات الإرهابية.

---

(376) سعيد عبيد سيف الكندي، "جرائم الإرهاب في التشريع الإماراتي ومواجهتها تشريعيًا وأمنيًا"، مرجع سابق.

- إعداد خطة للتدخل لمكافحة الحرائق الناتجة عن الأعمال الإرهابية.

ومن العرض السابق لمكافحة الإرهاب والتكامل بين الأجهزة الأمنية بدولة الإمارات العربية المتحدة يرى الباحث أنه لا يوجد اختلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وبين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وبين جمهورية الجزائر من ناحية المركزية، ووجود وحدات تكافح الإرهاب وتبعيتها إلى وزير الداخلية ما عدا السعودية كون الوحدة تتبع رئيس مجلس الوزراء، وإن الدول الأجنبية والأقرب من وجهة نظر الباحث للاستفادة منها في دولة الإمارات العربية المتحدة الهيكل التنظيمي لمكافحة الإرهاب وعملية التنسيق بين الوحدات بشكل مباشر وسريع وتمركز الوحدات في مختلف مناطق الدولة في المملكة المتحدة.

استشراف المستقبل وأهميته:

للاستشراف في مضمونه معاني النظر إلى الشيء البعيد، ومحاولة التعرف عليه، واتخاذ السبل التي توصل إلى ذلك بدقة كالصعود إلى مكان مرتفع يتيح فرصة أكبر للاستطلاع. وفِي اللغتين العربية والإنجليزية يتداخل مصطلح أو مفهوم استشراف المستقبل، ففي اللغة العربية يقصد بمصطلح "الاستشراف" الاستقصاء والتوقّع أو التحرّي والاستكشاف والتصوّر والتنبؤ والاكتشاف.

والاستشراف في اللغة من الفعل استشرف؛ أي: علا وانتصب، واستشرف الشيء؛ أي: رفع بصره ينظر إليه[377].

ويعتبر الفيلسوف والأديب الفرنسي "فولتير" أول إنسان في التاريخ الحديث قام

(377) أحمد علي الشحي، "إدارة الموارد البشرية والأداء في القطاع الحكومي بين الحاضر والماضي"، النخبة للطباعة، القاهرة، 2019م.

بالكشف عن المستقبليات البديلة[378].

تعريف استشراف المستقبل:

عرف على مستوى الاتحاد الأوروبي على أنه: "عملية منهجية تشاركية تقوم على جمع المعلومات المستقبلية ووضع رؤى متوسطة وطويلة الأجل تهدف إلى اتخاذ قرارات قابلة للتنفيذ في الوقت الحاضر"[379].

وقد عرف الاستكشاف المستقبلي بأنه: علم فكري مبني على القناعة بأن المستقبل يمكن ويجب أن يتبنى بمقدار ما يمتلك المشروع من وسائل، وهو بذلك يقوم على الفن وعلى المنهجية، وهو يركز في آنٍ واحد على تحليل عقلاني لقوى التغيير القابلة للرصد، وهذه المقاربة تعطي نصيبًا لروح المشروع وللدقة الضرورية، على اعتبار التنبؤات التي كثيرًا ما تركز على الفرضيات المبالغ فيها استبدلت بمقاربات استكشافية أكثر دقة بكثير وأكثر حيوية، فالاستكشاف يلائم بصورة أفضل الأسلوب التنافسي الذي يعتريه الكثير من الشك، والكثير من التعقيد[380].

(378) نواف وبدان الجشعمي، "دراسات استشراف المستقبل ودورها في دعم القرار بدولة الإمارات العربية المتحدة – بالتركيز على أداة التخطيط بالسيناريو"، مركز بحوث شرطة الشارقة 2017م.

(379) أحمد ذوقان الهنداوي وصالح سليم الحموري وورولا نايف المعايطة، "استشراف المستقبل وصناعته.
ما قبل التخطيط الاستراتيجي.. استعداد ذكي، دبي دولة الإمارات العربية المتحدة"، قنديل للنشر، 2017م.

(380) نواف وبدان الجشعمي، "دراسات استشراف المستقبل ودورها في دعم القرار بدولة الإمارات العربية المتحدة – بالتركيز على أداة التخطيط بالسيناريو"، مرجع سابق.

أهمية الاستشراف في المستقبل:

يعدّ استشراف المستقبل والاهتمام به أحد العوامل الأساسية التي أسهمت في تطور الحضارات، فالاستشراف حتى في ملامحه الأولى يعدّ من مقومات النجاح الرئيسية في إحداث نهضة وتقدم الحضارات، إذ ظل هاجسًا يشغل تطلعات مفكريها الذين سعوا إلى رقيّ الأمم على مر العصور. ويلحظ أن للفلاسفة دورًا بارزًا في بلورة مفهوم استشراف المستقبل ونشأته، وذلك عبر إحداث الثورة الفكرية وتنشيطها وتحديدًا بتشخيص المشكلات، الأمر الذي يعدّ مكوناً من مكونات مفهوم استشراف المستقبل[381].

الاستشراف يتبنى منظومة عملية قائمة على المنهجيات والأساليب العلمية الحديثة لرصد التطورات والمتغيرات والاحتمالات التي ستحدث في المستقبل بشتى الظواهر والمجالات، إذ يسعى إلى تقليل الغموض وعدم اليقين بغرض الاستعداد لمواجهة التحديات والتكيف مع الأوضاع المستقبلية وفق خطط استراتيجية تتماشى مع التطورات والاحتمالات الوارد وقوعها في المدى البعيد، فهو بذلك يعبر عن القدرة على رؤية وقراءة ما يمكن وقوعه أو حدوثه مستقبلاً، ويكشف ما يحمله التطور من احتماليات وتحديات وفرص، ويمتاز عن غيره من المحاولات، بأنه يعتمد على المنهجيات والأساليب لتحقيق التنبؤات والتوقعات المستقبلية، وبه تستطيع المجتمعات فهم التطورات وتصور المناخ المناسب للتكيف مع المتغيرات المستقبلية وتقليل نسبة المخاوف من الاحتمالات السلبية كالأزمات والكوارث من خلال توظيف الخطط الاستراتيجية والتشغيلية وتفعيل حلول ابتكارية قادرة على استغلال الفرص[382].

---

(381) كليثم الكعبي، "إضاءات في استشراف المستقبل، مداد للنشر والتوزيع دولة الإمارات العربية المتحدة"، دبي، الطبعة الأولى، 2019م.

(382) كليثم الكعبي، "إضاءات في استشراف المستقبل"، المرجع السابق.

فالاستشراف يشخص الواقع ويرصد التغيير ويبني ويوظف المعرفة ويتعامل مع الاحتمالات المختلفة، سواء كانت سلبية أم إيجابية، ويساعد على اتخاذ القرارات ودعمها ويصنع الابتكارات المستقبلية، ويعمل على التجهيز والاستعداد للاحتمالات والتحديات، إذن الاستشراف منهج علمي وتطبيقه مطلب حضاري لكافة المجتمعات بمختلف ظواهرها ومجالاتها؛ لما يمثّله من ممارسات عملية متناغمة تسابق الزمن في تطوراته، وتبادر إلى وضع الحلول المناسبة وتتعامل مع الإشكاليات قبل حدوثها، وهكذا يكون أقل ما يمكن أن نطلقه على الاستشراف، أنه عملية إدارة المستقبل الذي لا يتجزأ عن الماضي والحاضر(383).

إنّ الاستشراف عملية مستمرة على مدى سنوات وليس تطبيقًا لمرة واحدة. سيكون هناك دومًا معلومات جديدة ناتجة عن الدراسات الاستشرافية المستمرة في الظهور، وعلى نظام دعم القرار المتجدّدة وعكسها على مخرجاته بأقل عبء ممكن على المستشرف، وأيضًا بقدرات على إظهار التغيير الذي تحدثه هذه المعلومات الجديدة بما يعزّز من عمل النظام بوصفه أداة تعليمية أن وجود مخطط تأثير بوصفه جوهرًا للنظام سيحقّق هذه الخاصية، وفي كلّ مرة تستجد معلومة سيمكننا نظام دعم القرار الاستشرافي من الدخول إلى العلاقة المحددة في مخطط التأثير وتغيير المعلومة، وسيظهر فورًا تأثيرها على مخرجات سيناريوهات وتداعيات(384).

(383) كليثم الكعبي، "إضاءات في استشراف المستقبل"، المرجع السابق.
(384) رامي صلاح الغرابية، "التخطيط بالسيناريوهات، تطبيقات في استشراف المستقبل"، مداد للنشر والتوزيع، دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، الطبعة الأولى، 2019م.

خصائص الاستشراف:

توجد خصائص تميّز الاستشراف عن أنواع أخرى من دراسات المستقبل:

أوّلاً: موجه بالعمل: فالاستشراف ليس تحليل تطورات المستقبل أو تأملها فقط، ولكن أيضًا دعم العاملين من أجل تشكيل المستقبل بشكل أكثر فاعلية. نظريًّا لا يمكن اعتبار الدراسات التحليلية؛ (أي: دراسات المستقبليات) على أنها عملية استشراف دون ربطها بالأفعال الممكنة مستقبلاً، حيث يكون هناك إمكانية لتشكيل المستقبل.

يفترض الاستشراف أنّ المستقبل غير محتوم، وبالتالي يمكن للمستقبل أن يتطور في اتجاهات مختلفة، وهذه الاتجاهات يمكن تشكيلها إلى حد ما بالقرارات المتخذة اليوم. بمعنى آخر هناك درجة معينة من الحرية في الاختيار بين مستقبليات بديلة ممكنة، وبالتالي زيادة فرصة الوصول إلى الحالة المستقبلية المرغوبة.

ثانيًا: تشاركي: لا يتم القيام بالاستشراف من قِبل مجموعة صغيرة من الخبراء أو الأكاديميين، بل يشمل عددًا أكبر من مختلف مجموعات الممثلين المعنيين بالقضايا المطروحة.

وتنشر نتائج عملية الاستشراف بين جمهور كبير سعيًا وراء ردود أفعاله، والحصول على التغذية الراجعة.

ثالثًا: متعدد الاختصاصات: يرتكز الاستشراف على مبدأ أن المشاكل التي نواجهها لا يمكن فهمها بشكل صحيح إذا ربطناها ببعد واحد ثم قسمناها كي تناسب منظور مختلف الاختصاصات الأكاديمية، وإنما يقدم الاستشراف طريقة تستحوذ على الحقائق في

مجملها مع جميع المتغيرات التي تؤثر فيها، بغض النظر عن النوع الكمي والنوعي(385).

الفرق بين استشراف المستقبل والتخطيط الاستراتيجي:

إنّ الاستشراف وإن كان داخلاً في مجال التخطيط الاستراتيجي إلا أنه يختلف عنه وفق ما يأتي: الاستشراف.. يعنى بالتعرف على احتمالات ما سوف يكون في المستقبل؛ أي: أن نتائجه متعددة الاحتمالات مع محاولة ترجيح إحداها دون أن تكون معنية بالوصول إلى نتيجة معينة، أمّا التخطيط الاستراتيجي فيعنى بتحديد هدف معين مسبقًا ومحاولة الوصول إليه، وبالتالي فإنّ الاستشراف يساعد بشكل كبير في توجيه التخطيط الاستراتيجي(386).

التخطيط الاستراتيجي هو:

العملية التي يتم بموجبها دراسة وتحليل بيانات الماضي والحاضر في سبيل توقّع الأوضاع المستقبلية بما يقود نحو تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها في المستقبل، ويشمل تحديد الوسائل والسياسات والأساليب اللازمة لتحقيق الأهداف بالجودة والتكلفة المطلوبة، كما يشمل ثقافة المنظمة وفلسفة النشاط، وكذلك الإطار الزمني لإنجاز الأهداف(387).

---

(385) أحمد ذوقان الهنداوي وصالح سليم الحموري وورولا نايف المعايطة، "استشراف المستقبل وصناعته.
ما قبل التخطيط الاستراتيجي.. استعداد ذكي"، مرجع سابق.

(386) كليثم الكعبي، "إضاءات في استشراف المستقبل"، مرجع سابق.

(387) محمد عيسى أحمد آدم، "دور التخطيط الاستراتيجي في حراسة وتأمين المنشآت العامة"، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات الاستراتيجية، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الرباط، 2015م.

الفرق بين استشراف المستقبل والتخطيط الاستراتيجي:

الجدول (3)

يوضّح الفرق بين استشراف المستقبل والتخطيط الاستراتيجي

استشراف المستقبل	التخطيط الاستراتيجي
يمتد إلى 25 سنة وأكثر	يمتد من 5 إلى 10 سنوات
تخطيط طويل المدى	تخطيط قصير المدى
تخيل وابتكار	تخطيط تشغيلي وتنفيذي
التركيز على جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها	التركيز على مجال معين لوضع الخطة له، كالتخطيط في المجال الاقتصادي أو التعليمي أو الصحي أو الأمني
مدخل من مدخلات التخطيط الاستراتيجي	مخرج من مخرجات استشراف المستقبل
يركز على التوجهات المستقبلية	تركيز بسيط على التوجهات المستقبلية
استشراف المستقبل قادر على إعطاء المخطط الاستراتيجي للفرص التي سيحصل عليها على المدى البعيد وما هي المخاطر المتوقعة أيضًا.	نسبة نجاح الخطط الاستراتيجية ستكون أكبر إذا كانت مبنية على الاستشراف[388].

(388) خديجة أحمد محمد بامخرمة، "مفهوم وقيمة استشراف المستقبل"، مجلة المنال، الشارقة، تم نشره في نوفمبر 2018م، تم أخذها بتاريخ 20-11- 2019م، الموقع الإلكتروني: www.almanalmagazine.com

المبحث الثاني: البناء التنظيمي المقترح لمواجهة الجرائم الإرهابية بدولة الإمارات

تمهيد وتقسيم:

ممّا لا شك فيه أن الشرطة مؤسسة قديمة، عرفتها الشعوب بأشكالها وأنماطها المختلفة، فاحتاجت إليها المجتمعات المنظمة، أو شبه المنظمة في السابق، لتكون أداة الحكام والقادة في إرهاب المجرمين والمفسدين، وفي ملاحقتهم والقبض عليهم وتأديبهم أحيانًا إذا لزم الأمر، وأمّا الشرطة في الدولة الحديثة فقد تطورت تطورًا ملحوظًا في القرن الماضي، وتأثرت بعصر النهضة، سواء في الأهداف والوسائل، أم في المفاهيم كنتيجة حتمية لاتساع آفاق المعرفة والعلوم، وانتشار مبادئ الديمقراطية، وتمسك الشعوب بكافة أشكالها وألوانها بحقوق الإنسان، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في شتى المجالات، فشرطة اليوم لم تعد كشرطة الأمس بأيّ حال من الأحوال(389).

وجهاز الشرطة هو إحدى ركائز الجهاز الإداري للدولة، وعماده في تحقيق الاستقرار الذي يدعم حركة التنمية، وقد تأثر بتلك المتغيرات بصورة واضحة، خاصة بعد أن أصبح الاعتماد عليه أساسيًّا في توفير أنواع جديدة من الخدمات الأمنية، إلى جانب مهامه الأصلية في المجتمع(390).

وتعدّ المواجهة الأمنية مع التنظيمات الإرهابية، وهي ضرورة أمنية تفرضها الأوضاع التي أفرزتها الجرائم الإرهابية، وأنها تعدّ من أكثر القضايا الأمنية حساسية وخطورة؛ نظرًا لأنها حرب غير متكافئة، إذ تتعامل السلطات الأمنية المختصة مع أشباح يمتلكون أسلحة فتاكة، وينطلقون من عقيدة قوية من وجهة نظرهم، وغايتهم

(389) خالد أحمد عمر، "تنظيم إدارة الشرطة"، مرجع سابق.
(390) المرجع السابق.

الآنية تنفيذ المهام التي كلفوا بها من قيادتهم، والتضحية بحياتهم في سبيل نجاح العملية يعد بالنسبة لهم غاية نبيلة ستوصلهم الجنة؛ ولأنهم ينطلقون من عدد من العوامل التي تساعدهم على نجاح الجرائم الإرهابية المكلفين بتنفيذها، وهذا يدعو إلى أن تكون المواجهة الأمنية محكمة وصارمة وذات فعالية عالية[391].

وعندما تفشل الإجراءات الوقائية التي يرسمها النظام الأمني للوقاية من حدوث اختراقات أمنية وعمليات إرهابية، فإن الأنظار تتجه إلى حتمية استخدام وسائل الردع المسلح، وتلك أداة قوية في يد السلطة السياسية الحاكمة، وتدور أساسًا حول الاستعانة بالقوات المسلحة من قوات الأمن أو الجيش إذا لزم الأمر، كما هو الحال عندما تشترك قوات الشرطة مع قوات الجيش في مكافحة العمليات الإرهابية[392].

أعرض وبناءً على ما سبق عرضه البناء التنظيمي المقترح لمكافحة الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة، والذي يستند على عدة متطلبات مثل: تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بجهاز الشرطة، وتطوير الهيكل التنظيمي، وكذلك الارتقاء بتدريب قوات الشرطة وأفرادها، وتطوير بيئة العمل الشرطي، ثم أختم بتصور مقترح لما يجب أن يكون عليه البناء التنظيمي، وأعرض لذلك في مطلبين وفق الترتيب الآتي:

- **المطلب الأول: متطلبات بناء الهيكل التنظيمي المقترح.**
- **المطلب الثاني: البناء التنظيمي الشرطي المقترح لمكافحة الإرهاب في دولة الإمارات.**

---

(391) د. معتز محيي عبد الحميد، "دور أجهزة الشرطة في مقاومة الجرائم الإرهابية"، صحيفة المدى في 8 سبتمبر 2013م، مأخوذة بتاريخ الثلاثاء الموافق 22 أغسطس 2017م، الموقع الإلكتروني: http://www.almadapaper.net/ar/

(392) د. معتز محيي عبد الحميد، "دور أجهزة الشرطة في مقاومة الجرائم الإرهابية"، مرجع سابق.

المطلب الأول: متطلبات بناء الهيكل التنظيمي المقترح

أولاً: ضرورة تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بجهاز الشرطة

يجب أن تستند إدارة الشرطة في مباشرة وظيفتها العامة في منع الجريمة وضبطها إلى قانون يحدد اختصاصاتها وواجباتها وحدود سلطاتها في جمع الأدلة قبل المتهمين، والأحوال التي يجوز لها فيها القبض على المتهمين وتفتيشهم، ونطاق حقها في استخدام سلطة الشرطة الإداري، والأحوال التي يجوز لها فيها التدخل واستخدام القوة لأداء واجبها، وحدود هذا الاستخدام، وعلى الأخص استخدام الأسلحة النارية(393).

والغاية من هذا هو تحصين رجل الشرطة بضمان قانوني يسبغ على وظيفته العامة صفة شرعية، بحيث يصبح أيّ انحراف عن هذا الاختصاص أو تجاوز له خروجًا على نطاق الشرعية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى حماية الأفراد من تعسف الشرطة أو إساءة استعمال السلطة المخولة لها(394).

ويجب أن تتضمن التشريعات العديد من المبادئ المهمة؛ وذلك لأنها تعد من أهم مقومات جهاز الشرطة الحديثة، ومنها ما يأتي:

1. **مبدأ العلمية:** بمعنى الاستناد دائمًا إلى الأساس العلمي القائم على الاستفادة من الخبرات والتخصصات، ودراسة الخطط السابقة والاستفادة من التجارب السابقة، واستخدام الأسلوب العلمي المتطور عند وضع خطط مواجهة الجريمة(395).
2. **مبدأ الإلزامية والمرونة:** ويعني مبدأ الإلزامية ضرورة الالتزام في التنفيذ بخطط

(393) خالد أحمد عمر، "المدخل لإدارة الشرطة"، مرجع سابق.
(394) مرجع سابق.
(395) د. حسني درويش عبد الحميد، "الاستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة"، مرجع سابق.

تحقيق الأهداف عقب اعتمادها، وإبلاغها إلى جميع الأجهزة في المناطق المختلفة، والعمل على إمكانية استجابة الخطة للظروف الطارئة اعتمادًا على الدراسات التنبؤية، ومدى قابليتها مواجهة أية مشكلات عند التنفيذ.

أمّا المرونة فتعني أن تكون الخطة ذات بدائل مختلفة، بحيث يمكن مواجهة الاحتمالات الطارئة(396)، فمن المسلم به أنّ حرية أجهزة الأمن ليست مطلقة في اختيار نوع التخطيط لمواجهة تلك الأخطار، بل يتعيّن أن يكون هذا التخطيط وليد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة، وينبغي أن يطور التخطيط؛ بحيث يناسب حاجة المجتمع وقدراته في ظل ما يجدّ من ظروف، لذلك فإنّ صلاحية خطة الأمن – شأنها كشأن سائر الخطط– رهين بملاءمتها شكلاً وموضوعًا للأوضاع التي تصاغ في ظلها، واستمرار هذه الصلاحية يتوقف بالدرجة الأولى على استمرار تلك الأوضاع، فإذا ما تغيّرت الظروف ولم تسايرها الخطة بالتغير، فكأنما قد حكمت على نفسها بالإخفاق والعجز عن ملاحقة التطور، ومؤدى هذا أنّ السمة الرئيسية في الخطة هي المرونة والقابلية للتطور وفقًا للتنظيمات والقيم الجديدة، بل إنّ الخطة السليمة هي التي تتنبأ بهذه الظواهر قبل وقوعها، فتعمل على دراستها ووضع الحلول الكفيلة بمواجهتها حتى لا تفاجأ بها مفاجأة قد تفقدها القدرة على التكيّف معها تأثرًا بها وتأثيرًا فيها(397).

1. **مبدأ الاستمرار والمشاركة:** ويعني ذلك أنّ تحديد الوسائل والأساليب والتخطيط لمواجهة متطلبات الأمن ليس عاملاً عارضًا يلجأ إليه في ظروف معينة فقط، بل له صفة الاستمرارية بالإعداد السابق والتطوير المستمر القائم على التنظيم الدقيق وإعادة التقييم كذلك، وبذلك يكون إعداد الخطة قد تم

(396) مرجع سابق.
(397) حسن فتح الباب، "دور الرأي العام في مكافحة الجريمة"، مجلة الأمن العام المصرية، ع: 54.

بمساهمة العاملين، فضلاً عن تنفيذها بواسطتهم، ويكون تدخل سلطة القيادة في الخطة للتوجيه والتنسيق في إعدادها والإشراف والرقابة على تنفيذها(398).

ثانيًا: تطوير الهيكل التنظيمي الشرطي

بعد استعراض الهياكل التنظيمية لجهاز الشرطة، سواء في دولة الإمارات العربية المتحدة، أم في غيرها من الدول محل الدراسة، يتّضح الآتي:

1. في بعض الدول العربية نجد أن التنظيم الشرطي، بما يتضمّنه من هيكل تنظيمي وثقافة وقيادة، يشكّل في جملته عاملاً يحول بدرجة كبيرة دون تحقيق الكفاءة والفعالية المنشودة، لا سيما في ظل عدم توافر فرص لتمكين الجمهور من المشاركة في صنع القرار الشرطي، وفي ظل غياب آليات لقياس مستوى الرضاء العام.
2. افتقد التنظيم الشرطي في كل الدول العربية –بل الأجنبية باستثناء اليابان– إلى تطبيق نظام الكوبان، والذي أظهر فعالية كبيرة في مجال مكافحة الجريمة.
3. الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة في الدول العربية لا يسمح بتطبيق فلسفة الشرطة المجتمعية؛ نظرًا لأنه يتسم بالعديد من المعتقدات والأفكار المتعارضة مع معتقدات وأفكار فلسفة الشرطة المجتمعية، من بينها المركزية الشديدة للسلطة والمسؤولية.
4. تتحمل الشرطة في معظم الدول العربية –بعكس المملكة المتحدة بريطانيا مثلاً– مسؤوليات أمنية غير شرطية بالأساس؛ حيث تجاوزت واجباتها التقليدية، وأصبحت مسؤولة عن الأمن بكافة أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يفوق قدرتها وإمكاناتها، هذا فضلاً عن تداخل العمل

(398) د. حسني درويش عبد الحميد، "الاستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة"، مرجع سابق.

السياسي في عمل الشرطة؛ ومن ثَمَّ الخضوع للضغوط السياسية التنفيذية على حساب المصلحة العامة.

ثالثًا: تحديث و تطوير التدريب للقوات وأفراد جهاز الشرطة

إنّ العمل في المجال الأمني لا يعتمد على القوة البدنية والمهارة في تنفيذ العمليات الأمنية فقط، ولكنه يعتمد كذلك على قدرة رجال الأمن ومهاراتهم في التعامل مع الجمهور وتفاعله معهم، ومدى قدرته على التأثير في الجمهور، والتمكّن من تعديل اتجاهاتهم والسير بها إلى الاتجاه القويم الذي يحقق أمن المجتمع واستقرارهم، لذلك من الضروري ألا نغفل أهمية العمل على تدريب العاملين في الجهاز الأمني على أسلوب التعامل والعلاقات الإنسانية لتمكينهم من تحقيق التقدم في الحياة الوظيفية، فالعلاقات الطيبة التي تنشأ بين رجل الشرطة والجمهور لا بد من أن تؤدي إلى نتائج مثمرة، حيث يبادر الأفراد بتقديم يد العون والمساعدة إلى الشرطة، والمساهمة بالإدلاء بشهادتهم في تسريع عملية الوصول إلى كشف خبايا الجرائم وأسرارها(399).

ممّا لا شك فيه أنّ تطور التدريب لقوات جهاز الشرطة وأفرادها أمر مهم وضروري؛ ذلك لأنه كما هو معلوم أنّ الجريمة تتطور مع تطور المجتمع، وكلما تقدّمت العلوم وقدّمت للمجتمع أحدث المخترعات سعت الجريمة إلى استغلالها وتكييفها بما يلائم أهدافها، لهذا كان لزامًا ألا تقف الشرطة العصرية من هذا التطور موقف الجمهور، بل كان عليها هي الأخرى مواكبة هذا التطور، والسعي إلى كل جديد في ميدان العلم، واستخدامه في مواجهة الجريمة(400).

(399) د. محمد شريف إسماعيل، "الأساليب الحديثة في تدريب رجال الشرطة"، مرجع سابق.
(400) خالد أحمد عمر، "تنظيم إدارة الشرطة"، مرجع سابق.

ولهذا فقد أصبح من أهم سمات الشرطة في الدولة العصرية استخدام التكنولوجيا في كافة مجالات أنشطتها، سواء في مجال منع الجريمة أم الكشف عنها أم في تنظيم حركة المرور بالمدن وعلى الطرق العامة، أم في مجال الاتصال والانتقال، فقد حلّت الأجهزة الإلكترونية والكهربائية محلّ الإنسان، وأصبحت هي المعول الأساسي في تحليل البيانات والإحصائيات وإعدادها، وأصبحت شاشات التليفزيون تستخدم في تنظيم حركة المرور داخل المدن وضبط السيارات، وطائرات الهليكوبتر في عمليات البحث والإنقاذ ونقل المصابين في الحوادث، وأصبح بثّ الإشارات التليفزيونية، بل نقل صور الأشخاص والبصمات والمستندات بين مراكز الشرطة وقيادتهم يتم عن طريق هذا الجهاز، وأصبحت شبكات اللاسلكي تربط مراكز الشرطة ببعضها البعض وبرجال الدوريات، سواء منها الراجلة والراكبة، وحلّت وسائل النقل السريعة محل الوسائل التقليدية، فأصبحت الشرطة العصرية تملك كافة وسائل النقل البري والجوي والبحري السريعة[401].

وهذا قد ساعد تقدّم العلوم الطبيعية على التعرف على المجرمين عن طريق فحص الأدلة المادية التي يخلفها الجناة وراءهم في مسرح الجريمة، وباستخدام المجالات الصوتية، كأجهزة الكشف عن الكذب، وتصوير الأماكن واستخلاص البيانات الفسيولوجية، وأصبحت المختبرات الجنائية تضم الخبراء المتخصصين في شتى التخصصات المعملية، فهناك خبراء التحاليل، وخبراء الأدلة الجنائية، وخبراء التصوير الفوتوغرافي، وخبراء الحرائق والتزوير والتزييف والسموم والمخدرات، وقد أضيف حديثًا خبراء هندسة الجينات المعروفة بالـــ (DNA)[402].

---

(401) المرجع السابق.
(402) خالد أحمد عمر، "تنظيم إدارة الشرطة"، مرجع سابق.

رابعًا: التحفيز وتطوير بيئة العمل لجهاز الشرطة

يمثّل البشر العامل الحاسم الذي يضمن نجاح أيّ منظمة أو فشلها، وأفراد الشرطة هم المورد الأول المتاح لتحقيق أهداف الشرطة، وهم كذلك أشد العوامل ظهورًا للعين؛ لأن أفراد الشرطة عادة ما يرتدون الزي الرسمي أثناء عملهم، ومن المفيد في إجراء تقييم للشرطة من زاوية أوضاع حقوق الإنسان أن يعرف –ولو إلى حد ما– عدد أفراد الشرطة المستخدمين في بلد من البلدان، ومدى تواصلهم مع من يخدمونهم من الناس، ومن العناصر الأساسية لمناقشة قضايا أفراد الشرطة معرفة عمليات التجنيد والاختيار والتدريب (الأساسي واللاحق أثناء العمل)، وإجراءات التعيين والنقل والترقية[403].

من المؤكد أنّ قيام الشرطة بوظائفها الأساسية يقتضي توافر العدد الكافي من الأفراد، ولكن من الصعب ملء أعداد معينة، فالنسب ما بين أعداد أفراد الشرطة وأعداد السكان تتفاوت تفاوتًا شديدًا ما بين البلدان، ففي جمهورية التشيك يوجد شرطي واحد لكل 178 شخصًا، وفي إنجلترا وويلز شرطي لكل 280 شخصًا، والنسبة الشائعة بين إعداد الشرطة والسكان في بلدان الاتحاد الأوروبي تقارب عادة 1 إلى 300 – 400[404].

ولا شك أنّ قصور الشرطة عن تحقيق التمثيل الصحيح للمجتمع يؤثر في جودة العمل الشرطي؛ لأنّ عدم التنوّع العرقي والديني والإقليمي يؤثّر في أسلوب القيام بالعمل الشرطي المعتاد، وفي الذين تقدم لهم الخدمات، وفي أسلوب التصدي للصراع، ويؤثر –بصفة خاصة– في القدرة على التمتّع بالعدالة من جانب الفقراء، والأقليات،

(403) أنيكي أوسي، "فهم العمل الشُرطي (دليل لنشطاء حقوق الإنسان)"، منظمة العفو الدولية، 2011م، ط1.
(404) المرجع السابق.

والنساء، والجماعات المستضعفة[405]، فكثيرًا ما تلقى بعض الجرائم التجاهل أو تولى أولوية محدودة، ولا سيما الجرائم التي تستهدف الإناث بصورة أكبر من الذكور، مثل الإيذاء الجنسي، والعنف الأسري، والإتجار بالنساء، ولا تلقى هذه الجرائم كلها ما تستحقه من العمل الشرطي، وذلك لسببين:

- الأول: أن الضحايا قد يشعرن بالعار أو يتعرّضن للضغط عليهن حتى يمتنعن عن توجيه التهم.
- والثاني: هو رد الفعل غير المتعاطف مع الضحايا حين يُبلغن عن وقوع أمثال هذه الجرائم.

وقد وثقت منظمة العفو الدولية أعدادًا لا تحصى من حالات النساء اللاتي تعرضن للتجاهل أو الإيذاء في مراكز الشرطة في بلدان بالغة التنوع، مثل: كينيا وأفغانستان وفي غواتيمالا، كما وثقت منظمة العفو الدولية إيذاء الشرطة للعمال الريفيين في قضايا الطرد من الأراضي، وتميل الشرطة في البرازيل إلى استخدام القوة المفرطة ضد الذين يعيشون في أحياء الصفيح، وجميع هؤلاء محرومون من العمل الشرطي الجيد ما دامت متاعبهم تلقى التجاهل، وعندما يتعاملون مع الشرطة يلقون اللامبالاة أو ما هو أسوأ في كثير من الأحيان[406].

وفضلاً عمّا سبق فإنّ توفير السلاح والأدوات المستخدمة من قِبل الشرطة يحتاج

---

(405) CHRI، 2005، Police accountability: Too important to neglect، too urgent to delay، P.7-8.

(406) انظر التقارير الآتية "كينيا: تحرك طبي: دور الأدلة الطبية في نظر قضايا الاعتداءات الجنسية" (2002م)؛ و"أفغانستان: لا أحد يستمع إلينا، ولا أحد يعاملنا كبشر – حرمان النساء من العدالة" (2003م)؛ "غواتيمالا: السبيل لحل منازعات الأراضي هو وقف عمليات الإجلاء وتبني سياسات زراعية أصيلة"؛ "البرازيل: "إنهم يطلقون النار بالتميز" (2005م).

إلى موارد مالية، ويجب أن تكون الموارد كافية لتمكين قوات الشرطة من أداء واجباتها بصورة مهنية، ويجب أن يتوافر للشرطة المستوى المناسب من المسكن والمعدات ووسائل المواصلات والأزياء الرسمية حتى تؤدي وظائفها على النحو الصحيح، كما ينبغي توفير الموارد الكافية لتدريب المجندين الجدد نظريًّا وعمليًّا، كما أن من حق العاملين بالشرطة تلقي رواتب منصفة، وينبغي أن تتفق ظروف عملهم العامة مع المعايير الدولية(407).

وفي هذا الصدد تنصّ المادة السابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أنه "تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بما لكلّ شخص من حق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية تكفل على الخصوص:

1. مكافأة توفر لجميع العمال، كحد أدنى:
   - أجرًا منصفًا، ومكافأة متساوية لدى تساوي قيمة العمل دون أيّ تمييز، على أن يضمن للمرأة خصوصًا تمتّعها بشروط عمل لا تكون أدنى من تلك التي يتمتّع بها الرجل، وتقاضيها أجرًا يساوي أجر الرجل لدى تساوي العمل.
   - عيشًا كريمًا لهم ولأسرهم طبقًا لأحكام هذا العهد.
2. ظروف عمل تكفل السلامة والصحة.
3. تساوي الجميع في فرص الترقية داخل عملهم إلى مرتبة أعلى ملائمة، دون إخضاع ذلك إلا لاعتباري الأقدمية والكفاءة.
4. الاستراحة وأوقات الفراغ، والتحديد المعقول لساعات العمل، والإجازات

(407) أنيكي أوسي، "فهم العمل الشُرطي (دليل لنشطاء حقوق الإنسان)"، مرجع سابق.

الدورية المدفوعة الأجر، وكذلك المكافأة عن أيام العطل الرسمية(408).

وتتضمّن المبادئ التوجيهية لتنفيذ "مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك" النص على تقديم "الأجر اللائق لجميع الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وظروف العمل المناسبة لهم". وقد علقت منظمة العفو الدولية في عدد محدود من الحالات على رواتب أفراد الشرطة، وأوصت بالتصدي لمشكلة الرواتب غير الكافية، وكثيرًا ما يقال ذلك استنادًا إلى الأدلة القائمة على انتشار الفساد في الشرطة، وبأنه يعتبر وسيلة لتدارك النقص في رواتبها الهزيلة. وتقول منظمة العفو الدولية في تقرير عن تيمور الشرقية: إنّ "ثقافة أيّ جهاز للشرطة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالظروف التي يعمل فيها أفراد الشرطة، وبالاهتمام الموجه إلى حقوقهم، وهو الذي يؤثر بدوره في أسلوب نظرة المجتمع المحلي إليهم، ويوصي التقرير بضرورة تحديد رواتب أفراد الشرطة بالمستوى الكفيل بحمايتهم من الضغوط الاقتصادية، وتوفير مستوى معيشة معقول، بحيث تنعكس فيه طبيعة العمل المهم –والخطر أحيانًا– الذي تقوم به الشرطة، وينبغي مراجعة مستويات الأجور بانتظام[409].

والجدير بالذكر في هذا الصدد أنه ينبغي التأكيد بوضوح على أن انخفاض مستوى الرواتب والعمل في ظروف سيئة لا يمكنهما مطلقًا تبرير انتهاكات حقوق الإنسان، وهو ما يميل أفراد الشرطة أحيانًا إلى القول به؛ فالشرطة في بلدان كثيرة تواجه قلة الموارد، وكثيرًا ما تستخدم هذه الحقيقة في تبرير قصور نجاحها في توفير الأمن، وتعتبرها ذريعة لارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وممّا تجدر الإشارة إليه أيضًا في هذا الصدد أنّ أحد التعليقات العامة التي أصدرتها "اللجنة المعنية بحقوق الإنسان" ينص

(408) حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993م.
(409) منظمة العفو الدولية، جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية: جهاز شرطة جديد – بداية جديدة، (2003م).

على أنّ الذين حرموا من حريتهم يجب أن يعاملوا معاملة إنسانية، وأن تحترم كرامتهم، فذلك حق "لا يمكن أن يتوقف... على الموارد المادية المتوفرة في الدولة الطرف"، ولذا فعلى الرغم من الإقرار بالظروف العسيرة التي لا مناص أن يعمل كثير من أفراد الشرطة في ظلّها، فلا بد أن يكون واضحًا أن نقص الموارد لا يمكنه قطّ تبرير انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي مسؤولي الدولة(410).

والتخطيط بأبسط معانيه هو الإعداد المسبق لهدف معين، وبمعنى أدق هو التدبير الذي يرمي إلى مواجهة المستقبل، بكلّ ما يستوعبه من احتمالات لتحقيق أهداف محددة، فالتخطيط هو محاولة التحكم في المستقبل وتشكيله على صورة يتحقق منها الهدف المراد تحقيقه، وكما أصبح التخطيط مطلبًا أساسيًّا في الدولة لا غنى لها عنه في تحقيق أهدافها نحو التنمية القومية، كذلك فهو مطلب أساسي للشرطة في الدولة العصرية لتحقيق أهدافها في صون الأمن والسيطرة على الجريمة، فالشرطة بحكم طبيعة الوظيفة التي تمارسها، تتصدى لمواقف بالغة التعقيد ومفاجآت لم تكن في حسبانها، فإن لم تتحسب الشرطة لهذا كله بتخطيط منظم ومسبق تصبح مواجهة هذه المواقف أمرًا بالغ الصعوبة(411).

المطلب الثاني: البناء التنظيمي الشرطي المقترح لمكافحة الإرهاب في دولة الإمارات

بناءً على العرض السابق من المتطلبات التي يجب أن يقوم عليها البناء التنظيمي لجهاز الشرطة يقترح الباحث البناء التنظيمي الآتي يعقبه بشرح لمكوناته:

الهيكل التنظيمي للوحدة المقترحة لمكافحة الإرهاب تكون تحت مظلة وزارة الداخلية، وبرئاسة وزير الداخلية لكون الأمن الداخلي لدولة الإمارات العربية المتحدة من اختصاص وزارة الداخلية، وتلقي الأوامر بالمباشرة بالتعامل أثناء العمليات

(410) أنيكي أوسي، "فهم العمل الشُرطي (دليل لنشطاء حقوق الإنسان)"، مرجع سابق.
(411) خالد أحمد عمر، "المدخل لإدارة الشرطة"، مرجع سابق.

الإرهابية والتعامل معها، وتكون بشكل رأسي، وهذه الإدارة تكون إدارة اتحادية تتبع وزير الداخلية، ولديها أقسام خارجية في جميع إمارات الدولة، وتتكون من إدارات للمكافحة الإرهابية وإدارة للنقليات والمستودعات والدعم اللوجستي، وإدارة الخدمات المساندة والموارد البشرية، وإدارة الذكاء الاصطناعي واستشراف المستقبل.

الشكل رقم (9)

يوضّح الهيكل التنظيمي للوحدة المقترحة لمكافحة الإرهاب بدولة الإمارات العربية المتحدة

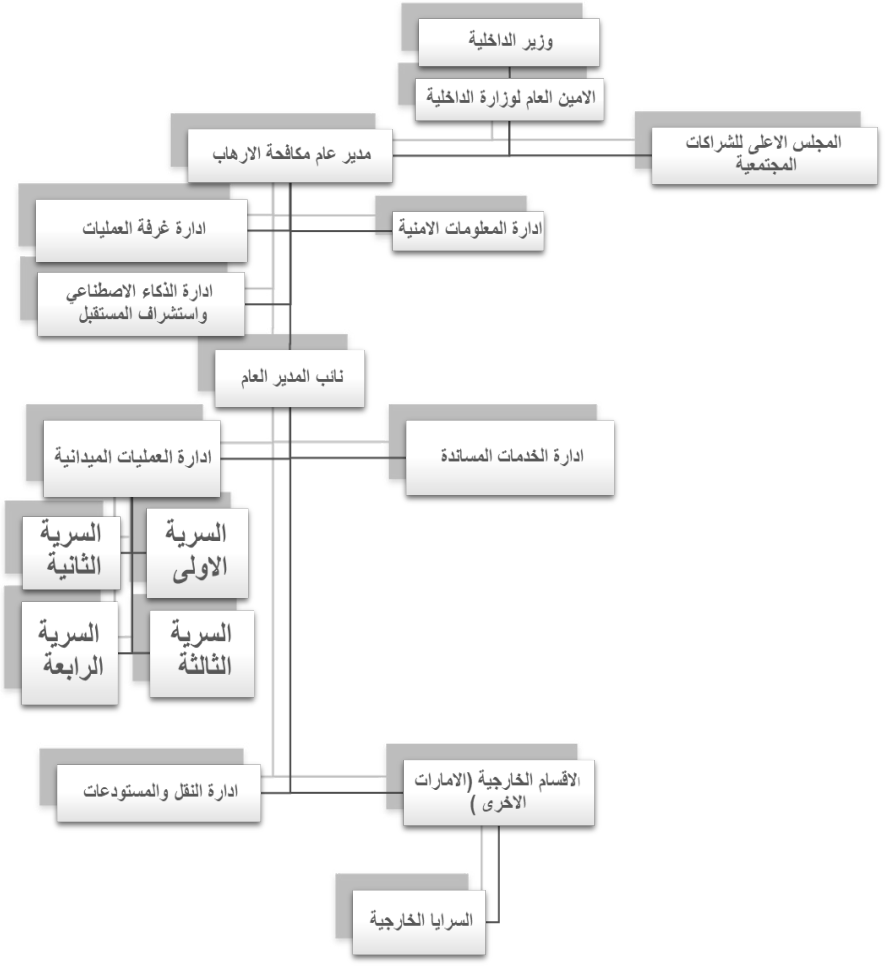

تحليل مكونات الإطار المقترح:

أولاً: المجلس الأعلى للشراكات المجتمعية

هذا المجلس المقترح، وذلك حول دور جميع الشراكات المجتمعية، سواء من وزارات اتحادية أم هيئات ودوائر محلية في كافة المجالات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية تقوم على وضع سياسة واضحة، وتبادل الخبرات بين هذه الجهات من خلال اجتماعات دورية يكون من خلالها مناقشة كافة الجوانب الأمنية على كل ذوي اختصاص من خلال استغلال الجهات في الأفكار والتصورات المستقبلية، والأسباب التي تؤدي إلى العمليات الإرهابية، والعمل على صياغة مخرجات حديثة لعملية المكافحة الإرهابية بصورة استشرافية من خلال الخبراء والمفكرين في جميع الجهات، ومن هنا تكمن أهمية وضع مجلس أعلى للشراكات المجتمعية، ومن وجهة نظري أنه سوف يسهم بالعمل على إظهار وطرح المشكلات من خلال الاجتماعات الدورية التي سوف تتكفل وزارة الداخلية بتنظيمها بشكل دوري، يضمن سلامة المقدرات الوطنية والمكتسبات من خلال تحقيق الأمن والأمان على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة، و**العمل على صياغة المقوّمات التشريعية لمكافحة الجرائم الإرهابية** والقوانين والأنظمة، سواء تلك التي تتعلق بشؤون أجهزة مكافحة الجرائم الإرهابية، أم التي تتعلق بأداء عملها، أم القوانين التي تقوم على تنفيذها، بالإضافة إلى الإلمام الكامل بما يصدر من تشريعات وقوانين فى كافة المجالات، وبالأخص فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين الخاصة بمواجهة ومكافحة الجرائم الإرهابية.

ثانيًا: مدير عام الإدارة العامة لمكافحة الإرهاب

متابعة كافة الأجهزة المشتركة أو المنوط بها تنفيذ استراتيجية مكافحة الجرائم الإرهابية، الأمر الذي يحقّق بالتالي وحدة جهة الأوامر والتعليمات لكافة الأجهزة، وعلى العكس إذا تعدّدت القيادة في صدد أمر معين، سيؤدي ذلك إلى تعدد جهات القرارات والأوامر أو التعليمات، الأمر الذي يؤدي إلى تضارب تلك القرارات، وتنعكس بآثارها على كفاءة وفاعلية مكافحة الجرائم الإرهابية.

ويعمل على المتابعة والرقابة من دور كبير في تحقيق أهداف استراتيجية مكافحة الجرائم الإرهابية، ومنها:

1. إعداد خطط عمليات التعامل الإرهابي أثناء الواقعة والتدريب عليها مع الوحدات القتالية لمكافحة الإرهاب، واعتمادها مع كافة الوحدات.
2. المساهمة في تطوير غرفة العمليات والغرفة المتنقلة بأحدث الأجهزة والمعدات.
3. الإشراف على صفقات السلاح وملحقاته، والآليات الثقيلة والخفيفة من خلال عرض الأفضل على متخذ القرار.
4. متابعة العمليات المكافحة بمختلف الأنواع والمستويات، ودعم الفرق وتطويرها وتوجيهها أثناء العمليات الإرهابية.
5. العمل على تطوير منظومة العمل بالتعامل مع العمليات الإرهابية، ومعرفة آخر التعديلات والتحديثات والأساليب الإلكترونية، والربوتات الحديثة من خلال حضور المعارض والورش، ولتطوير عمليات المكافحة عن هذه الأساليب الحديثة.
6. تحديد حجم المشاركة الأمنية ونوعها وفقًا للموقف وتقديراته.

7. إبلاغ وزير الداخلية ومن ينوب عنه في كافة الأحداث التي يتم التعامل معها.
8. رفع تقارير بالحالة الأمنية للعمليات الإرهابية على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة.

ثالثًا: نائب المدير العام

1. مساعدة المدير في الإشراف على سير العمل في الإدارة.
2. القيام بالمهام ومتابعة الأعمال بالإدارة.
3. القيام بجميع المهام أثناء عدم تواجد المدير العام لأيّ سبب سواء نقل أم إجازة أم خلو المنصب.
4. تقديم المقترحات التطويرية وتحسين العمل، والإشراف على إعداد التقرير السنوي لأداء الإدارة.
5. دراسة التقارير المتعلقة بسير العمليات الإرهابية وإبداء الملاحظات والرأي فيها.

رابعًا: إدارة غرفة العمليات

1. رصد ومراقبة العمليات الأمنية الإرهابية بشكل عام على مستوى الإدارة على مستوى دولة الإمارات.
2. تجهيز غرف عمليات متنقلة مجهزة من الأجهزة السلكية واللاسلكية للإدارة وللوحدات
3. إعطاء الأوامر والجاهزية للقوات بالاستعداد عند إصدار الأوامر بالتعامل مع العمليات الإرهابية.
4. تجهيز غرفة العمليات بما يلزم لعقد الاجتماعات أثناء العمليات الإرهابية

وإدارتها مباشرة من غرفة العمليات.

5. التواصل مع جهاز أمن الدولة والجهات الأمنية، وتطوير ذلك مع القيادات الشرطية للتنسيق الأمني في حال التعامل مع العمليات الإرهابية والإرهابيين، مثال (المرور والدوريات والتحريات والمباحث الجنائية والأمن الوقائي) لإغلاق مناطق العمليات الإرهابية.
6. استلام وإرسال البرقيات ذات العلاقة بالعمليات الإرهابية وما شابه.
7. التنسيق مع القطاعات العسكرية الأخرى مثل (القوات المسلحة)، إذا تم فقد السيطرة على التعامل مع العمليات الإرهابية والإدارات والمؤسسات الحكومية المدنية والخاصة ذات العلاقة، فيما يخدم معالجة الأحداث التي تظهر في حينها لأغراض المساندة مع مراعاة أنظمة وإجراءات التنسيق بالسرية التامة.
8. المتابعة اليومية للأحداث المحلية والعالمية والاستعداد والتأهّب لأيّ حدث وإبلاغ صاحب القرار بما يستجد من أحداث.
9. رصد الخطط الأمنية والتقارير الدورية عن الحالات الإرهابية، والتعامل مع الإرهابيين وعرضها على المدير العام.
10. تنفيذ أيّ أوامر وتعليمات تصدر من أصحاب القرار والجاهزية لذلك.

خامسًا: إدارة المعلومات الأمنية

1. جمع وحفظ المعلومات والبيانات التي تخدم أنشطة العمليات اللازمة لتحقيق أهداف الوحدة الأمنية لنجاح العمليات الإرهابية.
2. التعامل الاستخباراتي والمعلوماتي مع جهاز أمن الدولة والأجهزة الأخرى وتبادل المعلومات بشكل يسهل عملية صدّ العمليات الإرهابية قبل وقوعها.

3. دراسة المشكلات والمعوّقات التي تعترض إعداد خطط العمليات.
4. التعامل مع المصادر السرية في الحصول على المعلومات، وتحليلها لمتخذ القرار.
5. الحصول على المعلومات الأمنية التي تسهم في إنجاح أيّ عملية أمنية قبل المباشرة بها، وتحليلها وعرضها على متخذ القرار.
6. رصد الأشخاص أصحاب السوابق الذين تم العفو عنهم أو أنهوا السجن أو التحقوا بالقتال في مناطق خارجية وفي صراعات دموية من الجماعات الإرهابية.
7. تجنيد المصادر السرية ووضع سجلات المصادر والمعلومات الواردة، وما هي مستحقات المصادر السرية.

سادسًا: إدارة الذكاء الاصطناعي واستشراف المستقبل

تدرك دولة الإمارات أهمية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها الإيجابي في إحداث القفزة والتطوير في أساليب تقديم الخدمات الحكومية والمواجهة الأمنية الإرهابية، وتعمل هذه الإدارة جاهدةً على تسريع وتيرة تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال الشراكات الاستراتيجية مع مؤسسات القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال الدراسات والمشاركات لمنتسبي الإدارة واستقطاب الأشخاص الأكثر إبداعًا وإلمامًا في الذكاء الاصطناعي، وكيفية استغلاله في الوقاية ومكافحة الإرهاب.

ويعدّ الاستشراف ليس مجرد رسم تخيّلات مستقبلية للأحداث التي يمكن أن تحدث، والعمل على ما يسعى بها الإنسان من أجل معرفة كافة الأشياء التي من الممكن حدوثها، وهو لا يقف عند حد آمال وأعمال الفكر والخيال، واستخدام الحساب لقياس الفكر الإنساني، وما يدركه الفرد من خلال المعطيات التي سوف يكون عليه مستقبل الجرائم الإرهابية، من حيث الآليات وطرق تنفيذ العمليات الإرهابية من ناحية التغيرات

المتسارعة في كافة المجالات وسهولة انطلاق الجرائم الإرهابية من دون تواجد أيّ شخص في مسرح العمليات، لأنّ التقنيات الحديثة وجبت وضع الحلول في حال استخدامها بشكل غير شرعي لأعمال غير شرعية.

إنّ المهام التي ينشغل بها حقل الدراسات المستقبلية:

1. دراسة مستقبليات ممكنة؛ أي: بغض النظر عمّا إذا كان احتمال وقوعها كبيرًا أو صغيرًا؛ وهو ما يؤدي إلى توسيع نطاق الخيارات لدى صاحب القرار في التعامل مع العمليات الإرهابية.
2. دراسة مستقبليات محتملة؛ أي: التركيز على فحص وتقييم المستقبليات الأكبر احتمالاً للحدوث خلال أفق زمني معلوم، ووفق شروط محددة، وغالبًا ما تسفر هذه الدراسة عن سيناريوهات متعددة.
3. العمل على وضع تصور مستقبلي خاص للجرائم الإرهابية في المستقبل والاستطلاع والبحث في التحليل والتخيل والتقييم.
4. الاجتهاد في تطوير مناهج استشراف المستقبل، واستخدام جميع الأدوات للبحث عن مستقبل الجرائم الإرهابية.
5. دراسة مستقبل الجرائم الإرهابية التي من المحتمل أن تقع بدولة الإمارات، وما هي الجنسيات والأشخاص الذين لهم توجهات سواء سياسية أو تخريبية من أجل النيل من سمعة الإمارات، وتتم دراسة هذه الحالات للرغبة بمعرفة كافة التوجهات.
6. التعامل مع الجهات الأمنية في دولة الإمارات مع الجهات التي تسهم في الحد من انتشار الفكر المتطرف والجرائم الإرهابية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

7. التكامل في جميع المجالات المجتمعية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ودراسة كافة الجوانب التي من المحتمل أن تقع فيها جرائم إرهابية يمكن استغلالها، والعمل على اطلاع صاحب القرار بكافة الدراسات، والذي بدوره يعمل على إصدار القرارات التي تسهم بالحد من الجرائم الإرهابية.
8. مشاركة كافة الجهات والأفراد في وضع التصور المستقبلي للجرائم الإرهابية، وما هي طرق العلاج التي من الممكن استغلالها، وهذا يسهم في الشراكة المجتمعية بين الجهات الأمنية والمجتمع في الحفاظ على أمن دولة الإمارات العربية المتحدة.
9. تحديد الاحتياجات من التطوير التقني من بعد وضع الدراسات وعرضها على صاحب القرار، وبعدها تتم معرفة التقنيات الحديثة التي يجب توافرها في العمليات الإرهابية، وما هي الأوقات والفئات التي سوف يتم التعامل معها.
10. الدراسة المستقبلية هو توفير إطار زمني طويل المدى لما قد نتّخذه من قرارات اليوم، بل العمل وفق نظرة طويلة المدى وبأفق زمني طويل نسبيًّا، فهذا أمر تمليه علينا سرعة التغير.

سابعًا: إدارة النقل والمستودعات

1. الدقة في تحديد الاحتياجات القتالية في العمليات من أسلحة ومعدات وآليات ومركبات ثقيلة وخفيفة وطيارات درون وربوت آلي للاستخدام بالعمليات، وتحديث هذه المعدات، والمساهمة في الحصول على أفضل الممارسات من خلال المقارنات المعيارية مع الأجهزة التي تتعامل مع الإرهابيين؛ لمواجهة أيّ من التحديات، وأن يكون هناك مخطط واضح للاحتياجات والتواصل مع الدول الأفضل في الممارسات والكفاءة، وتبادل الخبرات والتجارب من خلال

الاحتياجات، بحيث إنّ الاختيار غير المخطط هو نشاط لا يحقق الأهداف المأمول منه أثناء العمليات، ولذلك يجب توخي الدقة لتحديد الاحتياجات القتالية اللازمة لإحداث التطور والتغير في المواجهات الأمنية، وسهولة السيطرة على المواقف الإرهابية، وهذا يرفع مهارات المتدرّبين بهدف رفع كفاءتهم والارتقاء بمستواهم.

2. توريد وتصنيع أحدث الأجهزة والتقنيات المستخدمة في العملية التدريبية: إن أمن المعلومات والتقدم التكنولوجي الذي لحق بكافة المجالات لهما تأثير كبير في تطور وتقدم وسائل وأدوات التدريب في العالم، الأمر الذي أثر بالإيجاب في تطور العملية التدريبية وتقدمها، خاصة في مجال مكافحة الجرائم الإرهابية، ولذلك يجب اتخاذ خطوات إيجابية لاقتناء أحدث التقنيات التكنولوجية وتوظيفها للعملية التدريبية، بحيث يتم تدريب المتدربين على استخدام هذه التقنيات بصورة صحيحة ومثلى للوصول لأعلى مستويات الإجادة في استخدامها، بهدف الاستفادة منها في مجال العمل، ومن هذه التقنيات الحاسبات الآلية، وأجهزة المحاكاة، وأجهزة الاتصال، وغيرها من التقنيات التي تسهم في تفعيل منظومة العملية التدريبية.

ثامنًا: إدارة العمليات الميدانية والأقسام الخارجية (السرايا)

1. تأمين وحماية الشخصيات المهمة بالدولة.
2. حماية البعثات الدبلوماسية والهيئات ذات الأهمية في المؤتمرات الدولية وزيارات الرؤساء.
3. حماية المنشآت المهمة والحيوية بالدولة بناء على أوامر صادرة من وزير الداخلية أو من ينوب عنه.

4. تنفيذ العمليات والمداهمات الإرهابية على أوكار الإرهابيين عند الطلب من قِبل صاحب القرار.
5. العمل على تطوير وتنفيذ أساليب قتالية جديدة ومتطورة من ناحية التعامل، والقبض على الإرهابيين باعتماد التقنيات والبرمجيات المتقدمة في التخصص العملياتي.
6. إعداد التقارير اللازمة عن أيّ من العمليات التي تم تنفيذها والذي لم يتم تنفيذها؛ وذلك للحصول على التغذية الراجعة للعمليات الأخرى المستقبلية.
7. المشاركة الدائمة في التمارين العالمية لمكافحة الإرهاب، وذلك لتبادل الخبرات مع الدول الأخرى، ويكون من خلال مدير العام.

تاسعًا: إدارة الخدمات المساندة والموارد البشرية

1. إدارة خدمات البريد الصادر والوارد والاتصالات ذات الصلة بمهام الإدارة.
2. إدارة الأرشيف والمراسلات والعمل على تجهيز وتأمين خدمات الطباعة والنسخ والحفظ لدعم الأعمال المكتبية للإدارة.
3. متابعة الشؤون الإدارية والعلاوات والبدلات والمرتبات ونثريات المهام للمرتب في الإدارة.
4. متابعة المعاملات المالية والتدقيق عليها وإعداد تقارير بذلك.
5. تأمين وتجهيز المواد المخزنية للإدارة وتوثيق ومراقبة حركتها.
6. متابعة تنفيذ الصيانة للمرافق العامة والمنشآت للإدارة.

وتتمثّل أهم هذه الأسس والقواعد التي يتم وضعها من قِبل الخدمات المساندة بتحديد الاحتياج التدريبي فيما يأتي، وذلك باتباع مجموعة من العناصر تتمثل فيما يأتي:

- الاعتماد على التدريب الذكي واستخدام التقنيات الحديثة الذكية للمعدات التي سيتم استخدامها في العمليات والارتقاء بالجانب الشرطي، واستغلال ذلك من خلال التعامل مع الإرهابيين والمجرمين، وهذا يسهم في تطوير الفكر الشرطي الحديث.
- أهمية التدريب ودوره في تنمية مهارات وقدرات المتدربين، وبالتالي التزامًا بضرورة اختيار المتدربين الأكفاء في العمل، فضلاً عن حرصهم على إقناع الأفراد بأن الارتقاء بمستواهم وتنمية مهاراتهم لن يتأتى إلا من خلال التدريب.
- ينبغي ألا يقتصر التدريب على التعامل مع الموضوعات التقليدية المألوفة والمواقف النمطية، بل يجب أن تتنوع المواقف وفقًا للمتغيرات التي تطرح، ويُترك للمتدرب فرصة أن يواجه هذه المواقف المستحدثة، ويضع الحلول المناسبة لها من خلال شحذ الذهن ليتعامل ابتكاريًّا مع الطارئ والمستحدث والمتغير من الأمور.
- يجب أن يحقّق التدريب أهدافًا بعيدة المدى، ولا يقتصر على الأهداف قصيرة المدى، مع العمل على تراكم الخبرات التدريبية للكوادر الشرطية، بحيث يمكن لها أن تستشعر المشكلات والأزمات والكوارث قبل حدوثها، وأن تضع لها الحلول والمواجهات لاحتوائها والسيطرة عليها.
- تحديث وتطوير المادة العلمية في المنهج التدريبي أولاً بأول، بحيث تواكب المستجدات والمتغيرات التي تطرأ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن توافقها مع الواقع الميداني.
- الحرص على بثّ روح الفريق في العمل الأمني، باعتباره ضرورة ملحة لمواجهة الجرائم الحديثة، والتي تتّسم غالبيتها بالتعقيد والتنظيم وتعدّد أبعادها، فضلاً عن استخدامها لأساليب ووسائل وتقنيات متطورة.

- اتّباع أساليب حديثة في إلقاء المادة العلمية، بحيث تعتمد على الحوار وإبداء الآراء، لما يسفر عنه ذلك دائمًا من تعدّد الرؤى التي تتضمّن كافة أوجه الموضوع محل الحوار، وتسفر عادة هذه المناقشات عن أفضل الحلول التي يمكن الأخذ بها، فضلاً عن اقتناع المتدرّبين بها؛ نظرًا لمشاركتهم وتعبيرهم عن تجاربهم وخبراتهم الميدانية.

تحديث البرامج التدريبية وتطويرها:

لا شك أنّ البرامج التدريبية المنفذة في المرحلة الراهنة لا تستطيع أن تلبي الاحتياجات الأمنية المستقبلية بالقدر المناسب، نظرًا للتطورات العلمية المتلاحقة والمستجدات والمتغيرات التي تطرأ على الساحة الأمنية في مجال الجرائم الإرهابية، ومن ثَمَّ فإنه ينبغي تحديث وتطوير المناهج والبرامج التدريبية لتواكب الوسائل الحديثة في الجرائم الإرهابية، وما تشمله من تطور تكنولوجي، فضلاً عن مواجهة الأحداث التي يمكن التنبؤ بها، ومن هذا المنطلق فإنّ تحديث البرامج التدريبية وتطويرها يجب أن يراعي مجموعة من القواعد والأسس تتمثل أهمها فيما يأتي:

- الحرص على إدراج أحدث ما وصل إليه العلم والتكنولوجيا بالنسبة لمكافحة الجرائم الإرهابية والعلوم المكملة لها في المناهج والبرامج التدريبية.
- إضافة الموضوعات والمواد الحديثة التي تسهم في إعداد وتنمية مهارات وقدرات القائمين على مكافحة الجرائم الإرهابية، مثل: موضوعات التفاوض، وإدارة الأزمات والكوارث، ونظم دعم القرار، وحقوق الإنسان، وتكنولوجيا المعلومات.
- يجب أن تتضمن المناهج التدريبية أحدث التقنيات واستخداماتها في الكشف عن الجرائم الإرهابية.

- مراعاة أن تكون البرامج التدريبية مرنة، بحيث تقبل التعديل أو الإضافة، وفقًا لمجريات الأحداث التي تطرأ على الساحة العالمية والمحلية فيما يخص الجرائم الإرهابية.
- ينبغي أن يكون البرنامج التدريبي متوازنًا بين العلم والعمل، وبين النظرية والواقع العملي، بحيث يؤدّي إلى معايشة المتدربين نظريًّا وعمليًّا للظروف المماثلة التي يمكن أن تقابلهم عند المواجهة والكشف عن الجرائم الإرهابية.
- مراعاة التدرّج والتواصل في إعداد البرامج التدريبية حسب المستويات الوظيفية، ويشار في هذا الصدد لأهمية التعاون مع المؤسسات التدريبية الدولية للاستفادة من التجارب والخبرات الدولية في مجالات التدريب، فضلاً عن الاستعانة بأساليب التدريب الحديثة والمتطورة.

ونبرز فيما يأتي ملامح المواجهة الأمنية للجرائم الإرهابية:

1. الاعتماد على الأساليب العلمية كمنهج للتفكير الأمني واستشراف الجرائم الإرهابية، لمجموعات العمل الأمني المعنية بمكافحة الجرائم الإرهابية.
2. زيادة الاعتماد على الذكاء الاصطناعي ووسائل التقنية الأمنية في كافة مجالات مكافحة الجرائم الإرهابية من دعم لوجيستي، واتصال، وتحليل، وجمع معلومات، وتوثيق شخصية، واستدعاء معلومات بعد تبادلها وبرمجتها، ورصد حركة المشتبه فيهم والخطرين، وإحكام السيطرة على الموانئ والمنافذ والمطارات، وحماية الشخصيات، وتأمين المنشآت، وأجهزة المراقبة والتحكم في شرايين المرور وطرق انسيابها، وغير ذلك من المجالات الأخرى، وذلك للتقليل من الخسائر البشرية.
3. الاهتمام بمنهج دراسة الأحداث الأمنية واستشرافها وتحليلها، لاستنباط ما تحويه

الجرائم الإرهابية من دلالات تعتبر موجهات للعمل في القطاعات المختلفة.

4. دعم العمل الأمني العلمي، وذلك بتشجيع التأليف العلمي في مجال البحوث الأمنية، وتوجيهها لدراسة مشكلات مكافحة الجرائم الإرهابية دراسة علمية تعمل على حسن توجيه آليات العمل الأمني بانتهاج منهج بدء الفعل الأمني، والابتعاد عن منهج رد الفعل؛ لفاعلية الأول وقصور الثاني.
5. تنامي قدر الاقتناع بأهمية تعميق جسور التعاون الإيجابي والبناء مع فئات الجمهور المختلفة، باعتبار رجل الأمن مصدر كفاءة في مكافحة الجرائم الإرهابية.
6. الاهتمام بالمعلومة الأمنية في مجال الجرائم الإرهابية وضبط مرتكبيها، والتوجه نحو استحداث وسائل جديدة في مجال جمعها، ومقارنتها، واستكمال أيّ نقص موجود فيها.
7. تعميق روافد التعاون الدولي الأمني، إيماناً بمردود هذا التعاون الإيجابي على الساحة الأمنية المحلية في مجال مكافحة الجرائم الإرهابية المستحدثة، والتغلّب على آثارها.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

الخاتمة

لقد تناول الباحث من خلال هذه الدراسة موضوع "تطوير البناء التنظيمي لجهاز الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة وأثره في مواجهة جرائم الإرهاب دراسة مقارنة".

وقد سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التي أثارتها الدراسة، وذلك من خلال تقسيمها إلى ثلاثة أبواب وخاتمة، حيث تناول في الباب الأول: الإرهاب والبناء التنظيمي لأجهزة الشرطة، وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة فصول، جاء الفصل الأول بعنوان: الأسس العلمية للبناء التنظيمي، في حين تناول الفصل الثاني: ماهية الإرهاب وأثره على الهياكل التنظيمية.

ثم جاء الباب الثاني من الدراسة بعنوان: "البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة بين الخبرة الدولية والخبرة العربية"، وذلك من خلال تقسيمه إلى فصلين، تناول الفصل الأول: البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة في الدول الأجنبية "دراسة مقارنة" بين فرنسا واليابان والمملكة المتحدة، وبيّنا في الفصل الثاني: البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة في البلاد العربية "دراسة مقارنة" بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وجمهورية الجزائر.

وأخيرًا جاء الباب الثالث للبناء التنظيمي لأجهزة الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة وأثره في مكافحة الإرهاب، وتناول الفصل الأول: نشأة البناء التنظيمي لأجهزة الشرطة وتطوره في دولة الإمارات العربية المتحدة، بينما تناول الفصل الثاني أثر البناء التنظيمي على مكافحة الإرهاب: مقترح إنشاء وحدة استشرافية للجرائم الإرهابية.

إلا أنّ الإرهاب لدية أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية، ويظل السؤال الأكبر لماذا يوجد في بعض الدول استراتيجيات ووحدات لمكافحة الإرهاب وتتعرض للهجمات الإرهابية؟ وأيضًا بالمقابل دول لديها أيضًا استراتيجيات ووحدات مكافحة الإرهاب، ولكن لم تتعرض للعمليات إرهابية.

وقد اختتمت الدراسة بعدد من النتائج والتوصيات، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: النتائج

1. تطوير البناء التنظيمي لمؤسسات الشرطة يسهم في تعزيز الأداء الأمني بشكل كبير جدًّا، لما ينتج عنها من تعاون وتضامن الأجهزة الأمنية كافة، وتحقيق التعاون بين أجهزة الشرطة مع مؤسسات المجتمع المدني، والاعتماد على سياسة الشفافية والمساءلة في عمل جهاز الشرطة.
2. تميّز البناء التنظيمي للمؤسسات الشرطية بالمرونة، وأن تسهم القيادات بتقييم عمل البناء التنظيمي، بحيث يمكنه التكيف مع أيّ متغيرات مستقبلية في ظل تغير سريع في أساليب ارتكاب الجرائم والعمليات الإرهابية على مستوى العالم.
3. تعدّ دولة الإمارات من أوائل الدول العربية والعالمية التي اهتمّت بالتعاون والتنسيق مع غيرها من الدول من أجل مكافحة الإرهاب، وقامت بالتصدي للجماعات أصحاب الفكر المتطرف، وكبح لكافة أفكارهم الهدامة.
4. كلّ الدول، المذكورة في الدراسة، تمتلك إدارة لمكافحة الإرهاب للتعامل مع العمليات الإرهابية، ولكن لا توجد إدارة متخصّصة في استشراف المستقبل للجرائم الإرهابية تكون متعاونة مع كافة الجهات والوزارات، وتكون تحت قيادة واحدة من قوة المعلومات وقوة التعامل الأمني في حالة الأحداث الإرهابية.

5. جميع الدول، المذكورة بالدراسة، سواء كانت عربية أم أجنبية أسهمت في المشاركة في مكافحة الإرهاب من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الخارجية، والدعم اللوجستي والفني والتقني في العمليات الإرهابية مع دول العالم.
6. تعدّ وزارة الداخلية من أهم المؤسسات الاتحادية بالدولة لما تقوم به من عمل ريادي وفاعل يسهم بصورة واضحة في دعم الأمن والاستقرار فيها، وهي تنطلق من غاية سامية، وهي الوصول لمجتمع أكثر أمانًا، والحفاظ على النظام والأمن والحد من الجريمة وإزالة الشعور بالخوف منها، والإسهام في تحقيق العدل من خلال سيادة القانون، وحفظ هيبة الدولة عن طريق أجهزة شرطية فعالة ميدانيًّا وعمليًّا.
7. أن منظومة الأمن في دولة الإمارات العربية المتحدة تمتلك أساسًا قويًّا ومتينًا ومترابطًا بين كافة الأجهزة الأمنية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو ما يمكنها من استشراف المستقبل للجرائم الإرهابية التي من المحتمل وقوعها والاستعداد لها.
8. دور الإعلام الأمني وأفرع الشرطة المجتمعية والمشاركات المجتمعية من أفضل الوسائل التي تسهم بالحد من الأفكار المتطرفة والعمليات الإرهابية، وتعمل على تنمية المجتمع والمقيمين في الدولة، من حيث أهمية التسامح والتعايش مع الآخرين بمختلف الأديان والأعراق، ويبرز ذلك من خلال المشاركة الدائمة من قبل أفراد الشرطة مع جميع فئات المجتمع والمقيمين.
9. أسهمت وزارة الداخلية في عمل محاضرات ثقافية وتوعوية في جميع مجالس المواطنين في الدولة؛ بهدف توعية المجتمع من الظواهر الأمنية السلبية، وكان لهذه المجالس في التقارب بين القيادة وأفراد المجتمع والمقيمين في الدولة لمحاربة الفكر المتطرف والإرهاب وبتوجيهات من وزير الداخلية.

10. من أهم سمات الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في كافة مجالات أنشطتها، سواء في مجال الإبلاغ عن الجريمة أو الكشف عنها، أم في تنظيم حركة المرور بالمدن وعلى الطرق العامة ومراقبتها بأفضل الوسائل، واستخدام الذكاء الاصطناعي بذلك بالرصد والمخالفة، أم في مجال الاتصال والانتقال.
11. جهاز الشرطة يُعدّ من الأجهزة الرئيسية التي يقع على عاتقها الدور الأكبر في مجال مكافحة الإرهاب، ومن خلال التنسيق الأمني مع كافة الجهات العاملة بالدولة؛ لأنها منظومة متكاملة لتحقيق الأمن، كما هو موضح في استراتيجية وزارة الداخلية، أن تكون دولة الإمارات من أكثر دول العالم من ناحية الأمن والأمان.
12. الإرهاب ليس للجانب الأمني فقط حيث إنه يوجد في الدول محل المقارنة عندها عمليات إرهابية، واتخذت كافة السبل من أجل المكافحة الاستباقية والوقائية، ولكن حدثت بها عمليات إرهابية، وهناك دول لم يحدث فيها عمليات إرهابية، مثل: دولة الإمارات العربية المتحدة مع أنّ كافة الدول اتخذت كافة السبل من أجل مكافحة الإرهاب، وهذا ما يستدعي التكامل في المجلس الأعلى للشراكات العامة والهيئات التي من الواجب أن تستشرف الجرائم الإرهابية.

ثانيًا: التوصيات

يتقدم الباحث بعدة توصيات كما يأتي:

توصيات تتعلّق بمكافحة الإرهاب:

- استحداث إدارة عامة لمكافحة الجرائم الإرهابية باستشراف المستقبل تشرف عليها وزارة الداخلية، وهذه الإدارة تكون إدارة اتحادية تتبع الأمانة العامة لمكتب سمو الوزير، ويكون لديها أقسام على كافة القيادات الشرطية بدولة الإمارات، وتختص هذه الإدارة بالتعامل المباشر والسريع مع أيّ حادث أمني إرهابي من خلال قيادة واحدة تشمل المعلومات والعمليات.

- استحداث المجلس الأعلى للشراكات المجتمعية، والتعاون مع جميع الوزارات والهيئات الاتحادية والمحلية، ويختص المجلس بوضع السياسة العامة للوقاية من الجريمة والانحراف ومكافحتهما والتخطيط العام لمواجهة الجرائم الإرهابية، وتحديد دور كلّ الوزارات والهيئات المختلفة في الدولة، وربطها مع الإدارة في تنفيذ الإجراءات الوقائية من الجرائم الإرهابية، وتكون متعلقة بالجانب الاستشرافي والاستباقي لمكافحة الإرهاب.

- إبراز التعاون الأمني بمكافحة الإرهاب بين الدول الخليجية والعربية والإقليمية والسعي في استشراف الجرائم الإرهابية، ووضع كل دولة تصوّرًا للجرائم الإرهابية المتوقّع وقوعها، والاستعداد والتعامل معها بالتعامل الاستباقي، وقراءة أفكار الجماعات الإرهابية، ودراسة مخططاتهم من خلال المؤتمرات والندوات التي تسعى الدولة إلى عقدها من خلال مكافحة الإرهاب.

- استغلال الذكاء الاصطناعي في رصد الظواهر الأمنية، والمشاركة في العمليات الإرهابية، والعمل على ما توصّل إليه الإرهابيون من عمليات متطورة، وذلك من أجل مواكبة كافة العمليات، وهذا يسهم في زيادة الجهد والاتفاقيات مع الدول، والتبادل في مجال مكافحة الإرهاب، مثال: استخدام الربوت الآلي في تفكيك المتفجرات، واستخدام طائرات الدرون لرصد تحركات الإرهابين والتعامل معهم.
- الاستفادة من المراكز والقوانين المنظمة والإجراءات التي تعالج الفكر المتطرف، والتعايش السلمي التي قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بإنشائها أو الدول الأخرى والتعاون والتبادل بالمعلومات، وأن يشارك فئات المجتمع بوقائع هذه المراكز، وأن يتم إبداء ما هي الدوافع والأفكار التي ينجر من ورائها الشباب في الالتحاق بالفئات الضالة والعناصر الإرهابية، كون ذلك يسهم في نشر ثقافة مجتمعية حول خطورة الإرهاب، وكيفية الحفاظ على النشء، ويتم صياغتها وعرضها من خلال الإعلام الأمني بوزارة الداخلية.

توصيات تتعلق بالأداء الأمني:

- استغلال البرامج والتطبيقات الشرطية، ومعرفة الأسباب التي تؤدي إلى الانحراف الفكري والتطرف والإرهاب من خلال التطبيقات الأمنية في الهواتف الذكية، ومن خلال استبيانات ذكية لمعرفة الفكر المجتمعي بخطر الجرائم الإرهابية والاستفادة من التقنيات الحديثة، وتوظيفها في مجال الإبلاغ عن الحوادث الغريبة التي تثير القلق في المجتمع، والتعامل معها بشكل سريع وسرّيّ، والتسويق لها في كافة وسائل الإعلام والمؤسسات الحكومية والخاصة.

- تحديد برامج المنظمة الأمنية من خلال البناء التنظيمي، والتركيز على الجانب الأمني، بحيث تعكس على نحو أفضل التوجهات الأساسية لأعمالها، وتجميع الأنشطة التي يدعم بعضها الآخر، والتخلي عن الخدمات المدنية التي يمكن أن تنفذها هيئات أو مؤسسات أخرى على نحو أفضل، والتعاون الدائم مع كافة الوزارات والمؤسسات لاستشراف مستقبل الجرائم الإرهابية.

- الاستفادة من دور الخبراء في كافة الوزارات والهيئات الاتحادية والمحلية لوضع التصوّرات الأمنية المناسبة لكافة جوانب الحياة، سواء اجتماعية أم سياسية أم اقتصادية، وتكون كمؤسسة للاستشراف المستقبلي والمعارف والتعليم وبناء القدرات، بحيث تساعد صانعي القرارات فيها والأخصائيين الفنيين ومؤسساتها في تطوير قدراتهم، والاستفادة على نحو أفضل من أعمال الإدارة، بما في ذلك استخدام برامج رائدة لنقل الدراسات والتقنيات الملائمة للجميع.

- تعظيم دور الأكاديميات والمؤسسات التعليمية والعلمية والتدريبية، وتطوير المناهج والبرامج التدريبية للأجهزة الشرطية، واستشراف المستقبل لأساليب العمل الأمني المعاصرة بما يتناسب مع متطلبات الحياة في دولة الإمارات من خلال اختلاف الثقافات واللغات بين القاطنين والمقيمين بالدولة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أوّلاً: مراجع باللغة العربية

أ. القرآن الكريم:

معاجم اللغة:

1. **أحمد البيومي**، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، دار المعارف، القاهرة.
2. **مجمع اللغة العربية**، المعجم الوسيط، الجزء الأول، مطبعة مصر، 1960م.
3. **محمد بن أبي بكر الرازي**، مختار الصحاح، ترتيب: محمود خاطر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1987م.
4. **محمد بن مكرم بن منظور**، لسان العرب، دار بيروت، بيروت، 1955م.
5. **يوسف الخياط**، لسان العرب المحيط، المجلد الثاني، دار الجيل، بيروت، 1988م.

ب. الكتب والمؤلفات العامة:

1. **إبراهيم ناجي**، دور الإعلام في مكافحة الجريمة والحد منها، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2002م.
2. **ابن فرحون**، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام الطبعة 1986م، ج5.
3. **أحمد إبراهيم مصطفى سليمان**، الإرهاب والجريمة المنظمة "التجريم وسبل المواجهة"، دار الطلائع، القاهرة، 2006م.

4. **أحمد أبو الروس،** الإرهاب والتطرف والعنف في الدول العربية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001م.
5. **أحمد القاضي،** أمن وسلامة المنشآت الحيوية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998م، ط1.
6. **أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي،** ج2، تاريخ د. اليعقوبي، دار صادر، بيروت، د. ت.
7. **أحمد ذوقان الهنداوي وصالح سليم الحموري وورولا نايف المعايطة،** استشراف المستقبل وصناعته. ما قبل التخطيط الاستراتيجي.. استعداد ذكي، دبي دولة الإمارات العربية المتحدة، قنديل للنشر 2017م.
8. **أحمد رشدي عرفات،** المدخلات الجديدة في الظاهرة الإرهابية، التقرير الاستراتيجي الأول الصادر عن المركز المصري للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، القاهرة، يوليو 2017م.
9. **أحمد صقر عاشور،** تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية "تقرير مقدم لمبادرة الإدارة الرشيدة في خدمة التنمية في الدول العربية"، الأردن، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2005م.
10. **أحمد ضياء الدين،** إدارة الأزمات الأمنية في مواجهة العمليات الإرهابية "دراسة تطبيقية"، مطابع الشرطة، القاهرة، 2007م.
11. **أحمد علي الشحي،** إدارة الموارد البشرية والأداء في القطاع الحكومي بين الحاضر والماضي، النخبة للطباعة، القاهرة، 2019م.
12. **أحمد محمد عبد الرؤف حمادي،** دور الشباب في مجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2018م، ط1.

13. **إسماعيل الغزال**، الإرهاب الدولي والقانون الدولي، المؤسسة الجامعة، بيروت، 1995م.
14. المجلس التنفيذي لحكومة دبي، تصميم وتطوير الهيكل التنظيمي، دبي، الطبعة الأولى، الجزء الأول، بدون سنة نشر.
15. **أمنية سالم وكريم نبيل**، آليات مواجهة الإرهاب في دول مجلس التعاون الخليجي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2018م، ط1.
16. **أنيكي أوسي**، فهم العمل الشُرطي "دليل لنشطاء حقوق الإنسان"، منظمة العفو الدولية، 2011م، ط1.
17. **أودنيس العكرة**، الإرهاب السياسي، بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، دار الطلبة للنشر، بيروت، 1983م.
18. **بشير صالح البلبيسي**، الشرطة المجتمعية "دورها في الوقاية من الجريمة"، مركز البحوث والدراسات الأمنية، القيادة العامة لشرطة أبوظبي، وزارة الداخلية، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1421هـ/ 2001م.
19. **بليشنكو زادانوف**، الإرهاب والقانون الدولي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، بنغازي، 1994م.
20. **بهاء الدين إبراهيم**، الشرطة والأمن الداخلي في مصر القديمة، بدون دار نشر، القاهرة، 1986م.
21. **تهاني علي يحيى زياد**، الإرهاب ووسائل مكافحته في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة 1998م "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008م.
22. **توفيق حسن فرج**، المدخل للعلوم القانونية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان، 1988م.

23. **حسن محمد ربيع**، شرح قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة "القسم العام"، مطابع البيان التجارية، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1993م.
24. **حسني درويش عبد الحميد**، بحث بعنوان: "الاستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة"، مركز الإعلام الأمني، البحرين، بدون سنة نشر.
25. **حسني عبد السميع إبراهيم**، الجرائم المستحدثة عن طريق الإنترنت "دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011م.
26. **حمدي شعبان**، الشرطة المجتمعية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، بدون سنة نشر.
27. **حمدي محمد شعبان**، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2005م.
28. **حمود ضاوي القثامي**، رجل الأمن والممارسة الإدارية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، الرياض، 1401هـ، ط2.
29. **خالد إبراهيم**، حوكمة الإنترنت، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011م، ط 1.
30. **خالد أحمد عمر**، المدخل لإدارة الشرطة، كلية شرطة دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1997م، ط2.
31. **خالد أحمد عمر**، تنظيم إدارة الشرطة، كلية شرطة دبي، القيادة العامة لشرطة دبي، 1990-1991م.
32. **خالد سالم عبد المجيد فلاح**، السياسة الجنائية الموضوعية في مواجهة الجريمة الإرهابية "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014م.
33. **خليل داود بدران وخالد سعيد النقبي ومحمد فليح ماطر وبشير البلبيسي**، إضاءات على مسيرة شرطة أبوظبي 1957-2007م، إصدار مركز

البحوث والدراسات الأمنية، القيادة العامة لشرطة أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2007م، ط1.

34. **رامي صلاح الغرابية**، التخطيط بالسيناريوهات، تطبيقات في استشراف المستقبل، مداد للنشر والتوزيع، دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، الطبعة الأولى، 2019م.
35. **رضوان هاشم حمدون عثمان**، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات في التشريعات العربية، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2018م.
36. **زكي محمود هاشم**، التنظيم وطرق العمل، ذات السلاسل، الكويت، 1988م.
37. **سعيد عبيد سيف الكندي**، جرائم الإرهاب في التشريع الإماراتي ومواجهتها تشريعيًّا وأمنيًّا، سلسلة الرسائل العلمية – دراسات شرطية (15)، أكاديمية شرطة دبي، كلية الدراسات العليا، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1436هـ/ 2015م.
38. **سعيد علي بحبوح النقبي**، المواجهة الجنائية للإرهاب في ضوء الأحكام الموضوعية والإجرائية للقانون الدولي والداخلي "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011م.
39. **سلوى شعراوي جمعة**، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001م.
40. **شرين محمد فهمي**، إخوان مصر بين الصعود والهبوط 2011– 2017م، مطبعة العربي، القاهرة، 2019م.

41. **صالح ناصر عليمات**، العمليات الإدارية في المؤسسات التربوية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007م، ط1.
42. **صلاح الدين عبد الباقي**، مبادئ السلوك التنظيمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005م.
43. **عارف عبد الغني**، نظم الاستخبارات عند العرب والمسلمين، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1991م، ط1.
44. **عامر الكبيسي**، التصميم التنظيمي، دار الشروق، الدوحة، 1998م.
45. **عباس أبو شامة**، شرطة المجتمع، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1419هـ.
46. **عبد الباري درة**، الإدارة الحديثة "المفاهيم والعمليات"، المركز العربي للخدمات الطلابية، عمان، الأردن، 1994م، ط1.
47. **عبد الجبار رشيد الجميلي**، جرائم الإرهاب الدولي في ضوء اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2015م، ط1.
48. **عبد العزيز خزاعلة**، الشرطة المجتمعية: المفهوم والأبعاد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1419هـ/ 1998م، ط1.
49. **عبد القادر سليمان**، الأسس العقلية للسياسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.
50. **عبد الناصر حريز**، الإرهاب السياسي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م.
51. **عبد الوهاب الكيالي وآخرون**، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الجزء الأول، 1985م، ط2.

52. **عصام عبد الفتاح**، الجريمة الإرهابية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008م.
53. **علاء الدين راشد**، المشكلة في تعريف الإرهاب، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006م.
54. **علي أحمد حاج حسين**، حقوق الإنسان بين التشريع الإسلامي والقوانين الوضعية "دراسة مقارنة"، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1434هـ/ 2013م.
55. **علي السلمي**، تطور الفكر التنظيمي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، بدون سنة نشر.
56. **علي بن فايز الجحني**، أبعاد السياسة الدولية لمكافحة الإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى، 2009م.
57. ـــ، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000م.
58. **علي صادق أبو هيف**، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1990م.
59. **عماد محمد علي**، الأمم المتحدة وإرهاب الدولة في مجال السلم والأمن الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013م.
60. **عمر وصفي العقلي**، الإدارة أصول ومفاهيم، دار زهران، عمان، الأردن، 1996م.
61. **غادة بنت عبد الرحمن الطريف**، أثر الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة السعودية على اتجاهاتها نحو العمليات الإرهابية في المجتمع

السعودي، الفكر الشرطي، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، المجلد 22 العدد 87، أكتوبر، 2013م.

62. **فاروق عبده فليه**، والسيد محمد عبد المجيد، السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2009م.
63. **فاروق مرزوق**، حوكمة التعليم المفتوح – منظور استراتيجي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 1، 2012م.
64. **فشار بن عطا الله أحمد**، الإرهاب في الجزائر الأسس التاريخية والاجتماعية والاقتصادية واستراتيجية المواجهة الأمنية السياسية، قدرات الأجهزة الأمنية وأثرها في جهود مكافحة الإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، 2010م.
65. **قوي بوحنية**، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2017م.
66. **كمال سراج الدين**، القواعد العامة للتحقيق الجنائي وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مطابع كوستاكوماس، الرياض، 1398هـ، ط2.
67. **كمال سراج الدين**، ومحمد مروان عداس، الواجبات العامة لقوات الأمن الداخلي في المملكة العربية السعودية، دار العروبة للطباعة، بيروت، 1398هـ.
68. **كمال عناني إسماعيل**، دراسات في تاريخ النظم الإسلامية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، القاهرة، د. ت.
69. **محمد الأمين البشري**، نظام القضاء الشرطي في الدول العربية "دراسة مقارنة"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1431هـ/ 2010م، ط1.

70. **محمد شريف إسماعيل**، الأساليب الحديثة في تدريب رجال الشرطة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1992م.
71. **محمد عبد المطلب الخشن**، تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007م.
72. **محمد عزيز شكري**، الإرهاب الدولي "دراسة قانونية نافدة"، دار العلم للملايين، بيروت، 1991م، ط1.
73. **محمد عيسى الحريري**، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي – حضارتها وعلاقاتها الخارجية بالمغرب والأندلس (160 – 296 هـ)، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، 1987م، ط3.
74. **محمد فتحي عيد**، واقع الإرهاب في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، الطبعة الأولى، 1999م.
75. **محمد محي الدين عوض**، واقع الإرهاب واتجاهاته، أعمال ندوة مكافحة الإرهاب، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999م.
76. **محمد مصطفى سليمان**، "دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري– دراسة مقارنة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009م، ط2.
77. **محمود سلمان العميان**، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، دار وائل للنشر، الأردن، 2002م، ط1.
78. مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، سيادة القانون في الأردن، المكتبة الوطنية، الأردن، 2007م.

79. **مصطفى مصباح دبارة**، الإرهاب "مفهومه وأهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي"، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1990م، ط1.
80. **منصور لخضاري**، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين – التحديات، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، 2015م، ط1.
81. **نبيل أحمد حلمي**، الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986م.
82. **نواف وبدان الجشعمي**، دراسات استشراف المستقبل ودورها في دعم القرار بدولة الإمارات العربية المتحدة – بالتركيز على أداة التخطيط بالسيناريو، مركز بحوث شرطة الشارقة 2017م.
83. **واصل جميل المومني**، المناخ التنظيمي وإدارة الصراع في المؤسسات التربوية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006م، ط1.
84. **يحيى المعلمي**، الأمن في المملكة العربية السعودية، الشركة المصرية لفن الطباعة، القاهرة، 1398هـ.
85. **يحيى البنا**، الإرهاب الدولي وأحكام الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، مجلة التشريع، وزارة العدل، القاهرة، السنة الثانية، العدد الرابع، يناير 2005م.

ت. الرسائل العلمية:

1. **أحمد عبد الله الرقاد**، دور الأردن في مكافحة الإرهاب 1999-2015م، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2017م.
2. **أحمد عصام الدين محمود**، تفعيل الشرطة المجتمعية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، القاهرة، 2011م.

3. **إسماعيل وصفي الأغا،** (معالجة الصحف العربية لظاهرة الإرهاب) بحث لنيل درجة الماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، الرياض، 2004م.
4. **أشرف صابر كامل،** استراتيجيات إعادة الهيكلة لتنمية الموارد البشرية في المنظمات الأمنية "دراسة تطبيقية على القطاعات الأمنية بوزارة الداخلية المصرية"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 2012م.
5. **أمجد أنور محمد نور،** الشرطة المجتمعية – نموذج مقترح لاستراتيجية جديدة للعمل الأمني بالتطبيق على بيئات متباينة، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 2014م.
6. **أمينة شطي،** الثقافة التنظيمية وعلاقاتها بديناميكية جماعة العمل "دراسة مسحية على عمال ثانوية عمراني العابد ببلدية سيدي عمران ولاية الوادي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/ 2014م.
7. **باسم أحمد حسن راغب،** نشر الثقافة الأمنية وأثرها على تفعيل الأداء الأمني، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الشرطية، مقدمة لكلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، جمهورية مصر العربية، 2017م.
8. **باسم سليم العطار،** الشرطة المجتمعية وأثرها في الحد من الجريمة، رسالة دكتوراه، أكاديمية الشرطة، كلية الدراسات العليا، القاهرة، 2011م.
9. **بركاني مريم،** دور الإدارة الإلكترونية في التطوير التنظيمي بالمؤسسة (دراسة ميدانية ببلدبة أم البواقي)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي مهيدي، 2018م.

10. **بندر عقاب الدويش**، الإثبات في جرائم الإرهاب الإلكتروني "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2017م.
11. **بوريب طارق**، الرقابة الإدارية وعلاقتها بالتطوير التنظيمي "دراسة ميدانية بمحافظة الغابات لولاية الطارف"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير – بسكرة–، الجزائر، 2015م.
12. **حسام عبد الكريم الجالودي**، المواجهة القانونية والأمنية للإرهاب، رسالة ماجستير، كلية العدالة الجنائية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2018م.
13. **حمدان خالد بلال الديسي**، تجربة مؤسسة شرطة دبي في توفير الأمن من خلال الخدمات الذكية (دراسة تحليلية لنظام الحوكمة والإدارة) متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في الحوكمة والسياسة العامة، كلية العلوم السياسية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، نوفمبر، 2018م.
14. **خالد سامي السيد عيسى**، استخدام التقنيات الحديثة بعمليات القطاع المركزي للارتقاء بآليات المواجهة، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في علوم الشرطة (دراسة مقارنة، أكاديمية الشرطة، كلية الدراسات العليا، جمهورية مصر العربية، 2019م.
15. **خالد سعيد النقبي**، الشرطة المجتمعية "نحو استراتيجية جديدة لمشاركة الجماهير في العمل الأمني"، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، القاهرة، 2005م.
16. **خليفة يوسف محمد بالحاي المراشدة**، السياسة الجنائية في مكافحة الإرهاب الإلكتروني في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، كلية الحقوق، جامعة الشارقة، 2018م.

17. **رندة محمد أبو راشد**، خصائص الهيكل التنظيمي وأثرها على مستوى ممارسة الإبداع في شركتي الكهرباء الوطنية والكهرباء الأردنية المساهمة العامة المحدودة من وجهة نظر الإدارة الإشرافية "دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك الأردن، 2012م.
18. **سعد عبد الله سعد الشهراني**، التنظيم الأمثل للشرطة في ضوء المفهوم لشامل للأمن "دراسة تطبيقية على شرطة مدينة الرياض"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا– قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1424هـ/ 2003م.
19. **سعود أحمد عبد الله أحمد العاجل الطنيجي**، الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر
20. ي المؤسسات الشرطية "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، وزارة الداخلية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 1436هـ/ 2014م.
21. **عبد الله عبد ربه عبد الله المعايطة**، تداعيات الإرهاب الدولي على الأمن لوطني الأردني من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية الرسمية، رسالة دكتوراه، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2016م.
22. **عبد الله معتق أبو مارقة**، اتجاهات رجال الدفاع المدني نحو استخدام تجهيزات الحماية الشخصية أثناء عملهم، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1428هـ/ 2007م.
23. **عرار حنيفة وشلابي صبرينة**، إشكالية مناهضة الإرهاب بين المنظور الدولي والمقاربة الجزائرية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، 2017م.

24. **عصام أحمد سعيد محمد**، متطلبات تأسيس الشرطة المجتمعية كآلية لتفعيل أسلوب الحكم الموسع في ضوء الخبرتين الأمريكية والبريطانية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012م.
25. **علي إسماعيل مجاهد**، التنبؤ الأمني كأساس للتخطيط الأمني، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الشرطية، مقدمة لكلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، جمهورية مصر العربية، 2004م.
26. **فاتن عدنان أبو ورد**، درجة فاعلية نظام تقييم أداء مديري مدارس وكالة الغوث الدولية وعلاقته بالتطوير التنظيمي المدرسي، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015م.
27. **فهد بن ناصر**، علاقة التطوير التنظيمي بفاعلية القرارات الإدارية (دراسة تطبيقية على جوازات منطقة الرياض)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003م.
28. **محمد شريف إسماعيل**، سلطات الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 1979م.
29. محمد عبد الله محمد البحار، استراتيجية التعاون الأمني بين جمهورية مصر العربية ودول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة الإرهاب (دراسة مقارنة)، 2020م.
30. **محمد عيسى أحمد آدم**، دور التخطيط الاستراتيجي في حراسة وتأمين المنشآت العامة، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات الاستراتيجية، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الرباط، 2015م.

31. **محمد ناصر علي بني أحمد**، السياسة الأردنية لمكافحة الإرهاب "2001-2016م"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، 2017م.
32. **نوري عبد الحفيظ بن عثمان**، البناء التنظيمي واستراتيجيات نمو المنظمة "دراسة تحليلية تطبيقية بقطاع المصارف التجارية في ليبيا"، رسالة دكتوراه، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2007م.
33. **وائل محمود فراج سعيد**، نطاق التمكن الأمني "دراسة تطبيقية على مديرية أمن القاهرة"، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، جمهورية مصر العربية، 2019م.

ث. الدراسات والأبحاث العلمية والدوريات:

1. **إبراهيم الفحام**، الشرطة في عصري الخلفاء الراشدين والأمويين، مجلة الأمن العام، ع: (11).
2. **أحمد عادل المعمري**، حوكمة الإدارة الشرطية، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، 2018م، الطبعة الأولى.
3. **أحمد مبارك سالم**، المفاهيم والتجارب العالمية والسبل الكفيلة بالاستفادة منها لتعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية، مركز الإعلام الأمني، البحرين، بدون تاريخ نشر.
4. **أحمد محمد كريز**، شرطة الأحداث، مجلة الأمن والحياة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، المجلد: (2)، ع: (21)، شعبان/ يوليو 1984م.

5. البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس والخمسون، 2003م.
6. **إلهام يحياوي، ليلى بوحديد،** الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية – حالة المؤسسة الجزائرية الجديدة للتعليب (NCA) بالروبية، مجلة أداء المؤسسة الجزائرية، العدد 05، 2014م.
7. **إلياس أبو بكر الباروني ود. لقمان طيب محمود ود. بحر الدين جئ فا،** الإرهاب تعريفه وآثاره في العالم الإسلامي "دراسة بين المفاهيم والأشكال"، مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية، مج: (3)، ع: (2)، إبريل 2017م.
8. **بلفربوز مصطفى،** المؤسسات والتنمية في ظل المقاييس الدولية: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد
9. الحميد بن باديس مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ع 16، 2019م.
10. **حسين محمود حريم وشاكر جار الله الخشالي،** أثر أبعاد الهيكل التنظيمي في بناء المعرفة التنظيمية "دراسة ميدانية في المستشفيات الأردنية الخاصة"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد الثامن، ع: (1)، 2006م.
11. **رجب عبد المنعم متولي،** الفرق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة في ضوء قواعد القانون الدولي المعاصر، المجلة المصرية للقانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي، القاهرة، المجلد الستون، 2004م.
12. **زهرة بتيوي،** التفاعل مع الجمهور والإعلام الأمني، نشرة دولية للمعرفة الأمنية تصدر عن مركز التوثيق والإعلام، الأبيار، الجزائر، ع: (2)، 2007م.

13. **سامي هاشم**، اختصاصات الضبط الإداري لجهاز الشرطة لمنع الجريمة، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ع: (٧)، ١٤٠٨هـ.
14. **سمير عبد الحميد إبراهيم نوح**، الفكر الشرطي الياباني والأمن الاجتماعي "دراسة تطبيقية على مدينة طوكيو العاصمة"، مجلة الفكر الشرطي، مركز بحوث الشرطة القيادة العامة لشرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، مج: (22)، ع: (87)، 2013م.
15. **عبد الله بن سعود بن محمد السراني**، دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة، بحث مقدم للمشاركة في الندوة العلمية التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بعنوان "برامج الإعلام الأمني بين الواقع والتطلعات" في الفترة من 10-1432/8/12هـ الموافق 11-2011/7/13م بمدينة بيروت، 1432هـ/ 2011م.
16. **عبد العظيم فهمي**، فلسفة الأمن الداخلي، مجلة الأمن العام المصرية، ع: (3).
17. **عيسى برهوم محمد**، الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مجلد (17)، ع: (3)، نوفمبر 1974م.
18. **فاطمة الصايغ**، المراحل التاريخية لحركة التطور في إمارة دبي 1902، 1971م مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع: (95)، أكتوبر- ديسمبر 1999م.
19. **قبي آدم**، آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب من التعامل الأمني إلى السياسي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، المجلد 9، العدد 30.

20. **متعب بن شديد بن محمد الهماش**، بحث بعنوان "دور وسائل الإعلام في تنمية الحس الأمني في ظل نظام الشرطة المجتمعية"، ندوة الأمن مسؤولية الجميع، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008م.
21. مجلة الأمن والحياة، الشرطة اليابانية التقليدية، مجلة الأمن والحياة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، المجلد: (21)، ع: (237)، صفر/ مايو 2003م.
22. **محب خلة توفيق**، أهمية الحوكمة في تحجيم مشكلة تضارب المصالح، الاقتصادية والمحاسبة، نادي التجارة، ع 654، 2014م.
23. **محمد المتولي السيد**، تقييم السياسات الحكومية الخليجية في مكافحة الإرهاب، مجلة الفكر الشرطي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلد (16)، ع: (2)، 2007م.
24. **محمد حازم سليم**، التدريب على منع الجريمة، مجلة الأمن العام المصرية، ع: (65).
25. **محمد سعد أبو عامود**، بحث بعنوان: "الإعلام الأمني" بحث منشور بالمؤتمر السنوي لكلية الإعلام، جامعة حلوان، مصر، 2014م.
26. **محمد عزت حجازي**، الضبط الاجتماعي... الأسس التي يقوم عليها والأدوات التي يعمل من خلالها، مجلة الأمن العام المصرية، ع: (6).
27. **محمد فاروق عبد الحميد كامل**، قواعد العمل الشرطي لتنمية وعي ومشاركة الجماهير في عمليات الشرطة الوقائية، مجلة الفكر الشرطي، المجلد الرابع، ع: (1)، ليونيو 1995م.

28. **ممدوح عبد الحميد عبد المطلب**، بحث بعنوان: "الأحكام العامة لقانون قوة الشرطة والأمن– طبيعة قانون الشرطة جوهره ومصدره – دراسة مقارنة، مجلة الفكر الشرطي، الشارقة، دولة الامارات العربية المتحدة التاسع.
29. **منصور لخضاري**، تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الطبعة الأولى، العدد 194، سنة 2014م.
30. **نيازي حتاتة**، إسهام الجمهور في مكافحة الجريمة، مجلة الأمن العام المصرية، ع: (25).

31. **وفاء حمودة**، دور محاسبة القيمة العادلة في تعزيز حوكمة الشركات، رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، ع 29، 2019م.

32. **ياسر عبد الكريم**، دراسة وصفية لتطوير التنظيم الإداري في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد: (168 الجزء الرابع) إبريل 2016م.

ج. النشرات والدوريات والمؤتمرات وأوراق العمل:

1. **الأخضر عمر الدهيمي**، المواد العلمية للندوة دور مؤسسات المجتمع المدني في التصدي للإرهاب، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، مركز الدراسات والبحوث، قسم اللقاءات العلمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بدون سنة نشر.

2. الجزائر والقضاء على الراديكالية تجربة للتبادل، النشرة الرسمية، التصدي للإرهاب، وزارة الشؤون الخارجية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سبتمبر 2015م.
3. **جاسم خليل ميرزا**، الوظائف الأساسية للشرطة المجتمعية (تجربة شرطة دبي، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة "مفهوم الشرطة المجتمعية" بالتعاون مع جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، 2005م.
4. دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب (التجربة الجزائرية)، النشرة الرسمية، التصدي للإرهاب، وزارة الشؤون الخارجية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ديسمبر 2016م.
5. **عاطف خالد**، ورقة عمل حول حدود المشاركة الجماهيرية بين الشرطة المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني، ندوة الشرطة المجتمعية، مركز بحوث الشرطة، 14 يناير 2007م.
6. **عبد المحسن بدوي محمد أحمد**، ورقة دور الإعلام في تنمية الوعي الأمني ومكافحة الإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009م.
7. **محمد حسن يوسف**، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، يونيو 2007م.
8. **محمد ياسين غادر**، محددات الحوكمة ومعاييرها، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة في الفترة (15-17 ديسمبر 2012م)، جامعة الجنان، طرابلس- لبنان، 1433هـ/ 2012م.

9. **محمود محمد عبد الله كسناوي،** أطر دعم التعاون والتنسيق بين الشرطة ومؤسسات المجتمع "الأسرة والمؤسسات التعليمية" لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية، الأمن العام، ندوة الأمن مسؤولية الجميع "الشرطة المجتمعية"، 1429هـ.
10. **مركز أبوظبي للحوكمة،** أساسيات الحوكمة، مصطلحات ومفاهيم، سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبوظبي للحوكمة، بدون سنة نشر.
11. **مناور حداد،** دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، ورقة مقدمة إلى "المؤتمر العلمي الأول" حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (15-16 تشرين الأول 2008م)، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2008م.
12. **هبة عبد الرحمن الشاذلي وخلود عبد الحميد علي،** الشرطة المجتمعية ودورها في الوقاية من الجريمة، بدون دار نشر، سبتمبر، 2005م.
13. وثيقة عمل، دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج واليمن، الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، فرع منع الإرهاب، نيويورك، 2009م.

ح. المقالات:

1. **بدر الخريف:** «الداخلية السعودية».. حاضنة الأمن والتنمية وحامية الفكر على مدى عقود، جريدة الشرق الأوسط، ع: (10951)، الجمعة 22 ذو القعدة 1429هـ/ 21 نوفمبر 2008م.
2. جريدة المستقبل، تاريخ شرطة مصر من أيام الملك الفرعوني نارمر، ع: (3898)، الأحد 3 كانون الثاني/ يناير 2011م.

3. **عبد اللطيف المناوي:** «مينا» وحد القطرين وأنشأ جهاز الشرطة «١-٢»، جريدة المصري اليوم، ع: (4610)، الخميس 26 يناير 2017م.
4. **محمود عبد الباقي:** "المصريون القدماء أول من عرفوا نظام الشرطة"، فيتو، الثلاثاء 1 يوليو 2014م.
5. وزارة التنمية الإدارية السورية: مقال بعنوان: "بناء الهياكل التنظيمية"، وزارة التنمية الإدارية، جمهورية سوريا العربية، 2 يوليو 2015م.
6. **وسام أبو العطا:** النيل والشرطة، جريدة الأهرام في 5 يونيو 2013م.

خ. القوانين والقرارات:

1. الجريدة الرسمية العدد 417، مرسوم بقانون اتحادي رقم (1) لسنة 2004م بشأن مكافحة الجرائم الإرهابية.
2. الجريدة الرسمية العدد 457، قانون 39 لسنة 2006 بشأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية.
3. الجريدة الرسمية، جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، العدد 16 مكرر، 21-4-2018.
4. الجريدة الرسمية، جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، العدد 17، 27-04-2017.
5. الجريدة الرسمية، جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، العدد 33 مكرر، 15- 8-2015.
6. الجريدة الرسمية، جمهورية مصر العربية، العدد 9 مكرر (أ)، 3-3-2020.
7. القانون رقم 140 لسنة 1944.

ثانيًا: مراجع باللغة الأجنبية

1. A. Conte، Human Rights in the Prevention and Punishment of Terrorism، Commonwealth Approaches، The United Kingdom، Canada، Australia، New Zealand، Springer Verlag Berlin Heidelberg، 2010.

   A. Stoner. and R. Freeman Management، New jersey: Prentice-Hall، 1989.
2. Aldous، Christopher، The Police in Occupation Japan: Control، Corruption and Resistance to reform، Routledge، Studies in The Modern History of Asia، Simultaneously Published In Canada an USA، 1997.
3. Alicia H. Munnell، "Mandatory Social Security Coverage of State and Local Workers: A Perennial Hot Button،" Center for Retirement Research، 2005.
4. Amicale Police & Patrimoine، Préservation des véhicules، matériels et uniformes de la Police Nationale.
5. Arnaud Blin، Le Terrorism، Le Cavalier Blew، Paris، France، 2005.
6. Brillants، Alex، Local Governments in a Democratic Polity: Trends and Prospects، University of The Philippine Press، Diliman، Quezon City، Philippines،1997.

7. Cambridge university press، https://www.cambridge.org/core/ journals/prehospital-and-disaster-medicine/، published date(28 Jun 2012)، Taken on (3 march 2020).
8. Cara Boulestix، FRANCE: National Police، Gendarmerie and First Responders، U.S Commercial Service، January 2014.
9. Cliver Walker، The Prevention of Terrorism in British Law، Second Edition، Manchester University Press، U.K 1992.
10. Countering international terrorism، the united kingdom's strategy، Presented to parliament by prime minister and the secretary of state for the home department by command of her majesty، July 2006.
11. David H. Bayley، Forces of Order: Police Behavior in Japan and the United States، University of California Press، 1978.
12. David wright-neville، Dictionary of terrorism، first published، polite press، London، 2010.
13. Dr. Rob Mawby and Dr Alan Wright، Police Accountability in the United Kingdom، Keele University، UK، January 2005.
14. Dr.spencer kidd، police uniforms of Europe 1615-2017 france –monaco- Belgium- Holland، volume tow، 2018.

15. Elle a été prise25-2-2020، PUBLIE LE: 08-08-2016، site web: http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/97531.
16. F. Kast.and J. Rosenzweia، Organization and Management (Singapore:Mc Graw Hill Inc، 1995).
17. Global terrorism index 2016، institute for economics & (2) peace، Center of Excellence The US State Department Security led by the University of Maryland، 2016.
18. Groupement des opérations spéciales de la police: Le GOSP، nouvelle force de frappe، El Moudjahid is an Algerian French-language newspaper 2016 .
19. Hodgetts، R. M. and Luthans، F.، International Management: Culture، Strategy، and Behavior، 4th ed.، Irwin، New York، 2000.
20. http://economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2016/11/Global-Terrorism-Index-2016.
21. https://special-ops.org/3381/french-police-nationale-raid///
22. https://www.police-nationale.interieur.gouv.fr/Organisation/Entites-rattachees-directement-au-DGPN/RAID.
23. Human Rights and Citizen's Declaration issued on August 26، 1789.
24. Iain Mclean and Alistair Mcmillan، the Concise Oxford Dictionary of Politics، (Oxford: Oxford University Press، 1996).
25. Japan's International Counter-Terrorism Cooperation،Ministry of foreign Affairs of Japan، japan، august 2010،، published date 25 April 2014،taken on 12

march 2020، https://www.mofa.go.
jp/policy/terrorism/archive.html.

26. Joyce M. Hawkins، Oxford Universal Dictionary، (Oxford:
27. Oxford University Press، 1981).
28. Karin von hippel،europe confronts terrorism، international policy institute، kings.college London،2005.
29. La police mise en cause pour ses contrôles au faciès »، LeMonde.Fr، 30 juin 2009. Article sur la publication du Open Society Institute intitulée Ethnic Profiling in the European Union: Pervasive، Ineffective، and Discriminatory (mai 2009)، Résumé et recommandations en français.
30. Linda S.Miller and Karen M. Hess، Community Policing:
31. artnership for Problem solving، fourth edition، Wadworth Thomson Learning، inc، USA، 2005.
32. Lorie Fridell and Mary Ann Wycoff (eds)، Community Policing: The Past، Present، and Future، Washington، Police Executive Research Forum & Annie E. Casey. Foundation، Nov. 2004،
33. Martin Aitchison، Longman Dictionary of English Language and Culture، (London: Longman، 1993).
34. Ministry of Foreign Affairs of Japan، Japan's International Counter-Terrorism Cooperation، July 12، 2017، taken on

22 march 2020.
https://www.mofa.go.jp/fp/is_sc/page25e_000293. html
French police nationale RAID، published by Eric Sof، 04-06-2013.

35. Monks، Robert a.g & Mino Nell، corporate governance، 2 nd edition Blackwell publisher Inc، 2001.
36. National Police Agency "NPA"، Police Of Japan، National Police Agency "NPA"، Japan، 2017.
37. OMER. Elayab، International law documents relating to terrorism، cavendlish publishing، London، 2001.
38. p a j waddinqton - policing terrorism – sege – London-2012.
39. Performance Tracker 2019، Police، institute for government، Taken on (21 November 2020)، https://www.
40. instituteforgovernment.org.uk/publication/performance-tracker-2019/police
41. Pillar، Paul R. Terrorism and U.S. Foreign Policy. Washington، D.C: Brookings Institution Press، 2001.
42. Police Act: Enforcement Officer Discipline and Code of Conduct Regulation، 2002.
43. Police force structure 'obsolete'، express، Taken on (21 November 2020)، https://www.express.co.uk/news/uk/86467/ Police-force-structure-obsolete.

44. Police forces 'need restructure'، BBC، Taken on (21 November 2020، http://news.bbc.co.uk/2/hi/uk_news/7911183.stm
45. Police nationale، MINISTÈRE DE L'INTÉRIEUR، Servir، sans Faillir، Le RAID (Recherche، Assistance، Intervention et Dissuasion)، Entités rattachées directement au DGPN، Posté sur 13 juillet 2012، Elle a été prise 12-01-2020.
46. R. Aldag، and Stearus.T. Management Ohio، (Sonth western: publishing Co،1997).
47. R. Daft،Organization Theory and Design، (New York: West publishing Co،1988).
48. R.Hall، Organization،Structures،Processes and Out comers، (New jersey: prentice Hall Inc، 1997).
49. Revised Working Paper citation، Kelly، S.Asante، S.Jung، J. C. D. Kesaite، V. Woo، G.، A Risk Analysis Retrospective on the 2015 Paris Attacks، Working Paper 2016:1،Cambridge Risk Framework series، Centre for Risk Studies; University of Cambridge، 2016.
50. Robert C،Trojanowicz & Bonnie B، Community Policing، A Contemporary Perspective، OH، USA Anderson publishing، September، 1990.

51. Robert Trojanowiz and Bonnie Buequeroux، Community policing، A Contemporary Perspective، Anderson Publishing Co، cincinnatis، OH، USA، second printing September 1990.
52. Rolland Louis، Précis de droit Administratif dalloz ed، 1957.
53. Smith، James M.، and William C. Smitt، eds.، The Terrorism Threat and U.S. Government Responses: Operational and Organizational Factors. Colorado: U.S. Air Force Academy Institute for National Security Studies، 2001.
54. Stern، Jessica. The Ultimate Terrorists. Cambridge، Mass.: Harvard University Press، 1999.
55. Suleyman Hancerli and Ozgur Nikba، Understanding and Responding to Terrorism، IOS Press، The Netherlands، USA، 2007.
56. The ministry of foreign Affairs in the Government، Terrorisme: l'action internationale de la France، France Diplomatie،
https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/securite-desarmement-et-non-

proliferation/terrorisme-l-action-internationale-de-la-france.

57. Thomas J. Gardner and Terry M. Anderson، Criminal Law، Wardswordsworth Cengage Learning، USA،Eleventh Edition، 2011.
58. Toujours une place au podium، par farid houal، El Moudjahid is an Algerian French-language newspaper،، to Elle a été prise25-2-2020، PUBLIE LE: 08-08-2016، site web: https://www.eldjazaircom. dz/index.php?id_rubrique=263&id_article=5025.
59. Trevor Jones، Localism and police governance in England & Wales: Exploring continuity and change، SAGE Journals، Taken on (21 November 2020). https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/ 1477370819860689.
60. What are the Five Stages of Organizational Development?، best colleges، (10 Nov 2020)، Link.
61. https://www.bestcollegesonline. org/faq/what-are-the-five-stages-of-organizational-development/.
62. What is Organisational Development، roffeypark، (10 Nov 2020)، Link: https://www.roffeypark.ac.uk/knowledge-and-learning-resources-hub/what-is-organisational-development/.
63. YukoSekiguchi، Commissioner General National Police Agency، Japan، An Interview on "Asahi" Newspaper، 1999.

ثالثًا: مواقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

1. http://mawdoo3.com/.
2. http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/abfb8957-01fa-4704-ac52-2f67e6a79243.
3. http://www.almadapaper.net/ar/.
4. http://www.emaratalyoum.com/life/four-sides/2015-01-04-1.743249.
5. http://www.nationshield.ae/.
6. http://www.shjpolice.gov.ae/old/ar/brief.aspx.
7. https://m.alwafd.news/.
8. https://www.egyres.com/.
9. http://www.uaqpolice.gov.ae/.
10. https://aawsat.com/home/article/742306/.
11. https://al-ain.com/amp/article/terrorism-bayon-mosque-france.
12. https://al-ain.com/article/213151.
13. https://al-ain.com/article/terrorism-war-2019-egypt.
14. https://cutt.us/sgPWz.
15. https://foxtrotalpha.jalopnik.com/meet-frances-elite-revolver-toting-counter-terrorism-un-1678793691.
16. https://fujairahpolice.gov.ae/ar/pages/EmergenceofFujerahPolice.aspx.
17. https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3401.
18. https://imctc.org/Arabic/ArticleDetail/Index/637068271882259687.

19. https://ipfs.io/ipfs/QmXoypizjW3WknFiJnKLwHCnL72vedxjQkDDP1mXWo6uco/wiki/Special_Assault_Team.html.
20. https://m.youm7.com/amp/2020/1/23.
21. https://redalertproject.eu/special-operations-so15-counter-terrorist-command/.
22. https://rusi.org/event/counter-terrorism-policing-past-present-and-future.
23. https://sis.gov.eg/Story/1999.
24. https://stateofguns.com/the-modern-samurai-2290/.
25. https://time.com/3686913/saudi-arabia-special-security-forces/.
26. https://u.ae/#/.
27. https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/culture/tolerance/centers-for-countering-extremism.
28. https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/culture/tolerance/centers-for-countering-extremism.
29. https://www.adjd.gov.ae/sites/Authoring/AR/ELibrary%20Books/E-Library/PDFs/Law%20against%20terrorist%20crimes.pdf.
30. https://www.adpolice.gov.ae/ar/Pages/organization.aspx.
31. https://www.ajmanpolice.gov.ae/index.php?pg=OrganizationalStru#null.
32. https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/07/20/king-salman-saudi-security-agencies.
33. https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2016-07-25-1.2685033.
34. https://www.al-madina.com/article/424050.
35. https://www.almesbar.net.
36. https://www.bbc.com/arabic/world-40155989.
37. https://www.europarabct.com.

38. https://www.globalsecurity.org/intell/world/saudi/special-security.htm.
39. https://www.hierarchystructure.com/british-police-hierarchy/.
40. https://www.hierarchystructure.com/french-police-hierarchy/.
41. https://www.hierarchystructure.com/japan-police-hierarchy/.
42. https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/.
43. https://www.mfa.gov.eg/Arabic/ForeignPolicy/Pages/CounterTerriosm.aspx.
44. https://www.moi.gov.ae/ar/About.MOI/genericcontent/about.moi.aspx.
45. http://gate.ahram.org.eg/News/1557410.aspx.
46. https://marsad.ecsstudies.com/5889/?utm_source=rss&utm_medium=rss&utm_campaign.
47. https://egyls.com/.
48. https://www.npa.go.jp/english/Police_of_Japan/Police_of_Japan_2018_full_text.pdf .
49. https://www.sis.gov.eg/Story/3829?lang=ar.
50. https://www.skynewsarabia.com/middle-east/11.
51. https://www.spa.gov.sa/484255.
52. https://www.specialforcesnews.com/2015/12/gign-french-anti-terror-unit/.
53. https://www.un.int/uae/ar/news/.
54. https://www.wearethemighty.com/military-culture/gign-wields-manurhin-mr73-revolver.
55. https://gate.ahram.org.eg/News/2679935.aspx